المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود بالرياض
كلية التربية
قسم الثقافة الإسلامية
شعبة التفسير والحديث

إطلاقات مصطلح "جَوَّدَهُ" عند المحدثين حتى نهاية القرن الرابع

بحث مقدم لإكمال متطلبات مرحلة الماجستير في الآداب شعبة التفسير والحديث

إعداد الطالب/صلاح بن علي بن عبدالله الربيات
الرقم الجامعي: (٤٢٤١٢١١٧٨)

بإشراف
د.إبراهيم بن حماد الرّيس
الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية

العام الجامعي/١٤٢٩هـ
الجزء الأول

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الملك سعود بالرياض
كلية التربية
قسم الثقافة الإسلامية
شعبة التفسير والحديث

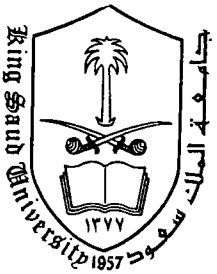

إطلاقات مصطلح "جَوَّدَهُ" عند المحدثين حتى نهاية القرن الرابع

خطة مقدمة لإكمال متطلبات مرحلة الماجستير في الآداب شعبة التفسير والحديث

إعداد الطالب/صلاح بن علي بن عبدالله الزيات
الرقم الجامعي: (٤٢٤١٢١١٧٨)

بإشراف
د.إبراهيم بن حماد الريّس
الأستاذ المشارك بقسم الثقافة الإسلامية

العام الجامعي/١٤٢٩هـ

الجزء الأول

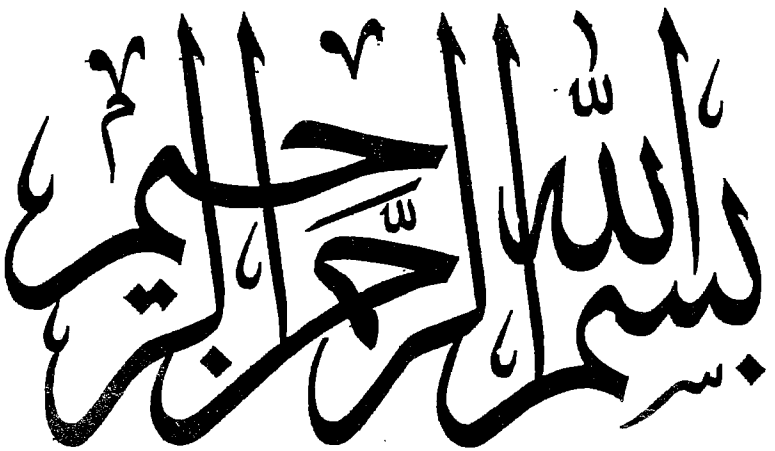
بسم الله الرحمن الرحيم

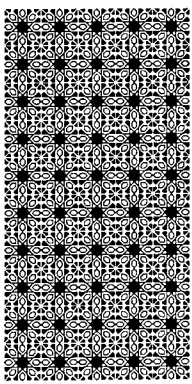

مُقَدِّمَة

بسم الله الرحمن الرحيم

إنَّ الحمد لله؛ نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلَّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

فإنَّ الله تعالى يختصُّ ما شاء؛ من الأَمكنة والأزمنة والأشخاص، بما شاء سبحانه من الفضائل والمزايا وأوجه التَّشريف والتكريم، وإنَّ الله تعالى قد اصطفى محمداً صلى الله عليه وآله وسلم على سائر خلقه، اصطفاءً بعد اصطفاء، فهو خيارٌ من خيار .

وإنَّ مِن مَخَايِلِ اليُمْنِ، وتباشِيرِ البركةِ، أنْ يوفَّق العبد للعناية بشيء من علوم السنَّة النبويَّة، فيشغل وقته بتَمَلِّي علوم الحديث ومدارستها، والنظر في تراث السلف واصطلاحهم، المرتبط بتلك المشكاة النبويَّة؛ التي هي "خيار" الكلم، من "خيار" البشر صلى الله عليه وآله وسلم؛ عسى أنْ يصيب طرفاً من تلك الخيريَّة.

ولا يخفى على المعتنين والمختصِّين؛ أنَّ من أدقِّ مباحث علوم الحديث، وأكثر فنونه صعوبة ولطفاً هي: الأبواب المتعلِّقة بعلم العلل ونقد الحديث –إسناداً ومتناً–، وبرغم ما يكتنف تلك المباحث والفنون من مشقَّة في البحث، ودقَّة في النَّظر؛ إلا أنّ تلك المشاقَّ قد أنِيْطَتْ بها لذَّةٌ ونشْوَةٌ؛ تنْبَعِثُ من أعطافِ كتب الحديث وكَرَارِيس أسانيده، عندما يوفَّقُ الباحث لمعرفة غامض علَّةٍ، أو فهم عويص اختلاف، أو حلِّ مشكل مصطلح مبهم.

فمدارسةُ أبوابِ علمِ الحديث، وحَمْلُ النَّفس و تَمْرِينُها على النَّظر في مَهَامِهِ عِلَلِه، برغم كونها مَنِيْعَةَ المَطْلَب، مُعْجِزَةَ الدَّرَكِ على مَن لم تَدْرُب نفسُهُ عليه؛ إلا أنَّه يَنْقَادُ مُتَيَسِّراً سَهل المَرَام؛ لمن وَلِعَتْ به نفسُهُ، فأدْمَنَ في أسانيده النَّظر، وأطال في تَفَهُّمِهِ الفِكَر، حتى خالط منه

اللحم والعظم، ونَهِمَ في تَقْلِيب مسانيده وسننه وصحاحِهِ، فإنه بمثل ذلك يدرك، قال النبي ﷺ: (مَنْهُومَان لا يَشْبَعَان؛ طالبُ علمٍ، وطالبُ دنيا)[1].

ومن أعظم أعوان طالب العلم على إدراك حاجته من علم الحديث وفنونه، بعد العناية بمَتِين العلم وأصوله وأسُسِه، هو العناية بدقائق مسائله، وتَوَلُّجِ وَعْرَ مَضَائِقِهِ، تمحيصاً لها وتحقيقاً، فإنما تُرَاضُ العُقُول وتُشْحَذُ الأذهان بمثل هذا، ولذا لما مدح عكرمة رحمه الله علي بن أبي طالب ﷺ قال عنه: (كان أعلم بالمُهَيِّمَات)[2]، قال الإمام الخطابي: (المُهَيِّمَات؛ أي: المسائل الدقيقة، التي تُهَيِّمُ الإنسان وتُحَيِّره)[3]، وقال الإمام محمد بن إدريس الشافعي -رحمه الله- : (من تَعَلَّمَ علماً فَلْيُدَقِّق؛ لكيلا يَضِيْعَ دَقِيقُ العلم)[4].

ولذا عُني أهل العلم بالدقيق من مسائل الفنون بعد ضبط جَلِيلِها، حتى برَّز فيها مثل الإمام أحمد، فسئل عن ذلك فقيل له: (هذه المسائل الدقائق؛ من أين لك؟ قال: من كتب محمد بن الحسن)[5]، وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: (كان كثير من علماء السُنَّة يرغَبُ في النَّظر في العلوم الصادقة الدقيقة، كالجَبْر، والمقابلة، وعَوِيص الفرايض والوصايا، والدور، لشَحْذِ الذِّهن، فإنّه علمٌ صحيحٌ في نفسه، ولهذا يُسمَّى الرياضيّ، فإنّ لفظ الرياضة يُستعمل في ثلاثة أنواع: في رياضة الأبدان؛ بالحركة والمشي -كما يذكر ذلك الأطباء وغيرهم-، وفي رياضة النفوس؛ بالأخلاق الحسنة المعتدلة، والآداب المحمودة، وفي رياضة الأذهان؛ بمعرفة دقيق العلم، والبحث عن الأمور الغامضة)[6]، وقال صاحب كشف الظنون: (وينبغي للطالب

---

(١) أخرجه الطبراني ١٠/١٨٠/١٠٣٨٨، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد١/١٣٥: (فيه أبو بكر الداهريّ، وهو ضعيف)، وأخرجه الحاكم١/١٦٩/٣١٢ من حديث أنسﷺ، وقال: (صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ولم أجدْ له عِلّة)، وقال العراقي في تخريج أحاديث الإحياء ٢/٩٢٦/٣٣٧٥ : (أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعودﷺ بسند ضعيف، والبزار والطبراني في الأوسط؛ من حديث ابن عباسﷺ بسند ليِّن)، وقد صححه الألباني في صحيح الجامع الصغير برقم: (٦٦٢٤).

(٢) أخرجه الخطابي في غريب الحديث ٢/٢٠١.

(٣) غريب الحديث للخطابي ٢/٢٠٢.

(٤) أخرجه ابن القيسراني في المؤتلف والمختلف ١/٢٤، والبيهقي في المدخل على السنن الكبرى ١/٢٨٥/٤١٦،

(٥) تاريخ بغداد ٢/١٧٧، والسائل هو الإمام إبراهيم الحربي.

(٦) الرد على المنطقيين(١)٢٥٥.

أنْ يكون متأمِّلاً في دقائق العلم ويعتاد ذلك؛ فإنما تُدْرِكُ به خصوصاً قبل الكلام، فإنّه كالسَّهْم، فلا بُدّ من تقويمه بالتأمُّل أولاً)[1].

وإنما يتمُّ نفع النظر في مثل ذلك، وتعظم بركته؛ إذا كان تحت أعين المختصين من أهل العلم وأساتيذه، لكي يُقَوِّموا من الرأي ما اعوَجَّ، ويُلَمْلِمُوا من خَطَلِ القلم ما نَدّ، والعِلْمُ رحمٌ بين أهله.

ومن هنا جاءت هذه الدراسة التي بين يديك، والتي مضت نِيَّتي على أن تكون بعنوان: (**إطلاقات مصطلح "جوَّده" عند المحدِّثين حتى نهاية القرن الرابع**)، فقد عُنِيَتْ بالبحث في إحدى مسائل المصطلح الدقيقة، وتحرير المراد بإحدى العبارات، التي جرى استعمالها على ألسنة علماء الحديث -رحمهم الله جميعاً-، وتفاوتت الأنظار في تحديد معناها بدقَّة، وهي مصطلح : "جوَّده فلان"، وأسأل الله صلاح النيَّة وحُسْنَ القصد.

۞ مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في اختلاف أهل الفنّ في مراد المحدثين عند إطلاقهم عبارة: "جوَّده فلانٌ"، حيث يحصر أكثر المتأخرين معنى هذه العبارة بتدليس التسوية، كما قال الحافظ ابن حجر: (والقدماء يسمونه تجويداً، فيقولون: جَوَّدَه فلانٌ. أي ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم)[2]، وتبع الحافظ ابن حجر -رحمه الله- على ذلك جماعة ممن جاء بعده، وإلى هذا العصر.

وبعضهم يفسِّر العبارة بغير هذا من المعاني، فأردتُ الوقوف على مدى صحَّة هذه التفاسير، من خلال مقدِّمةٍ من السَّبْر لكلام وأقوال أئمَّة هذا الشأن.

۞ مصطلحات البحث:

من المصطلحات التي تحتاج إلى شرح وبيان في عنوان هذا البحث:

---

(١) كشف الظنون لحاجي خليفة ١/٤٧.

(٢) نقله جلال الدين السيوطي في تدريب الراوي ١/٣٥٧ .

١- "**إطلاقات**": المراد بها الأحوال والمعاني المختلفة؛ التي استُعمل فيها هـذا مصـطلح "جوَّده"، عند المحدِّثين.

٢- "**جَوَّدَهُ**": المراد به الأسانيد والأحاديث التي أطلق عليها بعض المحدثين هذه العبارة، فيقول عن الحديث المعيَّن: "جوَّده فلان"، وهذا الإطلاق هو مدار البحث، وعلى تحقيق معانيه واستخداماته يدور.

٣- "**عند المحدثين**": المراد بهم: علماء الحديث وأئمته، لا سيما من كانت له منهم عناية بالكلام على الأسانيد والرجال، واعتبر قوله فيها.

٤- " **نهاية القرن الرابع**": فتنتهي المدَّة الزمنية؛ التي تُعْنَى هذه الدراسة بتتبُّعِها؛ إلى رأس سنة (٤٠٠) من الهجرة النبويَّة الشَّريفة، فلا يدخل فيه مَن تُوُفِّي مِن المحدِّثين بعد هذه السنة.

ووجه تخصيص هذه الفترة بالدراسة دون ما بعدها، هو ما تميزت به من وجود أئمة هذا الشأن، ورؤس هذا الفنّ من أهل الاصطلاح، والأمر كما قـال مجـد الدين ابن الأثير؛ لما ذكر عصر البخاري ومسلم وكتابيهمـا، ثم قـال: (إلى أنْ انقرض ذلك العصر الذي كانا فيه حميداً، عن جماعة من الأئمة والعلماء، قـد جمعوا وألفوا: مثل أبي عيسى الترمذي، وأبي داود السجستاني، وأبي عبد الرحمن النسائي، رحمة الله عليهم، وغيرهم من العلماء الذين لا يحصون كثرةً، وكـأنّ ذلك العصر كان خلاصة العصور في تحصيل هذا العلم وإليه المنتهى، ثم بعـده نقص ذلك الطلب بعد، وقل الحرص، وفترت الهمم، وكذلك كل نـوع مـن أنواع العلوم والصنائع والدول وغيرها، فإنه يبتدئ قليلاً قليلاً، ولا يزال ينمـي ويزيد، ويعظم إلى أنْ يصل إلى غايةٍ هي منتهاه، ويبلغ إلى أمدٍ هو أقصـاه، ثم يعود، فكأنّ غاية هذا العلم انتهت إلى البخاري ومسلم ومن كان في عصـرهما من علماء الحديث، ثم نزل وتقاصر على زماننا هذا، وسيزداد تقاصراً والهمـم قصوراً، سنة الله في خلقه، ولن تجد لسنة الله تبديلاً)[1].

(١) جامع الأصول ١/٤٠-٤١، وقد نقلته بواسطة كتاب: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية، للشريف حاتم العوني

أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث من خلال النقاط التالية:

١- أنَّ مِن أدقِّ الطُّرق لفهم إطلاقات المحدِّثين ومصطلحاتهم الحديثيَّة؛ دراسة مواطن استخدامهم لتلك العبارات وتطبيقاتهم، من خلال الكتب التي وضعوها وألَّفوها، فيكون شرح المصطلح بعمل المحدثين، وهذا هو عين ما قامت به هذه الدراسة مع مصطلح "جوَّده".

٢- أنَّ مصطلح "جَوَّدَهُ" من تلك الاصطلاحات؛ التي لا زالتْ بحاجة إلى أنْ تخضع لشيء من التَّحليل والدراسة، بعرضها على عمل متقدمي المحدِّثين، ومقارنة ذلك بالكتب المؤلفة في المصطلح، لا سيما وأنَّ كتب المصطلح من بَعدِ الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- لا تخلو من كلام حول معنى هذا اللفظ .

٣- أنّ هذا المصطلح لم يكن من الاصطلاحات الخاصة، التي يختصُّ باستعمالها بعض أهل العلم من المحدثين، بل كان اصطلاحاً شائعاً، ومستعملاً على مرِّ العصور، كما ستأتي الإشارة إليه في مبحث: (التأريخ لاستخدام مصطلح "جوَّده" وتطوّراته)[1]، وهذا يؤكد أهميّة معرفة معناه ومرادهم به.

٤- ارتباط هذا البحث بعلم علل الحديث ارتباطاً وثيقاً، والذي هو بالمكانة التي لا تخفى على المختصِّين، حيث إنَّ هذا المصطلح استُخدم في بعض أحواله للإعلال، أو الإشارة إلى وجود اختلاف في الحديث إسناداً أو متناً، والإلماح إلى تفاوت بين أوجه الحديث.

٥- تنمي هذه الدراسة مهارة التخريج ومقارنة الأسانيد عند الباحث، فالوقوف على مراد الإمام المعيَّن بهذا الاصطلاح الذي استعمله؛ لا يمكن أنْ يتمَّ إلا بعد هذه الخطوة.

ص (٣٠٧).

(١) انظر ص (٥٧) من هذه الدراسة.

٦- أنَّ فهم هذا الاصطلاح وما يراد به، له أثرٌ بالغ في معرفة موقف الأئمة من الأسانيد والأحاديث المعيَّنة، التي وصفوها بهذا المصطلح، هل يقبلونها أو يردُّونها؟.

٧- أنَّ في هذه الدِّراسة -فيما أحسب- معالجة لشيء من اللَّبس والغموض؛ الواقع في تفسير هذا المصطلح عند بعض المتأخرين والمعاصرين؛ ممن ألف في مصطلح الحديث، إذ إنَّ المتابع لإنتاج بعض المشتغلين بعلم الحديث من المعاصرين وغيرهم؛ يلحظ نوع اضطراب عند بعضهم، في فهم هذا المصطلح أو في شرحه.

أسباب اختيار الموضوع:

١- أهمية البحث عملياً لكل من له عناية بعلوم الاصطلاح كما تقدم ذكره.

٢- أنَّ هذه المسألة لم تبحث مستقلة ولا تبعاً بحثاً استقرائياً -في حدود علمي واطلاعي- يقوم على حصر الإطلاقات، ويحرِّر معناها من خلال جمع الطرق والمقارنة بينها، للخروج بفهم دقيق لها.

٣- أنَّ بحث مثل هذه المسألة الاصطلاحيَّة الدقيقة تحت أعْين أهل الفضل من أهل التخصُّص من شيوخي سيكون لها أثرٌ كبير في الدُّرْبَة وتكوين ملكة النَّظر الصحيح في مسائل الاصطلاح.

٤- انتشار المعنى غير الدقيق أو المعنى الخطأ لمصطلح "جَوَّدَهُ"؛ عند كثير من المؤلفين في علوم الاصطلاح بعد الحافظ ابن حجر، من أمثال: الحافظ السخاوي[1]، والحافظ السيوطي[2]، في جماعة آخرين كُثُر، فمن جاء بعدهم من بعض المعاصرين.

---

(١) فتح المغيث١/٢٢٧.

(٢) تدريب الراوي١/٣٥٧ وقال في ألفيته ١/٣١٢:

وشره التجويد والتسوية** إسقاط غير شيخه ويثبت .

٥- وجود تفاوت في الاجتهادات وتقابل في الآراء عند من عمد إلى تفسير هذا المصطلح وحاول شرح معناه؛ مما يُلهب الفضول العلمي في محاولة الوقوف على الفيصل في مثل ذلك التفاوت.

الدراسات السابقة:

إنه وبرغم ارتباط هذه المسألة بجملة أبواب أساسية من علوم الحديث؛ إلا أنها لم تحظ من الدراسة بقدر يناسب أهميتها، فلم تبحث هذه المسألة بحثاً استقرائياً مستقلاً ودقيقاً في نفس الوقت -هذا بحسب علمي-، فقد جهدت على أنْ أقف على شيء منشور بهذا الشرط فلم أستطعه.

غير أنّي وقفت على دراستين اثنتين، تكلّمتا على هذا المصطلح؛ وهما:

١- بحث لطيف للدكتور عبد الرحمن الزيد، بعنوان: (الحديث الجيِّد عند أهل السنن الأربعة)، وموضوع هذه الدراسة -كما يظهر من خلال عنوانها- هو الأحاديث التي حكم عليها أصحاب السنن، أو نقلوا الحكم عليها بأنها أحاديث: "جيِّدة".

ثم جعل في آخر هذا البحث تنبيهان؛ الأول: حول الحديث "القوي"، والثاني: حول ما قال عنه المحدثون "جوَّده فلان"، ولم يزد على أسطر يسيرة نقل فيها المعنى المعروف المشهور في هذه العبارة، فنقل تفسير الحافظين: السخاوي والسيوطي لهذا المصطلح، والذي هو في الأصل كلام الحافظ ابن حجر؛ وعنه نقلاه، وهو أنَّ هذه العبارة يراد بها عند المتقدمين الإشارة إلى تدليس التسوية.

واكتفى بذلك ولم يزد عليه، وهذا الذي ذكروه في معنى ما قيل فيه "جوَّده فلان"؛ هو ما تناقش هذه الدراسة التي بين يديك مدى دقته وانضباطه، من خلال استعمالات الأئمة من المحدثين.

٢- ثم وقفت بعد الانتهاء من الدراسة التطبيقية كاملة؛ على بحث لطيف آخر، للدكتور ياسر بن أحمد الشمالي، منشور في مجلة أبحاث جامعة اليرموك الأردنية، المسمَّاة بـ"سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، في المجلد التاسع عشر منها، العدد الرابع (ب) عام ٢٠٠٣، وعنوان هذا البحث: (التجويد عند علماء الحديث، حقيقته وصوره وعلاقته بعلل الحديث)،

وجاء هذا البحث مع مقدمته وفهارسه في عشرين ورقة تقريباً (٤١ وجهاً)، واستغرق الفهرس منها (٨ أوجه).

فهي أول رسالة كتبت حول هذا الموضوع استقلالاً -في حدود علمي-، وله بذلك فضل السبق والتقدُّم، والله يعظم له الأجر، وهذه الأوليَّة شافع مُشَفَّع فيما عرض في كتابته من نقص أو خلل أو فَوَات.

ولكاتب هذه السطور؛ جملةٌ من الملاحظات على هذه الرسالة ، التي لا يخلو من مثيلاتها عملٌ بشريّ، فمن ذلك على سبيل المثال:

- لم يسلك الدكتور في ترتيب البحث طريقة واضحة، مما يجعل القارئ يجهد في محاولة فهم حدود الأنواع التي أطلق فيها مصطلح "جوَّده"، ومعلوم أنّ حسن الترتيب للأفكار يسقط نصف عبئ فهمها.
- أنّ الأمثلة التي ساقها الدكتور لا هي مستوعبة؛ بحيث تكون نتائج دراسته نتائج كليَّة مبنيَّة على سَبْرٍ تامّ، ولا هي مضبوطةٌ بضابط محدَّدٍ، أو بأئمة معينين، بحيث يخرج بنتيجةٍ واضحةٍ في استعمالات هؤلاء الأئمّة الذين خُصُّوا بالدراسة، وإنما كانت أمثلة إنتقائية ومتفرِّقة، فهو ابتدأ بسوق بعض الأمثلة من لدن مثل الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، وانتهاء بكلام مثل الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ)، مما يضعف النتائج النهائية المستفادة من هذه المتفرقات.
- مع ملاحظة أنّ عنايته بنقل كلام المتأخرين بعد القرن الثالث والرابع؛ كانت أظهر من عنايته بنقل كلام من سبقهم وتقدمهم، فإنّ مجموع الأمثلة التي ساقها في دراسته تبلغ في عدِّي (٦٢) مثالاً، كان نصيب من توفي قبل سنة (٤٠٠هـ) منها هو (٢٩) مثالاً فقط، وما فضل عن ذلك العدد وهو (٣٣) مثالاً، هي من كلام من جاء بعدهم إلى الحافظ ابن حجر -رحمة الله عليه-، ولا يخفى أنّ الدراسة التي تعتني ببيان اصطلاح المحدثين؛ يُفْتَرَضُ بها أنْ تكثِّف عنايتها بنقل كلام أصحاب الاصطلاح لا غيرهم.
- أنّ هذه الدراسة؛ انصب جهد الدكتور فيها على مجرَّد الحشد، و لم تتوجَّه عنايته للترتيب والتنظيم، ولا إلى ضمِّ النظير إلى نظيره من العبارات، فكان يسوق المثال

المعيَّن من كلام أحد المحدثين؛ ثم يأخذ عبارة المحدِّث ذاتها فيجعلها عنواناً للمعنى المقصود بهذا الإطلاق، ثم يتبعها بمثال مشابه له في المعنى ولكن اختلفت عبارة الإمام الآخر فيعنون لها بعنوان على أنه إطلاق جديد لمصطلح "جوَّده"، والواقع أنهما مثالان لمعنى واحد اختلفت العبارات في تصويره، فمثلاً: ساق جملة عناوين فرعية غير مرقمة، هي على الترتيب: (التجويد مقابل الاضطراب)، (التجويد الإتيان بالرواية على وجهها)، (التجويد إقامة السند)، (التجويد مقابل التقصير)، (التجويد مقابل الإهمال والغلط)، (التجويد مقابل الزلق)[1]، كذا ساقها -وفقه الله-، ومن وجهة نظري -والعلم عند الله تعالى- أنّ الدكتور ما زاد على أنْ أخذ عبارة الإمام المعين وجعلها إطلاقاً للتجويد، وهذا تنويع لا أثر له بتاتاً في نهاية المطاف، وتكثير للعناوين ومؤدى الجميع واحد.

وترجم بعنوان هو: (أولا: استعمال التجويد للرواية المحفوظة)[2]، ثم عَنْوَنَ بعد ذلك فقال: (ثالثاً: إطلاق التجويد مقابل الإفساد)[3]، فإذا عَلِمْنَا أنَّ مراد المحدثين بإفساد الإسناد -في الجملة- هو: روايته على هيئةٍ مَرْغُوبٍ عنها، كأنْ يرويه على وجه منقطع بعد أنْ كان متصلاً، أو يسمِّي فيه رجلاً ضعيفاً كان مذكوراً بكنيته، أو يُوقِفُهُ بعد أنْ كان مرفوعاً..وهكذا من صور إفساد الأسانيد، أقول: إذا عُلِمَ هذا؛ فإنه قد يكون هذا الوجه المرغوب عنه هو الوجه المحفوظ، وبالتالي صار التجويد يطلق على الإفساد وعلى ما يقابله في نفس الوقت، فلم يحصل التمييز.

- وهو أيضاً عقد مطلباً قال فيه: (المطلب الرابع: التجويد رفع الموقوف؛ أو وصل المرسل)[4]، ثم عقد بعده مطلباً آخر فقال: (المطلب الخامس: التجويد مقابل الانقطاع

---

(١) انظر في رسالة: (التجويد عند علماء الحديث حقيقته وصوره وعلاقته بعلل الحديث)، من ص(٢٠٨٠)، إلى ص (٢٠٨٢).

(٢) المرجع السابق ص (٢٠٧٨).

(٣) المرجع السابق ص (٢٠٧٩).

(٤) المرجع السابق ص (٢٠٨٣).

في السند)[1] –كذا فيهما–، وجعل الإطلاق الثاني خاصٌّ بالانقطاع في بقية أجزاء السند مما سوى الوقف والإرسال، ولا مشاحّة في الاصطلاح، ولكنَّ الذي أظُنُّهُ – والعلم عند الله تعالى– أنَّ هذه الصور المذكورة جميعاً؛ قد لاحَظَ فيها الأئمة معنى معيَّناً اشتركتْ فيه؛ أوجب وصفهم لها بمصطلح "جوَّده"، ولم يُلْفِت الدكتور النظر إليه، وهو ما في رَفْعِ الموقوف؛ وَوَصْل المرسل؛ وذكر الراوي الساقط في الإسناد: من زيادة على ما يقابلها من الأوجه، وليس إطلاق المصطلح هنا لمجرَّد كونه موقوفاً رُفِعَ أو مُرسلاً وُصِلَ فقط، وإنما لما تضمنه ذلك من معنى سَبَكَ تلك الصُّورَ جميعَها فيه.

- أنه بعد أنْ ساق جملة من إطلاقات التجويد على صور من علل الأسانيد[2]، رجع مرَّة أخرى وعقد مطلباً في: (التجويد وعلل الحديث)[3]، وساق تحته صوراً من صور الإعلال المعروفة، وبعضها مكرَّر، فقال: (سلوك الجادة والتجويد)، (التجويد والاضطراب)، (التجويد والشذوذ)، (التجويد والتقصير)[4].

والواقع أنّ جميع ما ذكره من الأنواع السابقة داخل في باب العلل بلا فرق بين ما قدَّمه وأخَّره من هذه الحيثية، وهي كونها جميعاً من صور العلل.

- أنه لما لاحظ إطلاق المحدثين مصطلح التقصير مقابلاً لجوَّده في بعض الأحوال؛ عَمَدَ إلى عبارات المحدِّثين التي حكموا فيها على إسنادٍ معيَّن بأنه قد قَصَّر به راويه؛ وجعل هذا دليلاً على أنه قصد أنَّ الإسناد المقابل له قد جوَّده راويه، مع كون الإمام المعيَّن لم يلفظ بمصطلح "جوَّده" على هذا المثال، وبنى على هذا التصرُّف نتائج حول المعنى النهائي لمصطلح "جوَّده"، فيقول –مثلاً– في حديث خالف فيه الأعمش عاصم بن

---

(١) المرجع السابق ص (٢٠٨٥).

(٢) مثل ما عقده قبل ذلك من تراجم؛ كلها داخلة في أبواب العلة، من ص (٢٠٧٨) إلى ص (٢٠٨٩)؛ مثل: (استعمال التجويد للرواية المحفوظة، واستعماله مقابل الإفساد، ومقابل الاضطراب، مقابل الزَّلَق، واستعماله بمعنى رفع الموقوف ووصل المرسل..الخ)، وهذه الصور هي التي عُمِرْت بها كتبُ علل الحديث.

(٣) المرجع السابق ص (٢٠٩٠).

(٤) انظر من ص (٢٠٩٠)، إلى ص (٢٠٩٢).

بهدلة: (قال أبو حاتم: "جميعاً صحيحين، ولكن عاصماً قصر به")، فيعلق الدكتور: (يعني أنّ الأعمش جوّده)[1]، في جملة من الأمثلة الأخرى.

- ثم إنه جعل عنده قاعدة في معنى مصطلح "جوَّده"؛ فَسَّرَ بها الأمثلة التي ساقها أولاً؛ وهذا المعنى هو: الرواية الراجحة التامة المتقنة، ثم عقد مطلباً في آخر دراسته بعنوان: (الحالات التي خرجت عن القاعدة)[2]، وساق فيها (٦) أمثلة، أطلق المصطلح فيها على الرواية غير الراجحة، والواقع أنّ الأمثلة للأحاديث الخطأ التي وصفت بمصطلح "جوَّده" يزيد عددها عن هذا، وهو لم يكن بحاجة إلى ذلك الاستثناء، لو لاحظ أنه كان يمكن أنْ يحمل هذا الاصطلاح؛ على معنى آخر تَنْسَبِكُ فيه كلُّ هذه الأمثلة جميعاً، دون حاجةٍ إلى استثناءات، وهو ما سوف تراه في هذه الدراسة التي بين يديك بحول الله تعالى.
- وقد نَسَبَ -وفَّقه الله- عبارةً في مصطلح "جوَّده" خطئاً للإمام أحمد بن حنبل، وإنما هي لابنه عبد الله بن أحمد أبي عبد الرحمن، زادها على المسند[3].

كانت هذه لمحة من الملاحظات حول هذا البحث، ويمكن لمن تأمل أنْ يزيد عليها، ولكنّ ذلك لا ينقص من قيمة الرسالة، ومن فَضْلِ سَبْقِ كتابَتِها، وفي ظني أنّ مؤلفها -وفقه الله- لو أسعفه الوقت لمراجعتها، لخرجت على وجه أكمل مما هي عليه الآن.

هذا ما وقفت عليه من الكتابات حول هذا المصطلح فقط، و لم أجد غيرها بعد طول بحث وعناء.

أسئلة البحث:

---

(١) التجويد عند علماء الحديث ص (٢٠٩١).

(٢) المرجع السابق ص (٢٠٩٦).

(٣) لما ساق الدكتور ياسر وفقه الله حديثا أخرجه الإمام أحمد ٥/٣٠٤/٢٢٦٤٢، وهو حديث أبي قتادة ﷺ أن النبي ﷺ صلى وأمامة بنت زينب رضي الله عنهما ابنة رسول الله ﷺ على رقبته.. الحديث بالمعنى، ثم قال الدكتور: (قال الإمام أحمد: جوده)، والذي في المسند: (قال أبو عبد الرحمن: جوده)، والمراد به عبد الله بن الإمام أحمد.

إنّ من أعظم فوائد مثل هذه الدراسات العلمية، أنها تعالج بعض ما يرتبط بمسائل العلم من إشكال؛ فهي تَتَوَجَّهُ إلى مسائل معيّنة حصل فيها أو في تفاصيلها غموضٌ فتكشِفُه، أو وَقَعَ انفصامٌ بين تَنْظِيرها وتطبيقها فتعيد سَبْكَه، أو تجيبُ على أسئلةٍ حار جوابها، وما شاكل ذلك من الفوائد التي لا تخفى أهميتها.

وهذه الدراسة التي بين يديك؛ تعتني بالنظر في جملة مسائل، منها:

١- هل وُجد عند المتقدمين من أئمة الحديث أو بعضهم؛ استخدام مصطلح: "جَوَّدَهُ" على تدليس التسوية ؟

٢- ما المعاني التي استُخدم فيها هذا الاصطلاح، في كتب الحديث، وعند علماء العلل ؟

٣- ما مدى دقّة ما تناقلته كتب مصطلح الحديث، من أنَّ عبارة: "جَوَّدَهُ فلان"، هي عند المتقدمين للدلالة على تدليس التسوية؟ وما مدى انتشار هذا القول، في كتب الاصطلاح؟

٤- من الذي استخدمها بهذا المعنى منهم؟

٥- -ما الذي حمل على تفسير مصطلح "جوَّده" بتدليس التسوية؟

٦- متى كانت بداية استخدام هذا المصطلح؟

٧- هل مصطلح: "جَوَّدَهُ فلانٌ" يدل على قبول الحديث، أو إعلاله وردِّه ؟

٨-ما العلاقة بين الحديث "الجيِّد" والحديث "المجَوَّد" ؟

❁ منهج البحث و إجراءاته:

لقد بَنَيتُ عملي في هذه الدراسة؛ على قاعدة الاستقراء والحَصْر، وجاءت إجرآته على النحو التالي:

١- ~~قمت في بداية الأمر بمحاولة جمع~~ الأسانيد والمتون؛ التي أطلق عليها أحدٌ من الأئمة المحدثين مصطلح "جوَّده فلان"، أو أحد تصاريفه الأخرى، خلال الفترة الزمنية التي يغطيها البحث، وقد سلكتُ في هذا السبيل طريقين؛ هما:

- استعنت في عملية الرصد والجمع والاستقراء؛ ببعض البرامج الحاسوبية، وهي أولاً: (الجامع الكبير لكتب التراث العربي والإسلامي-الإصدار الثاني)، الذي أصدره مركز

التراث للبرمجيات، وثانياً: (المكتبة الشاملة-الإصدار الثاني)، ومن خلالهما جمعتُ أكثر المادة، وأتبعتُهُ بمراجعة الأصول الورقيَّة للكتب والمراجع.

وفي ظنِّي -والعلم عند الله تعالى- أنَّ سلوك مثل هذا السبيل في جمع الأمثلة على إطلاقات المصطلح، لا عَيْبَ فيه ولا إشكال، وهذه البرامج الحاسوبيّة فتحٌ مِنَ الله تعالى؛ فَتَحَ به على طلاّب العلم وشُدَاتِه في هذه الأزمنة، وحالُهُ كَحَال فهارس الكتب العتيقة والحديثة مِثلاً بمثل، ومن عَاب التوسُّل بهذه البرامج في الوصول إلى المادَّة العلمية؛ لَزِمَه عيبُ التوسُّل بالفهارس للوصول إلى المادة العلمية؛ بلا فرقٍ مؤثِّر بينهما، وقديماً عيبتْ الكتابةُ ثم احتيج إليها، وعيبت طباعة كتب العلم بالمطابع الحديثة ثم احتيج إليها، فالارتفاق بهذه البرامج الحاسوبية؛ والتوسل بها؛ إنما يُعَابُ إذا تمَّ الركونُ إليها والاعتمادُ عليها حَسْبُ، دون مراجعةٍ للأصول، ولا مقارنةٍ للنُّقُول، فأما إذا سُلِكَ بها سبيلَ الوسائلِ المقرِّبة، ثم أعْمَلَ الباحثُ نَظَرَه في التحليل والمقارنة والتصنيف، لم يَعْدُ حالُهَا حالَ الفهارسِ لكتبِ العلم.

وأمّا كونُهَا أعانتْ الجاهلَ على التشبُّعِ بما لم يُعْطَ؛ فإنّ التمَايُزَ بين الأعمال العلميّة -والحالة هذه- إنما يَبِينُ بمَدَى القُدرة على توظيفِ المادَّة المجموعة، والبراعة في التعامل معها، فما يُجْرِيه مِبْضَعُ الباحث هو الحَكَم.

- ثم قمت بِجَرْدٍ يدويٍّ -غير واسع- لما ندّ من الكتب والأجزاء الحديثية، لمحاولة الوقوف على شيء مما أغفلته تلك البرامج، أو لم يدخل فيها، ووُفِّقتُ -بحمد الله تعالى- لاستخراج إطلاقين اثنين زائدين؛ للإمام يعقوب بن شيبة، في الجزء المطبوع من مسنده، وإطلاق واحد للإمام أحمد بن حنبل، في الجزء المطبوع من سنن أبي بكر الأثرم، وأضفتها جميعاً للدراسة.

٢- وبعد الانتهاء من مرحلة الجمع والاستقراء، شَرَعتُ لاحقاً في التصنيف والتحليل؛ وذلك من خلال مسلكين:

- فالمسلك الأول: في استخراج ما يدخل ضمن دائرة البحث وإطاره؛ واستبعاد مالا يدخل في حدوده من العبارات المتشابهة، فتميّز أمثال: (جوَّده، يجوِّد، تجويد، مجوَّد)،

فتدخل في العمل، عما يُشَاكلها في اللفظ من العبارات التي لا مدخل لها فيه، من أمثال: (جيِّد، أجْوَد، جَوْدَة)، ونحوها من الكلمات.

- والمسلك الثاني: تصنيف تلك المادة المجموعة على إضْبَارَتَين[1]، فالإضْبَارَةُ الأولى لما ورد من الإطلاقات قبل نهاية القرن الرابع، والإضْبَارَة الثانية لما ورد منها بعد القرن الرابع.

٣- ثم قمتُ بعد ذلك بجمع إطلاقاتِ كلِّ إمامٍ من الأئمة على حِدَة، ورتَّبتُ العمل فيها بحسب سنة الوفاة، فقدَّمتُ الأسبق وفاةً على من بعده، وهكذا.

٤- فأبدأ أولاً بوضع رقم عامٍّ للحديث الذي ورد عليه وصف "جوَّد"، وهذا الرقم الأول يتسلسل من أول الدراسة إلى آخرها، ثم أتبعه برقم آخر للحديث؛ خاصٍّ بالإمام المعيَّن الذي تتمّ دراسة الإطلاق عنده، ثم أسوق الحديث من مصدره تامّاً، ثم أسوق تخريج الحديث، ثم أُحرِّر المراد بمصطلح "جوَّد" في هذا الحديث، ثم ألخِّص النتيجة في معنى الاصطلاح في آخر الأمر.

٥- ففي تخريج كلِّ إسنادٍ أو متنٍ وردت عليه عبارة "جوَّده": شرعتُ فجمعتُ طرقه، ورتبت أسانيده بدايةً من الراوي الذي وُصِف طريقه بأنه "جوَّده"، ثم متابعوه في طبقته متابعة تامةً، فما فوقه من المتابعات القاصرة انتهاء بصحابي الحديث، وأستخرج من خلال هذه الدراسة لأوجه الإسناد؛ ما وقع في هذه الطريق المعيَّنة من أحوال، لأجلها وُصِفَ الراوي بهذا المصطلح، حتى انتهيت من جميع من وقفت عليه من الأئمة، الذين عبّروا بهذا المصطلح.

٥- وأما "تحرير المصطلح" : فَيُسَاق تحته ثمرة التخريج للحديث وجمع أسانيده، ويكون فيه المقارنة بين الأوجه المختلفة مع الوجه الذي وُصِفَ بأنه مجوَّد، لاستيضاح المعنى الذي تميّز به هذا الوجه، فوُصِفَ بهذا المصطلح.

---

(١) الإضبارة في الأصل: هي الحزمة من الصحف، وفي لغة ضُبارة بلا همز، راجع غير مأمور: لسان العرب ٤/٤٧٩، والنهاية في غريب الحديث ٣/٧١.

٦- وأما "الخلاصة" في آخر دراسة كلِّ حديث: فَتُذكر فيها النتيجة النهائية، التي توصَّل إليها الباحث، في معنى اصطلاح "جوَّد" الوارد في هذا الحديث المعيّن.

٧- ثم شرعت في العمل على الفصل الأول من البحث، الذي يشكِّل الدراسة النظرية، واستخرجت النتائج التي حصلت عليها، من خلال تلك الدراسة التطبيقية، وصنفتها على المباحث التي سوف تراها خلال البحث.

۞ توضيحات وتنبيهات:

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى جملة من التنبيهات حول العمل في الدراسة:

١-لقد رتَّبتُ الدراسة لعبارات الأئمة، بحسب تقدُّم سنة الوفاة.

٢-أذكر ترجمةً مختصرةً لكلِّ إمامٍ وردت عبارة "جوَّد" عنه؛ قبل دراسة الأمثلة التي عنده، والأصل في هذه الترجمة كتاب تهذيب التهذيب للحافظ ابن حجر -رحمه الله-، لجَمْعِهِ ولتحريره، وإلا فتذكرة الحفاظ للذهبي -رحمه الله- لسعته، وقد أزيدُ عليه فوائد من كتب الرِّجال الأخرى، وتكون هذه الترجمة ضمن خمسة عناوين؛ هي: (اسمه ونسبُهُ، وشيوخه، وتلاميذه، ومكانته العلميّة، ومصطلح "جوَّده" عنده)، ويُذكر ضمن شيوخه وتلاميذه أشهرهم وأبرزهم.

٣-إذا وردتْ عباراتُ "جوَّده" عن الإمام المعيّن في أكثر من كتاب؛ فإني استوعب أمثلة الكتاب الأول ابتداءً، ثم أسوق بعده الأمثلة في الكتاب الآخر وهكذا، ولكني لا ألتزم ترتيب الورود للأمثلة في الكتاب الواحد، بمعنى أني قد أورد حديثاً في الجزء السادس من الكتاب، ثم بعده أذكر حديثاً في الجزء الأول.

٤-وألتزم ذكر عبارات "جوَّد" التي وردت عن الإمام المعيَّن من كتب نفسه، ثم أسوق العبارات التي وقفت عليها له عند تلاميذه، ثم من جاء بعدهم، وهكذا حَسْبَ ما يَتَهَيّأ.

٥-عند التخريج للحديث الذي تَتِمُّ دراسة مصطلح "جوَّد" الوارد فيه؛ فإنّ المقصود منه هو الوقوف على ما وقع في الإسناد من اختلاف وتفاوت، يتحرّر به المراد بهذا

المصطلح، فيتبيَّن من خلاله معنى عبارة "جوَّد"، وليس من شأن هذه الدراسة العناية بإثبات مرتبة الأحاديث المدروسة من جهة القبول والردّ.

٦- ترتيب المخرِّجين للحديث يكون بحسب أَقْدَمِيَّةِ الوفاة.

٧- التزمتُ عند التخريج ذكر اسم المخرِّج، والجزء والصفة ورقم الحديث -إنْ وُجد- فقط، ولا أسوق اسم الكتاب والباب الذي أُخْرِجَ الحديثُ تحته، لقلَّةِ جَدْوَى ذلك في نتيجة الدراسة، مع كونه يضخِّم الرسالة بما لا طائل فيه.

٨- وأما بالنسبة للأحاديث الواردة في الكتب الستة؛ فالتزمتُ أنْ يكون تخريجها بذكر الكتاب والباب والجزء والصفحة ورقم الحديث، إلا ما كان من صحيح مسلم؛ فإني لا أسوق فيه اسم الباب الذي ورد فيه، لأنها ليست من صنع الإمام مسلم نفسه، ولاختلاف التبويبات بين شُرَّاحِه.

٩- أجعل الوجه الذي ورد وَصْفُهُ بعبارة "جوَّد" هو الأصل، وأخرِّج صادراً عنه، فأذكر المتابعات التامَّةِ له، فالقاصرة وهكذا صعوداً إلى الصحابي.

١٠- لا ألتزم ذكر الشواهد للحديث المعيَّن، الذي ورد وَصْفُهُ بعبارة "جوَّد"، لأنّ ذلك لا أثر له في فهم المصطلح، إلا إذا دعتْ إليه الحاجة.

١١- تكون العناية عند النظر في اختلاف الأسانيد مركَّزةً: على الاختلاف الذي له أثرٌ في فهم معنى الاصطلاح، وهو الاختلاف الأعلى في طبقة الراوي المجوِّد، وأما الاختلاف الواقع في ما دون طبقته من الإسناد، ولا تأثير له في فهم المصطلح، فالنظر فيه نفلٌ غير واجب، فلا ألتزمُهُ.

١٢- الطريقة التي اتبعتُها في الدراسة هي: أني أبدأ بذكر الحديث الذي ورد وَصْفُ "جوَّد" عليه، ثم أشرعُ في تخريجه على الوجه المذكور سابقاً، ثم أنظرُ فيما ورد في أسانيد هذا الحديث ومَتْنِهِ مما أوجب وَصْفَهُ بهذا المصطلح، وأُعَنْوِنُ لهذا بـ(تحرير المصطلح)، ثم أذكر ملخَّصاً في ختام الحديث؛ فيه ما خلص النظرُ إليه في معنى المصطلح في هذا المثال المعيّن، وهل حَكَمَ عليه الإمام صاحبُ عبارةِ التجويد بالقبول أو بالرد، أو أفْهَمَ تصرُّفه شيئاً من ذلك.

١٣- عند العزو في التخريج للإمام المعيّن؛ فإنما أقصد العزو إلى أشهر كتبه، وأما عند قصد غيره فأُبيِّن، ومن أمثلته التالي:

- أحمد= في كتابه المسند.
- عبد الرزاق= في مصنفه.
- ابن أبي شيبة= في مصنفه أيضاً.
- البخاري= في الجامع الصحيح.
- مسلم= في صحيحه.
- النسائي=في سننه الكبرى.
- البيهقي= في سننه الكبرى.
- الخطيب= في تاريخ بغداد.
- ابن عساكر= في تاريخ مدينة دمشق.
- الطبراني= في معجمه الكبير.
- الحاكم= في مستدركه.
- الترمذي= في سننه.
- الطبري= في التفسير.
- أبو عوانة= في مسنده.
- الدارمي= في سننه.

وهكذا في بقيّة المصادر الأخرى.

١٤- لقد عدَّلت عنوان المبحث الثالث من: (العلاقة بين الحديث الجيد والحديث المجوَّد)، إلى : (مناقشة ما فسِّر به مصطلح "جوَّده"، وبيان العلاقة بين الحديث الجيد والحديث المجوَّد)، وذلك حتى يتناسب مع ما ذكر في المبحث، فإنه لم يَقْتَصِر على بيان العلاقة بين الحديث الجيد والمجوَّد، بل جاوَزَ ذلك إلى العناية بمناقشة التفسيرات المنقولة عن أهل العلم جميعاً للمصطلح، وقدَّمته إلى الفصل الأوَّل بعد أنْ كان في الفصل الثاني، ومثل هذه التعديلات على الخطة، ضرورةٌ يفرضها العمل، لا سيما بعد اطلاع الباحث على تفاصيل المسائل بالفعل، بعد أنْ كانت مجرَّد تصوُّرٍ إجمالي.

ولقد مررت بعناء بالغ عند دراسة بعض الكتب، كالأمثلة الواردة في كتاب أطراف الغرائب والأفراد لابن طاهر، وذلك لسوء الطباعة وكثرة السقط والتصحيف، مع كثرة الطرق التي يسوقها وتشعُّبها، حتى ربما راجعت لأجل التحقق من عبارةٍ عشرات المراجع، إلى أنْ خرجت الطبعة الجديدة لدار التدمرية، وكان ذلك بعد انتهائي من أكثر أمثلة هذا الكتاب، فراجعت العمل بناء على الطبعة الجديدة، ولاحظت -بفضل الله تعالى وتوفيقه- صحة كثير مما صححته على الطبعة القديمة، وعرض لي مثل ذلك أيضاً في كتاب العلل لعلي بن المديني، وأرجو ألا أُحرَمَ ثوابه وأجره، ولا عائِدَةَ نفعِهِ في نفسي ومعرفتي.

فصول البحث ومباحثه:

تتكون الدراسة من مقدِّمة، وفصلين، وخاتمة، وفهارس، على النحو التالي:

المقدِّمة: وتشتمل على أهمية البحث، وأسباب اختياره.

الفصل الأول: الدراسة النظرية لمصطلح جَوَّدَه، وفيه أربعة مباحث:-

- **المبحث الأول**: معنى "جَوَّدَه" واشتقاقه.
- **المبحث الثاني**: عرض مصطلح"التجويد" من خلال كتب مصطلح الحديث.
- **المبحث الثالث**: التأريخ لاستخدام مصطلح "جَوَّدَهُ" وتطوراته.
- **المبحث الرابع** : مناقشة ما فُسِّر به مصطلح "جوَّده"، وبيان العلاقة بين الحديث الجيِّد، والحديث المجَوَّد.

الفصل الثاني: إطلاقات مصطلح"جَوَّدَهُ" حتى نهاية القرن الرابع، وفيه ثلاثة مباحث:-

- **المبحث الأول**: إطلاق المصطلح في القرن الثاني والثالث، وفيه مطالب:
  - المطلب الأول: الإمام علي بن المديني(٢٣٤هـ).
  - المطلب الثاني: الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ).
  - المطلب الثالث: الإمام البخاري(٢٥٦هـ).
  - المطلب الرابع: الإمام مسلم (٢٦١هـ).

- المطلب الخامس: الإمام يعقوب بن شيبة(٢٦٢هـ).
- المطلب السادس: الإمام أبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ).
- المطلب السابع: الإمام الترمذي(٢٧٩هـ).
- المطلب الثامن: الإمام البزار(٢٩٢هـ).

● **المبحث الثاني**: إطلاق المصطلح في القرن الرابع، وفيه مطالب:

- المطلب الأول: الإمام النسائي(٣٠٣هـ).
- المطلب الثاني: الإمام أبوعوانة (٣١٦هـ).
- المطلب الثالث: الإمام العقيلي(٣٢٢هـ).
- المطلب الرابع: الإمام ابن قانع(٣٥١هـ).
- المطلب الخامس: الإمام ابن السكن(٣٥٣هـ).
- المطلب السادس: الإمام ابن حبان(٣٥٤هـ).
- المطلب السابع: الإمام الطبراني(٣٦٠هـ).
- المطلب الثامن: الإمام ابن عدي(٣٦٥هـ).
- المطلب التاسع: الإمام الدارقطني(٣٨٥هـ).

الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات.

ولا يفوتني في ختام هذه التقدمة أنْ أُعْظِمَ الثناء على الله عز وجل على ما أنعم به وتفضَّل، من إتمام هذا العمل وإنجازه، وأثنيِّ بعد ذلك بالشكر لوالديّ الكريمين، وزوجتي الفاضلة على صبرهم على عناء انشغالي.

ثم أزجي الثناء الجميل، على صاحب الوجه البسَّام، والخُلُق الرفيع، المشرف على هذه الرسالة؛ فضيلة شيخنا الكريم الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، الذي بذل جهده ووقته في المتابعة والإشراف، وَوَسِعَ إشكالاتي علمُهُ، كما وَسِعَ إلحاحي حِلْمُهُ، وكان لرأيه السديد أثر ظاهر في ما انتهى عليه البحث ولله الحمد، مع ما جلل ذلك كلَّه من تواضع جمٍّ، وبِشْرٍ غامر، فأسأل الله أن يعظم مثوبته، ويبارك له في عمره وعلمه وولده.

وأثلث بالثناء على المشايخ الأكارم الذين تواصلت معهم رأياً ومشورةً ومناقشةً، من أمثال مشايخي الأكارم: الدكتور خالد الدريس، والدكتور الشريف حاتم العوني، والدكتور محمد التركي، والدكتور حمزة المليباري، فقد اقتطعتُ من أوقاتهم الثمينة قدراً غير قليل، فما وجدتُ -بحمد الله- غير الصَّبر الجميل، والجُودِ بالعلم، فوفقهم الله وسدّدهم، وجزاهم عن العلم وطلابه خير الجزاء وأجزله وأوفاه، وبارك في علمهم وعملهم.

ثم إني أرجو أنْ تكون السابقة للبحث على هذا الشرط فيه، عذراً شافعاً لما فيه من خطأ، أو تقصير، أو زلل، كما أسأل الله تقدَّس وتعالى أنء يتفضَّل علي بصدق الإخلاص له، وقصد وجهه في القول والعمل، فهو وحده الهادي، ومنه السداد والتوفيق، لا إله إلا هو.

الفصل الأول

الدراسة النظرية لمصطلح "جوّده"

وتحته خمسة مباحث:

- المبحث الأول: معنى "جوّده" واشتقاقه.
- المبحث الثاني: عرض مصطلح "جوّده" من خلال كتب مصطلح الحديث.
- المبحث الثالث: التأريخ لمصطلح "جوّده" وتطوّراته.
- المبحث الرابع: مناقشة ما فُسّر به مصطلح "جوّده"، وبيان العلاقة بين الحديث "الجيّد"، والحديث "المجوّد".

المبحث الأول:

معنى "جوده" واشتقاقه

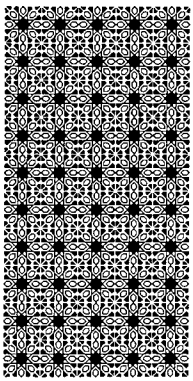

المبحث الأول

معنى "جَوَّدَه" واشتقاقه

أصل فعل "جوَّد" تفعُّلٌ من: جَادَ يَجُودُ جَوْدَةً، قال الخليل بن أحمد: (جَادَ الشيءُ، يَجُودُ، جَوْدَةً، فهو جَيِّدٌ) [1]، وقال أبو الحسن ابن سِيْدَه الأندلسي: (الجَيِّد: نقيض الرديء، أصله "جَيْوِد"؛ فقُلِبت الواو ياءً؛ لانكسارها ومجاورتها الياء، ثم أدغِمَت الياء الزائدة فيها، والجمع: جِيَادٌ، وجِيَادَاتٌ: جمع الجمع.

انشد ابن الأعرابي:

كم كانَ عِنْدَ بني العوَّامِ من حَسَبٍ ومِن سُيوفٍ جِيَادَاتٍ وأَرْمَاحِ

وقد جَادَ جَوْدَةً وأجاد: أتى بالجَيِّدِ من القول أو الفعل) [2].

إذن فالجيِّد على وزن فَيْعَل، والأصل فيه جَيْوِد، ولما كانت الواو متحرِّكةً؛ وسبقتها ياءٌ ساكنةٌ؛ صُيِّرتا جميعاً ياءً مشدَّدةً، هكذا تفعل العرب بما كان على هذا السبيل، كما قال أبو جعفر الطبري [3]، و إنما يصحُّ وصف الجَيِّد: فيما ظهرت جَوْدَتُهُ وبانت، كما نقل الأزهري في تهذيب اللغة عن ابن السِّكِّيت؛ أنَّه قال: (يُقَال: هذا شَيْءٌ جَيِّد: بَيِّنُ الجَوْدَة) [4]، وأُلحقت الهاء بالجَوْدَة لأجل الجمع؛ كما قال ابن سِيْدَه: (وجُودٌ وجَوْدَةٌ: ألحقوا الهاء للجمع؛ كما ذهب إليه سيبويه في العُمُومَة والخُئُولة) [5].

وتصرُّفات ما كان أصله "جَوَدَ" تدور على معنى واحد ترجع إليه، فيقول ابن فارس: (الجيم والواو والدال: أصلٌ واحدٌ؛ وهو: التَّسَمُّحُ بالشيء، وكثرةُ العطاء ..والمصدر: الجَوْدَة) [6].

---

(١) في كتاب العين ١٦٩/٦.

(٢) في المحكم ٥٢٨/٧.

(٣) تفسير الطبري ٣٣٤/١، وانظر أيضاً تفسير الطبري ١٥٩/٦، و لسان العرب ١٣٥/٣.

(٤) ١٠٧/١١.

(٥) المحكم ٥٢٩/٧.

(٦) معجم مقايس اللغة لابن فارس ٤٩٣/١.

فأمّا "جَوَّدَ": ففعلٌ ماضٍ، على وزان فَعَّلَ المضعَّف العين، وتصريفه: (فَعَّل يُفَعِّل تَفْعِيلاً)، جوَّد يجوِّد تجويداً، ومن بابه: علَّم يعلِّم تعليماً[1] ، وقال أبو القاسم الزَّمَخْشَرِيّ الخوارزمي في أساس البلاغة : (وأجَادَ الشيءَ؛ وجَوَّدَهُ: أحسَنَ فيما فَعَلَ وأجَادَ)[2]، وفاعل "جوَّد" هو الراوي، والمفعول هي الرواية: سنداً، أو متناً، أو هما جميعاً.

فظهر أنَّ هذا الفعل يدور على التحسين في الفعل؛ فأجاد بمعنى: أحسن، وجوَّد بمعنى حسَّن.

ومن لطائف اللغة فيما كان من الأفعال المزيدة على وزان "فعَّل" مثل: "جوَّد"؛ أنه دالٌّ في أصل وضعه على تكرر وقوع هذا الفعل المعيَّن، كما قال ابن عطية الأندلسي: (والوجه الثالث: أنَّ "فَعَّل تَفْعِيلاً" بهذا التَّضعِيف؛ يعطي أنَّه أحدَثَ فِعْلاً مُكرَّراً)[3]، وزاد ابن الحاجب في الشافية معنى جديداً يفيده هذا الوزن فقال: (و فَعَّل: للتكثير غالباً، نحو: غَلَّقت، و قَطَّعت، وجَوَّلت، و طَوَّفت .. أو: للتَّعْدِيَة؛ نحو: فَرَّحتُهُ، ومنه: فَسَّقْتُهُ)[4].

ومعنى التكثير والتكرار إنْ صحَّ في أصل الوضع اللغوي، فإنه غير مُطَّرِدٍ فيما نحن بسبيله هنا، وهو الاستخدام الحديثي لكلمة "جوَّد"، فإنَّ المحدثين عند استعمالهم لهذا المصطلح؛ لم يراعوا مثل هذا القيد كما سيظهر من خلال الدراسة، فإنهم ربما أطلقوا هذه الكلمة في حقِّ من لم يقع منه التجويد إلا مرَّة واحدة فقط، وإنما يصحُّ فيه المعنى الثاني وهو التعدية، والله تعالى أعلم.

ومن خلال ما سبق؛ يُلحظ أمور :

١- أنَّ (جوَّد) وإنْ كان أصله من (جاد)؛ إلا أنَّ فيه زيادة في بُنْيَة الكلمة، من جهة تَضْعِيفها وتشديدها، والزيادة في المبنى تدلُّ على زيادة في المعنى.

٢- أنَّ بين (جيِّد) و(مُجَوَّد) فرقٌ صرفيٌّ، فالجيِّد من (الجَوْدَة)، والمُجَوَّد من (التجويد).

---

(١) قال أبو بكر بن سهل في الأصول في النحو ٢٢٧/٣ : (فَعَّلَ، يُفَعِّلُ، تَفْعِيلاً، وهو: مُفَعِّلٌ، والمفعول: مُفَعَّلٌ.

(٢) أساس البلاغة للزمخشري الخوارزمي ١٠٤/١.

(٣) في المحرَّر الوجيز ٣٠٦/١.

(٤) الشافية في علم التصريف ١٩/١-٢٠.

٣- أنَّ الأول المخفّف فعلٌ لازم، فهو(جيِّد) في نفسه، والثاني المضعَّف (جوَّد) فعلٌ متعدٍّ، له فاعل ومفعول.

وهذا يفيدنا في فهم قضيَّة مهمَّة للفرق بين اللفظين؛ فما قيل عنه (مُجَوَّد)، فاعل التجويد فيه هو الراوي؛ الذي قام بعملية التجويد، وليست الرواية في نفسها -بالضرورة- جيِّدة، بخلاف ما قيل عنه (جيِّد)، فإنه في نفسه جيّد، دون افتقار منه إلى من يقوم بعمل يُظْهِرُهُ فيه جيداً، وهذا هو سرُّ ذكر الأئمة للحديث الجيّد ضمن دائرة الصحيح لذاته -والعلم عند الله تعالى- على ما سيأتي.

المبحث الثاني

عَرضُ مُصْطَلَح "جوّده" من خلال كتب

مصطلح الحديث

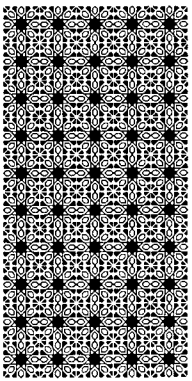

المبحث الثاني

عرض مصطلح"جوّده فلان" من خلال كتب مصطلح الحديث

إن الناظر فيما كتبه المتقدمون من المحدثين في فنِّ الاصطلاح؛ يلْحَظُ أنهم لا يَعْرِضُون للحديث عن مصطلح "جوَّده" في بيان معناه أو المراد به، ولا يدرجونه ضمن عبارات أهل الحديث الاصطلاحية التي يدرسونها، يظهر ذلك جلياً فيما ألف خصوصاً لجمع جمل من أبواب علوم الحديث وأنواعه؛ مثل ما كتبه أبو محمد ابن خلاد الرامهرمزي(ت:٣٦٠هـ) في المحدث الفاصل، ثم ما كتبه الإمام الحاكم أبو عبد الله(ت:٤٠٥هـ) في معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، ثم ما كتبه الخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ) لا سيما في كتابه الكفاية، ثم الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح(ت:٦٤٣هـ) في المقدمة، ثم من جاء بعده واعتنى بمقدمته شرحاً ونظماً واختصاراً؛ يلحظ في جميع ذلك أنهم لم يتعرَّضوا للكلام عن الحديث الذي قيل فيه "جوَّده فلان"، ولا قاموا بشرح مراد المحدثين بهذا المصطلح الذي يجري على ألسنتهم عند الكلام على الأحاديث وأسانيدها.

ولقد كان إعراضهم عن الكلام على مصطلح "جوَّده" وبيان معناه ومقصوده، راجع -والله تعالى أعلم- إلى جملة من الأسباب:

١- قِلَّةُ استخدام المحدِّثين لهذا المصطلح، في الفترة الزمنية التي كان فيها أساطين الحديث من الجِلَّة، وهي الفترة التي تُستَخلص منها علوم الحديث واصطلاحات أهله، فلما كانت هذه العبارة لا تتكرر في استخدامهم تَكَرُّرَ غيرها من العبارات، أُهمِل الكلام عنها.

ومعلوم أنَّ كتب علوم الحديث؛ إنما تذكر أهمَّ الصور التي تَعْرِضُ للأسانيد والمتون؛ وأكثرها وقوعاً، أو ما تَوَاضَعَ علماء الحديث على اصطلاحه، أما بقيَّة الصور الخارجة عن هذا؛ فإنهم لا يذكرونها في الغالب.

و قد اهتمَّ هذا البحث بهذه الفترة الزمنيَّة المهمَّة، من خلال محاولة استقصاء ما ورد عن أئمة الحديث في تلك الفترة، من استخدامات لمصطلح (جوَّد)، فقد جُمع في هذه الدراسة -التي بين يديك- واحد وتسعون موطناً؛ أطلق فيه هذا الاصطلاح، هو كلُّ ما وقفتُ عليه من

الأمثلة، وهذا قليلٌ نسبياً إذا ما قُورن ببقية الاصطلاحات، التي جَرَتْ على ألسنة المحـدِّثين بكثرة، مثل: حديث صحيح، حديث حسن، حديث جيد، أرسله، وصله..إلى آخـر مـا هنالك.

٢- عدم ظهور حدودٍ دقيقةٍ لاستخدامهم هذا المصطلح؛ ظهوراً يمكِّن الناظر في كلامهم من الخروج بمعنىً دقيقٍ محدَّدٍ لهذا الاصطلاح، فإنَّ المحدِّثين المتقدِّمين لم يشتغلوا بتحديد مَضَامين اصطلاحاتهم تحديداً جامعاً مانعاً، وإنما كانوا يتوسَّعون في هذا الباب، وهذا وإنْ كان في كل الاصطلاحات الحديثية سواء، إلا أنّ وضوحه في هذا المصطلح أشدّ؛ فكان الاشتغال بتفسيره -والحالةُ هذه- يطول، وهذا يوضِّحُهُ ما بعده:

٣- أنَّ هذا المصطلح له ارتباط وثيق جداً؛ بجملةٍ من الأبوابِ المتفرِّقة من علوم الحديث؛ فهو يرتبط -مثلاً- بحالةٍ: يزيدُ فيها أحد الرواة لفظةً في المتن؛ لم يذكرها غيره، أو يتفرَّد بـأمر معيَّن في الإسناد، ويُحكم له بقبولِ ما زادَهُ أو بردِّه، ويجيء أحدُ الأئمَّة فيَصِفُ طريقَةُ هذِهِ بأنَّه قد جوَّدها؛ فيدخُلُ المصطلحُ عندها في باب زيادة الثقات، أو أبواب الشذوذ أو النَّكارة أو العِلَّة.

وقد تختلف طرق الحديث؛ فيُروى الإسنادُ مرسلاً، ثم يجيء بعضهم ويرويه موصـولاً، أو يُروى مرفوعاً إلى النبي ﷺ؛ ويجيء بعضهم فيرويه موقوفاً، وتُوصَفُ هذه الطريق الموصولة أو المرفوعة -مع ذلك- بأنها مجوَّدة؛ وعندها تدخل في أبواب تعـارض الوصـل والإرسـال، أوالرفع والوقف.

و هكذا أيضاً أنواعٌ أخرى من علوم الحديث، يتعلَّق بها مصطلح "جوَّده"، فمنه ما يـدخل في باب المزيد في متَّصلِ الأسانيد، ومنه ما يدخل في باب التدليس، والاعتبـار، والعلـة،.. وغيرها، فلمّا كان تحريرُ الكلامِ في هذا المصطلحِ، يَتَّصلُ اتصالاً وثيقاً بكلِّ هـذه المسـائل والأبواب؛ كان من العسير إجمالُ الكلام عنه، في باب واحد فقط.

٤- أنَّ أكثر من ألّف في علوم الحديث -لا سيما من تأخَّر-؛ إنما بَنَى كتابه علـى منـوال الكتب التي تقدَّمته، لواضعي حدود هذا العلم، كالإمام أبي عبد الله الحاكم(ت:٤٠٥هـ)، والخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ)، وأبي عمرو ابن الصلاح(ت:٦٤٣هـ)، فـداروا في

فَلَكِهِم، وحاموا حول تحقيق عباراتهم وتهذيبها، وهؤلاء لم يذكروا هذا المبحث، ولا تعرضوا له[1].

وإنما تكلّم هؤلاء الذين أَلِّفُوا في علوم الحديث واصطلاحه، عن معانٍ مصطلحاتٍ قريبةٍ في اللفظ من مصطلح "جوَّده"، فقد بيَّنوا المراد بقول المحدثين: "حديث جيِّد"، وبحثوا في مرتبته عندهم، ولكنَّ ما قيل فيه مثلُ هذه العبارة أونحوُها؛ مثل عبارة: "أجْوَد"؛ لا تدخل فيما نحن بسبيله في هذه الدراسة، فإنَّ بين الحديث الجيِّد و ما قيل فيه "جوَّده فلان" فرقٌ كبيرٌ، ستأتي الإشارة إليه في ثنايا هذا البحث، بحول الله تعالى.

٥- أنّه لما كان هذا المصطلح مرتبطاً إلى -حدٍّ كبير- بأبواب خطأ الرواية؛ صار التِصَاقُهُ بمباحث العلَّة أظهر من ارتباطه بغيره من الأبواب[2]، وبالتالي فإنَّ البحث في هذه المسائل باستفاضة؛ يُطَّلع عليه في كتب العلل والسؤالات والغرائب ونحوها، دون كتب المصطلح.

واستمر الحال على هذا حتى جاء الحافظ شهاب الدين ابن حجر العسقلاني -عليه رحمة الله-؛ فكان من أوائل من أشار إلى معنى التجويد في كلام المحدثين، حيث شرح مرادهم به، عند الكلام عن التَّسْوِيَة، من أبواب التدليس.

ولكن: هل خَصَّ المحدِّثون؛ الحديث الذي وُصِفَ أحدُ رواته بأنَّه قد "جَوَّدَه"؛ باسمٍ اصطلاحيٍّ خاصّ؟

فيقال في جواب هذه المسألة: إنَّ المتأمل في كتب المصطلح، وفي عبارات المحدِّثين؛ يَلْحَظُ أنهم لم يُطلقوا اسماً معيَّناً، على الحديث الذي وُصِفَ أحد رواته بأنه قد جوَّده، وليس في عباراتهم إلا الوصفُ -فقط- دون الاسم، فيقولون مثلاً: جوَّد الحديث أو الإسناد، وحديثٌ مجوَّدُ الإسناد، و رواه مجوَّداً، وهكذا من الأوصاف المماثلة.

---

(١) أشار إلى هذا السبب قبلي الدكتور ياسر الشمالي، في رسالته: (التجويد عند علماء الحديث) في صفحته الأولى برقم (٢٠٧٣)، ولكن باقتضاب.

(٢) أيضاً هذا قد أشار إليه الدكتور ياسر الشمالي، في الموضع السابق من رسالته، باقتضاب شديد.

وهذا غير مُسْتَنْكَرٍ من عَمَلِهم؛ وذلك أنَّهم لم يشتغلوا بوضع اسمٍ لكلِّ أحوال الإسناد، وما يَطْرَأُ عليه، فإنَّ احتمالات الصُّور التي تَتَقَلَّبُ عليها أحوال الأسانيد والمتون؛ تبلغ كثرةً يصعب إحصاؤها وتَتَبُّعُها، بينما نجد أنَّ الألقاب والأسماء التي أطلقها المحدِّثون على أنواع الأحاديث، منحصرة محدَّدة[1].

إلا أنَّ بعضهم قد سَمَّوا الفعل الذي يقوم به الراوي؛ ويوصف بأنه قد "جوَّده"، بأنه: تجويد، كما قال الحافظ ابن حجر: (وهذا يسميه القدماء تجويداً، فيقولون: جوده فلان)[2]، وهذا المعنى هو الذي تقوم هذه الدراسة على مناقشته، فيما سيأتي من المباحث.

وأمَّا ما سُمِّي في كتب الاصطلاح بـ"الحديث المجوَّد"؛ فليس من هذه البَابَة، ولا علاقة له بعبارة "جوَّده فلان" ونحوها، يدلُّ عليه قول السيوطي(ت:٩١١هـ) عند حديثه عن الاصطلاحات المشابهة للحديث الحسن، في كتابه التدريب: (خاتمة: من الألفاظ المستعملة عند أهل الحديث في المقبول: الجيد، والقوي، والصالح، والمعروف، والمحفوظ، والمجوَّد، والثابت)، ثم قال بعد كلام: (والمجوَّد والثابت يشملان أيضاً الصحيح والحسن)[3]، فهذا كما ترى من أسماء الحديث الجيد المقبول، بينما ما قيل فيه "جوَّده فلان" ونحوها من العبارات؛ هو حديث فيه نوع اختلاف بين رواته، إذ هي عبارة تشير إلى نوع إعلال للحديث إسناداً أو متناً، ثم قد يكون بعد ذلك حديثاً مقبولاً أصاب فيه راويه؛ وقد يكون حديثاً غلطاً مردوداً، بأحد أسباب الردّ، على ما سيأتي بيانه عند الكلام على معنى هذا المصطلح.

ولذلك فإنّ السيوطيَّ نفسه فرَّق بين الحديث "المجوَّد" فذكره في خاتمة الحديث الحسن، وأما فِعْلُ ما سماه بـ"التجويد" – وفسَّره بأنه ما قيل في أحد رواته أنه جوَّده- فقد ذكره في أبواب التدليس، وفسره بالتَّسوية.

---

(١) انظر كلامهم في احتمالات صور الحديث الضعيف وكثرتها وصعوبة إحصائها؛ مع كون ما أطلقوه من الألقاب على صور الضعف لا يبلغ تلك الأعداد كثرة.

(٢) النكت الوفية للبقاعي ١/٤٥١.

(٣) تدريب الراوي ١/٢٦٠-٢٦١.

وهذا التفريق بين اصطلاحي: (الحديث المجوَّد) و(جوَّده فلان) الذي أشار له السيوطي؛ راجعٌ إلى استعمالاتِ المحدِّثين أنفسهم -في الجملة-[1].

وداخل في هذا المعنى أيضاً قولهم عن الأسانيد أو المتون: (أجود الأسانيد)، أو(أجود الأحاديث)، ونحو ذلك من العبارات؛ فإنَّ هذه الكلمة راجعة إلى معنى الحديث الجيِّد، وليس هذا الاصطلاح بسبيل ما تُعْنَى به هذه الدراسة، ومن هنا يعلم خطأ من فسر قول المحدثين "جوَّده فلان" بمصطلح "جيد"، وأنَّ بين الاصطلاحين فرق كبير، وسيأتي مزيد بيان، عند الكلام على المعاني التي فسِّر بها هذا المصطلح؛ في الكتب المؤلفة في أنواع علوم الحديث.

وأما كيفية تعامل كتب المصطلح؛ مع ما قال عنه المحدِّثون: "جوَّده فلان": فقد فسَّرت بعض هذه الكتب هذا المصطلح بتفسيراتٍ متفاوتةٍ، واختلفت أنظار المؤلفين في علوم الحديث حوله، وذكروا فيه معانٍ كثيرة بعضها صحيح، وبعضها غير دقيق.

وقد جَمَعْتُ جملةً من أقوالهم المختلفة في هذا المعنى؛ وكانت تفسيراتهم تدور حول المعاني التالية:

١- أولاً: تفسير مصطلح "جوده" بمعنى تدليس التَّسْوِيَة:

و على هذا أكثر من كتب في مباحث الاصطلاح، من لدن الحافظ ابن حجر(ت:٨٥٢هـ) فمن بعده؛ فيجعلون هذا المعنى هو المعنى المراد أصالةً بهذا المصطلح، ويقتصرون عليه ولا يذكرون غيره، وعادةً ما يكون ذكرهم معنى هذا المصطلح تحت أبواب التدليس، وفي نوع تدليس التسوية على وجه الخصوص؛ متابعين للحافظ ابن حجر في ذلك.

ومن المناسب قبل نقل عباراتهم في تفسير مصطلح "جوَّده" بمعنى تدليس التسوية؛ أنْ يتمَّ الكلام أولاً عن معنى التسوية والمراد بها عند المحدثين، حتى تتضح معالمها وحدودها، فيمكن بعد ذلك التأمل في انطباق معناها على النصوص التي استخدم فيها مصطلح "جوَّده فلان".

فالتسوية في أصل وضعها اللغوي مأخوذة من كلمة: "سَوَى"؛ قال ابن فارس(ت:٣٩٥هـ): (السين والواو والياء؛ أصلٌ يدلُّ على استقامةٍ واعتدالٍ بين شيئين)[1]،

---

(١) انظر تدريب الراوي١/٢٦٠-٢٦١ وفي ١/٣٥٧، ولكن ستأتي الإشارة إلى أنه مع صحة الفرق بين الحديث الجيد وما قيل فيه جوده فلان إلا أن إطلاق القول بأن هذا الأخير من تدليس التسوية على كل حال أنه غير دقيق.

فمدار هذا الأصل على معنى الاستقامة والاعتدال، والعلاقة بين هذا وبين ما نحن بسبيله ظاهرة؛ من جهة أنَّ تسوية الحديث إنما تكون بإظهاره في صورة مستقيمة، قد سَلِمَت من موجبات الردّ الظاهرة.

ومن أوائل من أطلق اسم التَّسْوِيَة وعَبَّرَ بها: الإمام أبو زرعة الدمشقي عبد الرحمن بن عمرو النَّصْرِيّ (ت:٢٨١هـ)، حيث قال عن صفوان بن صالح الثقفي ومحمد بن المصفّى: (يسوِّيان الحديث)[٢]، وتلاه أمثال ابن حبان البُسْتِيّ (ت:٣٥٤هـ)، حيث استعمل هذا التعبير في مواضع من كتبه؛ ومن أمثلة ذلك قولُهُ في بقيَّة بن الوليد الدمشقي: (وإنما امتُحن بقيّة بتلاميذ له يُسقطون الضعفاء من حديثه ويسوُّونه)[٣]، وأبو الفرج ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، وسيأتي نقل كلامه قريباً، ثم لحقهم بعد ذلك أبوالحسن ابن القطان الفاسي (ت: ٦٢٨هـ)، وتلميذُهُ ابن المواق (ت: ٦٤٢هـ)[٤].

وقد وصفه بعض المحدثين بأنه "تحسين"؛ كما جاء ذلك عن مثل: يحيى بن معين(ت:٢٣٣هـ)[٥]، والخطيب البغدادي(ت:٤٦٣هـ)[٦]، والنووي(ت:٦٧٦هـ)[٧]، والزركشي(ت:٧٩٤هـ)[٨]، وغيرهم.

وربما سماه بعض أهل العلم بـ: تدليس الإسقاط، كما فعل الإمام الزركشي(ت:٧٩٤هـ) -رحمه الله تعالى- عند كلامه على هذا النوع[١].

---

(١) معجم مقاييس اللغة ١١٢/٣.

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان ٨٨/١، ونقله الحافظ ابن حجر في ترجمة "صفوان بن صالح" في التقريب ٢٧٦/١ عن أبي زرعة بلفظ آخر فقال: (وكان يدلس تدليس التسوية قاله أبو زرعة الدمشقي).

(٣) كتاب المجروحين ٢٣٠/١، وانظر أيضاً في المجروحين: ١١٦/١، ١٨٠/١.

(٤) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ٤٩٩/١، والنكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي١٠٥/٢؛ حيث نقل عبارة ابن المواق كاملة من كتاب بغية النقاد، وهذه العبارة ليست من الجزء الذي تمّ العثور عليه وطبعه من بغية النقاد، وسوف يأتي نقلها بعد أسطر.

(٥) الكفاية٣٩٣/٢ .

(٦) الكفاية٣٩٠/٢.

(٧) تدريب الراوي٣٥٥/١.

(٨) نكت الزركشي١٠٢/٢.

وأما من جهة تعريف مصطلح "التسوية" عند أهل الفنّ؛ فقد وقفت على جملة من أقـــوال المحدثين في تعريفها، فمن ذلك:

- قال الإمام ابن حبان البستي (ت: ٣٥٤هـــ) في بيان صورة التسوية : (قد ظهر أقوام من المتأخرين يسوقون الأخبار؛ فإذا كان بين الثقتين ضعيف؛ واحتُمـــل أنْ يكـــون الثقتان رأى أحدُهُما الآخر: أسقطوا الضعيف من بينهما حتى يتصل الخبر، فإذا سمع المستمع خبراً رواته ثقات؛ اعتمد عليه وتوهم أنه صحيح)[٢].
- ثم جاء الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـــ)، فذكر في الكفاية صورة ما يعرف بتدليس التسوية؛ وإن لم يسمه هو بهذا الاسم، فقال: (وربما لم يُسقط المدلِّس اسم شـــيخه الذي حدثه، لكنه يُسقط ممن بعده في الإسناد رجلاً يكون ضـــعيفاً في الروايـــة، أو صغير السنّ، ويحسِّن الحديث بذلك)[٣].
- ثم جاء الإمام ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـــ) في كتابه الموضوعات وعرَّف التَّسْوِية بهذا اللقب نفسه؛ حيث قال في عبارة مختصرة: (وكان فيهم من يُسَوِّي الحديث؛ وهو: أنْ يكون بين الرجلين الثقتين ضعيفٌ -ويُحتمل أنْ يكون الثقتانِ قد رأى أحدُهُما الآخر-؛ فيُسْقِط الراوي ذلك الضعيفَ لِيَتَّصلَ الخبر عن الثقاة)[٤].
- ثم جاء الإمام ابن القطان الفاسي (ت:٦٢٨هـــ)، فأفاض في بيان صورة التســـوية وجلاها، ووضَّح ما بينها وبين التدليس من عموم وخصوص، وجعل التسوية نوعاً من أنواع التدليس: ؛ فقال: (والوليد بن مسلم كان يُدلِّس ويُسَوِّي؛ و لم يقُل في هذا الحديث "حدثنا" ولا "أخبرنا" ولا "سمعت"؛ ولا ذَكَرَ عن حَرِيزٍ أنه قال ذلك، فمِن حيثُ هو مدلِّسٌ: يمكن أنْ يكون قد أسقَطَ بينَهُ وبين حَرِيزٍ واسطةً، ومن حيثُ هو مُسَوٍّ: يمكن أنْ يكون قد أسقَطَ من بين حَرِيزٍ وعبد الرحمن بن مَيْسَرَةَ واسطةً.

---

(١) المصدر السابق.

(٢) كتاب المجروحين لابن حبان ٨٧/١.

(٣) الكفاية ٣٩٠/٢.

(٤) كتاب الموضوعات لابن الجوزي ٢٧/١.

ولقد زعم الدارقطنيُّ أنه كان يفعلُ هذا في أحاديث الأوزاعي؛ يَعْمَدُ إلى أحاديث رواها الأوزاعيُّ عن أشياخٍ له ضعفاءَ، عن أشياخٍ له ثقاتٍ؛ فيسقطُ الضعفاء من الوسط، ويتركُهُا عن الأوزاعي عن أشياخِهِ الثقات، كأنه سمعها منهم، وهذا هو التَّسْوِيَةُ بإسقاط الضعفاء، وهو أقبح التسْوِية، فإنها على قسمين: إما بإسقاط الثقات؛ وإما بإسقاط الضعفاء، كما أنَّ التدليس أيضاً إما بإسقاط الثقات؛ وإما بإسقاط الضعفاء.

فما كان من التدليس والتَّسْوِية بإسقاط الضعفاء؛ ينقسم قسمين: قسمٌ هو إسقاط ضعفاء عندَهُ وعند غيرِهِ؛ فهذا إذا فعله يكون به مجرَّحاً، وقسم هو إسقاط قومٍ ضعفاء عند غيرِهِ ثقاتٍ عنده، وهذا لا يكون به مجرَّحاً)[1].

- وقال في موضع آخر أيضاً: (ومن تلك الأحوال؛ أحوال المُسَوِّين، والتَّسوِيَةُ نوعٌ من أنواع التدليس، إنما هي: أنْ يُسقِطَ شيخَ شَيْخِهِ الضَّعيف، ويجعَلَ الحديث عن شيخِهِ، كان الوليد بن مسلم -فيما ذكر أبو مُسْهِر- يُدلِّس في أحاديث الأوزاعي، فيروي عن الأوزاعي عن شيخٍ للأوزاعي؛ فيُسْقِطُ الرجل الذي عنه رواه الأوزاعي؛ ويُعَنعِنُهُ عن الأوزاعي عن شيخِ ذلك المُسْقَط، الذي هو شيخُ الأوزاعي أيضاً.

مثاله: أنْ يَعْمَدَ إلى حديث يرويه الأوزاعيُّ عن شيخٍ ضعيفٍ عن الزهري، والزهريُّ شيخٌ للأوزاعيّ، فيُسقِطُ الوليدُ الواسطةَ الضعيفَ الذي بين الأوزاعيّ والزهريّ.

فهو إذا عمل ذلك في حديث نفسِهِ سُمِّي تدليساً، وإذا عمله في حديث شيخِهِ سُمِّي تَسْوِيَةً، وحكم التَّسوية حكم التدليس سواءً؛ في انقسام الذي أُسقِطَ إلى ثقةٍ وضعيفٍ)[2].

- ثم جاء تلميذه أبو عبد الله ابن المواق (ت:٦٤٢هـ)؛ فقال في كلام نفيس له: (وصورته عند أئمّة هذا الشأن: أنْ يعمَدَ الراوي إلى إسقاط راوٍ من بين شيخه وبين من رواه عنه شيخُهُ؛ أو من بين شيخِهِ ومن رواه عنه شيخُ شيخه؛ ليقرِّب بذلك

---

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ٤ /١١٠.

(٢) بيان الوهم والإيهام ٥/٤٩٩.

الإسناد، وإنما يفعل من يفعله منهم في راويين عُلم التقاؤهما، واشتُهرت رواية أحدهما عن الآخر، حتى يصير معلومَ السماع منه، ثم يتفق له في حديث أنْ يرويه عن رجلٍ عنه، فيعمَدَ ذلك المسوِّي إلى ذلك الرجل فيسقطُهُ؛ فيبقى الإسناد ظاهر الاتصال، فيُسَوِّي الإسناد كله ثقات، وهذا شرُّ أقسام التدليس؛ لأنّ الثقة الأول قد لا يكون معروفاً بالتدليس، ويجده الواقف على المسند كذلك بعد التسوية قد رواه عن ثقة آخر؛ فيحكم له بالصحة)[1].

- ثم جاء الحافظ صلاح الدين العلائي (ت: ٧٦١هـ)، فقال: (والنوع الثاني من تدليس السماع: أنْ يسمَعَ الراوي من شيخه حديثاً؛ قد سمعه من رجلٍ ضعيفٍ، عن شيخٍ سمعَ منه ذلك الشيخُ هذا الحديث، فيسقطُ الراوي عنه الرجلَ الضعيفَ من بينهما، ويروي الحديث عن شيخِهِ عن الأعلى؛ لكونه سمع منه أو أدركه، ويُسمَّى هذا النوع أيضا: التَّسْوِية)[2].
- ثم جاء الحافظ زين الدين ابن رجب الحنبلي (ت: ٧٩٥هـ) فقال: (وأمّا من روى عن ضعيفٍ فأسقطه من الإسناد بالكلية؛ فهو نوعُ تدليسٍ، ومنه ما يُسمَّى التَّسوِيَة؛ وهو: أنْ يروي عن شيخٍ له ثقة، عن رجلٍ ضعيف، عن ثقة، فيُسقط الضعيف من الوَسَطَ)[3].
- قال جاء الحافظ الزين عبد الرحيم بن الحسين العراقي(ت:٨٠٦هـ)، فقال: (وصورة هذا القسم من التدليس: أن يجئ المدلس إلى حديث سمعه من شيخ ثقة وقد سمعه ذلك الشيخ الثقة من شيخ ضعيف وذلك الشيخ الضعيف يرويه عن شيخ ثقة فيعمل المدلس الذى سمع الحديث من الثقة الأول فيسقط منه شيخ شيخه الضعيف ويجعله من رواية شيخه الثقة عن الثقة الثانى بلفظ محتمل كالعنعنة ونحوها فيصير

(١) نقله عنه الزركشي في النكت على ابن الصلاح ٢/١٠٥.

(٢) جامع التحصيل في أحكام المراسيل ١/١٠٢.

(٣) شرح علل الترمذي ٢/٨٢٥.

الإسناد كله ثقات ويصرح هو بالاتصال بينه وبين شيخه لأنه قد سمعه منه فلا يظهر حينئذ في الإسناد ما يقتضي عدم قوله إلا لأهل النقد والمعرفة بالعلل)[1].

- ثم جاء الحافظ الشهاب ابن حجر(ت:٨٥٢هـ)؛ فعرَّف التسوية فقال: (أنْ يجيءَ الراوي -ليَشْمَلَ المدلِّسَ وغيره- إلى حديثٍ قد سَمِعَهُ من شيخٍ، وسمعه ذلك الشيخ من آخر، عن آخر؛ فيسقط الواسطة، بصيغة محتملة، فيصير الإسناد عالياً، وهو في الحقيقة نازل)[2]، وعرَّفه في موضعٍ آخر بتعريف مختصر فقال: (ومعنى تسوية الحديث: أنه يحذف من الإسناد من فيه مقال، وهذا يطلق عليه تدليس التسوية)[3]، وقال: (فهذا مالك سوَّى الإسناد بإبقاء من هو عنده ثقة، وحذف من ليس عنده بثقة، فالتسوية قد تكون بلا تدليس، وقد تكون بالإرسال، فهذا تحرير القول فيها)[4]، وأوضح في موضع آخر أنَّ ما سماه المحدِّثون تسويةً لا يختصُّ بإسقاط الراوي الضعيف؛ بل هو أوسع من ذلك، فقال بعد سوقه مثالاً أسقط فيه هشيم بن بشير مالك بن أنس من إسناده: (فهذا كما ترى لم يسقط في التسوية شيخ ضعيف، وإنما سقط شيخ ثقة، فلا اختصاص لذلك بالضعيف)[5].

ومن خلال هذه التعاريف كلها، وبضمِّ ما ذكروه بعضه إلى بعض يُلْحَظُ في معنى "التَّسويةِ" عندهم أمورٌ:

١- أنهم يفرِّقون بين التسوية وبين التدليس، فالتسوية معناها أعمُّ من التدليس وأوسع، وبينهما عموم وخصوص مطلق، فكلُّ تدليس تسويةً، وليس كل تسوية تدليساً، يوضِّحه أنَّ

(١) في التقييد والإيضاح ٩٦/١.

(٢) نكت ابن حجر على ابن الصلاح٦٢١/٢.

(٣) لسان الميزان ٧١/١، ولا اختصاص لتدليس التسوية بإسقاط الضعيف كما نص عليه الحافظ في تعريفه الأول، وكذلك فإن الحافظ يرى أن التسوية قد تكون بتدليس وقد تكون بلا تدليس، انظر: النكت على ابن الصلاح ٦١٧/٢-٦١٨ .

(٤) النكت ٦١٨/٢.

(٥) النكت ٦٢١/٢.

التسوية تكون بإسقاط الراوي من الإسناد، فإن صنع المسوِّي ذلك في حديث نفسه كان تدليساً، وإن صنعه في حديث من فوقه من رجال الإسناد فهو تسويةٌ فقط.

٢- أنَّ التسوية لا تختص بإسقاط الرواة فقط؛ بل تكون أيضاً بوصفهم أو تسميتهم بما لا يعرفون به.

٣- وأنهم لا يخصون التسوية بإسقاط الراوي الضعيف فقط؛ بل هو شامل حتى لمن أسقطَ غيرَ الضعيفِ من الإسناد، ويَقصد به حينئذٍ علو الإسناد.

٤- وأنهم ينصون على اشتراط حصول السماع أو الإدراك؛ بين الراويين الذين أسقطت بينهما الواسطة.

٥- وأنهم يشيرون إلى أنّ الصيغة التي يعبر بها بعد إلقاء الواسطة: صيغة محتملة كالعنعة، وأما إذا صرَّح بالسماع بعد ألقاء الواسطة فقد خرج عن دائرة التدليس ودخل في دائرة السرقة والكذب، جاء في تاريخ بغداد عن الحسين بن إدريس، قال: سألت عثمان بن أبي شيبة، عن أبي هشام الرفاعي، فقال: لا تخبر هؤلاء إنه يسرق حديث غيره فيرويه، قلت: أعلى وجه التدليس أو على وجه الكذب؟ فقال: كيف يكون تدليساً وهو يقول "حدثنا"؟![1].

٦- وأن من التسوية ما يجرح به الراوي وهو ما إذا أسقط من الإسناد الراوي الضعيف عنده لتضمنه الغش والتلبيس، ومن التسوية ما لا يجرح به الراوي وهو ما إذا أسقط الثقة عنده؛ وإنْ كان ضعيفاً عند غيره، وذلك أنَّ المجتهد لا يؤاخذ باجتهاد غيره.

٧- وأن التسوية لها غرضين اثنين: إما تحسين الإسناد بإلقاء الراوي الضعيف منه[2]، وإما إيهام علوِّ الإسناد.

وبعد هذا المدخل يحسن الشروع في نقل ما ذَكَرَتْهُ بعض كتب المصطلح حول تفسير عبارة "جوّده فلان" بتدليس التسوية:

---

(١) انظر تاريخ بغداد ٣/٣٧٦، ونقلته أنا بواسطة كتاب لغة المحدث ١/٢٢٦-٢٢٧.

(٢) وهذا قد يكون على وجه التدليس إذا كان في حديث نفسه، وقد يكون على وجه الإرسال إذا كان في حديث من فوقه.

فإنَّ هذا هو ما نقله البِقَاعِي(ت:٨٨٥هـ) في النكت الوفيَّة، عن شيخه الحافظ ابن حجر العسقلاني(ت:٨٥٢هـ)؛ فكان الحافظ ابن حجر بذلك هو أول من فسَّره بهذا المعنى -فيما وقفت عليه- .

وإنْ كان قد نَقَلَ الشيخ محمد أنور شاه الكشميري؛ في شرحه على الترمذي المسمَّى بالعَرْف الشَّذِي؛ عن الإمام تقي الدين ابن دقيق العيد(ت:٧٠٢هـ) أنّه قال أنّ التجويد هو تدليس التسوية[١]، ولكنِّي لم أُوفَّق للوقوف على هذا القول للإمام ابن دقيق العيد في كتبه التي وقفت عليها[٢]، ولا على من نسب هذا القول للإمام ابن دقيق سوى صاحب العَرْفِ الشَّذِي، فإنْ صحَّ هذا النقل عنه؛ كان هو أوَّل من نصَّ على أنَّ التجويد يراد به تدليس التسوية، وإلا فإنّ السبق للحافظ ابن حجر.

قال البرهان البقاعي في نقل طويل عن شيخه الحافظ ابن حجر: (وأما تدليس التسوية؛ فيدخل في القسمين[٣]، فتارة يصف شيوخ السند بما لا يعرفون به من غير إسقاط، فيكون تسوية الشيوخ، وتارة يسقط الضعفاء فيكون تسوية السند، وهذا يسميه القدماء تجويداً، فيقولون: جوده فلان، يريدون ذكر من فيه من الأجواد، وحذف الأدنياء)[٤].

ونقله عنه كذلك السيوطي(ت:٩١١هـ) في تدريب الراوي، حيث قال: (وقال شيخ الإسلام: لا شك أنه جرح وإن وصف به الثوري والأعمش؛ فلا اعتذار أنهما لا يفعلانه، إلا في حق من يكون ثقة عندهما ضعيفاً عند غيرهما، قال: ثم ابن القطان إنما سماه تسوية بدون لفظ التدليس، فيقول سواه فلان وهذه تسوية، والقدماء يسمونه تجويداً فيقولون جوده فلان؛ أي: ذكر من فيه من الأجواد وحذف غيرهم)[٥].

---

(١) العرف الشذي شرح سنن الترمذي للشيخ محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري الهندي ٩٦/١.

(٢) لم أجده في مظانه من كتبه من أمثال: كتاب الاقتراح في بيان الاصطلاح، ولا كتاب الإمام في معرفة أحاديث الأحكام، ولا إحكام الأحكام، فالله أعلم.

(٣) يعني قسمي: تدليس الإسناد، وتدليس الشيوخ.

(٤) النكت الوفية ٤٥١/١.

(٥) تدريب الراوي ٢٢٦/١.

فتبيَّن من خلال هذه النقول عن الحافظ ابن حجر؛ أنَّ في معنى التسوية سعةً؛ بحيث أنَّ من صورها ما يكون (تدليساً) أو (إرسالاً) أو يكون (إيهاماً للعلوّ) -وهذا الأخير لا اختصاص له بإسقاط الراوي الضعيف؛ بل يشمل غيره من الرواة على اختلاف درجاتهم في الضبط-؛ وأنَّ ما يسمِّيه القدماء -من ذلك كلِّه- "تجويداً": إنما هو ما كان في السند بإسقاط الضعيف منه.

وتتابع الناس بعد ذلك على نقل ما ذكره الحافظ في مراد المحدثين بمصطلح "جوَّده"، وعلى رسم الحافظ ابن حجر رسموا، وعلى نهجه درجوا، ومن شِرْعَتِهِ نَهَلُوا، من لدن أمثال الحافظ السخاوي إلى الزمن الحاضر في بعض ما كتب في علوم الاصطلاح.

فقال السخاوي(ت:٩٠٢هـ) -على سبيل المثال- في فتح المغيث: (وبالتسويةِ سمَّاه ابن القطان فمن بعده؛ فقال سوَّاه فلان، وأما القدماء فسموه تجويداً حيث قالوا جوَّده فلان، وصورته: أنْ يروي المدلِّس حديثاً عن شيخ ثقة بسند فيه راو ضعيف؛ فيحذفه المدلِّس من بين الثقتين الذي لقي أحدهما الآخر؛ ولم يُذكر أولهما بالتدليس، ويأتي بلفظ محتمل، فيستوي الإسناد كلُّه ثقات) [١].

وأخذه عن الحافظ ابن حجر جماعة آخرون؛ من أمثال:

الشيخ أبي زكريا الأنصاري(ت: ٩٢٦هـ)[٢]، والأمير محمد بن إسماعيل الصنعاني(ت:١١٨٢هـ)[٣] ، و الشيخ محمد بن عبدالقادر الفاسي(ت: ١١١٦هـ)[٤]، والشيخ أبو الحسنات محمد بن عبد الحيّ اللكنوي(ت: ١٣٠٤هـ)[٥]، والشيخ طاهر بن محمد الجزائري(ت: ١٣٣٨هـ)[٦] ، والشيخ أحمد بن محمد شاكر(ت: ١٣٧٧هـ)[١]،

---

(١) فتح المغيث ١٩٤/١.

(٢) فتح الباقي بشرح ألفية العراقي١٧٠.

(٣) في توضيح الأفكار ٣٧٦/١.

(٤)شرح منظومة ألقاب الحديث ١٠٦.

(٥) ظفر الأماني في شرح مختصر الجرجاني ٣٨٠.

(٦) في توجيه النظر إلى أصول الأثر ٥٦٩/٢.

والشيخ محيي الدين عبد الحميد(ت: ١٣٩٣هـ)[٢]، والشيخ محمود شكري الألوسي(ت:١٣٤٢هـ)[٣]، والشيخ عبدالعزيز الغماري[٤]، في جماعة آخرين.

ومن المعاصرين جماعة كُثُر، ليس تحت حَصْرِهِم كبيرُ طائل، منهم: الدكتور نور الدين عتر في كتابه "منهج النقد في علوم الحديث"[٥]، والدكتور عبد الرحمن الزيد أيضاً[٦]،والشيخ عبد الله بن يوسف الجديع في كتابه تحرير علوم الحديث[٧]، والشيخ محمد آدم الأثيوبي في شرحه على ألفية السيوطي[٨]، وأكتفي هنا من كلامهم بنقل مثال واحد؛ وهو للشيخ الدكتور محمد بن مطر الزهراني(ت:١٤٢٦هـ) –رحمه الله– حيث قال في تعليقه على موضع من كلام الخطيب البغدادي في كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل: (جوده تجويداً، تستعمل عند المحدثين لمعنيين؛ الأول: بمعنى سواه تسوية؛ أي دلّسه تدليس تسوية، وذلك إذا أسقط الضعفاء من الإسناد وأبقى على الثقات، وذكر صيغة محتملة، والقدماء يسمونه تجويداً، والمتأخرون يسمونه تسوية)[٩].

٢– ثانياً: تفسيره بالحديث الجيِّد:

ومنهم من يجعل قول المحدثين "جوَّده فلان" بمعنى قولهم عن الحديث "جيد"، ويكون المراد بـ"جوَّده" بناء على هذا التفسير أي: جعله جيداً، وقبل نقل عبارات من فسره هذا

---

(١) شرح ألفية السيوطي ٣٦.

(٢) شرح ألفية السيوطي ٣١٣/١.

(٣) عقد الدرر في شرح مختصر نخبة الفكر ٢٧٧.

(٤)التأنيس بشرح منظومة الذهبي في التدليس ٧٩.

(٥) منهج النقد في علوم الحديث ٣٨٢.

(٦) في آخر رسالته الموسومة بـ "الحديث الجيِّد عند أهل السنن الأربعة"، والتي ختمها بتنبيهين، كان ثانيهما حول عبارة "جوَّده فلان".

(٧) تحرير علوم الحديث ٩٥٦/٢-٩٥٧.

(٨) شرح ألفية السيوطي للأثيوبي ١٨١/١.

(٩) الفصل للوصل ١٣٥/١.

التفسير؛ أنقل بعض كلام المحدِّثين في معنى الحديث الجيد، حتى يتضح المقصود به أولاً قبل الشروع في مناقشة دقَّة إرادته بعبارة "جوَّده فلان"، فمن ذلك:

- قال الإمام أبو عيسى الترمذي(ت:٢٧٩هـ): (وحديث حميد عن أنس حديث جيِّد غريب حسن)[١]، فَقَرَنَ بين وصفي (جَيِّد) و(حَسَن) بلا عطف؛ مما يُفْهَمُ منه ترادفهما عنده.
- وقال الحافظ أبو نعيم الأصبهاني(ت:٤٣٠هـ): (وهذا حديث جيِّدٌ؛ من صحيحِ حديث الشاميين)[٢]، فجعل الجيد من الصحيح.
- وقال السراج البُلْقِيْني (ت:٧٩١هـ) في محاسن الاصطلاح: (ومن ذلك يعلم: أنَّ الجَوْدَة يُعَبَّر بها عن الصحة)[٣]، فجعل الوصف بجيد؛ من التعابير المستخدمة لتوصيف الصحة.
- وقال البدر الزَّرْكَشِي(ت:٧٩٤هـ) معلقاً على قولٍ للإمام الترمذي وقد نَقَلَهُ فقال: (وفي جامع الترمذي في الطب: "هذا حديث جيد حسن"، فالظاهر أنه أراد الصحة)[٤]، فشرح كلمة جيد أنَّ المراد بها الصحَّة.
- وقال الحافظ ابن حجر(ت:٨٥٢هـ): (وقد وجدنا في عبارةِ جماعةٍ من أهل الحديث ألفاظاً يوردونها في مقام القبول؛ ينبغي الكلام عليها وهي: ... والجيد)[٥]، فبين أنَّ بعض أهل الحديث يستخدمون عبارة الجيد للدلالة على القَبُول.

---

(١) في حديث أم المنذر الأنصارية رضي الله عنها، في سنن الترمذي ١/٥٩٤/٢٠٤٢، وإن كان جاء في المطبوع منه منه عبارة: (هذا حديث جيد غريب)، إلا أن في نسخة الكَرُوخِي -وهي أضبط نسخ جامع الترمذي- رسمت على الصواب كما رسم في الأعلى.

(٢) المسند المستخرج على صحيح مسلم ١/٣٦.

(٣) محاسن الاصطلاح ٨٥.

(٤) النكت على مقدمة ابن الصلاح للزركشي ١/١٣٢-١٣٣.

(٥) النكت على ابن الصلاح لابن حجر ١/٤٩٠، وقد عزم الحافظ على ذلك؛ ولكن الأجل لم يسعفه، فاخترمته المنية قبل بلوغه ما أراد، فرحمه الله ورضي عنه.

- وقال البُرْهَان البِقَاعِي(ت:٨٨٥هـ): (إنْ قيل: يكون الإسناد جيداً باعتبار اشتهار رواته بالعلم أو الصلاح أو نحو ذلك؛ ومع ذلك فقد يكون غيرهم أضبط منهم وأحفظ، قيل: ليس الأمر كذلك؛ وإنما هذا تفنُّنٌ في العبارة، لا مغايرة بينهما عند من تتبع مواقع استعمالهم، فهم إذا قالوا "هذا حديث جيد" أرادوا أنه قويٌّ، فلا يريدون الجودة إلا بمعنى أمر يرجع إلى الضبط، وإن كان الجهبذ منهم لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث من الحسن لذاته، ويتردد في بلوغه الصحيح بلا مرية،..)، قال: (فالوصف بجيد وإن كان أنزل رتبةً من الوصف بصحيح، فإنَّ أفعل التفضيل منه، مساويةٌ لأقوى وأثبت ونحو ذلك، وهو بمعنى أصحّ سواء، كذا قال شيخنا وفيه نَظَرٌ لا يخفى والله أعلم)[1].
- وقال الجلال السيوطي(ت:٩١١هـ) في التدريب: (لا مغايرة بين جيِّدٍ وصحيحٍ عندهم، إلا أنَّ الجِهْبِذَ منهم لا يَعدِل عن "صحيح" إلى "جيِّد" إلا لنكتة، كأن يرتقي الحديث عنده من الحسن لذاته ويتردَّد في بلوغِهِ الصحيح، فالوصف به أنزل من الوصف بصحيح)[2].
- وقال الشيخ طاهر الجزائري(ت:١٣٣٨هـ) في توجيه النظر: (فأما الجيِّد فقد سَوَّى بعضُهُم بينَه وبين الصحيح)[3].

ومن خلال هذه العبارات المتفاوتة في معناها –في الجملة–؛ إلا أنها دلت جميعها على معنى إجمالي وهو: أنّ ما قيل عنه "جيد" فإنه دائر بين مراتب القبول المتفاوتة، من الصحة نزولاً إلى الحسن لذاته، وكل إمام يعبِّر به مريداً مرتبة من تلك المراتب في القبول، والله تعالى أعلم.

---

(١) النكت الوفية بما في شرح الألفية ١/٩٩-١٠٠.

(٢) تدريب الراوي ١/١٧٨.

(٣) توجيه النظر إلى أصول الأثر ١/٥٠٨.

وأما تفسيرهم مصطلح "جوَّده فلان" بمعنى قولهم "جيد"؛ فقد وُجِدَ هذا التعبير في كلام بعض المعاصرين، وإليك بعض عباراتهم في ذلك:

- فمن ذلك قول المباركفوري(ت:١٣٥٣هـ) تعليقاً على عبارة للإمام الترمذي نقلها؛ فقال: (قَوْلُهُ: "هذا حَدِيثٌ حَسَنٌ وقد جَوَّدَ أبو أُسَامَةَ هذا الحديث"، أَيْ: رَوَاهُ بِسَنَدٍ جَيِّدٍ)[1]، فجعل وصف الترمذي لأبي أسامة بأنه جوَّد الحديث بمعنى روايته له بإسناد جيد.
- وقال الشيخ محمد أنور شاه الكشميري، بعد نقل قول الإمام الترمذي: "قد جوَّد أبو أسامة"، فقال: (المراد ها هنا: الإتيان بسندٍ جيِّد)[2].
- وقال قال الدكتور إبراهيم الكليب -وفقه الله- في مقدمة تحقيقه لكتاب الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي(ت:٤٠١هـ) ما نصه: (قال أبو مسعود: "وقد جوده أيضا قتيبة وغيره"، وقال أيضا: "وقد جوده نافع عن ابن عمر قال: عن حفصة")، قال الدكتور إبراهيم تعليقاً على هاتين العبارتين لأبي مسعود: (والحديث الجيِّد بمعنى الصحيح عند ابن الصلاح والبلقيني وغيرهما)[3].

٣- ثالثاً: تفسيره بمعنى الحفظ والضبط للحديث، أو لشيءٍ منه:

ومنهم من يفسر عبارة "جوَّده فلان" بمعنى الضبط والحفظ، وبين هذا المعنى والمعنى السابق تقاطع في بعض الصور، ولكنّ هذا التفسير أعمّ من جهة أنَّ الضبط يتفاوت إلى ما دون مرتبة الحسن لذاته، وإليك بعض عباراتهم في هذا المعنى:

- قال القاضي عياض شارحاً قول مسلم: (جوَّد الليث في قوله: "تطليقة واحدة"): (يعني أنه حفظ وأتقن ما لم يُتْقِنه غيره ممَّن لم يُفَسِّرْكَمْ الطلاق؛ وممَّن غَلِط وَوَهَم

---

(١) تحفة الأحوذي ١/١٧٠، وسيأتي شرح مراد الترمذي في الباب الثاني، في الحديث (١٩)، ص (٢٠٨).

(٢) العرف الشذي شرح سنن الترمذي ١/٩٦.

(٣) مقدمة تحقيق كتاب الأجوبة لأبي مسعود الدمشقي ١/١١٤.

وقال طلّقها ثلاثاً)[1].

- قال الشيخ محمد بن مطر الزهراني –رحمه الله– في تعليقه على موضع من كلام الخطيب البغدادي، في كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل، قال: (جوَّده تجويداً، تستعمل عند المحدثين لمعنيين؛ الأول: سوَّاه تسويةً..)، ثم قال: (والثاني: بمعنى أتقنه وحفظه إسناداً أو متناً، وهذا الأخير هو الذي أراده الخطيب هنا)[2].
- وقال صالح بن سعيد الجزائري في رسالته الأكاديمية بعنوان "التدليس وأحكامه وآثاره النقدية"، قال: (لكن إطلاقهم لكلمة التجويد ليس مخصوصاً بتدليس التسوية فقط، بل إنهم يطلقونه أيضاً على من يتقن ويحفظ طريق الحديث الصحيحة حفظاً جيداً..أي: أتقن روايته على الوجه الصحيح، أو ذكر الحديث بكامله على الوجه الصحيح)[3].
- وقال الدكتور عَدَاب الحِمْش في رسالته الإمام الترمذي ومنهجه : (وجملة: "جوَّد سفيان هذا الحديث"، يعني حفظ الأسماء جيداً، فهذا الحديث لا يدخل في دائرة مصطلح "جيد" على الصحيح)[4].

٤– رابعاً: تفسيره بالرواية الراجحة الصحيحة:

قال الدكتور ياسر الشمالي: (استعمل نقاد الحديث كلمة التجويد لبيان الرواية المتقنة التي فيها زيادة صحيحة في السند أو المتن، مقابل الرواية الأخرى الخالية من هذه الزيادة، وهذا يدل على أنهم يستخدمونها عادة في معرض النقد وبيان العلل، فالرواية المجوَّدة هي الصحيحة المحفوظة، يقابلها رواية أخرى قصر فيها الراوي فلم يأت بالحديث على وجهه إما في سياقه للسند، وإما في سياقه للمتن، ولهذا تجد في عباراتهم إطلاق التجويد على الرواية الصحيحة،

---

(١)شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣/٢٥٨، وسيأتي مزيد بيان ومزيد كلام عن الحديث ص (١٤٦-١٤٧).

(٢) في كتاب الفصل للوصل المدرج في النقل ١/١٣٥.

(٣) التدليس وأحكامه وآثاره النقدية ٥٦.

(٤) الإمام الترمذي ومنهجه في كتابه الجامع في كتابه الجامع، تأليف عداب الحمش ١/٤٢٥.

أو أحسن الروايات، أو المحفوظة، أو مقابل التقصير، أو مقابل الغلط والزلق، أو الاضطراب، ونحو ذلك، والمتأمل في عباراتهم وسياق إطلاقها يخلص إلى أن التجويد في عرفهم يراد بـه: سياق الرواية الصحيحة الراجحة في نظر الناقد)[1].

ثم قال في آخر الدراسة: (لقد تبين لي بعد هذه الدراسة التي رافقنا فيهـا نقـاد الحـديث، ولاحظنا فيها استعمالاتهم لكلمة التجويد أنهم يطلقونها في: حالة وجود زيادة متقنة في السند والمتن، وإطلاق هذه العبارة إنما يكون في مقابل رواية أخرى أو روايات أخرى يرى الناقد أن فيها تقصيراً أو خطأً..)[2]، ثم قال: (وقد وجدت بعض الأمثلة عند بعض العلماء استعملوا فيها كلمة التجويد أرادوا (كذا) بها مجرد زيادة الثقة دون نظر على كونها محفوظة أو غـير محفوظة، لكنها حالات قليلة، وعند بعض النقاد)[3].

٥- خامساً: تفسيره بالحديث المردود:

ومنهم من يفسر عبارة "جوده فلان" بأن المراد بها الإشارة إلى الرد والتضعيف علـى كـل حال، ومن جملة عباراتهم في هذا المعنى ما يلي:

- قال الشيخ طارق بن عوض الله في شرحه منظومته لغة المحدث: (والجيد غير المجود، فإن هذا من أسماء المردود... وعلماء الحديث يقولون "جوده فلان" لا يعنون أكثـر من أنه أسند الحديث أو رفعه إذا كان غيره يرويه مرسلا أو موقوفاً بصرف النظـر عن كونه أصاب فيما زاد أو لم يصب)[4].

هذا ما وقفت عليه من المعاني التي شرح بها بعضهم مصطلح "جوده" في كلام المحدثين.

---

(١) بحث منشور في أبحاث جامعة اليرموك بالأردن المسماة: "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلـد التاسـع عشر، العدد الرابع (ب)، ٢٠٠٣، بعنوان: "التجويد عند علماء الحديث حقيقته وصوره وعلاقته بعلـل الحـديث"، ص(٢٠٧٨).

(٢) البحث السابق ص(٢١٠٥).

(٣) البحث السابق ص(٢١٠٥).

(٤) شرح لغة المحدث ١٩١، وقال نحوه في تعليقه على تدريب الراوي ٢٦١/١، ثم نقل في مبحث تدليس التسوية كلام الحافظ ابن حجر السابق في تسميته تجويداً.

المبحث الثالث

مناقشة ما فُسِّر به مصطلح "جوَّده"، وبيان العلاقة بين الحديث "الجيّد"، والحديث "المجوَّد"

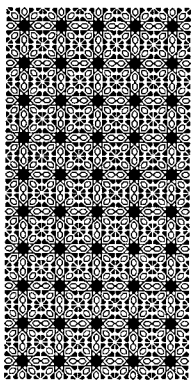

المبحث الثالث

مناقشة ما فسِّر به مصطلح "جوّده"، وبيان العلاقة بين الحديث الجيد، والحديث المجوّد

وبعد أنْ تمّ في المبحث السابق نقل كلام أهل العلم الذين فسَّروا معنى قول المحدثين "جوَّده" بجملة من المعاني التي اختاروها؛ ناسب هنا أن تناقش تلك النقول السابقة، ومدى الدقّة في ما اشتملت عليه من التفسير لمصطلح "جوّده"، فأشرع في المقصود بناء على الترتيب الذي ذكرت عليه في المبحث الماضي.

١- أما من فسَّر من أهل العلم مصطلح "جوَّده" بمعنى تدليس التسوية؛ فإنَّ فيما ذكروه جملة من الملحوظات:

أ)- أنَّ هؤلاء جميعاً وغيرهم تابعوا الحافظ الشهاب ابن حجر في معنى مصطلح "جوده"، دون محاولة ذكر مثالٍ واحدٍ فقط على هذا المعنى المدَّعى، لا من الحافظ ولا ممن جاء بعده ممن قلده.

ب)- أنه ليس في نصوص المحدثين المتقدمين ولا المتأخرين ممن سبق الحافظ ابن حجر؛ من فسر مصطلح "جوَّده" بمعنى تدليس التسوية، ولم أقف عند جمعي لإطلاقات التجويد عند الأئمة -خلال هذه الفترة الزمنية- ولو على إطلاق واحد للتجويد؛ يُقطع بأنَّ المراد به معنى تدليس التَّسوية، إلا ما كان من عبارة محتملة للإمام العقيلي ستأتي الإشارة إليها.

ج)- أنَّ واقع الاستعمال الحديثي على العكس من ذلك تماماً؛ فإنَّ أغلب إطلاقات المحدثين لهذا الاصطلاح جاءت على معنى يناقض معنى تدليس التسوية، وذلك أن التسوية فيها إسقاط للرواة من الإسناد، بينما التجويد أكثر استعمالات المحدثين له -فيما وقفت عليه- على معنى الزيادة الواقعة في الإسناد أو في المتن أو فيهما جميعاً -على ما سيأتي تفصيله-.

د)- ولا يشهد لهذا المعنى المدَّعى -من إطلاق لفظ "جوَّده فلان" على معنى تدليس التسوية- إلا عبارة واحدة منقولة عن الإمام أبي جعفر العقيلي(ت:٣٢٢هـ)، في كتابه المشهور

بالضعفاء الكبير، استعمل فيها مصطلح "يجوِّد" على معنى إسقاط الراوي المتكلم فيه من الإسناد، حيث قال في كلام له على حديث رواه يحيى بن المغيرة الرازي، قال حدثنا زَافِرٍ، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلةﷺ، فجاء محمد بن حميد فروى الحديث عن زافر بن سليمان عن الحارث بن محمد؛ وأسقط من الإسناد الراوي المبهم، فقال العقيلي تعليقاً على هذا الصنيع: (وهذا عمل محمد بن حميد؛ أسقط الرجل وأراد أنْ يجوِّد الحديث)، ومع ذلك فيلحظ هنا: أنَّ محمد بن حميد لما أسقط الراوي المبهم من الإسناد عمد إلى صيغ الأداء فعبث بها بما يدل على الاتصال، فأبدل "عن" بـ"حدثنا" بين زافرٍ والحارث، وهذا — مع عدم ثبوت السماع بينهما- عينُ الكذب لا التدليس.

وهذا المثال الوحيد يخالف ما يُفسِّر به تدليس التسوية أمثالُ: ابن المـوَّاق(ت:٦٤٢هـ)[1] والزين العراقي(ت:٨٠٦هـ)،[2] وابن حجر(ت:٨٥٢هـ)،[3] ومن تبعهم ، فلا تنطبق عليه صورة تدليس التسوية التي يذكرونها، ويظهر هذا بما يلي:

١- أنهم يشترطون أن يكون الإسناد بعد إسقاط الراوي الضعيف منه: ثقة عن ثقة[4]، فيستوي الإسناد كله ثقات، وفي هذا المثال الذي معنا بقي الإسناد بعد الإسقاط: راوٍ مختلف في توثيقه(وهو: زافر بن سليمان)؛ يروي عن مجهول(وهو: الحارث بن محمد)، فلم تفده التسوية قوَّةً، نعم هو قد استفاد العلوّ فقط.

٢- ويشترطون في تدليس التسوية لإخراج صورة الإرسال منه : أن يكون الراويان اللذان أسقط الضعيف بينهما ثبت لقيُّ أحدهما للآخر، واشتهرت روايته عنه[5]، وفي هذا المثال

---

(١) سبق نقل عبارته من النكت على ابن الصلاح ١٠٥/٢.

(٢) كما سبق نقله في التقييد والإيضاح ٩٦/١.

(٣) وافقه الحافظ ابن حجر في النكت ٦٢٠/٢ شيخه العراقي، ولم يستدرك عليه إلا تخصيصه هذا الفعل بإسقاط الضعيف، وأن الصواب عنده ألا اختصاص لذلك بإسقاط الضعيف، وأنه قد يسقط الراوي الثقة أيضاً لطلب العلو.

(٤) انظر: شرح علل الترمذي لابن رجب ٨٢٥/٢، وفتح المغيث للسخاوي ٢٢٧/١.

(٥) قال السخاوي في فتح المغيث ٢٢٧/١: (وبالتقييد باللقاء خرج الإرسال)، ونصَّ ابن المؤَّاق في تعريفه -كما سبق- على افتقار ذلك للشهرة باللقاء.

الذي معنا لم أجد من قال بسماع زافر بن سليمان من الحارث بن محمد سوى الإمام البخاري فقط.

٣- ويشترطون أن يعبِّر المدلس بعد إسقاط الضعيف بصيغة محتملة كالعنعنة، بينما في المثال الذي معنا عبَّر الراوي بعد تسوية الإسناد بصيغة صريحة في السماع وهي "حدثنا".

وبناء على هذا الذي ذكروه؛ فلا يصحّ هذا المثال من كلام الإمام العقيلي مثالاً على إطلاق مصطلح "جوّده" على معنى تدليس التسوية الاصطلاحي المعروف في كتب المصطلح المتأخرة.

والذي يتوجه والعلم عند الله تعالى، أن يكون المراد بـ"يجوِّد" في هذا المثال: ليس تدليس التسوية؛ ولكن التسوية بأعم معانيها؛ والتي هي مطلق تحسين الإسناد وتزيينه بإسقاط راوٍ ضعيفٍ منه، وظهوره عالياً، دون تقييده بسائر الشروط الاصطلاحية الدقيقة التي ذكروها.

وهنا يلحُّ سؤال لا بد من النظر في جوابه، وهو: مع عِزَّة الأمثلة الدالّة على أنَّ المتقدمين من المحدثين أطلقوا مصطلح "جوَّده" على تدليس التسوية؛ فكيف ساغ للحافظ ابن حجر –وهو من هو علماً واطلاعاً– أنْ يفسِّرَهُ به؟

والجواب: أن بعض المتقدمين من المحدثين استعمل مصطلح "جوَّد" للدلالة على أنَّ الراوي أظهر الحديث إسناداً أو متناً بصورة سالمة من الخلل، وإن لم تكن الرواية في واقع حالها على هذه الصورة السالمة في نفس الأمر.

ومن جملة صور الخلل التي قد توجد في الرواية هي وجود راوٍ ضعيف في الإسناد، بين راويين لقي أحدهما الآخر، ولما كان المُسَوِّي يَعْمَدُ إلى إسقاط هذا الراوي الضعيف من الإسناد بقصد تزيين الحديث وتحسينه وإظهاره: إما بصورة سالمة من الخلل، وإما بصورة مرغوب فيها عالياً؛ صارت التسوية من هذه الحيثية صورة من صور التجويد، ففسَّر الحافظ معنى "جوَّده" ببعض معانيه وإطلاقاته، فهو من إطلاق الجزء على الكلّ.

وهذا التفسير بالنظر إلى الإمكان العقلي، والتقعيد النظري مستقيم ممكن؛ ولكن لا يمكن أنْ يكون صحيحاً عندما لا يكون له نصيب من الواقع العملي في الاستخدام عند المحدثين، بمعنى أنَّ هذا التقعيد يبقى بمعزل عن الصواب حتى يوجد له رصيد عملي في إطلاقات المحدثين،

وقد ظهر من خلال هذه الدراسة أنَّه لا وجود لمعنى تدليس التسوية المعروف فيما أطلق عليه المحدثون مصطلح "جوَّده" -فيما وقفت عليه-؛ إلا مع التَّسَمُّح في شروطه في مثالٍ واحدٍ فريدٍ.

وهذا التحليل لكلام الحافظ ابن حجر في توجيه إطلاقه التجويد على تدليس التسوية هو المتوجِّه في نظري -والعلم عند الله تعالى-، وهناك احتمال آخر للإجابة عن هذا الإشكال: فيمكن أنْ يكون الحافظ وقف على إطلاقات لمتقدمي المحدثين استعملوا فيها هذا الاصطلاح بهذا المعنى، مثل عبارة العقيلي(ت:٣٢٢هـ) السابقة، وغيرها مما لم يصل إلينا من كلامهم، ولا يستنكر على مثل الحافظ ابن حجر -في سعة اطلاعه- أن يقف على ما لم نقف عليه نحن في هذه الأعصار من كتب الحديث وعلله، لا سيما وقد فُقِدَتْ كثير من الكتب الحديثية التي لم نرها.

٢- وأما من فسَّر مصطلح "جوَّده" بمعنى الحديث الجيد؛ فإنَّه يمكن للناظر في هذا القول أنْ يَعْرِضَ جملةً من الملحوظات حول دقَّة ذلك:

أ)- أنَّ في هذا القول تَسْوِيَةً مُطلَقَة بين ما قالوا فيه: (جيد)، وما قالوا فيه: (جوَّده فلان)، وهذا فيه إشكال كبير بالنظر لاستعمالات المحدثين وعرفهم العملي؛ وذلك أنَّهم ينصُّون على كون الحديث الجيِّد من أنواع الحديث المقبول[1]، بل هو مقارب للوصف بـ"صحيح"، ولكن الحديث الذي وصف راويه بأنه "جوَّده" يختلف معناه عن هذا المعنى اختلافاً كبيراً؛

---

(١) سبق الكلام عن طرف من ذلك عند الكلام على مسألة: هل خصُّ المحدثون ما قالوا عنه "جوَّده" باسم معين؟، ومن أمثلة ذلك قول ابن المبارك: (قال ابن المبارك ليس جودة الحديث قرب الإسناد بل جودة الحديث صحة الرجال)، رواه ابن السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٥٧/١.

وروى السمعاني في أدب الإملاء والاستملاء ٦٥/١ بإسناده عن سفيان أنه روى عن مسعر وشعبة، عن عمرو بن مُرَّة، عن عبد الله بن سلمة، عن علي ﷺ قال: (كان رسول الله ﷺ لا يحجبه من قراءة القرآن شيء؛ إلا أن يكون جنباً)، قال: قال لي شعبة: ليس أحدِّث بحديثٍ أجْوَدَ من هذا؛ كراهة إملالِ السامع وإضجاره بطول إملاء المملي وإكثاره.

ومنه قول أبي بكر الأثرم في كتاب الناسخ والمنسوخ (١٦١)؛ لما ذكر اختلاف ألفاظ أحاديث التشهد قال معلقاً: (ثم سائر الأحاديث حسان، وبعضها أصحُّ من بعض، ونختار حديث كعب بن عجرة الأول؛ لجَوْدَةِ إسناده).

فإنه لا يكون مقبولاً على كل حال؛ بل ربما تطلق هذه العبارة في بعض الأحوال على الحديث المعلول الذي ترجح جانب ردِّه وخطئه، أيضاً كما تطلق في أحيانٍ أخرى على ما ترجَّح جانب قَبُولِهِ وصوابِهِ؛ وهذا يوضِّحه ما بعده:

ب)- أنه نقل عن جماعة من المحدثين وصف الحديث بأنه قد "جوَّده" راويه؛ مع النَّص على كونه خطأ، مثاله: قول الإمام أبي عوانة عن حديث أخرجه: (وروى هذا الحديث ابن أبي عمر عن سفيان مجوَّدٌ؛ عن عمرو عن عطاء عن ابن عباس ﷺ، وهو عندي خطأٌ إنْ شاء الله)[1].

وقول الإمام العقيلي في حديث خالف فيه محمد بن حميد الرازي يحيى بن المغيرة: (وهذا عمل محمد بن حميد؛ أسقط الرجل وأراد أنْ يجوِّد الحديث، والصواب ما قاله يحيى بن المغيرة)[2]، فكيف تفسَّر عبارتهم "جوَّد" بعد هذا بأنها من نوع الحديث المقبول؟.

نعم: إنّ استعمالات المحدثين لهذا المصطلح؛ وُجدَ أنّ أكثره فيما حكموا عليه بالقبول[3]، ولكن هذا لا يلغي استعمالهم له في المردود أيضاً.

ج)- مع ملاحظة الفرق اللغوي في أصل اشتقاق (جيد) و (جود)، وأنَّ الثاني مضعَّفٌ مزيدٌ بخلاف الأول، والزيادة في المبنى لهذا أثر على زيادة ما يدل عليه المعنى-كما سبق-[4]، وهم بهذا القول يسوون بينهما مع كون التسوية بينهما -على كل حال- لا يدعمها عمل المحدثين؛ ولا حتى دلالة الاشتقاق اللغوي.

فمن خلال هذه النقاط جميعاً؛ يمكن القول: إنَّ إدِّعاء أنَّ ما قال فيه المحدثون "جوَّده فلان" هو بمعنى "الحديث الجيد" أنه قول خطأ غير صواب، ولا يدعمه عمل المحدثين ولا استعمالهم، والله تعالى أعلم.

---

(١) انظر مسند أبي عوانة ٣٦٥/١، وستأتي دراسة هذا النص أثناء هذا البحث بحول الله تعالى.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢١١/١، وستأتي أيضاً دراسة هذا النص أثناء البحث.

(٣) انظر غير مأمور في الجدول الخاص بذلك في ص (٧٩).

(٤) الاعتماد على الفروقات اللغوية في التعامل مع اصطلاحات المحدثين وشرحها مَزْلَقٌ، لأن المحدثين لم يكونوا يراعون هذه الفروقات اللغوية الدقيقة عند إطلاقهم بعض العبارات الحديثية، ولكن لما كان تصرفهم واستعمالهم للفظ الجيد يختلف في الجملة عن استعمالهم للفظ "جوده" اعتبرت الفرق كما فرقوا هم، فالعمدة تصرفهم واللغة داعمة مؤكدة.

٣- وأما من فسَّر مصطلح "جوَّده" بمعنى الحفظ والضبط للحديث أو لشيء منه؛ فإنَّ فيما ذكروه جملة من الملحوظات:

أ)- أما ما ذكره الشيخ محمد بن مطر؛ فيلحظ فيه ما يلي:

- أنه جعل مصطلح "جوده" دائر على معنيين فقط، وهذا الحصر غير دقيق؛ فإن المحدثين أطلقوه على أكثر من ذلك من المعاني كما سيأتي.

- أما المعنى الأول الذي ذكره: ففيه ما سبق من جهة أنه لا يَسلَم إلا مثال واحد؛ أُطلق فيه هذا المصطلح على معنى التسوية الاصطلاحي-على حسب ما وقفت عليه-، وعند التسليم بذلك: فكيف يفسَّر المصطلح بأندر استعمالاته؟.

- وأما المعنى الثاني المذكور في كلامه: فهو وإنْ كان في الجملة يَصِحُّ أنَّ مصطلح "جوَّده" أُطلق بمعنى الحفظ والضبط على ما سيأتي في ثنايا هذه الدراسة، فإنَّ هذا المثال الذي ذكره على وجه الخصوص من كلام الخطيب، الأولى أنْ يفسَّر مصطلح "جوَّده" فيه بمعنى: فَصل الحديث المرفوع من الموقوف؛ مع سَوْقِ كلِّ ذلك مسنداً، حيث قال الخطيب: (عن ابن عمر قال: "نهى النبي ﷺ عن الإقران في التمر، إلا أن يستأذن أحدكم أخاه"، وذكر الاستثناء بالاستئذان في القِرَان من قول ابن عمر رضي الله عنه، وليس هو من قول النبي ﷺ، بيَّن ذلك آدم بن أبي إياس في روايته عن شعبة عن جَبَلَة بن سُحَيم، وجوَّده شَبَابَةُ بن سوَّار عن شعبة)[1]، فإنَّ كلاً من آدم وشبابة قد فَصَّلا الحديث المرفوع عن الموقوف وبيَّناه، ولكنَّ آدم جعل التفصيل والبيان من قولِ شعبة نفسهِ، وأما شبابة فقد أسْنَدَ التفصيل عن شعبة عن جبلة بن سحيم عن ابن عمر رضي الله عنه مستقلاً عن الحديث.

ب)- وأما عبارة الشيخ صالح الجزائري ففيها أمور:

- أنه فسَّر "جوَّده" بتدليس التسوية، وهو غير دقيق من جهة أنَّ ما وقع من بعض المحدِّثين هو: استعماله في معنى التسوية وليس تدليس التسوية، وبين المعنيين عموم وخصوص مطلق، فكلُّ تدليسٍ تسويةً، وليس كل تسوية تدليساً -على ما سبق شرحه وبيانه مفصَّلاً- .

---

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل ١/١٣٤-١٣٥.

- ثم لو فرض أنه قصد بعبارته التسوية لا تدليس التسوية على وجه الخصوص؛ فإنَّ في ذلك ما في عبارة الشيخ محمد بن مطر –رحمه الله تعالى–، من جهة أنه سَلَّم بِفَرَضِيَّة أنَّ "جوَّده" يطلقه المتقدمون من المحدثين على التسوية، مع كونه من أَنْدَرِ استعمالاته.

- أنه قَصَرَ إطلاق هذه العبارة على الطريق الصحيحة فقط، وهذا غير دقيق ملاحظةً لاستعمال المحدثين، بل هم كثيراً ما يطلقونه –أيضاً– على الوجه المعلول غير الثابت، كما سيظهر من خلال هذه الدراسة.

ج)– وأما عبارة الدكتور عداب الحمش فلا شك أنَّ الفرق بين الاصطلاحات في كلامه ظاهر، فهو فرَّق بين "جوَّد" وبين "الجيد"، ولكنه اقتصر على شرح عبارة الترمذي المعيَّنة، ولم يشتغل بمسالة ما إذا كان ما ذكره هو المعنى المطَّرد لمصطلح "جوَّد"؛ أمْ أنَّه يُستعمل على أوجه ومعانٍ أخرى، وقد كان من المفترض أنْ يعتني بذلك لا سيما وهو يبحث في أحكام الترمذي على الأحاديث من خلال جامعه ومعانيها، ولا يكتفي بإشارة جانبية فرعية في بعضِ سَطْر؛ على الوجه الذي نقلته عنه.

٤– وأما قول من فسَّر مصطلح "جوَّده" بمعنى الرواية الراجحة الصحيحة:

وهو الذي اختاره الدكتور ياسر الشمالي في رسالته في التجويد عند المحدثين[1]، الواقع أنَّ كلام الدكتور جاء فيه نوعُ تفاوتٍ من جهة دلالته على المعنى الذي يريده بدقَّة، فهو ربما جعل المراد به الرواية الصحيحة هكذا على الإطلاق، ومرَّة يفسِّرها بأنَّ المراد بها هو نوعٌ خاصٌّ من الروايات الصحيحة، وهي ما كان فيها زيادة صحيحة فقط، كما سبق في عباراته المنقولة في المبحث السابق.

وبغض النظر عما في الكلام من اضطراب وقلق، إلا أنَّ النتيجة التي توصل إليها الدكتور ياسر الشمالي؛ وهي أنَّ مصطلح "جوَّده" يراد به: الرواية الصحيحة والراجحة والمحفوظة غيرُ دقيقة؛ ولا يمكن التسليم بها، وذلك أنَّه كما ورد عن الأئمة النقاد وصف الروايات

(١) بحث منشور في أبحاث جامعة اليرموك بالأردن المسماة: "سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية"، المجلد التاسع عشر، العدد الرابع (ب)، ٢٠٠٣، بعنوان: "التجويد عند علماء الحديث حقيقته وصوره وعلاقته بعلل الحديث" .

الصحيحة عندهم بأنها "مجوَّدة"؛ فقد ورد عنهم في أمثلة كثيرة وصف الروايات غير الثابتة بكونها "مجوَّدة"؛ بل ربما جاء في نفس الموضع عن الإمام المعيَّن نفسه الجمع بين وصفِ "جوَّد"؛ والوصفِ الدالّ على الخطأ والوهم –كما سيأتي في ثنايا هذه الدراسة بحول الله تعالى– [1].

٥– وأما من فسَّر مصطلح "جوَّده" بمعنى الحديث المردود:

وهو الشيخ طارق عوض الله؛ فإنَّ عبارته من أقرب العبارات وأشْبَهِهَا في الجملة؛ ولكن يلحظ عليها أمور:

أ)– أنَّ قوله: (فإنَّ هذا –يعني المجوَّد– من أسماء المردود)، غير دقيق؛ من جهة أنَّه أراد بالحديث المجود ما شرحه بعد هذه الجملة في عبارته؛ حيث قال: (وعلماء الحديث يقولون "جوده فلان"..).

فإنَّ ما قالوا عنه "جوَّده فلان" لم يطلق عليه المحدثون اسماً معيناً يخصُّونه به، خلافاً لما أفهمته عبارته هنا من أنه يسمى (الحديث المجود)، غير أن المحدثين يطلقون مثل هذه العبارة (جوَّده) في باب الوصف للرواية سنداً أو متناً فقط –كما سبق–.

ب)– أن عبارته تفهم أنَّ "جوَّده فلان" من أوصاف المردود حسب، وهذا وإن كان صادقاً في بعض الإطلاقات ولكنه لا يختص بالمردود، كما شرحه هو بكلامه اللاحق حيث قال: (بصرف النظر عن كونه أصاب فيما زاد أم لم يصب)، فقد يطلق هذا الاصطلاح على الحديث المقبول أو الصواب أيضاً.

ج)– وأنه قصر معنى "جوَّده فلان" على ما وصله راويه وغيره يرسله أو رفعه وغيره يقفه، والواقع أن له إطلاقات أوسع من هذين المعنيين كما سيأتي.

د)– أنه تابع من سبقه في تفسير "جوده فلان" بمعنى تدليس التسوية، وفيه ما فيه.

والله تعالى أعلم بالصواب.

---

(١) وسبقت الإشارة إلى هذا المعنى في ص (٥٢) من هذه الدراسة.

المبحث الرابع

التأريخ لاستخدام مصطلح "جوَّدَهُ" وتطوُّراته

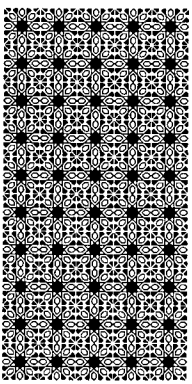

المبحث الخامس

التأريخ لاستخدام مصطلح "جوَّدَهُ" وتطوراته

يتميَّز علم مصطلح الحديث؛ بأنه علم يعتني بدراسة قوالب لفظية، وطرائق عملية، كان يتعامل بها علماء الحديث، في عصره الذهبيّ وما قاربه، عند نقدهم للأسانيد والمتون، ولذا تعيَّنت دراسة الاصطلاحات دراسة تاريخيّة، يحدَّدُ من خلالها بداية استعمال الاصطلاح المعيّن للتعبير به عن معنى حديثي خاصّ، ومعالم وحدود ذلك الاستعمال عندهم، حتى تفهم عباراتهم التي يطلقونها بدقَّة ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً.

فيلاحظ أنَّه لا وجود لاصطلاح "جوَّده" في تعابير أئمة الحديث والسنة الذين عاشوا خلال المائة الأولى والثانية، ولا جرى استعماله عندهم مطلقاً، وإنما كان أوَّل من استعمل هذا الاصطلاح فيما وقفت عليه هو الإمام علي بن المديني المتوفي في النصف الأول من المائة الثالثة(٢٣٤هـ)، على ما سيأتي بيانه.

ففي الحين الذي نجد فيه جماعات من أساطين المحدثين وأطباء العلل قد عاشوا خلال تلك الفترة، من أمثال: شعبة بن الحجاج(ت:١٦٠هـ)، وسفيان الثوري(ت:١٦١هـ)، ومالك بن أنس(ت:١٧٩هـ)، وابن المبارك(ت:١٨١هـ)، وأبو إسحاق الفزاري(ت:١٨٦هـ)، وسفيان ابن عيينة(١٩٨هـ)، ويحيى بن سعيد القطان(ت:١٩٨هـ)، وعبد الرحمن بن مهدي(ت:١٩٨هـ)، وعبد الله بن نمير(ت:١٩٩هـ)، وغيرهم من الأئمة كثير، أقول: برغم توافر أمثال هؤلاء إلا أنه لم يجر على ألسنتهم استعمال مصطلح "جوَّده"، مع كون تلك الحقبة الزمنية قد استعمل فيها جملة كثيرة من الاصطلاحات الحديثية مثل: مرسل، ومرفوع، وموقوف، ومنكر، وباطل[1]،.. وغيرها مما ليس هذا مكان حصره.

(١) انظر: المنهج المقترح لفهم المصطلح للشريف حاتم بن عارف العوني ص(٤٧-٤٨).

ويُشْبِه أنْ يكون ذلك -والعلم عند الله تعالى- راجعاً لجملة أسباب، منها: أنّ مصطلح "جوَّده" إنما يستعمل في الأسانيد والمتون التي وقع فيها الاختلاف بين رواتها، فزاد بعضهم على بعض، أو روى بعضهم ما لم يروه غيره؛ وفي الفترة الزمنية التي تلت ذلك، لاسيما بعد سنة مائتين: انكبَّت أفواج طلاب الحديث على حلقه ومجالسه، وتوافر عدد الرواة والنقلة للأخبار، وتكاثر طلاب الحديث على الشيوخ، وظهرت كتبُ أصولِ الحديثِ وأُمَّاتِهِ، من الكتب الستة فما دونها من مصنفات الحديث ودواوينه، وهذه الوفرة في أعداد الرواة والآخذين، أوجدت حالة جديدة في أحوال المروي، وهي ظاهرة: التفاوت بين الروايات واختلافها إسناداً ومتناً، مما أحوج المحدثين إلى النظر في تلك الاختلافات ومحاولة المقارنة بينها، ومن هذه الحاجة: جاء استعمالهم لتعبير واصطلاح جديد يوصِّف تلك الحالة وهو اصطلاح "جوَّده فلان".

ومن جهة أخرى؛ فإنّ أئمة المحدثين الذين برزوا في تلك الفترة، من أمثال أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وأترابهم؛ قد توجَّهت هممهم، وانجمعت قلوبهم على التنقيب عن علل الأحاديث، والنظر في اختلافها وتفاوتها، وتحرير أخطاء الرواة وبيان أوهامهم، وتحديد مراتبهم من الضبط والاتقان، لا سيما وقد طالت سلاسل الأسانيد عما كانت عليه، مما أدى إلى الإبانة عن صور من علوم الحديث وعلله؛ لم تتبلور بشكل كامل عند من سبقهم من المحدثين، لعدم مسيس الحاجة إليها، كان من بينها ما عبَّروا عنه باصطلاح "جوَّده".

ولذلك كان الإمام يحيى بن معين يقول: (لو لم نَكْتب الحديثَ مِنْ ثلاثين وجهاً؛ ما عَقَلْنَاه)[1]، وقال الإمام أحمد بن حنبل: (الحديثُ إذا لم تَجْمَع طُرُقَه لم تَفْهَمْه، والحديث يُفَسِّر بعضُهُ بعضاً)[2]، وقال الإمام علي بن المديني: (البابُ إذا لم تُجْمَع طُرُقُه؛ لم يَتَبَيَّن خَطَؤُه)[3].

---

(١) تاريخ الدروي ٤/٢٧١/٤٣٣٠، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع٢/٢١٢/١٦٣٩.

(٢) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢١٢/١٦٤١.

(٣) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع ٢/٢١٢/١٦٤٢.

ويوضِّح هذا المعنى بجلاء: أن السنة النبوية على رأس سنة مائتين؛ كانت قد تكامل جمعها وتدوينها، وبلغت الجهود التي بذلها المحدثون في تلقف المرويات غايتها، وجاء لعلماء الحديث في هذه الفترة دورٌ يعتبر كالثمرة للجهود السابقة وهو التمييز بين الصحيح والسقيم، والصواب والوهم، فبرزت المقارنات بين الأسانيد والمتون أكثر من ذي قبل، لبيان العلل والوقوف عليها[1]، فظهر في تعابيرهم مصطلح "جوَّده".

فكان أوَّل مرحلة زمنية استعمل فيها هذا المصطلح؛ هي القرن الثالث الهجري، وبتعبير أدقّ: كان الإمام علي بن المديني(ت:٢٣٤هـ) هو أوّل[2] من عبّر بمصطلح "جوَّده" فيما وقفت عليه، ثم ورد توظيف هذا المصطلح في عبارات كثيرين بعده على مرِّ القرون، وقد وقفت من ذلك على جملة صالحةٍ من أسمائهم، وهذا مَسْرَدٌ لهم، فأمّا مَن بعد القرن الرابع فإنما اقتصرتُ على الأشهر منهم، والأخصِّ بعلم الحديث.

فاستعمله خلال القرن الثالث جماعة، منهم:

علي بن المديني(٢٣٤هـ)، وأحمد بن حنبل(٢٤١هـ)، وأبو عبد الله البخاري(٢٥٦هـ)، و مسلم بن الحجاج (٢٦١هـ)، ويعقوب بن شيبة(٢٦٢هـ)، وأبو حاتم الرازي(٢٧٧هـ)، وأبو عيسى الترمذي(٢٧٩هـ)، وعبد الله بن أحمد بن حنبل(٢٩٠هـ)[3]، وأبو بكر البزار(٢٩٢هـ).

ثم تلاهم في القرن الرابع جماعة؛ منهم:

أبو عبد الرحمن النسائي(٣٠٣هـ)، وأبوعوانة (٣١٦هـ)، وأبو القاسم البغوي(٣١٧هـ)[4]، وأبو جعفر العقيلي(٣٢٢هـ)، وأبو الحسين ابن قانع(٣٥١هـ)، وابن السكن(٣٥٣هـ)، وابن حبان(٣٥٤هـ)، وأبو القاسم الطبراني(٣٦٠هـ)، وابن

---

(١) انظر: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية للشريف حاتم العوني ص (٢٩٦-٢٩٧).

(٢) اعتبار الأولية هنا إنما هو بالنسبة لتقدم الوفاة.

(٣) في زيادة له على المسند ٥/٣٠٤/٢٢٦٤٢، وقد وقفت عليه متأخراً، فلم أُدخِلْه في الدراسة؛ لأنه كان خارج خطة البحث، ويضاف إليه أيضاً الإطلاقات الفريدة عن: أبي القاسم البغوي، وابن شاهين، والمؤمل الشيباني فقط.

(٤) نقله عنه الحافظ ابن حجر في الإصابة ١/٤٤٦.

عدي(٣٦٥هـ)، وأبو الحسن الدارقطني(٣٨٥هـ)، وابن شاهين(٣٨٥هـ)[١]، وأبو القاسم المؤمَّل الشيباني(٣٩١هـ)[٢].

ثم تلاهم في القرن الخامس جماعة؛ منهم:

أبو مسعود الدمشقي(٤٠١هـ)[٣]، وأبو عبد الله الحاكم(٤٠٥هـ)[٤]، وتمام الرازي(٤١٤هـ)[٥]، وأبو نعيم الأصبهاني(٤٣٠هـ)[٦]، وأبو يعلى الخليلي(٤٤٦هـ)[٧]، وأبو وأبو الحسين البيهقي(٤٥٨هـ)[٨]، وابن عبد البر(٤٦٣هـ)[٩]، والخطيب البغدادي(٤٦٣هـ)[١٠]، وأبو إسماعيل الهروي(٤٨١هـ)[١١]، وغيرهم.

ثم تلاهم في القرن السادس جماعة؛ منهم:

القاضي عياض اليحصبي(٥٤٤هـ)[١٢]، وابن عساكر(٥٧١هـ)[١٣]، وابن الجوزي(٥٩٧هـ)[١٤]، وغيرهم.

ثم تلاهم في القرن السابع جماعة؛ منهم:

أبو الحسن ابن القطان الفاسي(٦٢٨هـ)[١]، والضياء المقدسي(٦٤٣هـ)[٢]، وغيرهم.

---

(١) ناسخ الحديث ومنسوخه ١/١٠١-١٠٢، ونقل عنه كذلك ابن الجوزي في العلل المتناهية ٢/٧٩٤/٧.

(٢) في فوائده الموجودة ضمن مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية ١/٣٢٠-٣٢١.

(٣) في الأطراف كما نقله عنه الحافظ ابن حجر في الفتح ٣/٥٠٨.

(٤) المستدرك ١/٥٨٩-٥٩٠، وفي ٣/٤٧٤/٥٧٧٢.

(٥) الفوائد له ١/١٢٨-١٢٩.

(٦) مسند أبي حنيفة ١/٧١، وفي حلية الأولياء ١/٢٥٤، وفي ٧/٩٣.

(٧) الإرشاد ١/٢٦١، وفي ١/٣٧٤، وفي ٢/٦١٨، وفي ٢/٦٥٣.

(٨) السنن الكبرى ١/٣١/١٢٢، وفي ٤/٣٥٠/٨٥٣٩، وفي ٥/٥٥/٨٨٧٤، وفي ٦/٤٨/٩٩٩٠.

(٩) الاستذكار ٥/٣٥٠، وفي ٧/٢١٠، وفي ٨/٢٣٧، وفي ٨/٣٠٨، وفي التمهيد ٦/٢٤، وفي ٧/١١٣، وفي ٨/٢٠٤.

(١٠) تاريخ بغداد ١١/٢٣٨، وفي الفصل للوصل ١/٥٨٢، وفي ٢/٦٤٣.

(١١) ذم الكلام وأهله ٢/١٦٧-١٦٩/٣١٣.

(١٢) نقله في توضيح الأفكار ١/١٣١.

(١٣) تاريخ مدينة دمشق ٢٤/٣٨٢،

(١٤) العلل المتناهية ٢/٧٩٤/٧.

ثم تلاهم في القرن الثامن جماعة؛ منهم:

أبو الحجاج المزِّي(٧٤٢هـ)[٣]، وأبو عبد الله الذهبي(٧٤٨هـ)[٤]، وأبو عبد الله شمس الدين ابن القيم(٧٥١هـ)[٥]، وأبو الفداء ابن كثير(٧٧٤هـ)[٦]، وغيرهم.

ويلحظ أنه في هذه الفترة على وجه الخصوص؛ عرض تحوَّل على معنى مصطلح "جوَّده"، إذ داخله شيء من التقييد الذي لم يكن موجوداً من قبل، فخُصّ بتدليس التسوية فقط دون سائر الاستعمالات الأخرى التي كان يطلق فيها، وهذا ما وُجِدَ في كلام الحافظ ابن حجر رحمه الله ومن جاء بعده، على ما سبق تفصيله.

ثم تلاهم في القرن التاسع جماعة؛ منهم:

سراج الدين ابن الملقن(٨٠٤هـ)[٧]، وعلي بن أبي بكر الهيثمي(٨٠٧هـ)[٨]، وابن ناصر الدين الدمشقي(٨٤٢هـ)[٩]، والشهاب ابن حجر(٨٥٢هـ)[١٠]، وغيرهم.

وهكذا الحال فيمن تلى ذلك من أهل العلم؛ ممن ليس تحت حصرهم كبير طائل، وإنما المقصود الإشارة إلى تتابع أهل العلم على التعبير بهذا المصطلح واستعماله، على مرِّ العصور، فهؤلاء العلماء والأئمة جميعاً استعملوا هذا المصطلح عند كلامهم على الأسانيد والمتون، وعند مقارنتهم بين أوجه الروايات واختلافاتها.

---

(١) بيان الوهم والإيهام ٣١٥/٥.

(٢) المختارة ٥١/٢-٥٢.

(٣) تهذيب الكمال ٢٠/٤، وفي ١٦٤/١٦، وفي ١٩٤/١٦، وفي ٣٦٠/٣١.

(٤) من أمثلته: تاريخ الإسلام ١٨٤/١٧.

(٥) إعلام الموقعين ١٥١/٢.

(٦) تفسير القرآن العظيم ٥٧٨/٣.

(٧) البدر المنير ٣٥٧/١.

(٨) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٥/١٠.

(٩) توضيح المشتبه ٣٢٨/٤، وفي ٥٣/٩.

(١٠) لسان الميزان ٢٩١/٤، وفي الإصابة في تمييز الصحابة ١٧٨/٤، وفي ٣٠٨/٥.

وهذا دليل ظاهر على أنَّ هذا المصطلح تجاوز كونه اصطلاحاً خاصاً لأحد من المحدثين، إلى كونه اصطلاحاً عاماً شائعاً، توارد المحدثون على مرِّ العصور على تعاطيه والتعبير بـه، ممـا يؤكد على أهمية دراسته، ومعرفة مقصودهم به على وجه الدقة، من خلال سَبْرِ كلامهـم، وجَرْدِ نُقُولهم.

ويلاحظ كذلك أنَّ استعمال الاصطلاح في القرن الثالث كان بِقِلّة، فتـرى الواحـد مـن المحدِّثين يُنْقَل عنه المرَّة بعد المرَّة التي يستعمل فيها مصطلح "جوَّده"، بينما يلحـظ أنـه في أواخر هذا القرن، وفيما بعده من الفترات، ازدادت أعداد المرَّات التي يستعمل فيها المحدث المعين هذا المصطلح.

فبينما يستعمله أمثال الأئمة: علي بن المديني، وأحمد بن حنبل، والبخاري، ومسلم، ويعقوب بن شيبة، وغيرهم في مرَّات قليلة جداً لا تزيد أعدادها عن عدد أصابع اليد الواحدة، نجد في ذات الحين أنَّ أبا القاسم الطبراني يوظف هذا المصطلح في ثمانية عشر حديثاً، ونجـد أبـا الحسن الدارقطني يوظفه اثنين وثلاثين مـرَّة، ثم يكثر في عبارات أبي عبـد الله الحـاكم، والبيهقي، وابن عبد البر، وغيرهم.

ويلحظ ما داخل المصطلح من تقييد في المعنى، خلال القرن الثامن الهجري، على يد الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى، ومن جاء بعده.

۞ إجمال المعاني التي أطلق فيها المحدثون مصطلح "جوده":

إنه من الأمور المسلم بها؛ أنَّ متقدمي المحدثين الذين عاصروا زمن الرواية والنقد للمرويات، لم يكونوا يعتنون بتحديد معان دقيقة للمصطلحات التي يتعاملون بها، وإنما الحال أنهم وكأنما تَوَاضَعُوا عُرفاً عملياً؛ على إطلاق المصطلحات الحديثية المعينة، على معان واسعة، واحتـاج من جاء بعدهم وتأخر عن عصورهم إلى وضع حدود دقيقة لعباراتهم التي كانوا يطلقونها حتى تفهم على وجهها، وكما أرادها أئمة الحديث.

وربما بيَّن بعضهم مراده ببعض ما يطلقه من عبارات واصطلاحات، وربما لم يبيِّن واكتفـى بالاستعمال؛ ومن هنا فإنه لم يوقف للأئمة المتقدمين على شرح أو بيان لمرادهم بمصـطلح "جوَّده فلان" والأحوال التي يعبر عنها به، وإنما استخدم مصطلح جوده في لسـان الأئمـة

المتقدمين من أهل الحديث وأساطين علمائه، على جملة من المعاني المختلفة عند التفصيل، وهي إجمالاً أربعة :

- أولاً: الحفظ والضبط للإسناد أو المتن.
- وثانياً: الزيادة في المتن أو الإسناد.
- وثالثاً: التغيير والإبدال.
- ورابعاً: إسقاط الراوي الضعيف من الإسناد.

إلا أنه وبرغم تفاوت هذه الاستعمالات من جهة معناها الدقيق؛ فإنه يمكن أنْ تُدْرَجَ جميعُها إجمالاً تحت إطارٍ واحدٍ يَسْتَوعبها، وتُسْلَكَ في نظامِ معنىً واحدٍ يَلُمُّ مُتَفَرِّقَهَا ويجمع شتاتها، و يمثِّل القاسم المشترك الذي اشتركت فيه كلُّ هذه الأمثلة؛ التي استُعمل هذا المصطلح للتعبير عنها، وهو:

(مطلق الزيادة؛ بأنواعها المختلفة: لفظاً أو معنىً، في الإسناد أو المتن، ضبطها راويها أم لم يضبطها، وصحَّت أم لم تصحَّ).

ومهما وجدت إطلاق مصطلح "جوَّده" على حديث أو إسناد؛ فهي إشارة إلى وجود نوع اختلاف في الأوجه التي روي عليها هذا الحديث ولا بُدَّ، وشرحُ التعريف السابق وإيضاحُهُ؛ على النحو التالي:

فأما قولنا (مطلق الزيادة):

فإنه القاسم المشترك الذي تنضمّ وترجع إليه جميع المعاني التفصيلية؛ فبالتأمل في جميع النصوص التي استُعمل فيها هذا الاصطلاح؛ ستُلحظ الزيادة في الحديث تلوح، إما حقيقة أو معنى.

فأما الزيادة على الحقيقة؛ فالمراد بها زيادة لفظية، بذكر راوٍ لم يذكره غيره، أو زيادة لفظة في متن الحديث، إلى آخره مما سيأتي مفصَّلاً.

وأما الزيادة في المعنى: فمثل أنْ يحفظ الراوي اسم أحد رجال الإسناد أو نسبه، أو يضبط وجهاً للحديث رواه بلا اضطراب ولا اختلاف عليه فيه؛ في الحين الذي تتعدد فيه الأوجه التي يرويها عليه متابعوه.

أو يروي الشيخ المعيَّن الحديث على وجهين اثنين مثلاً مرسلاً وموصولاً، ويتفرَّق الآخذون عنه فبعضهم يقتصر على رواية الوجه الموصول فقط، وبعضهم يقتصر على رواية الوجه المرسل احتياطاً للرواية، ويجيء بعض الرواة فيحفظ الحديث على وجهيه اللذين رواهما عليه الشيخ ويرويهما.. إلى غير ذلك من صور الحفظ والضبط؛ ففي ذلك كله: نوع زيادة على سائر الرواة الذين خلت رواياتهم من هذه المعاني، فلاحظ كيف آل هذا المعنى إلى معنى الزيادة.

ومن أمثلته أيضاً: ما إذا روى أحد رجال الإسناد الحديث عن صحابيّ معيَّن؛ يحدث عن قصة صحابي آخر، فيجيء راو آخر فيُبْدِلُ الإسناد؛ ويجعل الصحابي الأول ليس هو المحدِّث والمُخبر، وإنما هو مسند له عن ذلك الصحابي الآخر، فصار الحديث حديث الصحابي الثاني لا الأول.

أو يحدث أحدهم بالحديث معنعناً ويجيء راو آخر ويبدل العنعنة بصيغة صريحة في السماع..، إلى غيرها من صور التبديل والتغيير، فصار في هذا الإبدال كله نوع زيادة على سائر الروايات، التي وقعت فيها الرواية على غير هذا الوجه المبدَّل، فلاحظ أيضاً كيف آل هذا المعنى إلى معنى الزيادة.

وعندما يروى أحدهم الحديث بإسناد غير نظيف، فيه بعض الضعفاء أو المجاهيل، ويجيء متابع له فيروي الحديث مسقطاً لهؤلاء الضعفاء والمجاهيل أو لبعضهم، فيستفيد الحديث بهذا الإسقاط سلامة ظاهرة؛ أو على أقل تقدير علوّاً بقلة رجال إسناده، فصار في هذا الإسقاط نوع زيادة معنوية استفادها، ليست موجودة في سائر الأوجه التي روي عليها الحديث، فلاحظ أيضاً كيف رجع هذا المعنى إلى معنى الزيادة.

وأما قولنا: (لفظاً أو معنى):

فإن الزيادة قد تقع لفظية على الحقيقة في الإسناد أو المتن:

- **فأما في الإسناد فمثل:** زيادة رجل أو أكثر في الإسناد، (بوصل مرسل، أو رفع موقوف)، أو بيان نسبة، أو تسمية مبهم، أو تعيين مهمل من رجال الإسناد.

- **وأما في المتن فمثل** : زيادة قصة الحديث، أو زيادة لفظة أو جملة في متن الحديث، أو تفصيل معانٍ أجملها غيره، أو بتمييز ألفاظ الحديث بإسناد كلٍّ إلى قائله.

وقد تقع الزيادة معنوية في الإسناد أو في المتن:

- **أما في الإسناد فمثل**: إبدال عنعنة بسماع أو تحديث، أو بتغيير صحابي من محدَّث عن خبره وشأنه إلى راوٍ محدِّث مخبر، أو بضبط وجه السند الذي حصل الاضطراب في نقله، أو إظهاره سالماً من الرواة المتكلم فيهم، أو إظهاره عالياً وهو في الحقيقة نازل.
- **وأما في المتن فمثل**: ضبط لفظ الحديث الذي حصل الاختلاف في نقله، أو تبديل لفظة في المتن بلفظة أخرى؛ فيها حكم أو معنى زائد على اللفظة الأولى.

وأما قولنا: (ضبطها راويها أم لم يضبطها، وصحَّت أم لم تصحَّ):

فإنَّ دائرة ما وصف بهذا المصطلح؛ تتَّسعُ بحيث لا تختصُّ بما قُبِل فقط، ولا بما رُدَّ فقط، وإنما تشمل الوجهين، وهذا ما سوف يأتي توضيحه على التفصيل، تحت مسألة: (هل يدل مصطلح "جوَّده فلان" على قبول أو ردٍّ)[1]؛ فينظر الجواب والشرح هناك.

وهذه الزيادات في الأسانيد والمتون مع كونها يمكن وقوعها في حديث أيِّ راوٍ، من أيِّ مِصْرٍ من الأمْصَار، ولو كان ثقةً ضابطاً؛ إلا أنه قد تميَّز أهل بغداد -في الجملة- بالإمعان في ذلك، فكان لهم بالزيادة في الأسانيد والمتون وَلَعٌ خَاصٌّ، حتى اشتُهروا به من بين رواة الأمصار كافَّة.

ولذا قال الإمام ابن عدي(ت:٣٦٥هـ) في ترجمة "الحسن بن علي بن شَبِيب المَعْمَرِي"، وكان موصوفاً برفع الموقوفات والزيادة في المتون، فقال ابن عدي: (وأمّا ما ذُكر عنه أنَّه رَفَعَ أحاديث؛ وزَاد في المتون، فإنَّ هذا موجودٌ في البغداديين خاصَّة، وفي حديثهم وفي حديث ثقاتهم؛ فإنهم يرفعون الموقوف، ويُوصِلون المرسل، ويزيدون في الأسانيد)[2].

---

(١) ستأتي في ص (٧٨) من هذا البحث.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال ٣٣٧/٢، وهذا لا ينفي أنّ لزوم الزيادة في الأسانيد والمتون بلا ضبط من موجبات

وهذا الفعل إنْ عَرِيَ عن الضبط والاتقان، أو كَثُرَ من الراوي حتى عُرِفَ به: كان موجباً للطعن في فاعله والقدح فيه، وقد أكثر الحافظ ابن حبان في كتاب المجروحين من الطعن في الرواة بمثل ذلك[1]، وهو مسوِّغٌ للجرح شائعٌ عند المتقدِّمين من المحدثين[2].

و هذا رسمٌ توضيحيٌّ لهذا المعنى الإجماليِّ الذي ذُكر:

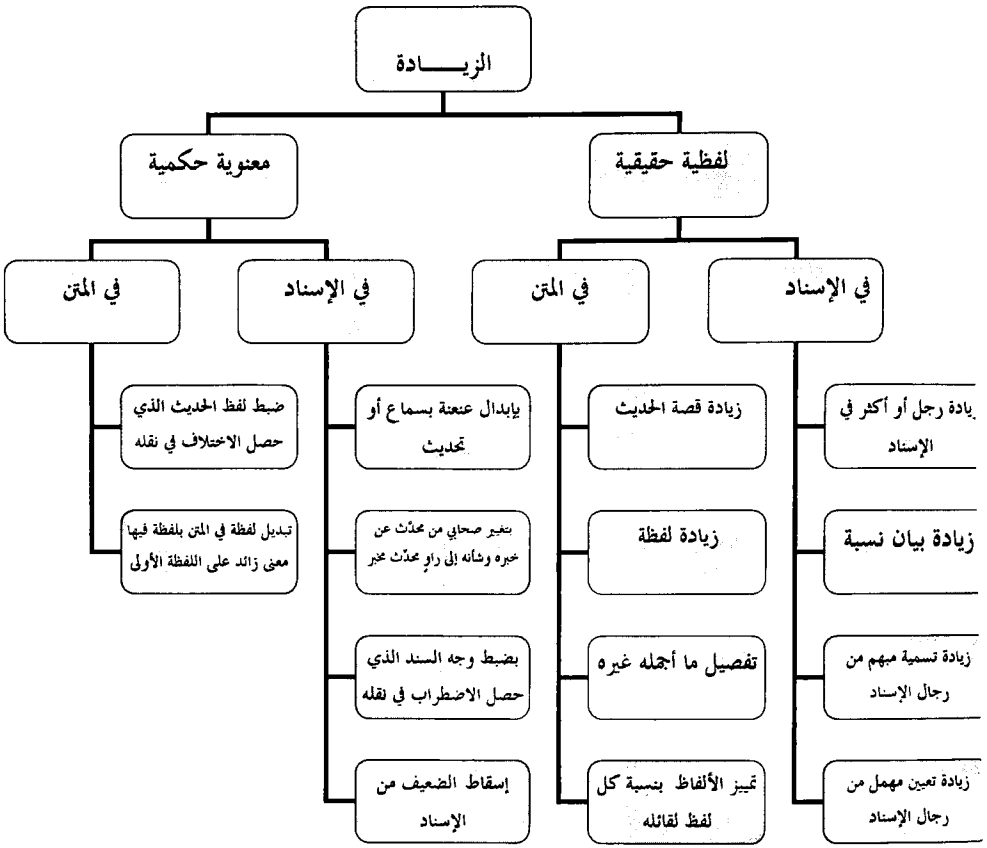

القدح في الراوي والطعن فيه.

(١) من أمثلته قوله في كلٍّ من: إبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع ١/١٠٣، وفي إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة ١/١٠٩، وفي إسحاق بن أبي فروة المدني ١/١٣١، وفي أيوب بن سيَّار الزُّهري ١/١/١٧١: (كان يَقْلِب الأسانيد، ويَرْفَع المراسيل)، وقال في أسامة بن زيد بن أسلم ١/١٧٩: (يهم في الأخبار، ويخطيء في الآثار، حتى كان يرفع الموقوف، ويوصل المقطوع، ويسند المرسل)، وغيرها من المواضع.

(٢) انظر: تعليق محقق كتاب معرفة علوم الحديث للحاكم، وهو الشيخ أحمد السلوم في١/١٥٢-١٥٣، حول هذا المعنى فهو مفيد.

۞ تفصيل تلك المعاني التي استُعمل مصطلح "جوَّده" للتعبير عنها[1]:

فمن تلك المعاني:

١- الحفظ والضبط:

فيعبر بهذا المصطلح؛ عن كون الراوي المعين قد حفظ هذه الرواية وضبطها وجوَّدها، وهذا الضبط بالنظر على ما وقع فيه يمكن أن يقسم أيضاً إلى أقسام:

أ)- فالقسم الأول: حفظ السند فقط:

فقد أطلق المحدثون في هذه الفترة مصطلح "جوَّده" على جملة من الأحاديث؛ وأرادوا به التعبير عن حفظ الرواي المعيَّن للإسناد حَسْب، بحيث أنه لم يضطرب في رواته، و لم يخطئ في أسمائهم، و لم يسقط منهم أحداً، أو سمى راوياً أبهمه غيره، أو حفظ الإسناد بوجهيه المختلفين مرسلاً ومسنداً، أو مرفوعاً وموقوفاً[2].

ولقد وقفت على نصوص استعمل فيها المحدثون مصطلح "جوَّده" بهذا المعنى؛ بلغت أعداد تلك الأمثلة: (١٢) اثنا عشر مثالاً، وممن استعمل هذا المصطلح بهذا المعنى ستة من المحدثين؛ تفصيلهم على النحو التالي:

١-أولاً: الإمام الترمذي(ت:٢٧٩هـ)، في ثلاثة أمثلةٍ قَصَدَ هذا المعنى؛ من مجموع خمس مرّاتٍ استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث ١٩؛ ضبط الوجهين في اسم الراوي الذي اضطرب فيه غيره)، وفي (الحديث ٢٠؛ ضبط الوجهين للإسناد بزيادة راو وسقوطه، وكلاهما متَّصل)، وفي(الحديث ٢١؛ ضبط فيه نسب الراوي).

---

(١) مع ملاحظة أنه قد يجتمع في المثال الواحد معنيان كلاهما يصحُّ أنْ يكون مراداً.

(٢) وإنما لم أدرج هذا ضمن معنى الزيادة الذي سيأتي الكلام عنه بعد هذا المعنى؛ لأنّ رواية الراوي الحديث بوجهيه المختلفين في طريق واحدة دليل على مزيد ضبطه وحفظه، كما قال ابن دقيق العيد في كتاب الإمام في معرفة أحاديث الأحكام ٣٤٥/٢ -في حديث رواه إسماعيل بن عياش على وجهين مرسلاً ومسنداً- : (وهذه الروايات التي جمع فيها إسماعيل بن عياش بين الإسنادين جميعاً -أعني المرسل والمسند في حالة واحدة- مما يبعد الخطأ على إسماعيل؛ فإنه لو اقتصر على رفع ما وقفه الناس؛ لتطرَّق الوهم إلى خطئه تطرُّقاً قريباً، فأما وقد وافق الناس في روايتهم المرسل، وزاد عليهم بالمسند، فهذا يشعر بتحفظ وتثبت فيما زاده عليهم).

٢-ثانياً: الإمام البزار(ت:٢٩٢هـ)، في مثالين اثنين قصد هذا المعنى؛ من مجموع خمس مرّات استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث٢٧؛ حيث ضبط النسب للرواة)، وفي (الحديث٢٥؛ وفيه ضبط اسم راوٍ مبهم فعيَّنه).

٣-ثالثاً: الإمام عبد الباقي ابن قانع(ت:٣٥١هـ)، وقد استعمله بهذا المعنى في المرَّةً الوحيدة التي عبَّر فيها بهذا المصطلح -فيما وقفت عليه-، في(الحديث٣٣).

٤-رابعاً: الإمام ابن حبان البستي(ت:٣٥٤هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع المرتين اللتين استعمل فيهما هذا المصطلح، في(الحديث٣٦).

٥-خامساً: الإمام أبو القاسم الطبراني(ت:٣٦٠هـ)، في أربعة أمثلة قصد هذا المعنى، من مجموع ثمانية عشر مرَّة استعمل فيها هذا المصطلح، في(الحديث٣٩، عين المبهم)، وفي(الحديث٤٧ ضبط أسماء الرواة)، وفي (الحديث٥٠)، وفي (الحديث٥٣وفيه تعيين مبهم).

٦-سادساً: الإمام الدارقطني(ت:٣٨٥هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع اثنين وثلاثين مرَّةً استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث٦١، وفيه تسمية راو مهمل).

ب)- القسم الثاني: حفظ المتن فقط:

فقد استعمل المحدثون في هذه الفترة مصطلح "جوَّده" بهذا المعنى أيضاً؛ والذي يفيد واحداً من أمور؛ منها: أنَّ الراوي المعيَّن قد حفظ المتن وضبطه بحيث لم يقع له فيه اضطراب ولا اختلاف كما وقع لغيره ممن تابعه، أو حفظ المتن على الوجه الصحيح و لم يخطئ فيه.

ولقد وقفت على نصين اثنين؛ استعمل فيهما المحدثون مصطلح "جوَّده" بهذا المعنى، وممن استعمله بهذا المعنى اثنان من المحدثين؛ هما:

١- أولاً: الإمام مسلم بن الحجاج(ت:٢٦١هـ)، في مثال واحد فقط قصد فيه معنيين هذا أحدهما، هو كلٌ ماله من المرات التي استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث الثامن).

٢- ثانياً: الإمام ابن حبان البستي(ت:٣٥٤هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع مرتين اثنتين استعمل فيهما هذا المصطلح، في(الحديث٣٥).

ج)- القسم الثالث: حفظ السند والمتن جميعاً:

وهذا الاستعمال هو مركب الاستعمالين السابقين، وذلك أنه قد يوصف الراوي بأنه قد ضبط كلاً من المتن والإسناد جميعاً[1].

وقد وقفت على جملة نصوص استعمل فيها المحدثون هذا الاصطلاح بهذا المعنى، بلغ عددها: (٣) ثلاث مرات، وممن جرى استعماله للمصطلح على هذا المعنى ثلاثة من المحدثين، هم:

١- أولاً: الإمام أحمد بن حنبل(ت:٢٤١هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع ثلاث مرات استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث الرابع).

٢- ثانياً: الإمام البخاري(ت:٢٥٦هـ)، في مثال واحد قصد هذا المعنى، من مجموع ثلاث مرات استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث السابع حفظ المتن والنسبة للرواة).

٣- ثالثاً: الإمام الترمذي(ت:٢٧٩هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع خمس مرات استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث ٢٣).

٢- الزيادة:

لقد كان أكثر استعمال المحدثين لاصطلاح "جوَّده فلان" في معنى الزيادة، بحيث أن هذا المعنى استغرق ما مجموعه (٧٨) مثالاً؛ من جملة النصوص التي استعمل فيها هذا الاصطلاح.

---

(١) وقد سلك الإمام مسلم بن الحجاج في كتابه التمييز طريقةً نَهَجْتُ أنا على أثرِهِ فيها، حيث قسم الوهم في الحديث -من جهة مكان وقوعه- إلى أقسام ثلاثة؛ فترجم أولاً ترجمة في (ذكر الأخبار المنقولة على الوهم في المتن دون الإسناد)، ثم ترجم ثانياً لذكر (أخبار منقولة على الوهم في الإسناد والمتن جميعاً)، ثم ثالثاً ترجم لذكر (أخبار في إسنادها غلط من بعض ناقليها).

ثم إنَّ هذه الزيادة تنقسم إلى ثلاثة أقسام إجمالية بالنظر إلى مكان وقوعها من الحديث، وتفصيلها على النحو التالي:

أ)- القسم الأول: الزيادة في السند:

وهذه الزيادة الإسنادية قد تأتي على شكل زيادة راوٍ في الإسناد أو أكثر، وربما كانت على شكل راوٍ يزاد في إسناد متصل؛ وهو ما يعرف اصطلاحاً باسم المزيد في متصل الأسانيد، أو برفع موقوف، أو وصل مرسل .

وقد وقفت على سبعين نصّاً استعمل فيها هذا المصطلح بهذا المعنى، وممن استعمله بهذا المعنى من المحدثين جماعة بلغ عددهم أحَدَ عَشَرَ إماماً، وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١-أولاً: الإمام علي بن المديني(ت: ٢٣٤هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع مرتين استعمل فيهما هذا المصطلح، في (الحديث ١ فيه زيادة رجل قبل الصحابي).

٢-ثانياً: يعقوب بن شيبة(ت:٢٦٢هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع مرتين استعمل فيهما هذا المصطلح، في (الحديث١٠).

٣-ثالثاً: أبو حاتم الرازي(ت:٢٧٧هـ)، في سبعة أمثلة قصد فيها هذا المعنى، وهي جميع المرات التي استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٧-١٨).

٤-رابعاً: الإمام الترمذي(ت:٢٧٩هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع خمس مرات استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث٢٠، وهو من المزيد في متصل الأسانيد).

٥-خامساً: الإمام البزار(ت:٩٢٩هـ)، في أربعة أمثلة قصد هذا المعنى، من مجموع خمس مرات استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث ٢٤-٢٦-٢٧-٢٨).

٦-سادساً: الإمام النسائي(ت:٣٠٣هـ)، في مثال واحد قصد هذا المعنى، وهي المرة الوحيدة التي استعمل فيها هذا المصطلح، في(الحديث ٢٩).

٧-سابعاً: الإمام أبو عوانة(ت:٣١٦هـ)، في مثالين اثنين قصد هذا المعنى، وهما كل ما لهذا الإمام من المرات التي استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث ٣٠-٣١).

٨-ثامناً: الإمام ابن السكن(ت:٣٥٣هـ)، في مثال وحيد وهي المرة المفردة التي استعمل فيها هذا الإمام هذا المصطلح، في (الحديث٣٤).

٩-تاسعاً: الإمام الطبراني(ت: ٣٦٠هـ)، في ثلاثة عشر مثالاً قصد هذا المعنى، من مجموع ثمانية عشر مرَّةً استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث ٣٧-٣٨-٤٠-٤١-٤٢-٤٣-٤٤-٤٥-٤٦-٤٨-٤٩-٥١-٥٢).

١٠- عاشراً: الإمام ابن عدي(ت:٣٦٥هـ)، في خمسة أمثلة قصد هذا المعنى، وهي كل ما وقفت عليه من المرات التي استعمل فيها هذا الاصطلاح، في(الحديث ٥٥-٥٦-٥٧-٥٨-٥٩).

١١- الحادي عشر: الإمام الدارقطني(ت:٣٨٥هـ)، في ثلاثين مثالاً قصد هذا المعنى، من مجموع ثنتين وثلاثين مرَّةً استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث٦٠-٦١-٦٣-٦٦-٦٧-٦٨-٧٠-٧١-٧٢-٧٣-٧٤-٧٥-٧٦-٧٧-٧٩-٨٠-٨١-٨٢-٨٣-٨٤-٨٥-٨٦-٨٧-٨٨-٩٠-٩١).

ب)- القسم الثاني: الزيادة في المتن:

وهذه الزيادة المَثْنِيَّة تأتي على شكل لفظة أو جملة يزيدها بعض الرواة في المتن، أو تكون بتفصيل إجمال ورد في طرق أخرى، إلى غير ذلك من الصور، وقد وقفت من ذلك على ثلاثة أمثلة استُعمل فيها هذا الاصطلاح بهذا المعنى، وممن استعمله على هذا المعنى ثلاثة من الأئمة، وهم على النحو التالي:

١-أولاً: الإمام أحمد بن حنبل(ت:٢٤١هـ)، في موضعين اثنين قصد هذا المعنى، من مجموع ثلاثة أمثلة استعمل فيها هذا الاصطلاح، في(الحديث٣-٥).

٢-ثانياً: الإمام مسلم بن الحجاج(ت:٢٦١هـ)، في موضع واحد قصد فيه معنيين هذا ثانيهما، وهو المثال الوحيد الذي استعمل فيه هذا الاصطلاح، في (الحديث٩).

٣-ثالثاً: الإمام الدارقطني(ت:٣٨٥هـ)، في موضع واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع اثنين وثلاثين موضعاً استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث ٦٤).

ج)- القسم الثالث: الزيادة في السند والمتن جميعاً:

وهذا النوع مركب من النوعين السابقين، وفيه إمعان في المخالفة ولذا ذكرته في قسم خاص، وقد وقفت من ذلك على ستة أمثلة استُعمل فيها هذا المصطلح بهذا المعنى، وممن استعمله بهذا المعنى خمسة من المحدثين، وهم على النحو التالي:

١- أولاً: الإمام البخاري(ت:٢٥٦هـ)، في مثالين اثنين قصد هذا المعنى، من مجموع ثلاث مرات استعمل فيهما هذا المصطلح، في (الحديث ٦،٨).

٢-ثانياً: الإمام يعقوب بن شيبة(ت:٢٦٢هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع مرتين استعمل فيهما هذا المصطلح، في (الحديث ١١).

٣-ثالثاً: الإمام الترمذي(ت:٢٧٩هـ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعنى، من مجموع خمس مرّات استعمل فيها هذا المصطلح، في (الحديث ٢٢).

٤-رابعاً: الإمام الطبراني(ت:٣٦٠هـ)، في مثال واحد -أيضاً- قصد هذا المعنى، من مجموع ثمانية عشر مرّةً استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث ٥٤).

٥-خامساً: الإمام الدارقطني(ت:٣٨٥هـ)، في مثالين اثنين قصد هذا المعنى، من مجموع ثنتين وثلاثين مرَّةً استعمل فيها هذا الاصطلاح، في (الحديث ٦٥-٨٠).

٣- إسقاط الراوي الضعيف:

وهذا هو المعنى المدَّعى أنَّ مصطلح "جوَّده فلان" هو المقصود به أصالةً، ومن المفارقات أنه لا يوجد له غير هذا المثال الوحيد الذي وقفتُ عليه -في حدود بحثي-، والذي استعمله على هذا المعنى إمام واحد أيضاً؛ وهو:

١-الإمام أبو جعفر العقيلي(ت:٣٣٢هـ)، في(الحديث ٣٢).

٤- التغيير والإبدال:

والمراد به: أنَّ يبدل أحد الرواة شيئاً في الحديث؛ كأنْ يَعْمَدَ الراوي إلى بعض صيغ الأداء؛ التي روي عليها الحديث من قِبَل بعض من شاركه في الرواية؛ فيروي الحديث ويبدِّل تلك الصيغ تبديلاً يكون له أثرٌ في اتصال الحديث أو وَصْلِهِ، أو يعمد إلى حديث رواه أحد

الصحابةﷺ عن صحابي آخر؛ ويجعل هذا الحديث من مسند الصحابي -الأول- الـــراوي، يحدث فيه عن قصة الصحابي الآخر لا عنه، وهذا كما هو ظاهر فيه نوع زيادة في المعنى.

وقد جعلته على قسمين اثنين:

أ)- القسم الأول: تغيير صيغ الأداء:

وممن استعمله على هذا المعنى اثنان من المحدثين؛ وهما:

١-أولاً: الإمام علي بن المديني(ت:٢٣٤هـــ)، في مثال واحد فقط وهو (الحـــديث٢)؛ أبدل الراوي فيه الصيغة من "عن" إلى "حدثنا".

٢-ثانياً: الإمام الدارقطني(ت:٣٨٥هـــ)، في مثال واحد فقط قصد هذا المعـــنى، مـــن مجموع اثنين وثلاثين مثالاً استعمل هذا الاصطلاح، في (الحديث٧٨)، أبدل الراوي الصيغة من "علمت" إلى "سمعت".

ب)- القسم الثاني: تغيير صحابي الحديث:

وممن استعمله على هذا المعنى إمام واحد فقط، وهو:

١-الإمام النسائي(ت:٣٠٣هـــ)، في موضع واحد فقط هو (الحديث ٢٩).

هذا ما وقفت عليه من المعاني التي يقصدها المحدثون عند إطلاقهم لمصطلح "جوَّده"، وهـــذا جدول يوضِّح ما سبق إجمالاً، (مع ملاحظة أنه لا علاقة بين عدد الأمثلة عند كل إمام، مع عدد المعاني والإطلاقات عنده، لأنه قد يُراد في المثال الواحد أكثر من إطلاق):

تسلسل	المعنى / الإمام	عدد عباراته	الحفظ والضبط	الزيادة في المتن	الزيادة في الإسناد	الزيادة فيهما	إسقاط الراوي الضعيف	التغيير والإبدال
١	علي بن المديني	٢			١			١
٢	أحمد بن حنبل	٣	١	٢				
٣	البخاري	٣	١		١	١		
٤	مسلم	١	١					
٥	يعقوب بن شيبة	٢			١	١		
٦	أبو حاتم	٧			٧			
٧	الترمذي	٥	٣		٢	١		
٨	البزار	٥			٥			
٩	النسائي	١			١			
١٠	أبو عوانة	٢			٢			
١١	العقيلي	١					١	
١٢	ابن قانع	١	١					
١٣	ابن السكن	١			١			
١٤	ابن حبان	٢	٢					
١٥	الطبراني	١٨	٤		١٣	١		
١٦	ابن عدي	٥			٥			
١٧	الدارقطني	٣٢	١	١	٣٠	٢		١
النتائج		٩١	١٤	٣	٦٩	٦	١	٢
		٩٥						

ومن خلاله تتضح جملة من الفوائد المهمَّة:

- **أولاً**: أنه بدراسة واحد وتسعين مثالاً أطلق فيها علماء الحديث مصطلح "جـوَّده"؛ وجد منها ثمانية وسبعون مثالاً قصد به معنى الزيادة على اختلاف أقسامها.
- **ثانياً**: أنَّ (١٧) سبعة عشر مثالاً تفرّقت معانيها على الإطلاقـات الأخـرى، وإن كانت لا تخلو من الدلالة على نوع زيادة أيضاً –كما سبق بيانه مفصّلاً–[1].
- **ثالثاً**: أنَّه لا وجود لتدليس التسوية بين المعاني التي استعمل فيه هذا المصطلح –فيمـا وقفت عليه– إلا في مثال واحد عند أبي جعفر العقيلي حسب، ومع ذلك فإن الذي فيه عنده هو تسويةٌ فقط بلا تدليس، وعليه فقد أُطلق هذا المصطلح على أقلِّ معانيه شيوعاً في الاستعمال بين المحدثين.
- **رابعاً**: أن كلاً من الأئمة: (علي بن المديني، ويعقوب بن شيبة، وأبوحاتم الـرازي، والبزار، والنسائي، وأبي عوانة، وابن السكن، وابن عدي)؛ اقتصروا في استعمال هذا المصطلح على معنى واحد فقط؛ وهو: الزيادة الإسناد.
- **خامساً**: أنَّ الإمام أحمد بن حنبل عند إرادته معنى الزيادة؛ فإنه لا يريـد إلا معـنى الزيادة في المتن فحسب.
- أنَّ كلاً من الأئمة: (مسلم، وابن قانع، وابن حبان)؛ اقتصروا في اسـتعمال هـذا المصطلح على معنى واحد فقط؛ وهو: الحفظ والضبط.

ويمكن أن توضّح نسبة كل معنى من تلك المعاني؛ من خلال هذا الرسم البياني:

---

(١) انظر غير مأمور ص(٦٣-٦٦) من هذا البحث.

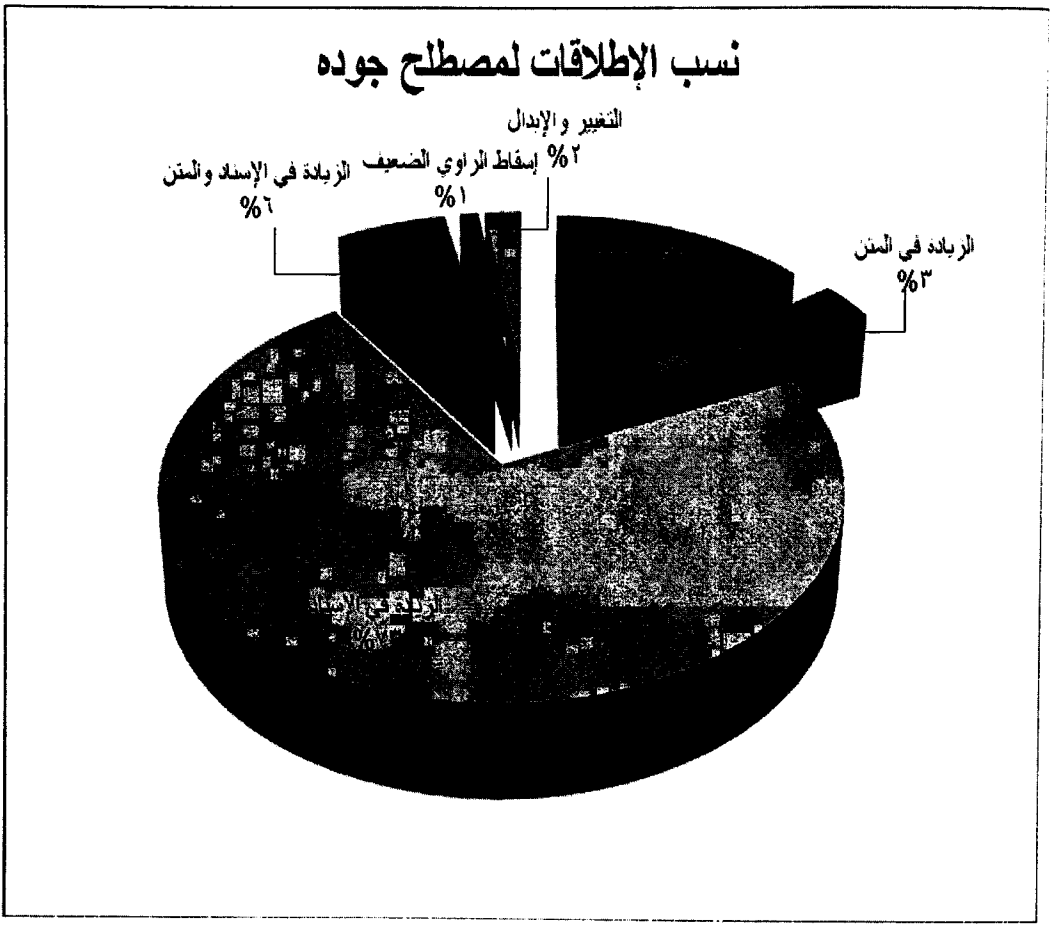
نسب الإطلاقات لمصطلح جوده
التغيير و الإبدال
%٢
إسقاط الراوي الضعيف
%١
الزيادة في الإسناد والمتن
%٦
الزيادة في المتن
%٣

۞ هل يدل مصطلح "جوَّده فلان" على قبول أو ردٍّ؟

إنه بالتأمل في الأمثلة التي استعمل فيها المحدثون مصطلح "جوَّده"؛ سيُلْحَظُ أنَّ هذا التعبير قد تفاوت استعمال نقاد الحديث له، بين مرَّاتٍ استعملوا فيها هذا الاصطلاح على أحاديث حكموا عليها بما يدلُّ على: الحفظ أو الضبط، أو وصفوها بالصِحَّة والحُسْن، ومرَّاتٍ استعملوا فيها هذا الاصطلاح على أحاديث وصفوها بما يدلُّ على: الرّد؛ كالوصف بالخطأ والغلط، أو الشذوذ، أو الوَهَم.

كما أنه وُجِدَتْ أمثلةٌ كثيرةٌ ليس فيها إلا إطلاق الاصطلاح؛ دون نصٍّ على ما يدلُّ على القبول أو الردّ، مع كونِ بعض هذه الأمثلة قد اقترنت بأوصافٍ عامّةٍ لا تدلّ على تقوية ولا تضعيف كالوصف بالتفرُّد مثلاً، وهذا ما يلاحظ كثيراً عند الإمام الدارقطني.

ومن خلال ذلك يُفهم –والعلم عند الله تعالى– أنَّ هذا الاصطلاح: اصطلاحٌ وَصْفِيّ لحالةٍ في المتن أو الإسناد؛ ولا يدل بمجرَّده لا على قبولٍ ولا على ردّ، بل هو من الألفاظ التي يصحّ إطلاقها على ما ثبت وما لم يثبت، وما صح وما لم يصح، إذ ليس في مصطلح "جوَّد فلان" –كما سبق– إلا الإشارة إلى تفاوت كامن بين هذه الأسانيد المعينة أو المتون، ، وإلى اختلاف وقع في هذا الحديث إسناداً أو متناً، ثم جاءت إحدى طرق هذا الحديث بأمر فيه نوع زيادةٍ –لفظاً أو معنىً– على أيّ وجه من المعاني التي سبقت الإشارة إليها آنفاً، فيصفها الناظر من المحدثين بأنها مجوَّدة.

وكل هذا الاختلاف والتفاوت هو من أبواب العلل الحديثية كما لا يخفى، ولكن ذلك غير قاطع في ضعف الرواية التي وصفت بمصطلح "جوَّده"، فقد تكون الرواية قامت القرينة على ثبوتها وحفظ راويها فتكون مقبولة صحيحة، وقد تقوم القرينة على خطأ راويها وزَلَقِهِ فتكون مردودة ضعيفة.

ويمكن ملاحظة ذلك؛ من خلال هذا الجدول الذي حصر فيه كل ذلك:

التسلسل	الإمام	عدد مرات استخدامه لمصطلح جوّد	حكم له بما يدل على الأولوية	حكم بما يدل على القبول أو فهم من صنيعه	حكم بالرد أو فهم ذلك من صنيعه
١	علي بن المديني	٢			١
٢	أحمد بن حنبل	٣	١	١	
٣	البخاري	٣	١		١
٤	مسلم	١		١	
٥	يعقوب بن شيبة	٢		١	
٦	أبو حاتم الرازي	٧	٢	٤	
٧	الترمذي	٥	٢	٣	
٨	البزار	٥		١	١
٩	النسائي	١		١	
١٠	أبو عوانة	٢			٢
١١	العقيلي	١			١
١٢	ابن قانع	١		١	
١٣	ابن السكن	١			١
١٤	ابن حبان	٢		٢	
١٥	الطبراني	١٨		٣	٤
١٦	ابن عدي	٥			
١٧	الدارقطني	٣٢	٤	٦	٢
النتائج		٩١	١٠	٣٤	١٣

۞ جدولة ما ورد عن الأئمة، من الإطلاقات ومعانيها، على وجه الإجمال:

التسلسل	اسم الإمام	عبارته	معناها	الوصف التفصيلي	حكم بقبوله أم لا	شرح عبارته أم لا
١	علي بن المديني	جود إسناده	الزيادة في الإسناد	رجل قبل الصحابي	لم يحكم	
٢		فجوده بقوله حدثنا عبد الله بن مسعود	التبديل في صيغ الأداء	التعبير بحدثنا عوضا عن العنعنة	أشار إلى الرد	
٣	أحمد بن حنبل	لم يجوده أحد كما جوده شعبة	الزيادة في المتن على الأظهر		بين أنه لا أصح من هذه الرواية في هذا الباب	
٤		حسين المعلم يجوده	حفظ المتن والإسناد مع اشتماله على زيادة فيهما	زيادة عن أبيه	أشار إلى الضبط	
٥		حسنه وجوده	الزيادة في المتن		لم يحكم	
٦	البخاري	جود	الزيادة في الإسناد والمتن		لم يرجحها واختار غيرها	
٧		جود	الحفظ والضبط للإسناد والمتن+زيادةتسميةونسبة الرواة	وفيه زيادة شرح	وصفها بكونها أصح من غيرها	
٨		جود	الزيادة في المتن والإسناد			
٩	مسلم	جود الليث في قوله تطليقة واحدة	الزيادة في المتن+ذكراحتمال الحفظ والضبط للمتن		صححها وأخرجها	
١٠	يعقوب بن شيبة	أن حفظ فقد جوده وحسنه	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
١١		جوده وحسنه وفضله	الزيادة في المتن والإسناد	فصل الموصول من المرسل	وصفه بحسن الإسناد	
١٢	أبو حاتم الرازي	جوده	زيادة رواة في الإسناد		وصفها بالصحة لمن جودها	
١٣		جود	زيادة راوٍ في الإسناد		وصفها بالصحة لمن جودها	

المسلسل	اسم الإمام	عبارته	معناها	الوصف التفصيلي	حكم بقبوله أم لا	شرح عبارته أم لا
١٤		جوده	زيادة راو في الإسناد	وصله بذكر الصحابي	وصفها بالصحة لمن جودها	
١٥		لا أعلم أحدا جود كتجويد زهير	زيادة راو في الإسناد	قبل الصحابي	حكم بقبولها	
١٦		جود	زيادة راو في الإسناد	راو قبل الصحابي	لم يحكم	
١٧		زاد رحلا وجود الحديث	زيادة راوٍ في الإسناد		جعله الأصح	
١٨		جود	زيادة رواة في الإسناد	بذكر التابعي والصحابي	جعله الأصح	
١٩	الترمذي	جود	الحفظ والضبط للإسناد	ذكرالوجهين في اسم الراوي الذي اضطرب فيه غيره	حكم بقبوله ووصفه بالحسن	
٢٠		جود	الزيادة في الإسناد+حفظ الإسناد بوجهيه	ذكر الوجهين في الإسناد بزيادة رواة ومحلهم وكلاهما متصل	وصف بأنه حسن صحيح	
٢١		جود	الحفظ للإسناد وزيادة النسب فيه		وصفه بأنه أتم أوجهه	
٢٢		جود	الزيادة في المتن والإسناد		وصفه بأنه أصح شيء في الباب	
٢٣		جود	الحفظ والضبط		أشار إلى القبول	
٢٤	البزار	جوده	زيادة رواة في الإسناد		لم يحكم	
٢٥		جوده	الزيادة في الإسناد	تسمية المبهم	لم يحكم	

التسلسل	اسم الإمام	عبارته	معناها	الوصف التفصيلي	حكم بقبوله أم لا	شرح عبارته أم لا
٢٦		جود إسناده	زيادة صحابي في الإسناد	وصل مرسل صحابي ونقله من مسند صحابي لمسندصحابي آخر يروي عنه الأول	لم يحكم	
٢٧		لم يجود-جود	زيادة راو في الإسناد+ ضبط الأنساب		أشار إلى الضبط	
٢٨		جوده بالبصرة	الزيادة في الإسناد	وصل مرسل	الحكم بالرد	
٢٩	النسائي	جوده	زيادة صحابي في الإسناد	جعل الحديث من مسند صحابي لمسند صحابي آخر يروي عنه الأول	لم يحكم ويظهر من عمله القبول	
٣٠	أبو عوانة	يجود	زيادة صحابي في الإسناد	ذكر الصحابي	حكم عليها بأنه خطأ	
٣١		يجود غريب	الزيادة في الإسناد	زيادة الصحابي	وصفه بالغرابة	
٣٢	العقيلي	أراد أن يجود	إسقاط راو من الإسناد		أشار إلى أنه خطأ	
٣٣	ابن قانع	جوده	حفظ الإسناد والضبط		لم يحكم والقرينة تدل على تقوية الوجه المجود	
٣٤	ابن السكن	مجوداً	الزيادة في الإسناد		صححه في قول الحافظ، واستظهرت أنا تضعيفه له	
٣٥	ابن حبان	جود حفظه	الحفظ والضبط للمتن		قواه وأثبته	
٣٦		يغرب فيجود	الحفظ والضبط للإسناد		قواه	
٣٧	الطبراني	يجود	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٣٨		مجوداً	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٣٩		جوده فرواه متصلاً	تعيين المبهم	تعيين المسؤول	حكم له بالاتصال	
٤٠		لم يجود	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	

التسلسل	اسم الإمام	عبارته	معناها	الوصف التفصيلي	حكم بقبوله أم لا	شرح عبارته أم لا
٤١		لم يجود	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٤٢		لم يجود	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٤٣		لم يجود	الزيادة في الإسناد		لم يحكم ويفهم منه الضعف	
٤٤		لم يجود	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٤٥		لم يجود الإسناد	الزيادة في الإسناد	بذكر النبيﷺ فيه	لم يحكم	
٤٦		لم يجود إسناد	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٤٧		لم يجود إسناد	الحفظ والضبط للإسناد	ضبط أسماء الرواة	أشار إلى قوته	
٤٨		لم يجود إسناد	الزيادة في الإسناد		لم يحكم ويحتمل التضعيف	
٤٩		مجوداً	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم واستظهرت التضعيف	
٥٠		مجوداً	الحفظ والضبط للإسناد		إشارة للضبط	
٥١		مجوداً	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	أشار إلى شذوذها	
٥٢		مجوداً	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٥٣		مجوداً	الحفظ والضبط للإسناد+ وتعيين المبهم	سمى صحابي أبهمه غيره	لم يحكم	
٥٤		مجوداً	الزيادة في المتن والإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٥٥	ابن عدي	جود إسناده ويوصله	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	شرح
٥٦		جود لنا..وأفسده غيره	الزيادة في الإسناد	ذكر رجلين	لم يحكم	
٥٧		جود إسناده	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٥٨		جود إسناد	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٥٩		جود الإسناد	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي والصحابي	لم يحكم	
٦٠	الدارقطني	مجوداً	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٦١		جود إسناده ووصله	زيادة راوٍ في الإسناد+ وتسمية راوٍ مهمل			شرح

التسلسل	اسم الإمام	عبارته	معناها	الوصف التفصيلي	حكم بقبوله أم لا	شرح عبارته أم لا
٦٢		يجود إسناده	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	
٦٣		جود إسناده واسنده	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي	لم يحكم	شرح
٦٤		مجوداً مسنداً	الزيادة في المتن		يفهم منه القبول	شرح
٦٥		جوده وزاد ألفاظاً	الزيادة في المتن والإسناد			شرح
٦٦		جود إسناده	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٦٧		جوذ إسناده	الزيادة في الإسناد			شرح
٦٨		مسنداً مجوداً	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي		
٦٩		يجود إسناده	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٧٠		متصلاً مجوداً	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي		شرح
٧١		مجوداً	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	
٧٢		جود إسناده	الزيادة في الإسناد		في صنيعه إشارة الضعف بالمخالفة	
٧٣		جود إسناده وغيره يرسله	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي	وصفه بالتفرد	شرح
٧٤		جوده وغيره لا يذكر فيه أبا هريرة	الزيادة في الإسناد	ذكر الصحابي		شرح
٧٥		جوده	الزيادة في الإسناد		وصفه بالتفرد	شرح
٧٦		مجودا متصلا	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي	وصفه بالتفرد	شرح
٧٧		مجوداً	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي	وصفه بالتفرد	شرح
٧٨		جوده وأسنده	إبدال صيغ في الإسناد	إبدال الصيغة إلى ما يدل على الرفع		شرح
٧٩		جود إسناده	الزيادة في الإسناد		لم يحكم	شرح
٨٠		جود إسناده+فاسنده وجود إسناده+جوده وبين أنه كان يضطرب فيه	الأول: الزيادة في الإسناد، والثاني:الزيادة في الإسناد، والثالث:الزيادة في الإسناد والمتن.	ذكر الصحابي+حفظ الحديث		شرح

التسلسل	اسم الإمام	عبارته	معناها	الوصف التفصيلي	حكم بقبوله أم لا	شرح عبارته أم لا
٨١		جود إسناده	الزيادة في الإسناد		حكم عليه بأنه أحسنها إسنادا	أشار إلى المعنى
٨٢		جود إسناده	الزيادة في الإسناد		حكم بأنه الأولى بالصواب	شرح
٨٣		جود إسناده ووصله	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي	وصفه بأنه متصل أولى بالصواب	شرح
٨٤		جود إسناده ووصله وضبطه	الزيادة في الإسناد	الوصل	وصفه بالضبط	شرح
٨٥		وصلا إسناده وجوداه	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي	وصفه بأنه الصواب	شرح
٨٦		جوده	الزيادة في الإسناد	ذكر الراوي المتابع	خلاف المحفوظ	شرح
٨٧		جفظ وجود ورفع	الزيادة في الإسناد	رفع الحديث	وصفه راويه بالحفظ	شرح
٨٨		جود إسناده وغيره مرسلا يعني: يرويه	زيادة في الإسناد		وصفه بأنه أقام إسناده	شرح
٨٩		جود إسناده	الزيادة في الإسناد		لم	أشار إشارة
٩٠		ضبط إسناده وجوده وهو الصحيح	الزيادة في الإسناد		حكم له بالصحة	أشار
٩١		ضبطا إسناده وجوداه	الزيادة في الإسناد	ذكر التابعي	وصفه بالضبط	أشار

۞ العلاقة بين مصطلح "قَصَرَ به"، ومصطلح "جوَّده" :

بعد بيان المختار في معنى مصطلح "جوَّده فلان"؛ يناسب هنا أنْ يُنْظَرَ في مراد المحدثين بمصطلحٍ آخر يقابله، حيث يقولون عن الحديث المعيَّن -مثلاً- عند عرض ما فيه من الاختلاف بين رواته: (جوَّده فلان، وقَصَرَ به أو قَصَرَهُ فلان)، وكثيراً ما يَرِدُ مَعَهُ في نصٍّ واحدٍ، وقد حصل لبسٌ في فهم معناه، إذ إنَّ هذه المقابلة بين المصطلحين كان لها أثرٌ بالغٌ في معناهما؛ من جهة أنَّ تفسير أحد الاصطلاحين بمعنىً معيَّن؛ سيكون حُكْماً لازماً بالمعنى المقابِلِ له للاصطلاح الآخر.

ولذا نجدُ أنَّ بعض الباحثين الذين حملوا مصطلح "جوَّده" على معنى الرواية الراجحة مطلقاً؛ أُلجِئُوا إلى حمل مصطلح "قَصَرَ به" على الرواية الخطأ، قال الدكتور ياسر الشمالي: (فيفهم من كلامهم أنَّ التقصير هو: وصفٌ للرواية غير المُتْقَنَة في سندها أو متنها، وأحياناً يُطلقون التَّقصِير دون استعمالها مقابل كلمةِ التجويد، لكنْ في سِيَاق بيانِ ذِكرِ خَطَأ في الرواية)[1]، وهذه النتيجة في الواقع تحتاج إلى نظرٍ وتأمُّل، فلا يمكن التَّسلِيم بهذا التفسير مع ما سبقت دراسته حول مصطلح "جوَّده"، وما عُرض من نتائج ذلك.

هذا وغيره من الأمور؛ يُبيِّن مدى الارتباط بين الاصطلاحين، والحاجة الملحَّة لبيان مراد المحدثين بالاصطلاح الآخر وهو "قَصَرَ به"، فيُقال في هذا السبيل -ومن الله تعالى أستمدُّ السداد- :

أصل القَصْر في لغة العرب من الماضي "قَصَرَ"؛ وهو فعلٌ مَرْجِعُ مَعَانيه إلى الانقطاع قبل بلوغ غاية المقصود ونهايته، قال ابن فارس(ت:٣٩٥هـ): (القاف والصاد والراء، أصْلان صحيحان؛ أحدهما: يدلُّ على ألا يَبْلَغ الشيء مَدَاهُ ونهايته، والآخر: على الحَبْس، والأصلان متقاربان)[2]، ومنه قول النبي ﷺ: (مَنْ رَمَى بِسَهمٍ في سبيل الله ، قَصَّرَ به أو أصاب ؛ فَلَهُ عِتقُ

---

(١) التجويد عند علماء الحديث، حقيقته وصوره وعلاقته بعلل الحديث، للدكتور الشمالي من مجلة أبحاث جامعة اليرموك بالأردن، العدد الرابع، ص ٢٠٩٢، وانظر أيضاً ص ٢٠٩٥-٢٠٩٦.

(٢) معجم مقاييس اللغة لابن فارس ٩٦/٥.

رَقَبَة)[1]، وقوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها عن الحِجْر: (فإنما هو قطعةٌ من البيت، ولكنّ قومك استَقْصَرُوه)[2]، وقول عمر بن الخطاب ﷺ: (مَنْ قَصَّرَ بِهِ عمله؛ لم يُسرِعْ به نَسَبُهُ)[3].

وأما استعمال هذه الكلمة في تصرُّفات المحدثين؛ فإنهم قد اطردت استعمالاتهم لها في جملة أحوال؛ تشترك كلها في معنى واحد، هو: (**روايةُ الحديثِ على وَجْهٍ فيه نَوعُ نَقْصٍ في إسنادِهِ أو مَتْنِهِ، أصَابَ فيه راويهِ أم لم يُصِب**)، وقد يكون ذلك الإنقاص ناشئاً عن:

- ضبط وحفظ.
- أو احتياط وتورُّع.
- أو اختصار، و ضعف نشاط.
- أو ذكرٍ لموضع الحاجة من الحديث.
- أو شك وتردُّد.
- أو وَهَمٍ وغَلَط.

فمثاله في الإسناد: إذا روى أحد الرواة الحديث المرفوع عند غيره فوقفه، أو موصولاً عند غيره فأرسله، أو لم يسمَّ بعض رواته وأبهمهم، أو اختصر بعض رجال الإسناد؛ فلم يذكرهم، في أيّ موضع منه، بحيث أصبح الحديث منقطعاً غير متَّصل.

ومثاله في المتن: إذا أسقط من متن الحديث جملاً أو عبارات؛ ذكرها غيره ممن تابعه، أو أهمل ذكر مكانٍ أو زمانٍ أو عددٍ ذكره غيره.

---

(١) أخرجه أبو داود، والترمذي، والنسائي في الصغرى والكبرى، من حديث عمرو بن عَبَسَة أبي نجيح السلمي ﷺ، انظر: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف ١٠٧٦٨/١٦٣/٨.

(٢) أخرجه الترمذي ٢٢٥/٣ وقال: (حديث حسن صحيح)، وقال المباركفوري في شرح العبارة في تحفة الأحوذي ٢٤/٣ : (قصروه: عن تمام بنائه لقلة النفقة).

(٣) هذا الحديث بهذا اللفظ هو من قول عمر ﷺ أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢٩٦/٣، وأصل الحديث بلفظ : (من بطأ به عمله)، أخرجه مسلم مرفوعاً في كتاب الذكر والدعاء والتوبة والاستغفار ٦٨٥٣/١١٧٣/١، من حديث أبي هريرة ﷺ عن النبي ﷺ به.

في كلِّ تلك الأحوال يقولون عمَّن وقع ذلك في روايته: "قَصَرَهُ" أو "قَصَّرَ به"، مع كونهم يسهِّلون في النَّقْص من الأسانيد والمتون ويَتَسَمَّحُون فيه؛ ما لا يَتَسَمَّحُون بمثله مع الزيادة فيهما على كلِّ حال، لما يتضمَّنه القَصْرُ من التَّحَوُّطِ والتورُّع.

قال الإمام مسلم بن الحجاج(ت:٢٦١هـ): (لما بَيَّنَّا.. عن الأئمة الذين نقلوا الأخبار؛ أنهم كانتْ لهم تاراتٌ يُرسِلُون فيها الحديث إرسالاً، ولا يذكرونَ من سَمِعُوا منه، وتاراتٌ يَنْشَطُون فيها؛ فيُسْنِدون الخبر على هيئة ما سمعوا، فيخبرون بالنزول فيه إذا نزلوا، وبالصعود إنْ صعدوا)[1]، وقال الإمام الذهبي(ت:٧٤٨هـ) تعليقاً على وَصْفِ أحَدِ الرواة بأنه يزيد في الأسانيد والمتون: (قلتُ: بِئْسَتْ الخِصَالُ هذِهِ، وبمثلها يَنْحَطُّ الثقةُ عن رُتْبَةِ الاحتجاج به؛ فلو وَقَفَ المحدِّثُ المرفوع، أو أَرْسَلَ المتَّصل؛ لَسَاغَ له، كما قيل: أنقُصْ من الحديثِ ولا تَزِدْ فيه)[2].

فبان بذلك أنَّ القصر مقابل للتجويد في المعنى والاستعمال، فالأول نقصٌ، والثاني: زيادةٌ في الجملة؛ حقيقةً أو معنىً –على ما سبق بيانه–، وهذا هو سرُّ المقابلة بينهما كثيراً في عبارات المحدثين، كما كان يقول أبو حاتم الرازي(ت:٢٧٧هـ) في مواضع مختلفة؛ جواباً على أحاديث يُسئل عنها: (جميعاً صحيحين؛ قَصَرَ حمَّادٌ، وجَوَّدَهُ غيرُهُ)[3]، وقال: (جميعاً صحيحين؛ أحدُهُمَا قَصَرَ، والآخر جَوَّدَ)[4]، وقال أيضاً: (جميعاً صحيحين؛ حمَّادٌ قَصَرَ به، وجريرٌ جَوَّدَه)[5]، وستأتي دراسة جميع هذه الأحاديث خلال هذه الدراسة.

ويقول الإمام الحسين بن مسعود البغوي(ت:٥١٦هـ)، في بيان بعض أسباب التقصير في الأسانيد: (كَرِهَ قومٌ من الصحابة والتابعين؛ إكثار الحديث عن النبي ﷺ خوفاً من الزيادة والنُّقصان، والغَلَط فيه، حتى إنَّ من التابعين من كان يَهَابُ رفع الحديث فَيُوقِفُهُ على الصحابي، ويقول : الكذبُ عليه أهْوَنُ من الكذب على رسول الله ﷺ، ومنهم من يُسْنِدُ

(١) من مقدمة الإمام مسلم في صحيحه ١/٢٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ١٣/٥١٣.

(٣) علل الحديث ١/١١٤.

(٤) علل الحديث ١/٢٣١.

(٥) علل الحديث ١/٢٣٧.

الحديث حتى إذا بَلَغَ به النبي ﷺ قال : قال، ولم يَقُلْ: رسول الله ﷺ، ومنهم من يقول: رَفَعَه، ومنهم من يقول: رواية، ومنهم من يقول: يَبْلُغُ به النبي ﷺ، وكلُّ ذلك هَيْبَةً للحديث عن رسول الله ﷺ، وخوفاً من الوعيد)[1].

فمن الأمثلة التي استعمل فيها اصطلاح "قَصَرَ به" على نقصٍ في الإسناد: قول الإمام البزار(ت:٢٩٢هـ): (فالحديث عندنا؛ قد تواصَلَتْ به الأخبار في اتصاله ورفعه، وإنْ قَصَرَ به مُقَصِّرٌ؛ فالخبر ثابتٌ عن رسول الله ﷺ)[2]، وقول الدارقطني(ت:٣٨٥هـ) في حديث أسقط منه مالك بن أنس ذكر عبادة بن الصامت رضي الله عنه، فقال: (ومالك قصر به؛ لم يذكر عبادة)[3]، وقول الطحاوي في حديث أوقَفَهُ أنس بن عياض على أمِّ سلمة رضي الله عنها؛ فقال: (لأنَّ أنساً وإنْ قَصَرَ به فلم يرفَعْهُ؛ فقد رَفَعَهُ من ليس بدونه..وهو سفيان بن عيينة)[4].

ومن أمثلة ما استعمل في نقصٍ في المتن: قول البخاري(٢٥٦هـ) في كتابه التاريخ الكبير؛ بعد أنْ ذكر حديث فضل العشرة المبشرين بالجنة رضي الله عنهم، فقال: (وذَكَرَ العَشَرة، أنا قَصَرتُ)[5]، وقال البيهقي أيضاً: (قَصَرَ به التيمي؛ فلم يَنْقُل فيه الكفارة)[6]، وقال أيضاً: (بعضهم قَصَرَ به؛ به؛ فلم يذكر قوله "سمع الله لمن حمده")[7].

ومن أمثلة ما استعمل في نقصٍ أصاب فيه راويه: قول الإمام أحمد(ت:٢٤١هـ) وقد سئل عن راوٍ، فبيَّن أنه ربما رفع الحديث وربما أوقفه وأنَّ ذلك كلَّه مُحْتَمَل منه، قال أبو بكر المرُّوذي: (سألته عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة؟ فقال لي: ربما رفع بعض الحديث، وربما قصر به، وهو يحتمل)[8].

---

(١) شرح السنة ١/٢٥٥-٢٥٦.

(٢) مسند البزار ٨/١١٤-١١٥/٣١١٦.

(٣) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس ١/١٣٤/٦٦.

(٤) شرح مشكل الآثار ١٤/١٣٢/٥٥١٢.

(٥) التاريخ الكبير ٨/١٠٥، في ترجمة نصر الخزاز.

(٦) السنن الكبرى للبيهقي ١٠/٣١/١٩٦٢٩.

(٧) معرفة السنن والآثار ١/٥٨١/٨٢٨.

(٨) علل الحديث ومعرفة الرجال ١/١٨٥/١١٢.

ومن أمثلة ما استعمل في نقص أخطأ فيه راويه: قول أبي حاتم الرازي(ت:٢٧٧هـ) عن حديث أسقط منه حماد بن سلمة راويين؛ فقال أبو حاتم: (حماد قصر به؛ لم يضبط)[١]، وقال كذلك في حديث خالف راويه ابن جريج فأوقفه، وابن جريج يرفعُهُ ويَصِلُهُ، فقال أبو حاتم: (أمَّا حديث مَعْقِل، فيدلُّ أنه مرسلٌ، وقد قَصَرَ به. ومن خالف ابن جريج في عطاءٍ؛ فقد وَقَعَ في شُغُل)[٢]، يعني: بلا طائل .

(١) علل الحديث ١/١١٥/٣١٢.

(٢) علل الحديث ١/٢٩١/٨٧٠.

الفصل الثاني

إطلاقات مصطلح "جوّده" حتى نهاية القرن الرابع

وفيه مبحثان:

- المبحث الأول: إطلاق المصطلح في القرن الثاني والثالث.
- المبحث الثاني: إطلاق المصطلح في القرن الرابع.

المبحث الأول

إطلاق المصطلح في القرنين الثاني والثالث

وتحته ثمان مطالب:

- المطلب الأول: الإمام علي بن المديني.
- المطلب الثاني: الإمام أحمد بن حنبل.
- المطلب الثالث: الإمام البخاري.
- المطلب الرابع: الإمام مسلم.
- المطلب الخامس: الإمام يعقوب بن شيبة.
- المطلب السادس: الإمام أبو حاتم الرازي.
- المطلب السابع: الإمام الترمذي.
- المطلب الثامن: الإمام البزار.

المطلب الأول:

الإمام علي بن المديني

(٢٣٤هـ).

- **اسمه ونسبه[1]:**

هو علي بن عبد الله بن جعفر بن نَجِيح السَّعدي مولاهم، أبو الحسن ابن المديني البصري، صاحب التصانيف.

شيوخه:

روى عن حماد بن زيد، وابن عيينة، ويحيى بن سعيد، وأبي أسامة حماد بن أسامة، في جَمٍّ غَفِير من الناس.

تلاميذه:

وروى عنه أحمد بن حنبل، وعثمان بن أبي شيبة -وهما من أقرانه-، والبخاري، وأبو داود، وعباس العنبري، وغيرهم كثير.

مكانته العلمية:

قال أبو حاتم الرازي: (كان علي علماً في الناس، في معرفة الحديث، والعلل، وكان أحمد[2] لا يسميه وإنما يكنيه تبجيلاً له، وما سمعت أحمد سماه قط)، وقال ابن عيينة: (يلومونني على حبّ عليّ، والله لقد كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني)، وقال أحمد بن سنان: (كان ابن عيينة يسمّي علي بن المديني "حَيَّةَ الوادي")، يعني لاختصاصه بهذا الشأن.

أجمعوا على ثقته و إمامته وأمانته، وإنما تكلموا فيه من أجل أنه أجاب في المحنة، وقد اعتذر الرجل وتاب، رضي الله عنه وأرضاه، ولد سنة١٦١هـ وتوفي سنة٢٣٤هـ.

مصطلح (جوّده) عنده:

جرى هذا الاصطلاح على لسان الإمام علي بن المديني وتكلم به، إلا أن استخدامه لهذا الاصطلاح -فيما وقفت عليه- قليل جداً؛ إذ لم أقف إلا على موضعين اثنين استخدم فيهما ابن المديني مصطلح (جوده)، وكلاهما في الجزء المطبوع من العلل له، ومواضعها هي الأحاديث: (٢٠١، ٢٠٤).

---

(١) انظر: الطبقات الكبرى٧/٣٠٨، والتاريخ الكبير للإمام البخاري ٦/٢٨٤، وتاريخ بغداد١١/٤٥٨، وتهذيب الكمال٢١/٥، وتذكرة الحفاظ٢/٤٢٨، والكاشف٢/٤٢، وتقريب التهذيب١/٤٠٣، ولسان الميزان٧/٣١٢.

(٢) يعني الإمام أحمد بن حنبل.

ولا يمكن القطع بأن استعمال ابن المديني لهذا المصطلح قليل أو كثير في نفس الأمر، لأن تصانيفه على كثرتها إلا أنها مما رُزِأت الأمّة الإسلامية بَفَقْدِه مع الأسف الشديد، فلم يوجد منها إلا الشيء اليسير؛ مثل هذا الجزء المطبوع من العلل.

الحديث الأول:

١- قال الإمام علي بن المديني: (.. في حديث ابن مسعودﷺ عن النبيﷺ في قتل الوفد: رووه عن عاصم بن بهدلة، ورواه أبو بكر بن عياش فجوّد إسناده)[١] .

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

الحديث مداره على: عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن ابن مسعودﷺ، عن النبيﷺ ، واختُلف عليه:

فأخرجه الطيالسي١/٢٦٠، ومن طريقه البيهقي في الدلائل٥/٤٢٢، وأخرجه أحمد ٨/٥٩، ١٠٨، ومن طريقه الشاشي٢/٢/١٨٢، **من طريق المسعودي.**

وأخرجه البزار٥/١٣٣، وابن الجارود٣/١٠٤٦، وأبو يعلى ١١/٥٢٢٥، ٥٢٣٨، وابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان٢٠/٢٨٠-، والدارقطني في العلل٥/٨٩، **من طريق سفيان الثوري.**

وأخرجه أبو يعلى ٥/٥٩/٥٠٧٥، **من طريق سلاّم أبي المنذر.**

ثلاثتهم عن عاصم بن أبي النجود به.

وخالفهم أبو بكر بن عياش، فرواه عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن ابن مُعَيْز السعدي[٢]، عن ابن مسعودﷺ، عن النبيﷺ.

أخرجه ابن أبي شيبة في المسند١/١٨٦ ، وأحمد ٨/١٧٩، والدارمي٧/٤٧٧،

---

(١) علل الحديث لعلي بن المديني١/٧١٦/٢٠١، ولفظ الحديث عند أبي يعلى: (عن عبد الله بن مسعودﷺ قال: جاء ابن النوّاحة وابن أُثال رسولا مسيلمة، إلى النبيﷺ فقال لهما: "أتشهدان أني رسول الله؟"؛ قالا: نشهد أنّ مسيلمة رسول الله!، فقال النبيﷺ: "آمنت بالله ورسله، لو كنت قاتلاً رسولاً لقتلتكما").

(٢) هو عبد الله بن مُعَيز -تصغير: مَعْز- تابعي، مرَّة ينسب ومرَّة يكنى فيقال: أبو مُعَيز، قال ابن ماكولا في الإكمال ٧/٢٠٥: (وأما "معيز" بضم الميم وفتح العين وسكون الياء المعجمة باثنتين من تحتها وبالزاي؛ فهو: عبد الله بن معيز السَّعدي، روى عن ابن مسعود في قتل ابن النَّوَّاحة صاحب مسيلمة الكذاب، روى عنه أبو وائل)، وانظر المؤتلف والمختلف للدارقطني ٤/٢٠١٦-٢٠١٧، وأسد الغابة لابن الأثير ٦/٣٤٦.

والطحاوي في مشكل الآثار٦/٣٥٠، ١٠/٩٦، وفي شرح معاني الآثار٣/٢١١، ٣١٧، والخطابي في غريب الحديث٢/٢٦٤، والدارقطني في الغرائب والأفراد –كما في أطرافه ٢/٦١/٤٠٣٨–، وأخرجه كذلك في المؤتلف والمختلف ٤/٢٠١٦-٢٠١٧، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة في الأنباء المحكمة٣/١٨٦ وعزاه لإسحاق بن راهوية ولم أقف عليه عنده، وأبو الغنائم النرسي في حديث مختلفي الأسماء (كما في توضيح المشتبه لابن ناصر الدين٨/١٩٨).

• تحرير المصطلح:

لقد خالف أبو بكر بن عياش الجماعة –وفيهم سفيان الثوري– وزاد في الإسناد رجلاً لم يذكره غيره، وهو ابن مُعَيز السعدي بين أبي وائل وابن مسعودﷺ ، وهذه الزيادة في الإسناد التي أتى بها ابن عياش زيادة تفرد بها، فالذي تميزت به رواية ابن عياش عن سائر الرواة المتابعين له هو ذاك الرجل الذي ذكره بين أبي وائل وابن مسعود ﷺ.

فتحصل من هذا أنّ صنيعه الذي عبَّر عنه ابن المديني بقوله: (فجوَّد إسناده)؛ هو زيادته راوٍ في الإسناد لم يذكره غيره، وقد صرح الدارقطني بهذا المعنى عند كلامه عن رواية ابن عيَّاش فقال : (وخالفهم أبو بكر بن عيَّاش، فرواه عن عاصم عن أبي وائل عن ابن معيز السعدي عن ابن مسعود، زاد عليهم في إسناده رجلاً وهو ابن مُعَيْز، أو أبي[1]، ولا يعرف إلا في هذا الحديث)[2] اهـ.

ووجه ما وقع لابن عياش هنا هو ما بيَّنه أبو حاتم الرازي إذ قال: (وأرى أنَّ عاصماً حكى عن أبي وائل أنَّ رجلاً يقال له "أبومعين" مرَّ بمسجد بني حنيفة؛ فجعل أبو بكر: عن ابن معين؛ والثوري أفهم)[3] اهـ.

الخلاصة:

---

(١) مراده أن هذا الرجل يقال له (ابن مُعَيز) و (أبا مُعَيز) جميعاً.

(٢) علل الدارقطني٥/٨٨.

(٣) علل ابن أبي حاتم٣/٣٣٢/٩١٠، والذي فيه: "ابن مُعَين" بالنون.

فتلخص من هذا أنَّ الإمام ابن المديني أطلق مصطلح "جوَّده" هنا وأراد به معنى: الزيادة في الإسناد، وأما من جهة حكمه على هذا الوجه الزائد بقبولٍ أو ردٍّ؛ فغير ظاهر في عبارته ما يدل على شيء من ذلك، فهي على الاحتمال، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني:

٢- قال الإمام ابن المديني في حديث ابن مسعودﷺ في ليلة الجن[1]:

(ورواه سفيان عن أبي فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن مسعود.

فخفت أن لا يكون أبو زيد سمعه من عبد الله؛ لأني لم أعرفه ولم أعرف لقبه.

فرواه شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد قال: ثنا عبدالله بن مسعود، فجوّده بقوله: "حدثنا عبد الله بن مسعود")[2].

• التخريج:

الحديث روي عن ابن مسعودﷺ من طرق كثيرة، إذ رواه عنه اثنان وعشرون راوياً، الذي يعنينا منها هنا هي الطريق التي حكم عليها ابن المديني بالتجويد، وهي طريق أبي زيد عن عبدالله بن مسعودﷺ.

قال ابن المديني: (فرواه شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد قال: ثنا عبدالله بن مسعود، فَجَوَّده بقوله: "حدثنا عبد الله بن مسعود")[3] اهـ.

وطريق شريك بن عبد الله الكوفي هذه التي تكلّم عنها ابن المديني؛ رواها شريكٌ عن أبي فزارة العبسي عن أبي زيد عن عبد الله بن مسعودﷺ؛ أخرجها أبو داود في كتاب الطهارة، باب الوضوء بالنبيذ ٨٤/٢٣/١، والترمذي في كتاب الطهارة، باب ما جا في الوضوء بالنبيذ ٨٨/٤٧/١، **عن هنَّاد بن السَّري.**

و أخرجه أبو داود أيضاً في نفس الموضع٨٤/٢٣/١، **عن سليمان بن داود العَتَكِي.**

---

(١) في العلل لعلي بن المديني ٧٢٢/١ ، ولفظ الحديث عند أبي داود: (عن عبد اللّهِ بن مَسْعُودٍﷺ أَنَّ النبي ﷺ قال له لَيْلَةَ الْجِنِّ: ما في إِدَاوَتِكَ؟ قال: نَبِيذٌ، قال: تَمْرَةٌ طَيِّبَةٌ وَمَاءٌ طَهُورٌ. قال أبو دَاوُد: وقال سُلَيْمَانُ بن دَاوُد عن أبي زَيْدٍ أو زَيْدٍ، كَذَا قال شَرِيكٌ و لم يذكر هَنَّادٌ لَيْلَةَ الْجِنِّ).

(٢) العلل لعلي بن المديني ص٢٠٤/٧٢٢.

(٣) المرجع السابق.

والطبراني ٩٩٦٤/٦٥/١٠، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه ٩٤/٩١/١، والمزي في تهذيب الكمال ٣٣٢/٣٣، **من طريق أبي الربيع الزهراني.**

وابن شاهين كذلك في ناسخ الحديث ومنسوخه ٩٤/٩١/١، **من طريق منصور بن أبي مزاحم.**

والشاشي ٨٢٢/٢٤٨/٢، **من طريق ابن الأصبهاني.**

والطوسي في مختصر الأحكام ٢٨٠/١-٧١/٢٨١، **من طريق الأسود بن عامر.**

كلهم –وعددهم ستة – عن شريك بن عبد الله، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن ابن مسعودﷺ، هكذا بالعنعنة.

وخالفهم كلٌّ من:

-يزيد بن هارون، فرواه عن شريك، عن أبي فزارة، عن أبي زيد، قال أنبأنا عبد الله بن مسعودﷺ، فصرَّح بلفظ الإنباء؛ أخرجه ابن عبد البر في الدرر ٥٩/١-٦٠.

-وسلمة بن تمام أبو عبد الله الشَّقَري، فلم يُقِمْ إسناده واضطرب فيه؛ فمرة رواه مثل رواية الجماعة عن شريك وهي عند ابن عدي ٢٩١/٧، ومرة لم يذكر في إسناده أبازيد، أخرجه الطبراني ٩٩٦٥/٦٥/١٠، ومرة رواه عن شريك عن أبي زائد، وهي عند ابن عدي كذلك ٢٩١/٧.

وروى الحديث كذلك عن أبي فزارة جماعة سوى شريك:

فرواه سفيان الثوري؛ أخرجه عبد الرزاق ٦٩٣/١٧٩/١، وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب الوضوء بالنبيذ ٣٨٤/٥٧/١، والشاشي ٨٢٧/٢٥٤/٢-٨٢٨، والطبراني ٩٩٦٣/٦٤/١٠، وابن المنذر في الأوسط ٢٥٥/١-١٧٣/٢٥٦، وابن عدي ٢٩١/٧، والبيهقي ٢٧/٩/١، وابن الجوزي في التحقيق ٣٠/٥٢/١.

وقيس بن الربيع؛ أخرجه الطبراني ٩٩٦٢/٦٣/١٠، والبيهقي ٩/١-٢٨/١٠.

وإسرائيل بن يونس؛ أخرجه عبد الرزاق ٦٩٣/١٧٩/١، والشاشي ٨٢٨/٢٥٤/٢، والطبراني ٩٩٦٣/٦٤/١٠، وابن عدي ٢٩١/٧، وابن الجوزي في التحقيق ٣١/٥٣/١، وفي العلل المتناهية ٥٨٧/٣٥٥/١.

وأبو عُمَيْس عتبة بن عبد الله بن عتبة؛ أخرجه الطبراني ٩٩٦٦/٦٥/١٠.

والجراح بن مليح الرؤاسي؛ أخرجه ابن أبي شيبة ٣٢١/١-٢٦٤/٣٢٤، وابن ماجه في الطهارة وسننها، باب الوضوء بالنبيذ ٣٨٤/٥٧/١، وأبو يعلى ٥٣٠١/٢٠٣/٩، والطبراني ٩٩٦٧/٦٦/١٠.

وليث بن أبي سليم؛ أخرجه ابن عدي ٢٩١/٧.

كلُّهم –وعددهم ستة– عن أبي فزارة، عن أبي زيد، عن ابن مسعود ﷺ.

وخالفهم عبد الملك بن أبي سليمان؛ فرواه عن أبي فزارة عن ابن مسعودﷺ، لم يذكر في إسناده أبا زيد، أخرجه الدارقطني في الغرائب والأفراد كما في أطرافه ٤٠٣٩/٦١/٢.

وقد روي الحديث عن ابن مسعود ﷺ من غير طريق أبي زيد هذا.

فأخرجه أحمد ٤٣٥٣/٤٥٥/١، وأبو يعلى في معجم شيوخه ٢٧/٥٦/١، وابن شاهين في ناسخ الحديث ومنسوخه ٩٥/٩١/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٩٥/١، والدارقطني ١٣/٧٧/١-١٥، والبيهقي ١٠/١، وابن الجوزي في التحقيق ٣٣/٥٣/١، وفي العلل المتناهية كذلك ٥٨٨/٣٥٦/١، من طريق أبي رافع.

وأخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده –كما في المطالب العالية ٣٧٦٧/٣٨٧/١٥–، والطبري في التفسير ٣٢/٢٦، والدارقطني ١٨/٧٨/١، من طريق عبد الله بن عمرو بن غيلان الثقفي.

وأخرجه الدارقطني ١٦/٧٧/١، والخطيب في التاريخ ٥٥/٨، وابن الجوزي في التحقيق ٣٤/٥٣/١، وفي العلل المتناهية كذلك ٥٨٩/٣٥٦/١، من طريق أبي وائل.

وأخرجه ابن سيد الناس اليعمري في عيون الأثر ٢٣٥/١، من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى.

كلُّهم –وعددهم أربعة– عن عبد الله بن مسعود ﷺ بنحوه؛ مع اختلاف في الألفاظ.

• تحرير المصطلح:

أبو زيد هذا الذي يروي الحديث عن ابن مسعودﷺ؛ هو المخزومي مولى عمرو بن

حريث[1]؛ وقد قال عنه أبو أحمد الحاكم: (لا يوقف على صحة كنيته، ولا اسمه، ولا له راوٍ غير أبي فزارة)[2]، وهو لم يلق ابن مسعودﷺ، كما نصَّ عليه أبو حاتم الرازي[3]، ولأجل ذلك قال ابن المديني هنا مشيراً إلى احتمال الخطأ: (فخفت أن لا يكون أبو زيد سمعه من عبد الله)[4]، مع كونه أتى في هذا السياق لحديث ابن مسعودﷺ من الألفاظ بما لا يعرفه أصحاب ابن مسعود الذين هم أخبر الناس به.

وفي كل الروايات التي جاءت لحديث أبي زيد المخزومي عن ابن مسعودﷺ إنما كانت بالعنعنة لا يصرَّح فيها بما يدلُّ على السماع، إلا أنه وقع في بعض الأوجه من طريق شريك بن عبد الله الكوفي التصريح بالسماع، قال ابن المديني: (فرواه شريك عن أبي فزارة عن أبي زيد قال: ثنا عبدالله بن مسعود، فجوَّده بقوله: "حدثنا عبد الله بن مسعود")[5]، وفي الواقع أني لم أقف على هذا الوجه الذي صرِّح فيه بالتحديث؛ ولكني وقفت على رواية ليزيد بن هارون عن شريك بإسناده صرَّح فيه بلفظ "الإنباء" -عند ابن عبد البر في الدرر ١/٥٩-٦٠ كما سبق- فقال: عن أبي زيد قال: أنبأنا عبد الله بن مسعودﷺ[6].

فتجويد شريك الذي ذكره ابن المديني عنه، فسَّره هو نفسه بأنّه عبَّر بصيغة خالف فيها الجماعة، وفيها زيادة معنى فقال ابن المديني: (فجوده بقوله: "حدثنا عبد الله بن

---

(١) وحكم جمع من المحدثين عليه بالجهالة منهم: أبو أحمد الحاكم كما في تهذيب التهذيب ١٢/١١٣، والترمذي ١/١٤٧، وأبو حاتم الرازي، وأبو زرعة كما في علل الحديث ١/٤٤ ، والبخاري كما في تهذيب التهذيب ١٢/١١٣، وابن حبان كما في الثقات ٦/٣٠٣، وأبو إسحاق الحربي كما في تهذيب التهذيب ١٢/١١٣، وابن المنذر كما في الأوسط ١/٢٥٥-٢٥٦، وابن عدي كما في الكامل ٧/٢٩١ ، وابن عبد البر في التمهيد كما في تهذيب التهذيب ١٢/١١٣، وابن حزم كما في المحلى ١/٢٠٤، وابن سيد الناس اليعمري كما في عيون الأثر ١/٢٣٧ ، وابن حجر كما في التقريب ١/٦٤٢، وغيرهم.

(٢) نقله في تهذيب التهذيب ١٢/١١٣.

(٣) المراسيل لابن أبي حاتم ١/٢٦٠/٩٦٧، وانظر تحفة التحصيل ١/٣٦٤، وجامع التحصيل ١/٣١٠/٩٦٤.

(٤) العلل لابن المديني ٧٢٢/٢٠٤.

(٥) الموضع السابق من العلل لابن المديني.

(٦) وسائر الرواة عن شريك لا يذكرونها وإنما يررون إسناد شريك بالعنعنة.

مسعود")[1]، ولا يخفى أنَّ في هذه الصيغة التي جاءت من طريق شريك زيادة معنى؛ وهو إثبات سماع أبي زيد المخزومي من ابن مسعودﷺ، وهذا ما لم يجئ من غير طريقه.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنّ ابن المديني أطلق في هذا الموضع اصطلاح "جوَّده" على التبديل في صيغ الأداء في إسناد الحديث، بما يدل على ثبوت اللقاء، وأما حكم ابن المديني على هذا الوجه المجوَّد قبولاً أو ردّاً فليس في عبارته نصٌّ على أحد هذين الاحتمالين، غير أنه أشار إلى تخوُّفه من عدم السماع؛ مما يرجِّح احتمال الخطأ، والله تعالى أعلم.

(١) العلل لعلي بن المديني ص٢٠٤/٧٢٢.

المطلب الثاني:

الإمام أحمد بن حنبل(٢٤١هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، أبو عبد الله المروزي ثم البغدادي.

شيوخه:

روى عن: سفيان بن عيينة، ويحيى القطان، وأبي داود الطيالسي، وعبد الرزاق الصنعاني، ومحمد بن جعفر "غندر"، وأمم غيرهم.

تلاميذه:

أخذ عنه خلق لا يحصون كثرةً كان منهم: محمد بن إسماعيل البخاري، ومسلم بن الحجاج، وأبو داود السجستاني، وعبد الرحمن بن مهدي، ومحمد بن إدريس الشافعي -وهما من شيوخه-، وغيرهم.

مكانته العلمية:

ما الذي يمكن أن يجمع في مثل فضل الإمام أحمد؟، فهو علم قد استغنى عن التعريف، ولكن لا بأس من الإشارة إلى شيء مما قيل فيه: فقد قال وكيع بن الجراح الرؤاسي: (ما قدم الكوفة مثل ذاك الفتى -يعني أحمد-)، وقال يحيى القطان: (ماقدم عليَّ مثل أحمد)، وقال فيه مرَّة أخرى: (حبرٌ من أحبار هذه الأمة)، وقال عبد الرزاق: (ما رأيت أفقه منه، ولا أورع منه)، وقال ابن المديني: (مافي أصحابنا أحفظ منه)، وقال أبو عُبيد القاسم بن سلاَّم: (لست أعلم في الإسلام مثله)، وقال يحيى بن معين: (لو جلسنا مجلساً بالثناء عليه؛ ما ذكرنا فضائله بكمالها).

ولد سنة ١٦٤هـ، وتوفي سنة ٢٤١هـ رضي الله عنه.

مصطلح (جوَّده) عنده:

لقد استخدم الإمام أحمد مصطلح (جوَّد) في مرات قليلة، والذي وقفت عليه من ذلك هو ثلاثة مواطن فقط استخدم فيها هذا الاصطلاح عند كلامه على الأحاديث والأسانيد، فكأنَّ هذا الاصطلاح لم يكنْ من الاصطلاحات كثيرة الجريان على لسان الإمام أحمد.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب ١٢٦/٦٢/١، والتقريب ٩٦/٨٤/١، والتاريخ الكبير ١٥٠٥/٥/٢، والثقات ١٢٠٦٩/١٨/٨.

ومع ذلك فقد استخدمه على أنحاء شتى من التصريف؛ فمرَّة عبَّر بـــ: (يجـــوِّد)، ومـــرَّة: (جوَّده)، ومرَّة قرنها بغيرها فقال: (حسَّنه وجوَّده) هكذا.

الحديث الأول:

٣- قال البيهقي[1]:

أخبرنا أبو علي الروذباري، أنبأ محمد بن بكر، ثنا أبو داود، ثنا حفص بن عمر ومسلم بن إبراهيم بمعناه، قالا ثنا شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين -قال حفص في حديثه: رجل من بني عامر- أنه قال: يا رسول الله إنّ أبي شيخ كبير لا يستطيع الحج والعمرة ولا الظعن، قال: (أحجج عن أبيك واعتمر).

أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، ثنا علي بن حمشاذ، ثنا أحمد بن سلمة قال: سألت مسلم بن الحجاج عن هذا الحديث -يعني حديث أبي رزين هذا- فقال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: (لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجوَدَ من هذا ولا أصحَّ منه، ولم يجوِّده أحد كما جَوَّدَه شعبة).

- **التخريج:**

حديث أبي رزين العقيليﷺ هذا مداره على: **شعبة، عن النعمان بن سالم، عن عمرو بن أوس، عن أبي رزين العقيليﷺ** به.

رواه عنه الطيالسي ١/١٤٧/١٠٩١، ومن طريقه البيهقي٤/٣٢٩/٨٤١٦.

ورواه عنه أيضاً علي بن الجعد في مسنده ١/٢٥٦/١٧٠١.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣/٣٦٨/١٥٠٠٧، و أحمد ٤/١٠/١٦٢٢٩-١٦٢٣٠، وابن ماجه في أبواب المناسك، باب الحج عن الحي إذا لم يستطع ١/٤٢٠/٢٩٠٦، والترمذي في كتاب الحج عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الحج عن الشيخ الكبير والميِّت ١/٢٩٤/٩٣٠، والنسائي في الكبرى ٢/٣٢٤/٣٦١٧، وفي المجتبى في كتاب مناسك الحج، باب العمرة عن الرجل الذي لا يستطيع ١/٣٦٦/٢٦٣٨، وابن الجارود في المنتقى ١/١٣٢/٥٠٠، وابن حزم في المحلى ٧/٥٧، وفي حجة الوداع ١/٤٦٤/٥٢٨، وابن عبد البر في التمهيد ١/٣٨٩،

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ٤/٣٥٠/٨٥٣٨.

وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١١٩٩/١١٤/٢، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ٥٢٣/٢، **كلهم من طرق عن وكيع بن الجراح.**

وأخرجه الفاكهي في أخبار مكة ٨٢٢/٣٨٨/١، والنسائي ٣٦٠٠/٣٢٠/٢، وفي المجتبى في كتاب مناسك الحج، باب وجوب الحج ٢٦٢٢/٣٦٤/١، وابن خزيمة ٣٠٤٠/٣٤٥/٤، وأبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ١٣١/١، والحاكم ١٧٦٨/٦٥٤/١، وابن حزم في المحلى ٣٩/٧، وابن الأثير في أسد الغابة١٢٣/٣/ترجمة ٢٦٩٠، **كلهم من طريق خالد بن الحارث.**

وأخرجه أبوداود في كتاب المناسك، باب الرجل يحج عن غيره ١٨١٠/٢٦٦/١، والطبراني ٤٥٧/٢٠٣/١٩، وابن عبد البر في التمهيد ٣٨٩/١ **من طريق حفص بن عمر، ومسلم بن إبراهيم.**

وأخرجه الطبري ٢١١/٢ **من طريق ابن مهدي ومحمد بن أبي عدي.**

وأخرجه أحمد ١٦٢٤٤/١٢-١١/٤، ١٦٢٣٥، وابن سعد في الطبقات ٥١٨/٥، والدارقطني في السنن ٢٠٩/٢٨٣/٢ **من طريق عفان.**

وأخرجه الدارقطني في السنن ٢٠٩/٢٨٣/٢ **من طريق يزيد.**

وأخرجه ابن سعد في الطبقات ٥١٨/٥، والطحاوي في مشكل الآثار ٣٧٢/٦، وابن حبان -كما في الإحسان ٣٩٩١/٣٠٤/٩- **من طريق هشام أبي الوليد الطيالسي.**

وأخرجه ابن سعد في الطبقات أيضاً ٥١٨/٥ **من طريق يحيى بن عباد.**

وأخرجه أحمد ١٦٢٤٤/١٢/٤ **من طريق بهز بن أسد.**

وأخرجه الحاكم١٧٦٨/٦٥٤/١ **من طريق آدم بن أبي إياس.**

وأخرجه البيهقي في الصغرى ١٤٩٢/٥١٣-٥١٢/٣، وفي معرفة السنن والآثار ٢٧٠٩/٥٠٥/٣ **من طريق أبي النضر.**

وأخرجه الطحاوي في مشكل الآثار ٣٧٢/٦ ، والطبراني ٤٥٧/٢٠٣/١٩، **من طريق سليمان بن حرب.**

وأخرجه الطحاوي أيضاً في مشكل الآثار ٣٧٢/٦ **من طريق حجاج بن منهال.**

وأخرجه الطبراني ٤٥٧/٢٠٣ **من طريق محمد بن إسحاق.**

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٨/٣ **من طريق عمرو بن حَكَّام.**
وأخرجه الطوسي في مختصر الأحكام ١٩١/٤ **من طريق محمد بن جعفر.**
كلهم -وعددهم عشرون راوياً- عن شعبة بن الحجاج به.

• تحرير المصطلح:

حديث أبي رزين العقيليﷺ هذا؛ مداره على شعبة بن الحجاج -كما سبق- ومرجع جميع الطرق إليه، وعنه رواه الناس، وقد أطلق الإمام أحمد مصطلح "جوَّده" عند كلامه على هذا الحديث بإطلاقين اثنين:

فوصف أولاً هذا الحديث بأنه لا يعلم حديثاً في معناه أصحَّ ولا أجْوَدَ منه؛ فقال : (لا أعلم في إيجاب العمرة حديثاً أجوَدَ من هذا، ولا أصحَّ منه)؛ فعبارة (أجْوَدَ) هنا تفسرها العبارة التي بعدها: (ولا أصحَّ)؛ فهي راجعة إلى معنى الجَوْدَة والصحة، مشتقة من الحديث الجيِّد كما هو ظاهر منها، فهذا الحديث من أمثل ما روي في بابه عند الإمام أحمد.

ثم أتبعها بوصف آخر -هو المراد هنا-: فقال: (ولم يجوِّده أحد كما جوَّده شعبة) ومراده بها هنا هو أحد احتمالين؛ الأول: أنَّ شعبة بن الحجاج حفظ الحديث وضبطه فرواه عنه الناس على لفظ واحد لم يختلفوا عنه؛ والثاني: أنَّ في هذا الحديث -حديث شعبة- زيادةٌ لم تأت عن غيره؛ وهي الأمر بالاعتمار عن الغير، ويقوى هذا الاحتمال الثاني بِضَمِيْمَة قول الترمذي عن هذا الحديث: (وَإِنَّمَا ذُكِرَتْ الْعُمْرَةُ عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث أَنْ يَعْتَمِرَ الرَّجُلُ عن غَيْرِهِ)[1].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنّ الإمام أحمد أطلق هذا الاصطلاح -على الأظهر- بمعنى الزيادة في متن الحديث؛ حيث إنه ورد في متنه حكمٌ لم يأت في حديث غيره، وعبَّر عنه بالفعل المضارع: (يُجَوِّد)، وظاهر أنَّ الإمام أحمد يذهب إلى تقوية هذا الوجه المجوَّد، والله أعلم.

---

(١) سنن الترمذي ٩٣٠/٢٩٤/١.

الحديث الثاني:

٤- قال أبو بكر ابن هانئ الأثرم :

(سألت أبا عبد الله عن الوضوء من القيئ؟ فقال: نعم، يتوضأ، قلت: على إيجاب الوضوء؟ قال: نعم، واحتجّ بحديث ثوبان: "أنا صببت لرسول الله وضوءه"[1]، قلت له: هو يثبت عندك؟ قال: نعم، قلت له: إنهم يضطربون في هذا الحديث؟ فقال: حسين المعلم يُجَوِّده)[2].

• التخريج:

الحديث مداره على يحيى بن أبي كثير؛ وقد اختلف عليه في إسناده من ثلاثة أوجه:

١-الوجه الأول: يحيى بن أبي كثير، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن يَعِيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة[3]، عن أبي الدرداء ﷺ .

أخرجه أحمد٦/٤٤٣/٢٧٥٤٢، والدارمي٢/٢٤/١٧٢٨، وأبو داود في كتاب الصيام، باب الصائم يستقيء عامداً ١/٣٤٥/٢٣٨١، والترمذي في كتاب الطهار عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الوضوء من القيء والرُّعاف ١/٤٦-٤٧/٨٧، وفي العلل ١/٥٠-٥١/٥٧، وبحشل في تاريخ واسط[4]١/٢١٧-٢١٨، والنسائي ٢/٢١٣-٢١٤/٣١٢٠-٣١٢١، وابن الجارود في المنتقى١/١٥/٨، والطوسي في مختصر الأحكام ١/٢٧٨-٢٧٩/٧٠، وابن المنذر في الأوسط ١/١٨٩/٨٢، والطحاوي في شرح مشكل الآثار٤/٣٧٦، وفي شرح معاني الآثار ٢/٩٦، والدارقطني١/١٥٨/٣٦-٣٧، وفي ٢/١٨١/٥، وتمام الرازي في فوائده

---

(١) قال أحمد في المسند ٦/٤٤٣/٢٧٥٤٢: ثنا عبد الصَّمَدِ، قال ثنا أبي، قال ثنا الْحُسَيْنُ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ، قال حدثني عبد الرحمن بن عَمْرٍو الأوزاعي، عن يَعِيشَ بن الْوَلِيدِ بن هِشَامٍ، حدثه أن أَبَاهُ حدثه، قال حدثني معد ان بن أبي طَلْحَةَ، أن أَبَا الدَّرْدَاءِ أخبره: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ، قال: فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ مولى رسول اللَّهِ صلى الله عليه وسلم في مَسْجِدِ دِمَشْقَ، فقلت إن أَبَا الدَّرْدَاءِ أخبرني أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَاءَ فافطر؟ قال: صَدَقَ، أنا صَبَبْتُ له وَضُوءَهُ).

(٢) سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم ٢٦١-٢٦٢/١٠٥.

(٣) قيل هو معدان بن أبي طلحة وقيل ابن طلحة، قال أبو عِيسَى الترمذي١/١٤٥ :(وابن أبي طَلْحَةَ أَصَحُّ).

(٤) جاء في إسناده خطأ:حفص المعلم، وصوابه حسين المعلم كما هو ظاهر والله أعلم.

١/٣٦٨/٩٣٨، والبيهقي ١/١٤٤/٦٥٤، وفي ٤/٢٢٠/٧٨٢٠، وابن عساكر في تاريخ دمشق ٥٩/٣٣٩، **من طريق حسين المعلّم عنه به .**

٢-والوجه الثاني: عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداءﷺ.

أخرجه الحاكم ١/٥٨٩/١٥٥٤، والبغوي في شرح السنة ١/٣٣٣/١٦٠ **من طريق حرب بن شداد.**

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢/٢٩٨/٩٢٠١، وفي المسند له ١/٤٤-٤٥/٣٠، وأحمد ٥/١٩٥/٢١٧٤٨، وفي ٥/٢٧٧/٢٢٤٣٥، وفي العلل ومعرفة الرجال له ٣/٣٤٨/٥٥٣٥، والنسائي ٢/٢١٤/٣١٢٣-٣١٢٨، والروياني ١/٤٠٢/٦٠٩، والطحاوي في مشكل الآثار ٤/٣٧٥، والحاكم١/٥٨٩/١٥٥٥، وابن عساكر في التاريخ ١١/١٦٧، وفي ٥٩/٣٣٨-٣٣٩، **من طريق هشام الدستوائي**[1].

كلاهما -أعني: حرباً وهشاماً- عن يحيى بن أبي كثير به.

٣- الوجه الثالث: عن يحيى بن أبي كثير، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداءﷺ.

أخرجه النسائي ٢/٢١٥/٣١٢٩ **من طريق معمر**[2] .

• تحرير المصطلح:

اختلف في حديث أبي الدرداءﷺ هذا من الأوجه السابقة، فالوجه الأول رواه حسين المعلّم

---

(١) وقد أبهم هشام الدستوائي أبا عمرو الأوزاعي فلم يصرح باسمه فكان يقول: عن رجل أو عن رجل من إخواننا، وجاء في بعض طرقه بإسقاط الأوزاعي، قال ابن عساكر في التاريخ١١/١٦٧ : (وهذا يدخل في رواية الأكابر عن الأصاغر)، ووقع من طريق هشام عند النسائي قلب معدان بن أبي طلحة إلى خالد بن معدان وهو خطأ.

(٢) وقد أخطأ فيه معمر من جهتين: الأولى: جعله عن خالد بن معدان وإنما هو معدان بن أبي طلحة، الثانية: أسقط من إسناده الأوزاعي، وخالف في متنه فقال: (استقاء رسول الله ﷺ فأفطر فأتي بماء فتوضأ)، قال الترمذي في العلل١/٥١: (وحديث معمر خطأ)، وقال في تنقيح التحقيق١/٦٤: (رواه معمر عن يحيى فأخطأ قال: عن يعيش عن خالد بن معدان عن أبي الدرداء فأسقط منه الأوزاعي، وخبط في باقي سنده).

عن يحيى بن أبي كثير بزيادة في الإسناد والمتن؛ فأما الإسناد فَذَكَرَ فيه الوليد بن هشام المعيطي –والد يعيش بن الوليد–، بينما رواه بقية من تابعه وهم: حرب بن شدَّاد، ومعمر بن راشد، وهشام الدستوائي دون زيادة "عن أبيه" في الإسناد[1].

وأما المتن؛ فقد زاد فيه حسين المعلِّم قول ثوبانﷺ مولى رسول الله: "صدق، أنا صببت له وضوءه"، وقد تابعه على هذه اللفظة أيضاً هشام الدستوائي.

قال الأثرم للإمام أحمد : (إنهم يضطربون في هذا الحديث؟ فقال:حسين المعلِّم يجوِّده)[2]، والذي وقع في رواية حسين المعلِّم: أنه زاد في الإسناد "عن أبيه"، وساق المتن تاماً بزيادة قول ثوبانﷺ.

ويضاف إلى ذلك أنه لم يقع من حسين المعلمِّ ما وقع لبعض متابعيه من الاضطراب في الحديث، وذلك أنَّ معمر بن راشد أخطأ في إسناد الحديث ومتنه، فأما الإسناد: فجعل الحديث عن خالد بن معدان وإنما هو معدان بن أبي طلحة، ثم أسقط منه ذكر الأوزاعي، وأما المتن: فقال فيه: "استقاء رسول اللهﷺ" وإنما هو "قاء".

وأما هشام الدستوائي فقد كان يبهم الأوزاعي فيقول: عن رجل، أو عن رجل من إخواننا، وربما أسقطه أحياناً فلا يذكره[3].

وجميع ذلك سلمت منه رواية حسين المعلِّم، ولذا قال البخاري: (جوَّد حسين المعلِّم هذا الحديث)[4]، وقال أبو عيسى الترمذي بعد سياقه للحديث: (وقد جَوَّدَ حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ هذا الحديث)[5]، فكأنَّ الإمام أحمد إنما قصد بهذه العبارة: تلك الزيادة في الإسناد والمتن التي جاءت من طريق حسين المعلم، والتي تدلُّ على أنه ضبط الحديث وحفظه[6].

---

(١) مع ملاحظة أن معمراً خلط فيه فأسقط منه الأوزاعي أيضاً على ما سبق نقله.

(٢) سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم ٢٦١-٢٦٢/١٠٥.

(٣) وجميع هذا ذكرته عند تخريج طريقي معمر بن راشد وهشام الدستوائي في الحاشية.

(٤) علل الترمذي ٥١/١.

(٥) سنن الترمذي ٤٦/١-٤٧/٨٧.

(٦) ليست الزيادة دائماً دالة على ضبط راويها؛ وإنما ذلك راجع إلى القرائن، وهي هنا دلت على الضبط عند الإمام أحمد على ما سيأتي بيانه في الخلاصة، وإنْ كان الحاكم أبو عبد الله يرى أن الصواب مع من لم يذكرها حيث

وليلحظ أنه قد جاء في بعض الطرق عن حسين المعلِّم زيادة مؤثرة في المتن وهي: (أن رسول الله ﷺ قاء فأفطر فتوضأ) عند الترمذي[1]، فهل لزيادة ذكر الوضوء في المتن أثر في معنى الاصطلاح هنا؟

والجواب: لا اعتبار لهذه الزيادة في معنى اصطلاح "جوَّده" ؛ فإنّها ليست في طريق أحمد التي هي أصل الباب والبحث فيها هنا[2]، ثم إنَّ الظاهر أنَّ هذه الرواية بهذا اللفظ فيها نظر، ووجه ذلك النظر أنَّ حسيناً المعلِّم روى الحديث عنه عشرة من أصحابه؛ وكلُّهم يقول: (قاء فأفطر)؛ ليس فيها "فتوضأ"، وهم:

أحمد بن حنبل[3]، ومحمد بن المثنى العنزي أبو موسى[4]، وأبو قلابة الرقاشي[5]، ومحمد بن يحيى[6]، وأبو عمرو بن علي[7]، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي[8]، وزهير[9]، والحسين بن عيسى البسطامي[10]، وإبراهيم بن مرزوق[11]، وأبو عبيدة بن أبي السفر[1].

قال في المستدرك ١/٥٨٨: (قال بعضهم: عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان وهذا وَهَمٌ عن قائله؛ فقد رواه: حرب بن شداد، وهشام الدستوائي، عن يحيى بن أبي كثير على الاستقامة)، فالله أعلم.

(١) سنن الترمذي١/١٤٢، ووقع عند ابن الجوزي في التحقيق ١/١٨٧-١٨٨بلفظ: (قاء فتوضأ)؛ وهذه اللفظة وردت عنده من طريقه عن أحمد، والحديث بدون هذه اللفظة في المسند ٦/٤٣٣/٢٧٥٤٢ بل بلفظ : (قاء فأفطر) كما رواه الناس .

(٢) فإن الطريق التي تكلم أحمد عليها وقال إنها مجوَّدة ليس فيها هذه الزيادة في المتن.

(٣) المسند ٥/٢٧٦/٢٢٤٢٦.

(٤) النسائي ٢/٢١٤/٣١٢٢، والحاكم ١/٥٨٨/١٥٥٣.

(٥) الدارقطني ١/١٥٨/٣٦، والبغوي في شرح السنة ١/٣٣٣/١٦٠، والحاكم ١/٥٨٨/١٥٥٣، وتمام الرازي في فوائده ١/٣٦٧-٣٦٨/٩٣٧، والبيهقي ١/١٤٤/٦٥٤.

(٦) ابن الجارود ١/١٥/٨.

(٧) النسائي ٢/٢١٤/٣١٢١.

(٨) سنن الدارمي ٢/٢٤/١٧٢٨.

(٩) ابن عساكر ٥٩/٣٣٩.

(١٠) ابن عساكر ٥٩/٣٣٩.

(١١) ابن المنذر في الأوسط ١/١٨٩/٨٢، والطحاوي في شرح المشكل ٤/٣٧٦، وفي شرح معاني الآثار ٢/٩٦.

وخالفهم: إسحاق بن منصور[2] فرواه بلفظ: (قاء فأفطر فتوضأ)، فزاد قوله "فتوضأ"، وهذا تفرُّدٌ يوجب نكارة.

وعليه فيكون في ثبوت هذه الرواية عن حسين المعلِّم نظر –والعلم عند الله تعالى–، فلا أثر لها.

الخلاصة:

أنَّ الإمام أحمد أطلق هذا اصطلاح "يجوِّده" هنا وأراد به أحد معنيين:

١- أن يكون أراد به الحفظ والضبط للحديث متناً وإسناداً.

٢- ويمكن أن يكون أراد الزيادة في الإسناد والمتن على ما سبق تفصيله.

والظاهر –والله أعلم– أنَّ المتوجِّه أنه أراد المعنى الأول، وهو ضبط الحديث وحفظه متناً وإسناداً، يقوِّي هذا الاحتمال: أنَّ أبابكر الأثرم سأل الإمام أحمد عن ثبوت هذا الحديث عنده، فلما بيَّن له أنه ثابت عنده؛ أورد عليه الأثرم إيراداً يشكل على القول بثبوته، فذكر له سبباً يوجب ضعف الحديث، فقال: (إنهم يضطربون في هذا الحديث؟)[3]، فرد عليه الإمام أحمد: (حسين المعلِّم يجوِّده)[4] يعني: وإن حصل الاضطراب في بعض طرقه، إلا أنَّ طريق حسين المعلِّم سالمة من ذلك، فقد حفظها وضبطها، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث:

---

(١) الترمذي ١/٤٦-٨٧/٤٧، وفي العلل له ١/٥٠/٥٧، والطوسي في مختصر الأحكام ١/٢٧٨-٢٧٩/٧٠.

(٢) الترمذي١/٤٦-٨٧/٤٧ .

(٣) سنن أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم ٢٦١-٢٦٢/١٠٥.

(٤) المرجع السابق.

٥- قال ابن رجب نقلاً عن أبي بكر الأثرم أنّه قال:

(وقال أبو عبد الله: "ما رأيت أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه"، ثم ذكر حديث تركة الزبير فقال: "ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمّه"، قال: "وحديث الإفك حسّنه وجوّده")[1].

• التخريج:

حديث أبي أسامة هذا رواه عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنـــها في قصة الإفك الطويلة.

أخرجه أحمد ٢٤٣٦٢/٥٩/٦، وعلقه البخاري مجزوماً به في كتاب التفسير، باب قول الله تعالى: (إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا) ٤٧٥٧/٨٣٣/١، وفي كتاب الاعتصام، باب قول الله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) ٧٣٦٩/١٢٦٨/١، ووصله مسلم في التوبة ٧٠٢٢/١٢٠٩/١، والترمذي في كتاب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب ومن سورة النور ٣١٨٠/٣٣٢/٥، والطبري ٩٣/١٨، وابن أبي حاتم في التفسير ١٤٢١٣/٢٥٤٤/٨، والطبراني ١٥٠/١٠٨/٢٣، وابن حجر في تغليق التعليق ٢٦٥/٤-٤٧٥٧/٢٦٦، والإسماعيلي كما عزاه إليه ابن حجر في تغليق التعليق ٢٦٩/٤، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة السابقة.

ورواه عن هشام بن عروة جماعة منهم:

مالك بن أنس، أخرجه أبو بكر الشافعي في فوائده المسمى بـــ(الغيلانيات) ١١٤/١٥٢/١، والخطيب في التاريخ ٨٢/٩-٨٣، والمزي في تهذيب الكمال ٤٢٢/١٠، وعزاه ابن حجر في الفتح إلى الدارقطني في الغرائب، ولم أقف عليه لا في أطراف الغرائب والأفراد، ولا في الأحاديث التي خولف فيها مالك له.

وفُلَيح بن سليمان، أخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ٢٦٦١/٤٣١/١، وابن شبة النميري في أخبار المدينة ٦٧٩/١٨٩/١، وأبو يعلى

---

(١) شرح علل الترمذي ٤٨٨/٢.

٤٩٢٨/٣٣٤/٨، والطبراني ١٣٦/٦٦/٢٣.

وحماد بن سلمة، أخرجه أبو يعلى ٤٩٣١/٣٣٥/٨، والطبراني ١٤٩/١٠٦/٢٣، والواحدي في الوسيط في تفسير القرآن المجيد ٣١٠/٣، وعزاه ابن حجر في الفتح ٤٥٦/٨ لأبي عوانة و لم أقف عليه.

وأبو أويس، أخرجه الطبراني ١٥١/١١١/٢٣، وعزاه ابن حجر في الفتح ٤٥٦/٨ لأبي عوانة و لم أقف عليه أيضاً.

ويحيى بن أبي زكريا، أخرجه البخاري في كتاب الاعتصام، باب قول الله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) ٧٣٧٠/١٢٦٨/١.

ويونس بن بكير، عزاه ابن حجر في الفتح ٤٥٦/٨ لأبي عوانة وابن مردويه، و لم أقف عليهما.

وعزاه الحافظ في الفتح ٤٥٦/٨ لأبي عوانة من رواية على بن مُسْهِر وسعيد بن أبي هلال، و لم أقف على طريقهما عنده.

كلُّ هؤلاء –وعددهم ثمانية– عن هشام بن عروة به.

وروي الحديث من غير طريق هشام بن عروة:

فأخرجه عبد الرزاق ٩٧٤٨/٤١٠/٥، وابن راهوية ١١٠٣/٥١٦/٢-١١٠٤، وأحمد ٢٥٦٦٤/١٩٤/٦، وفي ١٩٧/٦-١٩٨/٢٥٦٦٥-٢٥٦٦٦، والبخاري مقطعاً في مواضع؛ في كتاب الهبة وفضلها، باب هبة المرأة لغير زوجها ٢٥٩٣/٤١٩/١، وفي كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ٢٦٦١/٤٣١/١، وفي باب القرعة في المشكلات ٤٣٨/١/ ٢٦٨٨، وفي كتاب الجهاد والسير، باب حمل الرجل امرأته في الغزو دون بعض نسائه ٢٨٧٩/٤٦٧/١، وفي كتاب المغازي، باب بغير ترجمة ٤٠٢٥/٦٧٩/١، وفي باب حديث الإفك ٤١٤١، وفي كتاب التفسير، باب قوله: (بل سوَّلت لكم أنفسكم أمراً فصبر جميل) ٤٦٩٠/٨٠٨/١، وفي باب قوله: (إن الذين جاءوا بالإفك عصبة منكم) ٤٧٤٩/٨٢٩/١، وفي باب : (لولا إذ سمعتموه ظن المؤمنون والمؤمنات بأنفسهم خيراً) ٤٧٥٠/٨٢٩/١، وفي كتاب الأيمان والنذور، باب قول الرجل لَعَمْرُ الله

٦٦٦٢/١١٥٠/١، وفي باب اليمين فيما لا يملك، وفي المعصية والغضب ٦٦٧٩/١١٥٣/١، وفي كتاب الاعتصام، باب قول الله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) ٧٣٦٩/١٢٦٨/١، وفي كتاب التوحيد، باب قول الله تعالى: (يريدون أن يبدّلوا كلام الله) ٧٥٠٠/١٢٩١/١، وفي باب قول النبيﷺ: (الماهر بالقرآن مع السَفَرَةِ الكرام البررة) و: (زيّنوا القرآن بأصواتكم) ٧٥٤٥/١٣٠٢/١، ومسلم في كتاب التوبة، باب في حديث الإفك، وقبول توبة القاذف ٧٠٢٠/١٢٠٥/١-٧٠٢١، وابن شَبَّة النُّمَيري في أخبار المدينة ٦٧٨/١٨٧/١، وفي ٦٨٢/١٩٠/١، وفي ٦٨٦/١٩٤/١، وفي ٦٩١/١٩٨/١، والنسائي ٨٩٢٩/٢٩٥/٥-٨٩٣١، وفي ١١٣٦٠/٤١٦-٤١٥/٦، وأبو يعلى ٤٩٢٧/٣٢٢/٨، وفي ٤٩٣٣/٣٣٩/٨، وفي ٤٩٣٤/٣٤٨/٨-٤٩٣٥، والطبري في ٨٩/١٨-٩٢، وفي التاريخ ١١١/٢-١١٢، وابن أبي حاتم في التفسير ١٤٢٠٦/٢٥٣٩/٨، وابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٤٢١٢/١٣/١٠-، والآجري في الشريعة ٢٤١٩/٥-١٩٠٥/٢٤٢٠، وفي ١٩٠٦/٢٤٢٦/٥-١٩٠٧، والطبراني ١٣٣/٥١-٥٠/٢٣، وفي ١٣٤/٥٦/٢٣، وفي ١٣٥/٦١/٢٣، وفي ١٣٨/٦٦/٢٣، وفي ١٣٩/٦٩/٢٣، وفي ١٤٠/٧٥-٧٤/٢٣، وفي ١٤١/٧٨/٢٣، وفي ١٤٢/٨٣/٢٣، وفي ١٤٣/٨٨-٨٧/٢٣، وفي ١٤٤/٩٢/٢٣، وفي ١٤٥/٩٨-٩٧/٢٣، وفي ١٤٦/١٠٥-١٠٢/٢٣-١٤٨، وكذلك في مسند الشاميين ٢٤٢٥/٣٣٣-٣٣٢/٣، والدارقطني في الغرائب والأفراد -كما في أطرافه ٦٢١٧/٤٥٧/٢- ، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢٧٥٧/١٤٢٩/٨، والثعلبي في التفسير ٧٢/٧، والبيهقي في الدلائل ٦٣/٤-٦٤، وفي شعب الإيمان ٧٠٢٨/٣٨٢/٥، والبغوي في التفسير ٣٢٨/٣، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١٢٠/٥-١٢١، وابن الجوزي في المنتظم ٢٢١/٣، وكذلك في التبصرة ٣٩٤/١، من طريق ابن شهاب الزهري، وقرن روايته عن عروة بن الزبير بروايته عن كل من: سعيد بن المسيب، وعلقمة بن وقاص، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة.

فهؤلاء ثلاثة تابعوا عروة بن الزبير في رواية هذا الحديث عن عائشة رضي الله عنها، ورواه أيضاً غيرهم:

فأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة ٦٧٩/١٨٩/١، وأبو يعلى ٤٩٢٩/٣٣٤/٨، من

طريق عبد الله بن الزبير ﷺ.

وأخرجه عبد الرزاق ٩٧٤٩/٤١٩/٥، وابن شبة النميري في أخبار المدينة ٦٨٧/١٩٤/١، وفي ٦٩٢/١٩٨/١، والطبري ٩٣/١٨، وفي التاريخ له كذلك ١١٢/٢، وفي ٩٣/١٨، والطبراني ١٥١/١١١/٢٣ من طريق عمرة بنت عبد الرحمن[1].

و أخرجه ابن شبة في أخبار المدينة ٦٩١/١٩٨/١ من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن، وأبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث.

وأخرجه البخاري في كتاب الشهادات، باب تعديل النساء بعضهن بعضاً ٢٦٦١/٤٣٣/١ ، وابن شبة في أخبار المدينة ٦٨٠/١٩٠/١، وأبو يعلى ٤٩٢٨/٣٣٤/٨، والطبراني ١٣٧/٦٦/٢٣، من طريق القاسم بن محمد.

و أخرجه الطبراني ١٥٢/١١٧/٢٣ وعزاه ابن حجر في الفتح ٤٥٧/٨ لأبي عوانة و لم أقف عليه، من طريق مِقْسَم بن بُجْرة.

و أخرجه الطبراني ١٥٣/١١٨/٢٣، وفي ١٥٤/١٢٠/٢٣، وعزاه ابن حجر في الفتح ٤٥٧/٨، لأبي عوانة و لم أقف عليه، من طريق الأسود بن يزيد النخعي.

وأخرجه الطبراني ١٥٧/١٢١/٢٣ من طريق ابن أبي مُلَيْكَة.

وأخرجه أيضاً في ١٥٨/١٢١/٢٣ من طريق مجاهد .

وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة ٦٨٧/١٩٤/١، والطبري ٩٣/١٨، وفي التاريخ له كذلك ١١٢/٢، والطبراني ١٢١/٢٣-١٥٩/١٢٢-١٦٠، من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير.

كلُّهم –وعددهم أربعة عشر راوياً، وهم: عروة، وابن المسيب، وعبيد الله بن عبد الله

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في الفتح ٤٥٦/٨: (فأخرجه المصنف في الشهادات من رواية عَمْرَةَ بنت عبد الرحمن عن عائشة و لم يسق لفظها)، والذي وقفت عليه في هذا الموطن هو رواية المصنف عن عروة بن الزبير حيث اختصرها فلم يسق متنها، و لم أقف على رواية عمرة هذه في الصحيح، فلا أدري ما وجه قول الحافظ هذا.

بن عتبة، وعلقمة بن وقاص، وعبد الله بن الزبير ﷺ، وعبَّاد ابنه، ومجاهد، وابن أبي مليكة، والأسود، ومِقْسَم، والقاسم، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث، وعمرة بنت عبد الرحمن- عن عائشة رضي الله عنها بنحوه.

وأخرجه ابن شبة في أخبار المدينة ١/١٩٢/٦٨٤، من طريق هُشَيْم بن بَشِير مرسلاً عن عائشة رضي الله عنها.

• تحرير المصطلح:

قال الإمام أحمد: (ما رأيت أحداً أكثر رواية عن هشام بن عروة من أبي أسامة، ولا أحسن رواية منه. ثم ذكر حديث تركة الزبير فقال: ما أحسن ما جاء بذلك الحديث وأتمه، قال: وحديث الإفك حسَّنه وجَوَّدَه)[١].

وحديث أبي أسامة عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة رضي الله عنها؛ تابعه في روايته عن هشام ثمانيةٌ هم: (مالك بن أنس، وفُلَيح بن سليمان، حماد بن سلمة، وأبو أويس، ويونس بن بكير، وعلي بن مُسْهِر، وسعيد بن أبي هلال، يحيى بن أبي زكريا)، ولكنَّ أبا أسامة تفرَّد دونهم؛ فأتى في حديثه بزيادات وسياق أتمَّ وأكمل مما رواه غيره.

روى الخطيب بإسناده إلى أبي بكر الأثرم قال: (ذكرت لأبي عبد الله أحمد بن حنبل هشام بن عروة، فقال: ما كان أروى أبو أسامة -يعني عنه- روى حديث وقف الزبير، وأحاديث غرائب منها حديث أسماء وحديث الأفك)[٢].

وقال الحافظ عند وصله تعليق طريق أبي أسامة عند البخاري : (وأصل الحديث عند المصنِّف متصلاً من طريق الزهري عن عروة وغيره، لكنَّه أَدمَجَ لفظ عروة معهم؛ وفي سياقه زيادة ليست في حديثهم، فآثرتُ سياق حديثه بلفظه، للزيادة التي فيه)[٣]، ثم ساق حديث عروة من طريق أبي أسامة عن هشام عنه، وإنما اختارها الحافظ لما ذكره من تمامها و زياداتها.

---

(١) شرح علل الترمذي ٢/٤٨٨.

(٢) تاريخ بغداد ٩/٨٢.

(٣) تغليق التعليق ٤/٢٦٩.

فتلخص من هذا أنّ قول أبي عبد الله: (حسَّنه وجوَّده)؛ أراد بـــ(حسَّنه): سياقه للحديث على وجه أتمّ وأكمَلَ من لفظ سائر الرواة عن عائشة رضي الله عنها، وأراد بـــ(جوَّده): أنه ذَكَرَ في حديثها زيادات لم يسقها غيره، والله أعلم.

الخلاصة:

أنّ الإمام أحمد أطلق مصطلح "جوَّده" هنا بمعنى: الزيادة في متن الحديث، وبناء على تفسير التحسين بمعنى حسن سياق الحديث؛ فإن عبارة الإمام لا تدل على قبول أو ردٍّ لهذا الوجه المجوَّد، والأمر على الاحتمال، والله تعالى أعلم.

المطلب الثالث:

الإمام البخاري

(٢٥٦هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بَرْدَزْبَة الجعفي مولاهم، أبو عبد الله البخاري صاحب الصحيح.

شيوخه:

روى عن: عفان بن مسلم، وأبي عاصم النبيل، ومَكِّي بن إبراهيم، وأبي مُسْهِر، وأحمد بن خالد الوَهْبِي، وخلق كثير سواهم ممن سمع من التابعين فمن بعدهم، إلى أن كتب عن أقرانه وعن تلامذته.

تلاميذه:

مسلم بن الحجاج -وقد روى عنه في غير الصحيح-، والترمذي وأكثر عنه، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وإبراهيم الحربي، وغيرهم كثير لا يُحْصَون.

مكانته العلمية:

هو فارس ميدان هذا الباب، وإنسانُ عَيْنِه، وطبيب الحديث في عِلَلِه -كما قال عنه الإمام مسلم-، وقال عنه محمد بن بشار: (سيِّد الفقهاء)، وقال عنه مرَّة: (حفاظ الدنيا أربعة..) فذكر البخاري فيهم، وقال أحمد بن حنبل: (انتهى الحفظ إلى أربعة من أهل خراسان..) فذكره فيهم، وقال ابن راهوية: (يا معشر أصحاب الحديث؛ اكتبوا عن هذا الشاب، فإنه والله لو كان في زمن الحسن بن أبي الحسن لاحتاج الناس إليه، لمعرفته بالحديث وفقهه)، وقال حاشِد بن عبد الله: (رأيت محمد بن رافع وعمرو بن زرارة عند محمد بن إسماعيل يسألانه عن علل الحديث)، وقال البخاري: (كان علي بن المديني يسألني عن شيوخ خراسان؛ إلى أن قال: كلَّ من أثنيتَ عليه فهو عندنا الرِّضا)، وقال أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نُمَير: (ما رأينا مثل محمد بن إسماعيل)، وقال الترمذي: (لم أر في معنى العلل والرجال أعلم من محمد بن إسماعيل).

ولد سنة ١٩٤هـ، وتوفي سنة ٢٥٦هـ، رضي الله عنه.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب ٥٠٨/٣، و الثقات ١٥٤٧٩/١١٣/٩، والجرح والتعديل ١٠٨٦/١٩١/٧، وتاريخ بغداد ٤/٢.

مصطلح (جوَّده) عنده:

لم يكثر الإمام البخاري استخدام هذا الاصطلاح عند كلامه على الأحاديث والأسانيد، وإنما نقل عنه موضعان اثنان فقط استخدم فيهما مصطلح (جوَّد)، وفي كلٍّ هذين الموضعين كان الراوي لعبارة البخاري فيها هو تلميذه أبو عيسى الترمذي، الذي هو صاحب فضيلة استثارة علوم البخاري، واستنباط فهومه من خلال سؤالاته له.

وكان التصريف الذي استخدمه لهذا الاصطلاح هو: (جوَّد)، ولم ينقل عنه –فيما وقفت عليه– تصريف آخر لهذه الكلمة، وهذا كما هو ظاهر يدل على قلَّة جريان هذه الكلمة في تعابير الإمام البخاري عند كلامه على الأحاديث والأسانيد.

الحديث الأول:

٦- قال أبو عيسى الترمذي:

حدثنا أبو سعيد عبد الله بن سعيد الأشجّ، قال حدثنا أبو خالد الأحمر، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل ومسلم البطِين، عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباس قال: جاءت امرأة إلى النبيﷺ، فقالت: إن أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين؟ فقال: (أرأيت لو كان على أختك دين أكنت تقضيه؟ قالت: نعم، قال: فحق الله أحق).

سألت محمداً عن هذا الحديث فقال: ("جوّد أبو خالد الأحمر هذا الحديث"، واستحسن حديثه جداً، قال محمد: "وروى بعض أصحاب الأعمش مثل ما روى أبو خالد الأحمر")[1].

• التخريج:

طريق أبي خالد الأحمر هذه ذكرها البخاري معلقةً مجزوماً بها، في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ١٩٥٣/٣١٤/١، وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ٢٦٩٥/٤٦٧/١، وابن ماجه في كتاب الصيام، باب من مات وعليه صيام من نذر ١٧٥٨/٢٥٠/١، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول اللهﷺ، باب ما جاء في الصوم عن الميت ٧١٦/٢٣٦/١-٧١٧، وفي العلل ١٩٧/١١٤/١[2]، والنسائي ٢٩١٤/١٧٣/٢، وابن الجارود في المنتقى ٩٤٢/٢٣٧/١، وابن خزيمة ١٩٥٣/٢٢٣/٣، وكذلك في ٢٠٥٥/٢٧٢/٣، والطوسي في مختصر الأحكام ٦٦١/٣٥٣/٣، وأبو عوانة ٢٩٠٢/٢١٦/٢، وابن حبان في الصحيح -كما في الإحسان ٣٥٣٠/٢٩٩/٨، وكذلك في ٣٥٧٠/٣٣٥/٨-، والدارقطني ٨٢/١٩٥/٢-٨٣، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢٦٠٥/٢٢٤/٣، وابن حزم في المحلى ٩٠/٦، وفي ٢/٧-٣ والبيهقي

---

(١) علل الترمذي الكبير ٣٤٠/١.

(٢) يلحظ أنه قد سقط من رواية الترمذي ذكر الحكم بن عتيبة في الإسناد، وقد نبه عليه الحافظ في تغليق التعليق١٩٣/٣.

٨٠١٤/٢٥٥/٤، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٦/٢، وابن حجر في تغليق التعليق ١٩٢/٣ .

كلهم من طريق أبي خالد الأحمر، عن الأعمش، عن سلمة بن كهيل ومسلم البطين والحكم بن عتيبة، ثلاثتهم عن سعيد بن جبير وعطاء ومجاهد، عن ابن عباسﷺ به.

وروى الحديث عن الأعمش جماعة:

فأخرجه أحمد ٢٣٣٦/٢٥٨/١، والبخاري في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ١٩٥٣/٣١٤/١، ومسلم في كتاب الصيام ٢٦٩٤/٤٦٧/١، والنسائي ٢٩١٣/١٧٣/٢، وأبو عوانة٢٩٠١/٢١٦/٢، والطبراني ١٢٣٣٠/١٤/١٢، والدارقطني ٨٤/١٩٦/٢، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم٢٢٣/٣-٢٦٠٤/٢٢٤، وابن حزم في المحلى ٩٠/٦، وفي الإحكام ٤١٠/٧، والبيهقي ٨٠١٣/٢٥٥/٤، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل٨٩١/٢، من طريق زائدة بن قدامة عن الأعمش عن مُسلم البطِينِ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عن ابن عَبَّاسﷺ بنحوه، ثم قال الأعمش: فقال الحكمُ وسلمةُ: ونحن جميعا جلوسٌ حين حدَّث مسلمٌ بهذا الحديث؛ قالا: سمعنا مجاهدًا يَذْكُرُ هذا عن ابن عَبَّاسﷺ.

وأخرجه النسائي ٢٩١٥/١٧٤/٢، وأبو عوانة ٢٨٩٨/٢١٥/٢، وفي ٢٩٠٠/٢١٦/٢، من طريق عبد الرحمن بن مِغْرَاء عن الأعمش عن مسلم البَطِين عن سعيد بن جبير؛ وعن سلمة بن كهيل عن مجاهد؛ وعن الحكم بن عتيبة عن عطاء؛ ثلاثتهم: عن ابن عباسﷺ.

وأخرجه النسائي ٢٩١٦/١٧٤/٢، من طريق موسى بن أعين عن الأعمش عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير عن ابن عباسﷺ بنحوه؛ ثم قال الأعمش: وحدثنيه سلمة بن كهيل، والحكم، بمثل ذلك عن ابن عباسﷺ.

وأخرجه أحمد ١٩٧٠/٢٢٤/١، وذكره البخاري معلقاً مجزوماً به في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ١٩٥٣/٣١٤/١، وأخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢٦٠٣/٢٢٣/٣، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٨/٢، وابن

الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١١٢٨/٩٩/٢، **من طريق أبي معاوية الضرير.**

وذكره البخاري معلقاً مجزوماً به في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ١٩٥٣/٣١٤/١، وأخرجه أبونعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢٦٠٣/٢٢٣/٣، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٩٠/٢، وعزاه الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق ١٩٣/٣ لأحمد و لم أقف عليه في المسند، **من طريق يحيى بن سعيد القطان.**

وأخرجه النسائي ٢٩١٢/١٧٣/٢، و الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٩/٢-٨٩٠، **من طريق عَبْثَر بن القاسم.**

وأخرجه أحمد ٣٤٢٠/٣٦٢/١ ، وأبو عوانة ٢٨٩٦/٢١٥/٢، **من طريق عبد الله بن نمير .**

وأخرجه مسلم في كتاب الصيام ٢٦٩٣/٤٦٧/١، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢٦٠٣/٢٢٣/٣، والبيهقي ٨٠١٢/٢٥٥/٤، والخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٨/٢، **من طريق عيسى بن يونس.**

وأخرجه الطبراني ١٢٣٢٩/١٤/١٢، والبيهقي ٨٠١٥/٢٥٥/٤، **من طريق شعبة بن الحجاج.**

وأخرجه أبو عوانة ٢٨٩٧،٢٨٩٩/٢١٥/٢، **من طريق عبيدة بن حميد.**

وأخرجه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٩/٢، **من طريق إسماعيل بن زكريا الخُلْقَاني.**

وأخرجه الخطيب في الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٩/٢، **من طريق أبي إسحاق الفزاري إبراهيم بن محمد.**

كلُّهم –وعددهم تسعة-: عن الأعمش، عن مسلم البَطِين، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسﷺ بنحوه.

وقد حرَّر الخطيب البغدادي ما تمايزت به رواياتهم من جهة اختلاف الألفاظ؛ فقال: (وكلُّهم ذكر أنَّ المرأة قالت: "يا رسول الله إنّ أمِّي ماتت"؛ خلاف قول أبي خالد: "إنَّ

أختي ماتت"، وجعل زائدةُ، والفزاريّ، وعَبْثَر: السائل رجلاً؛ وقالوا أيضا كلُّهم: صيام شهر، ولم يقل شهرين إلا الفزاري)[1]، ويضاف إلى ما ذكره الخطيب أمران:

١- أنَّ عبيدة بن حميد تابع الثلاثة فجعل السائل رجلاً أيضاً.

٢- أنَّ شعبة بن الحجاج تابع أبا خالد الأحمر فجعل المسئول عنه الأخت لا الأمّ فقال: (فَذَكَرَتْ له أَنَّ أُخْتَهَا نَذَرَتْ أَنْ تصُوم شَهرًا وأَنَّها ركبَت البحر فماتَتْ..).

ورواه جرير بن عبد الحميد أيضاً عن الأعمش، كما ذكره البيهقي ٨٠١٢/٢٥٥/٤، ولم أقف على من أخرجه.

وقد روي الحديث من غير طريق الأعمش؛ فذكره البخاري معلقاً مجزوماً به في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ١٩٥٣/٣١٤/١، ووصله مسلم في كتاب الصيام ٢٦٩٦/٤٦٧/١، والنسائي ٢٩١٧/١٧٤/٢، وأبو عوانة ٢٩٠٣/٢١٧-٢١٦/٢، وابن حجر في تغليق التعليق ١٩٤/٣، من طريق زيد بن أبي أنيسة، عن الحكم بن عتيبة، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباسﷺ بنحوه.

وروى الحديث كذلك: عكرمة، عن ابن عباسﷺ بنحوه وفيه: (ماتتْ أُمِّي وعليها صوم خمسة عَشَرَ يومًا)، ذكره البخاري معلقاً مجزوماً به في كتاب الصوم، باب من مات وعليه صوم ١٩٥٣/٣١٤/١، ووصله ابن حجر في تغليق التعليق ١٩٤/٣.

• تحرير المصطلح:

حديث أبي خالد الأحمر هذا الذي وصفه أبو عبد الله البخاري بهذا المصطلح؛ قد تميَّزت روايته عن روايات الناس بِمِيَزْ، وزاد في متنها وإسنادها زيادات، فساقه بسياق فارق به غيره ممن رواه عن الأعمش، وبيان ذلك وتفصيله كما يلي:

أما الإسناد: فقد خالف أكثرَ أصحاب الأعمش؛ إذ روى الحديث عنه عن ثلاثة وهم: مسلم البطين، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل، وأكثر الرواة عن الأعمش يجعلون حديثه

(١) الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٧/٢.

عن مسلم البطين وَحْدَه، قال أبو عيسى الترمذي: (وَرَوَى أبو معاوية وَغَيْرُ وَاحِدٍ هذا الحديث عن الأَعْمَش عن مسلم البَطِين عن سعيد بن جبير عن ابن عَبَّاس عن النبي ﷺ ولم يذكروا فيه سلمة بن كهيل ولا عن عطاء ولا عن مجاهد)[1].

وأيضاً فقد جمع أبوخالد بين روايات الثلاثة-أعني: مسلماً البطين، والحكم بن عتيبة، وسلمة بن كهيل-، عن الثلاثة -أعني: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعطاء- هكذا دون تفصيل من منهم روى عن من، مما يفهم منه أنَّ الثلاثة كلُّهم رووا عن هؤلاء الثلاثة، وليس الأمر كما أفهَمَه صنيع أبي خالد.

فقد فصَّل عبد الرحمن بن مغراء رواياتهم فقال: (عن مسلم البطين عن سعيد بن جبير؛ وعن سلمة بن كهيل عن مجاهد؛ وعن الحكم بن عتيبة عن عطاء)[2]، وزاد الأمرَ بياناً ووضوحاً روايةُ زائدة بن قدامة؛ حيث قال: (عن الأعمش عن مُسلم البطِينِ عن سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما بنحوه، ثم قال الأعمش: فقال الحكمُ وسلمةُ: ونحن جميعا جلوسٌ حين حدَّث مسلمٌ بهذا الحديث؛ قالا: سمعنا مجاهدًا يَذْكُرُ هذا عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما)[3].

ويضاف إلى ذلك أنَّ أبا خالد الأحمر زاد في الإسناد ذكر "عطاء"، وأكثر الرواة عن الأعمش لا يذكرونه كما قال الخطيب: (لأنَّ ذكر عطاء لم يقع إليَّ في هذا الحديث عن الأعمش إلا من رواية أبي خالد وحده عنه)[4]، والواقع أنَّه ذكر في رواية عبد الرحمن بن مغراء أيضاً، ولكنَّ أكثر الرواة لا يذكرونه.

---

(١) جامع الترمذي ٢٣٦/١.

(٢) وبرواية عبد الرحمن بن مغراء هذه يجاب عن ما استشكله الخطيب البغدادي حين قال في الفصل للوصل ٨٨٧/٢: (ولست أعلم من الرواي لهذا الحديث عن عطاء؛ أهم الثلاثة أم بعضهم، لأنَّ ذكر عطاء لم يقع إليَّ في هذا الحديث عن الأعمش إلا من رواية أبي خالد وحده عنه)، فظهر أنَّ ذكر عطاء جاء من طريق الحكم بن عتيبة.

(٣) ولهذا اختار رواية زائدة بن قدامة أصحاب الصحيح -البخاري، ومسلم- فأخرجا حديث ابن عباس رضي الله عنهما من طريقه، ورجح روايته الدارقطني أيضاً بعد أن أخرجها ٨٤/١٩٦/٢ فقال: (هذا أصحُّ إسناداً من حديث أبي خالد)، وقال الحافظ ابن حجر في تغليق التعليق ١٩٣/٣: (قلت والإضطراب في إسناد هذا الحديث ومتنه كبير جداً، والإضطراب موجب للضعف إذا تساوت وجوه الإضطراب، لكن اعتمد الشيخان رواية زائدة لحفظه، فرجحت على باقي الروايات، هكذا سمعت شيخنا الحافظ أبا الفضل ابن الحسين يقول لما سألته عنه).

(٤) الفصل للوصل المدرج في النقل ٨٨٧/٢.

وأما متن الحديث: فإن أبا خالد الأحمر جعل المسئول عنه هي الأخت لا الأمّ كما في سائر روايات من تابعه عن الأعمش؛ فقال في حديثه: (إنَّ أختي ماتت..)، وسبق أنَّه قد تابعه على هذه اللفظة شعبة بن الحجاج، وسائر الرواة إنما يجعلون المسئول عنه هي الأمّ.

ويضاف إلى هذا أنَّ ذكر التتابع في الصيام لم يَرِدْ إلا في حديث أبي خالد الأحمر؛ حيث قال في حديثه: (إنَّ أختي ماتت وعليها صيام شهرين متتابعين..)، ولأجل هذا المعنى الذي زاده أبو خالد في روايته؛ فقد بوَّب عليه ابن خزيمة لما أخرج حديثه -ملاحظاً هذا المعنى- فقال: (باب الدليل على أن المجامع إذا وجب عليه صيام شهرين متتابعين ففرط في الصيام حتى تنزل به المنية قُضِيَ الصوم عنه كالدين يكون عليه..)[1]، وكذلك قال ابن حبان: (ذكر الخبر الدال على أن المواقع أهله في رمضان إذا وجب عليه صيام شهرين متتابعين ففرَّط فيه إلى أن نزلت المنيَّة به قُضِيَ الصوم عنه بعد موته)[2]، وتابعه عليها إسماعيل بن زكريا عند الخطيب في الفصل للوصل فقط[3]، والأكثر لا يذكرونها.

ولأجل هذه الزيادات التي جاءت في حديث أبي خالد الأحمر، وهذا السياق الذي ساقه فقد وصفه الإمام البخاري بمصطلح "جوَّده"، وقال الحافظ ابن حجر في الإشارة إلى ما تميَّزت به رواية أبي خالد: (ورجال هذا الإسناد رجال الصحيح، إلا أنَّ فيه اختلافاً كثيراً في إسناده، وقد تفرَّد أبوخالد سليمان بن حبان الأحمر بهذا السياق، وخالف فيه الحفاظ من أصحاب الأعمش)[4]، وقال في موطن آخر: (وأما مسلمٌ فلم يسق المتن[5]؛ بل أحال به على حديث زائدة، وهو غير جيِّد، لما في متن رواية أبي خالد من المخالفة، ولتفرُّد أبي خالد أيضا بهذا السياق)[6].

---

(١) صحيح ابن خزيمة ٣/٢٢٣.

(٢) الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٨/٢٩٩.

(٣) الفصل للوصل المدرج في النقل ٢/٨٨٩.

(٤) مقدمة فتح الباري المسماة هدي الساري ١/١٨.

(٥) يعني متن طريق أبي خالد الأحمر، وإنما اكتفى مسلم بسوق إسنادها ثم أحال بها على متن حديث زائدة بن قدامة.

(٦) تغليق التعليق ٣/١٩٣.

الخلاصة:

فالذي يتلخص من هذا أنَّ الإمام البخاري أطلق هذا المصطلح في هذا الموطن وأراد به معنى الزيادة في المتن والإسناد جميعاً، وأما من جهة قبول البخاري أو ردِّه لهذا الوجه عن أبي خالد، الذي وصفه بأنه جوَّده؛ فإنه قد أعرض عن روايته فلم يخرجها في صحيحه، واختار إخراج الحديث من طريق زائدة بن قدامة، وهذا يدلُّ على عدم أرجحية طريق أبي خالد عنده، وأما استحسانه لطريقه جداً فراجع إلى ما في ألفاظه من زياداتٍ وبيان، والله تعالى أعلم.

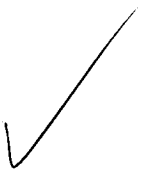

الحديث الثاني:

٧- قال البيهقي[1]:

عن كبشة بنت كعب بن مالك -وكانت تحت ابن أبي قتادة- أنَّ أبا قتادة دخل عليها، فسكبت له وضوءاً، فجاءت هرَّة تشرب منه، فأصغى لها أبو قتادة الإناء حتى شربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه، فقال: أتعجبين يا بنت أخي؟ قالت: نعم. فقلت: إن رسول الله ﷺ قال: (إنها ليست بنجس، إنها من الطوافين عليكم والطوافات).

هكذا رواه مالك بن أنس في المؤطا، وقد قَصَّرَ بعض الرواة بروايته فلم يقم إسناده، قال أبو عيسى: سألت محمداً -يعني ابن إسماعيل البخاري- عن هذا الحديث فقال: (جوَّد مالك بن أنس هذا الحديث، وروايته أصح من رواية غيره).

• التخريج:

أخرجه مالك في الموطأ ٤٢/٢٢/١، والشافعي -كما في المسند ٩/١-، وعبد الرزاق ٣٥٣/١٠١/١، وابن سعد في الطبقات ٤٧٨/٨، وابن أبي شيبة ٣٢٥/٣٦/١، وأحمد ٢٢٦٣٣/٣٠٣/٥، وفي ٢٢٦٨٩/٣٠٩/٥، والدارمي ٧٣٦/٢٠٣/١، وفي ٣٦٣٤٨/٣٠٨/٧، وابن ماجه في أبواب الطهارة وسننها، باب الوضوء بسؤر الهرَّة والرخصة في ذلك ٣٦٧/٥٥/١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب سؤر الهرَّة ٧٥/٢٢/١، والترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في سؤر الهرَّة ٩٢/٤٨/١، والنسائي ٦٣/٧٦/١، وفي المجتبى في كتاب الطهراة، باب سؤر الهرَّة ٦٨/٨/١، و بوَّب بنفس التبويب في موضع آخر من نفس الكتاب ٣٤٠/٤٦/١، وابن الجارود ٦٠/٢٦/١، وابن خزيمة ١٠٤/٥٥/١، والطوسي في مختصر الأحكام ٢٨٦/١-٧٥/٢٨٧، وابن المنذر في الأوسط ٢٢٦/٣٠٣/١، والطحاوي في مشكل الآثار ٧٤/٧، وفي شرح معاني الآثار له ١٨/١، وابن حبان -كما في الإحسان ١٢٩٩/١١٤/٤-، والدارقطني ٢٢/٧٠/١، والحاكم ٥٦٧/٢٦٣/١، وابن حزم في المحلى ١١٧/١، والبيهقي ١٠٩٢/٢٤٥/١، وفي

---

(١) سنن البيهقي الكبرى ٢٤٥/١.

السنن الصغرى له ١/١٤٠/١٨٤، وكذلك في معرفة السنن والآثار له ١/٣١٣/٣٧٠، وابن عبد البر في التمهيد ١/٣١٩، وابن الجوزي في التحقيق ١/٧٩/٦١، والمزي في تهذيب الكمال ٣٥/٢٩٠، **كلهم من طريق مالك بن أنس، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حَمِيدة بنت عُبَيد بن رِفَاعة، عن كَبْشَة بنت كعب بن مالك -وكانت تحت عبد الله بن أبي قتادة-، عن أبي قتادةﷺ، عن النبيﷺ.**

وقد روى الحديث عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة جماعة:

فأخرجه إسحاق بن راهويه -كما في النكت الظراف ٩/٢٧٢-، وأبو يعلى -كما في التعليقة على العلل لابن عبد الهادي ١/١٣١-، والبيهقي ١/٢٤٥/١٠٩٣، **من طريق حسين المعلّم.**

وأخرجه البيهقي ١/٢٤٥/١٠٩٤، **من طريق همّام بن يحيى.**

وتابعهما يونس بن عبيد وإبراهيم بن أبي يحيى؛ كما ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٦٠-١٦٢/١٠٤٤، ولم أقف على من أخرجها.

كلُّهم -أعني: حسين المعلّم، وهمام بن يحيى، ويونس بن عبيد، وإبراهيم بن أبي يحيى- عن: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أمِّ يحيى امرأتِهِ، عن خالتها -وكانت عند عبد الله بن أبي قتادة-، عن أبي قتادةﷺ، عن النبيﷺ.

وأخرجه عبد الرزاق ١/١٠٠/٣٥٢، وابن أبي شيبة ١/٣٧/٣٣٧، من طريق هشام بن عروة[1]، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن امرأةٍ، عن أمِّها -وكانت تحت أبي

(١) قال الدارقطني في العلل ٦/١٦١-١٦٢: (ورواه هشام بن عروة عن إسحاق واختلف عنه: فرواه ابن جريج عن هشام عن إسحاق عن امرأته عن أمها عن أبي قتادة، وهذه الرواية موافقة لرواية مالك ومن تابعه، ورواه ابن نمير عن هشام نحو هذا، وقال أبو معاوية: عن هشام عن إسحاق -من بني زُرَيق- عن أبي قتادة، فنقص من الإسناد حميدة امرأة إسحاق، ورواه عبد الله بن إدريس وعبد الله بن داود الخُرَيْبي عن هشام عن إسحاق عن أبي قتادة لم يذكر بينهما أحداً، ورواه وكيع عن هشام وعلي بن المبارك عن إسحاق عن امرأة عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة؛ وافق أبا معاوية في روايته عن هشام؛ ونقص من الإسناد امرأة إسحاق).

قتادة-، عن أبي قتادةﷺ، عن النبيﷺ.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٣٧/٣٧/١، من طريق علي بن المبارك.

وأخرجه عبد الرزاق ٣٥١/١٠٠/١، والحميدي ٤٣٠/٢٠٥/١، وأحمد ٢٢٥٨١/٢٩٦/٥، من طريق سفيان بن عيينة.

كلاهما عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن امرأة عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادةﷺ، عن النبيﷺ.

ورواه كذلك عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة كلٌّ من:

عبد الله بن عمر العُمَري، فرواه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنسﷺ، عن أبي قتادةﷺ، ذكره الدارقطني في العلل ١٠٤٤/١٦٢-١٦٠/٦، وقال: (وَوَهَم في ذكر أنس)، ولم أقف على من أخرجه.

ورواه حماد بن سلمة، عن إسحاق، عن أبي قتادةﷺ مرسلاً؛ ذكره الدارقطني في العلل ١٠٤٤/١٦٢/٦ وابن عبد البر في التمهيد ٣٢٢/١، ولم أقف على من أخرجه.

وقد روي الحديث عن أبي قتادةﷺ من غير هذا الوجه:

فأخرجه أحمد ٢٢٦٩٠/٣٠٩/٥، والبيهقي ١٠٩٦/٢٤٦/١، وأخرجه الشافعي -كما في المسند ٩/١-، ومن طريقه البيهقي ١٠٩٥/٢٤٦/١، وكذلك في معرفة السنن والآثار ٣١٤/١-٣٢٧/٣١٥-٣٧٣، كلُّهم من طرق عن عبد الله بن أبي قتادة، عن أبيهﷺ، عن النبيﷺ[1].

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٣٤٩/٣٠٨/٧، وعبد الرزاق ٩٩/١-١٠٠/٣٤٦-٣٤٩، والبيهقي ١٠٩٧/٢٤٦/١، من طرق عن عكرمة مولى ابن عباسﷺ، عن أبي قتادةﷺ موقوفاً عليه من فعله، وتابعه كذلك صالح مولى التَوْأَمَة ولكن جعله من قوله لا من فعله؛

(١) قد ذكر الدارقطني في العلل ١٦٢/٦ أنّ رواية عبد الله بن أبي قتادة موقوفة، والذي وَقَفْتُ عليه في هذه المواضع كلّها مرفوع، فالله أعلم.

كما أخرجه عبد الرزاق ١/١٠٠/٣٥٠.

قال الدارقطني: (ورفعه صحيح، ولعل من وَقَفَه لم يسأل أبا قتادة هل عنده عن النبي ﷺ فيه أثرٌ أمْ لا؛ لأنهم حكوا فعل أبي قتادة حَسْب)[1].

• تحرير المصطلح:

الحديث رواه عن أبي قتادة جماعة –كما سبق–، وإنما الكلام هنا مختصٌّ بطريق كَبْشَةَ بنت كعب بن مالك عنه فقط؛ وهي الطريق التي رواها مالك بن أنس.

و مدار هذا الوجه على إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة؛ وقد اختلف عليه من ستة أوجه:

الوجه الأول:إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك، عن أبي قتادةﷺ، عن النبي ﷺ.

رواه مالك بن أنس.

الوجه الثاني: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أمِّ يحيى، عن خالتها، عن أبي قتادةﷺ، عن النبيﷺ.

رواه كل من : حسين المعلِّم، وهمام بن يحيى، وإبراهيم بن أبي يحيى، ويونس بن عبيد[2]، وهي موافقة لرواية مالك.

الوجه الثالث: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن امْرَأَة عبد اللَّهِ بن أبي قتادةَ، عن أبي قَتَادَةَﷺ، عن النبي ﷺ.

رواه سفيان بن عيينة، واختلف عنه من وجهين:

١- فمرَّة يروى عنه هكذا.

٢- ومرَّة يروى عنه عن إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن امرأةٍ، عن أمِّها، عن

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٦/١٦٢.

(٢) سبق تخريج هذه الأوجه كلها في الصفحة السابقة، وهي راجعة إلى طريق مالك فأمُّ يحيى هي: حميدة بنت عبيد امرأة إسحاق، وخالتها هي كبشة بنت كعب امرأة عبد الله بن أبي قتادة، انظر التمهيد ١/٣١٩.

أبي قتادةﷺ مرفوعاً.

فروايته الأولى رواها عنه الإمام أحمد[1].

وروايته الثانية رواها عنه عبد الرزاق[2]، ونصر بن علي[3].

الوجه الرابع: إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن امرأة عبد الله بن أبي قتادة، عن أبي قتادةﷺ، عن النبيﷺ.

رواه علي بن المبارك، وهشام بن عروة.

وقد اختلف على هشام بن عروة من ثلاثة أوجه:

١- فمرَّة يُروى عنه هكذا.

٢- ومرَّة يُروى عنه عن إسحاق بن عبد الله، عن امرأته، عن أمِّها، عن أبي قتادةﷺ -موافقة لرواية مالك ومن تابعه-.

٣- ومرَّة يُروى عنه عن إسحاق بن عبد الله، عن أبي قتادةﷺ.

فأما روايته الأولى فرواها وكيع بن الجراح[4]، وأبو معاوية[5] .

---

(١) المسند ٥/٢٩٦/٢٢٥٨١.

(٢) المصنف ١/١٠٠/٣٥١.

(٣) ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٦٢ وقال بعده: (فإن كان ضبط هذا عن ابن عيينة؛ فقد أتى الصواب)اهـ.

(٤) مصنف بن أبي شيبة ١/٣٧/٣٣٧.

(٥) ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٦١-١٦٢، وفي نسخة العلل المطبوعة هذه عبارة مشكلة -في نظري- ربما كان سببها تصحيف وخطأ في قراءة المخطوط، وذلك أنه جاء فيها قول الدارقطني: (وقال أبو معاوية: عن هشام عن إسحاق من بني زريق عن أبي قتادة، فنقص من الإسناد حميدة امرأة إسحاق) هكذا جاء الإسناد ليس فيه أي امرأة من الثنتين لا حميدة ولا كبشة، برغم قول الدارقطني معلقاً على هذا الإسناد: (فنقص من الإسناد حميدة امرأة إسحاق) فكأن الذي نقص من الإسناد هو حميدة فقط، والواقع فيما طبع أنَّ الناقص هو: حميدة وكبشة بنت كعب كلتاهما.

ومما يقوي كون المطبوع فيه شيء قول الدارقطني بعد ذلك عن متابعة وكيع لأبي معاوية: (ورواه وكيع عن هشام وعلي بن المبارك عن إسحاق عن امرأة عبد الله بن أبي قتادة عن أبي قتادة. وافق أبا معاوية في روايته عن هشام ونقص من الإسناد امرأة إسحاق) وهي حميدة ذاتها، فيظهر أنَّ رواية أبي معاوية موافقة لرواية وكيع بن

وأما روايته الثانية الموافقة لرواية مالك؛ فرواها كل من: ابن جريج[1] ، وابن نمير[2].

وأما روايته الثالثة فرواها كل من: عبد الله بن إدريس، وعبد الله بن داود الخُرَيْبِي[3] .

وبعد هذا نتأمل في قول الإمام البخاري: (جوَّد مالك بن أنس هذا الحديث، وروايته أصح من رواية غيره)[4] فنجد أنَّ الإمام مالكاً حفظ الحديث على وجهه فلم يُسقط من رواته أحداً، وضبط أسماء رواته وميَّزهم؛ إذ سمّى من كنَّاه غيره وهي حميدة بنت عبيد، وكبشة بنت كعب بن مالك، ونسب كلاً منهما، فقال: (عن حميدة بنت عبيد بن رفاعة، عن كبشة بنت كعب بن مالك -وكانت تحت ابن أبي قتادة- أنَّ أبا قتادة دخل عليها..)[5]، فكان هذا الحفظ والضبط للحديث إسناداً ومتناً؛ مع ما اشتمل عليه من نوع زيادة في الإسناد هو الذي عبَّر عنه البخاري بقوله: (جوَّد مالك بن أنس هذا الحديث)، والله تعالى أعلم.

وقال الترمذي في بيان هذا المعنى بعبارة أوضح في الدلالة على المقصود: (وقد جَوَّدَ مَالِكٌ هذا الحديث عن إسحاق بن عبد اللَّهِ بن أبي طَلْحَةَ ولم يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ من مَالِكٍ)[6]، وقال ابن عبد البر: (حديث مالك وهو أصحُّ الناس له نقلاً عن إسحاق..)[7]، وقال أيضاً: (فمالك ومن تابعه قد أقام إسناده وجوَّده)[8].

ولهذا قال الدارقطني بعد أنْ ساق اختلاف الرواة في هذا الحديث: (وأحسنها إسناداً؛ ما رواه مالك عن إسحاق عن امرأته عن أمِّها عن أبي قتادة، وحفظ أسماء النِّسوة وأنسابهنّ،

الجراح سواء؛ فليتأمل، والله أعلم بالصواب.

(١) مصنف عبد الرزاق ١/١٠٠/٣٥٢.

(٢) ذكرها الدارقطني في العلل ٦/١٦١.

(٣) ذكره الدارقطني في العلل ٦/١٦٢ ولم أقف على من أخرجها.

(٤) سنن البيهقي ١/٢٤٥، ومعرفة السنن والآثار له ١/٣١٣/٣٧١.

(٥) المستدرك ١/٢٦٣/٥٦٧.

(٦) سنن الترمذي ١/٤٨/٩٢.

(٧) التمهيد ١/٣١٣.

(٨) المرجع السابق ١/٣٢٢.

وجوَّد ذلك ورفعه إلى النبي ﷺ)[1]

الخلاصة:

فتلخص من هذا –والله أعلم– أنَّ البخاري أراد بـ(جوَّده) هنا أمران؛ الأول: هو ضبط الحديث سنداً ومتناً؛ وحفظه تاماً على وجهه، والثاني: الزيادة في الإسناد، بتسمية الرواة وذكر أنسابهم.

وقد حكم البخاري على هذه الرواية التي وصفها بأنه مجوَّدة بأنها أصحُّ من غيرها، وهذه العبارة وإن لم تكن دالّةً على الصحة؛ إلا أنها بضميمة ما سبق نقله عن المحدثين تقوى دلالتها على أنَّ البخاري يصححها، والله تعالى أعلم.

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ١٦٢/٦.

الحديث الثالث:

٨- قال أبو عيسى الترمذي:

(حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفر، حدثنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا أبي، عن حسين المعلم، عن يحيى بن أبي كثير، قال: أخبرني عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، عن يعيش بن الوليد المخزومي، عن أبيه، عن معدان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء ﷺ أنّ النبي ﷺ قاء فأفطر. قال: فلقيت ثوبان ﷺ في مسجد دمشق؛ فذكرت ذلك له فقال: صدق أنا صببت له وضوءه. وقال معمر: عن يحيى، عن يعيش بن الوليد، عن خالد بن معدان، عن أبي الدرداء ﷺ عن النبي ﷺ.

سألتُ محمّداً عن هذا الحديث؛ فقال: "جوّد حسين المعلم هذا الحديث")[1].

• التخريج:

الحديث سبق تخريجه والكلام على طرقه في الحديث الثاني عند الإمام أحمد، فيراجع هناك[2].

• تحرير المصطلح:

اختلف في حديث أبي الدرداءﷺ هذا من الأوجه السابقة، فالوجه الأول رواه حسين المعلّم عن يحيى بن أبي كثير بزيادة في الإسناد والمتن؛ فأما الإسناد فَذَكَرَ فيه الوليد بن هشام المعيطي –والد يعيش بن الوليد–، بينما رواه بقية من تابعه وهم: حرب بن شدَّاد، ومعمر بن راشد، وهشام الدستوائي دون زيادة "عن أبيه" في الإسناد[3].

وأما المتن؛ فقد زاد فيه حسين المعلّم قول ثوبانﷺ مولى رسول الله: "صدق، أنا صببت له وضوءه"، وقد تابعه على هذه اللفظة أيضاً هشام الدستوائي.

ولكن في مقارنة الإمام الترمذ بين وجهي الإسناد المختلفين عن حسين المعلم ومعمر بن راشد ما يدلُّ على الإشارة إلى الاختلاف الواقع بين وجهي الإسناد دون تعرُّضٍ للمتن،

---

(١) علل الترمذي الكبير ٥٨/٥١/١.

(٢) انظر غير مأمور ص (١١٠) من هذا البحث.

(٣) مع ملاحظة أن معمراً خلط فيه فأسقط منه الأوزاعي أيضاً على ما سبق نقله.

وبرغم ذلك فإنه لا مانع من قصد الزيادة فيهما جميعاً، فكأنَّ الإمام البخاري إنما قصد بهذه العبارة: تلك الزيادة في الإسناد والمتن التي جاءت من طريق حسين المعلم، وتفرَّد ببعضها عن غيره.

الخلاصة:

فالذي يتلخص والعلم عند الله تعالى أنَّ البخاري قصد بهذا المصطلح في هذا الموضع: الزيادة في المتن والإسناد.

المطلب الرابع:

الإمام مسلم(٢٦١هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو مسلم بن الحجاج بن مسلم القُشَيري، أبو الحسين النيسابوري الحافظ صاحب الصحيح.

شيوخه:

روى عن القعنبي، وأحمد بن يونس، وإسماعيل بن أبي أويس، يحيى بن يحيى، وسعيد بن منصور، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه العلم خلق؛ منهم: أبو عيسى الترمذي، وابن خزيمة، وابن صاعد، وأبو إسحاق السرَّاج، وأبو محمد ابن أبي حاتم الرازي، وغيرهم كثير.

مكانته العلمية:

هو في شهرته وعلمه مُسْتغنٍ عن البيان، قال ابن عُقْدَة: (قلَّما يقع الغلط لمسلم في الرجال؛ لأنه كتب الحديث على وجهه)، وقال أبو بكر بن الجارود: (حدثنا مسلم بن الحجاج؛ وكان من أوعية العلم)، وقال مَسْلَمَة بن القاسم: (ثقة جليل القدر من الأئمة)، وقال ابن أبي حاتم: (كتبت عنه وكان ثقة من الحفاظ، له معرفة بالحديث)، وقال بُنْدَار: (الحفاظ أربعة: أبو زرعة، ومحمد بن إسماعيل، والدارمي، ومسلم).

مصطلح (جوَّده) عنده:

استخدام عبارة (جوَّد) عند الإمام مسلم بن الحجاج كانت من القلَّة بحيث أني لم أقف له إلا على استخدام واحد فقط قال فيه: (جوَّد)، مع كون الإمام مسلم من أئمة الحديث في الكلام على العلل والأسانيد، ولكن ربما عُزِيَ ذلك لأسباب من ضمنها: أنَّ أهمَّ كتب الإمام مسلم في العلل قد فُقد و لم يوجد منه إلا قطعة يسيرة وهو كتاب التمييز.

وعلى أيِّ حال فإن عدم الوقوف للإمام مسلم إلا على هذا الموضع الواحد الذي استخدم فيه هذا الاصطلاح -مع كون جملة نافعة من كتبه موجودة متداولة- فيه دلالة ظاهرة على ندرة استخدامه لهذا الاصطلاح عند كلامه على الأسانيد.

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب ٦٧/٤، و الجرح والتعديل ٧٩٧/١٨٢/٨، وطبقات الحنابلة ٤٨٨/٣٣٧/١، والتقييد ٥٩٩/٤٤٦/١، وتاريخ بغداد ٧٠٨٩/١٠٠/١٣.

الحديث الأول:

٩- قال الإمام مسلم بن الحجاج:

حدثنا يحيى بن يحيى، وقُتَيْبَةُ، وابن رُمْحٍ، -واللفظ ليَحْيَى- قال قُتَيْبَةُ: حدثنا لَيْثٌ، وقال الْآخَرَانِ: أخبرنا اللَّيْثُ بن سَعْدٍ، عن نَافِعٍ، عن عبد اللَّهِ أَنَّهُ طَلَّقَ امْرَأَةً له وهى حَائِضٌ، تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً، فَأَمَرَهُ رسول اللَّهِ ﷺ أَنْ يُرَاجِعَهَا، ثُمَّ يُمْسِكَهَا حتى تَطْهُرَ، ثُمَّ تَحِيضَ عِنْدَهُ حَيْضَةً أُخْرَى، ثُمَّ يُمْهِلَهَا حتى تَطْهُرَ من حَيْضَتِهَا، فَإِنْ أَرَادَ أَنْ يُطَلِّقَهَا فَلْيُطَلِّقْهَا حين تَطْهُرُ من قَبْلِ أَنْ يُجَامِعَهَا، فَتِلْكَ الْعِدَّةُ التي أَمَرَ اللَّهُ أَنْ يُطَلَّقَ لها النِّسَاءُ.

وزاد ابن رُمْحٍ في رِوَايَتِهِ: وكان عبد الله إذا سئل عن ذلك قال لأحدهم: أما أنت طلقت امرأتك مرة أو مرتين؛ فإن رسول الله ﷺ أمرني بهذا، وإن كنت طلقتها ثلاثًا فقد حُرِّمت عليك حتى تنكح زوجًا غيرك، وعصيتَ الله فيما أمرك من طلاق امرأتك.

قال مسلم: جوَّد الليث في قوله: (تطليقة واحدة)[1].

- **التخريج:**

هذا الحديث مداره على نافع عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما؛ وقد رواه عنه جماعة:

فأما طريق الليث بن سعد: فأخرجه أحمد ٢/١٢٤/٦٠٦١، وعلَّق البخاري طرفه الأخير جازماً به في كتاب الطلاق، باب من قال لامرأته أنت علي حرام ١/٩٤٠/٥٢٦٤، ووصله في باب (وبعولتهنَّ أحق بردهن) في العدَّة، وكيف يراجع المرأة إذا طلقها واحدة أو ثنتين، وقوله: (فلا تعضلوهنَّ) ١/٩٥٢/٥٣٣٢، وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق ١/٦٢٧/٣٦٥٣، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب في طلاق السنة ١/٣١٥/٢١٨٠، وأبو عوانة ٣/١٤٧/٤٥١٤، والدارقطني ٤/٢٧/٧٦، ومحمد بن نصر المروزي في السنة ١/٦٨/٢٤١، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٤/١٤٧/٣٤٥٧، وابن حزم في المحلى ١٠/١٦٧، والبيهقي ٧/٣٢٤/١٤٦٨٥، وفي ٧/٣٣٠-٣٣١/١٤٧١٧-١٤٧١٨، وابن

(١) صحيح مسلم ١/٦٢٧/٣٦٥٣.

عبد البر في التمهيد ٦٣/١٥، والبرزالي في مشيخة ابن عبد الدائم ٤١/١، وابن قطلوبغا في عوالي الليث بن سعد٢١/٧٧/١، وابن حجر في تغليق التعليق ٤٣٨/٤، **كلهم من طريق الليث بن سعد.**

ورواه عن نافع جماعة اختلف على بعضهم في ذكر زيادة: (تطليقة واحدة)، وسائرهم ذكرها:

فأخرجه عبد الرزاق ١٠٩٥٤/٣٠٨/٦، وفي التفسير ٢٩٧/٣، ومسلم في كتاب الطلاق ٣٦٥٦/٦٢٨/١، والنسائي ٥٧٥٢/٤٠٢/٣، وفي المجتبى كتاب الطلاق، باب الرجعة ٣٥٨٧/٥٠٢/١، والطبري ١٣١/٢٨، وأبو عوانة ٤٥٠٧/١٤٤/٣-٤٥٠٨، والدارقطني ٧٧/٢٨/٤، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٣٤٥٩/١٤٨/٤، وابن حزم في المحلى ١٦٦/١٠،والبيهقي ١٤٩٢٩/٣٦٧/٧، **من طريق أيوب السختياني**[1].

وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق ٣٦٥٤/٦٢٧/١، وابن ماجه في أبواب الطلاق، باب طلاق السنة ٢٠١٩/٢٨٩/١، والنسائي ٥٥٨٢/٣٣٨/٣، وفي المجتبى في كتاب الطلاق، باب وقت الطلاق للعدَّة التي أمر الله عزوجل أن تطلق لها النساء ٣٤١٨/٤٧٤/١، وفي باب ما يفعل إذا طلق تطليقة وهي حائض ٣٤٢٥/٤٧٥/١، وفي باب الرجعة ٣٥٨٦/٥٠٢/١، والطبري في التفسير ١٣١/٢٨، وأبو عوانة ٤٥٠٥/١٤٤/٣-٤٥٠٦، وفي ٤٥٠٨/١٤٥/٣، وابن حبان -كما في الإحسان ٣٢٦٣/٧٧/١٠-، والطبراني في الأوسط٩٧١/٢٩٤/١، وأبو أحمد الحاكم في أحاديث أبي عروبة الحراني ٣٠/١، والدارقطني ٣١/١١/٤، وفي٤ /١٣٢/٤٥، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٣٤٥٨/١٤٨/٤، والبيهقي ١٤٦٨٤/٣٢٤/٧، **من طريق عبيد الله بن عمر**[2].

---

(١) قد اختلف على أيوب في ذكر زيادة: (تطليقة واحدة)، فلم يذكرها عنه: إسماعيل بن عليَّة عند مسلم والبيهقي والدارقطني، ولا حماد عند أبي عوانة، ولا معمر عند عبد الرزاق في التفسير، ولا قتادة عند الطبري.

(٢)اختلف على عبيد الله أيضاً في ذكر هذه اللفظة؛ فلم يذكرها عنه: عبد الله بن نمير عند مسلم وأبي نعيم في المستخرج عليه، ولا محمد بن عبيد الطنافسي عند أبي عوانة والبيهقي، ولا يحيى بن سعيد عند النسائي والطبري وأبي عوانة، ولا حماد عند أبي عوانة، ولا ابن المبارك عند الدارقطني وأبي عروبة الحراني في أحاديثه، ولا المعتمر

وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الطلاق، باب الرجعة ٣٥٨٦/٥٠٢/١، والطبري في التفسير ١٣١/٢٨، والطبراني في الأوسط ٩٧١/٢٩٤/١، **من طريق يحيى بن سعيد**[1].

وأخرجه الدارقطني ٧٨/٢٨/٤ **من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عقبة**، وفي ٢١/٩/٤ **من طريق إسماعيل بن أمية**، وفي ٢٢/٩/٤-٢٣ **من طريق صالح بن كيسان**.

وأخرجه الطيالسي ٦٨/١٣/١، والدارقطني ٢٤/٩/٤، **من طريق ابن أبي ذئب**.

وأخرجه النسائي ٥٧٥١/٤٠٢/٣، وفي المجتبى في كتاب الطلاق، باب الرجعة ٣٥٨٦/٥٠٢/١، **من طريق موسى بن عقبة**.

وروي الحديث على الإبهام دون ذكر عدد الطلْقات في الحديث:

فأخرجه مالك في الموطأ ١١٩٦/٥٧٦/٢، والشافعي -كما في المسند١٩٣/١، ١٠١-، وعبد الرزاق ١٠٩٥٢/٣٠٨/٦، والدارمي ٢٢٦٢/٢١٣/٢، والبخاري في كتاب الطلاق، باب قول الله تعالى: (يا أيها النبي إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن وأحصوا العدة) ٥٢٥١/٩٣٨/١، ومسلم في كتاب الطلاق ٣٦٥٢/٦٢٧/١، وأبو داود في كتاب الطلاق، باب في طلاق السنة ٢١٧٦/٣١٥/١، ومحمد بن نصر المروزي في السنة ٢٤٠/٦٨/١، والنسائي ٣٣٩/٣، وفي المجتبى في كتاب الطلاق، باب وقت الطلاق للعدة التي أمر الله عزوجل أن تطلق لها النساء ٣٤١٩/٤٧٤/١، والطبري في التفسير ١٣١/٢٨، وأبو عوانة٤٥٠٩/١٤٥/٣-٤٥١٠، والجصاص في أحكام القرآن ٧٦/٢[2]، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٣٤٥٦/١٤٧/٤، والبيهقي ١٤٦٨٣/٣٢٣/٧، وفي ١٥١٥٧/٤١٤/٧، وفي معرفة السنن والآثار ٤٤٠٧/٤٤٩/٥، وفي ٤٥٣/٥، والبغوي في التفسير ٣٥٥/٤، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١٧٠٣/٢٩١/٢، وصاحب تكملة إكمال الإكمال ٥٣/١، **كلُّهم من طريق مالك بن أنس**.

عند النسائي في الصغرى.

(١)اختلف عليه أيضاً؛ فلم يذكر الزيادة عنه: ابن إدريس عند النسائي في الصغرى والطبري، وذكرها زهير بن محمد عند الطبراني في الأوسط.

(٢) وسقط من الإسناد عنده ذكر نافع، فجاء إسناده هكذا: مالك عن ابن عمر.

وأخرجه الخطيب في التاريخ ٧٢/٨، **من طريق سليمان بن طَرخَان التيمي**، وأخرجه في ١٤٧/١٢، **من طريق أشعث**.

وأخرجه النسائي في المجتبى في كتاب الطلاق، باب الرجعة ٣٥٨٦/٥٠٢/١، والدارقطني كذلك ٢٤/٩/٤، وفي ١٣١/٤٥/٤، **من طريق محمد بن إسحاق**.

كلهم –وعددهم أربعة عشر راوياً– عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما به.

• تحرير المصطلح:

حديث ابن عمر هذا رواه عنه اثنا عشر راوياً؛ هم: نافع، وسالم، وأنس بن سيرين، ويونس بن جبير، وسعيد بن جبير، وعبد الله بن دينار، وطاووس، وأبو وائل، والشَّعْبِي، وميمون بن مِهْرَان، وعكرمة، والحسن[1]، وإنما البحث هنا في طريق نافع عن ابن عمر فقط–والتي سبق تخريجها– دون بقية الطرق لعدم تعلقها بعبارة مسلم.

فهذا الوجه من حديث ابن عمرﷺ مداره على نافع مولاه، والذين رووا الحديث عنه اختلفوا في عدد طلقات ابن عمرﷺ لزوجته، فمنهم من جعله على الإبهام و لم يذكر للطلاق عدداً، ومنهم من ذكره؛ وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١– الوجه الأول: الذين ذكروا تطليقة واحدة:

وهم عشرة: الليث بن سعد، وأيوب السَّخْتِيَاني، وعبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد القطان، وإسماعيل بن إبراهيم بن عقبة، وإسماعيل بن أمية، وصالح بن كيسان، ومحمد بن أبي ذئب، وموسى بن عقبة، على ما سبق.

ولكن لم ترد هذه اللفظة في صحيح مسلم عن أحد منهم سوى الليث بن سعد فقط، مع كونه أخرج طريق كلٍّ من أيوب، وعبيد الله بن عمر، على ما سيأتي.

٢– الوجه الثاني: الذين رووا الحديث على الإبهام بلا عدد:

وهم أربعة: مالك بن أنس، وسليمان بن طَرخَان التيمي، وأشعث، ومحمد بن إسحاق.

---

(١) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين ١٧١ .

وحتى يظهر المراد بقول مسلم بن الحجاج: (جوَّد الليث في قوله "تطليقة واحدة")؛ يلحظ هنا أمور:

١-أنَّ مسلماً أخرج حديث نافع هذا من طريق الليث بن سعد، وأيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر؛ غير أنَّ لفظة: (تطليقة واحدة) لم ترد عنده عن أحد منهم إلا من طريق الليث بن سعد فقط.

٢-أنَّ بعضاً ممن تابع الليث بن سعد على ذكر التطليقة الواحدة قد اختُلف عليهم في ذكرها؛ وهم: أيوب السختياني[١]، وعبيد الله بن عمر، ويحيى بن سعيد القطان.

بينما روى الناس الحديث عن الليث بن سعد، وأخذه عنه الفِئَامُ من الناس وتناقله العدد، دون أنْ يختلفوا عليه في لفظ الحديث من جهة عدد التطليقات التي صدرت من ابن عمرﷺ، وأنها تطليقة واحدة.

٣- أنَّ كثيراً من الناس كان يذكر أنَّ ابن عمرﷺ طلَّق امرأته ثلاثاً وأبتَّ طلاقها؛ حتى قال ابن سيرين : (مَكَثْتُ عِشْرِينَ سَنَةً يُحَدِّثُنِي من لا أَتَّهِمُ أَنَّ ابن عُمَرَ طَلَّقَ امْرَأَتَهُ ثَلاثًا وهى حَائِضٌ، فَأُمِرَ أَنْ يُرَاجِعَهَا، فَجَعَلْتُ لا أَتَّهِمُهُمْ ولا أعرف الحديث، حتى لَقِيتُ أَبَا غَلابٍ يُونُسَ بن جُبَيْرٍ الْبَاهِلِيَّ وكان ذَا ثَبَتٍ، فَحَدَّثَنِي أَنَّهُ سَأَلَ ابن عُمَرَ؛ فَحَدَّثَهُ أَنَّهُ: طَلَّقَ امْرَأَتَهُ تَطْلِيقَةً وهى حَائِضٌ فَأُمِرَ أَنْ يَرْجِعَهَا)[٢]، قال ابن رجب: (وهذا يدل على أنّه كان قد شاع بين الثقات من غير أهل الفقه والعلم أنَّ طلاق ابن عمر كان ثلاثا)[٣]، وهذا الذي شاع؛ غلط على ابن عمرﷺ، فلم يقع ذلك منه[٤].

وبالتأمل في هذا؛ يتضح أنَّ مسلماً لم يصحَّ عنده زيادة التطليقة الواحدة إلا من طريق الليث بن سعد، فإنه أخرج طريق كلٍّ من أيوب السختياني، وعبيد الله بن عمر؛ بدون ذكر هذه

---

(١)والأكثر من أصحابه على ذكر التطليقة الواحدة.

(٢)أخرجه عبد الرزاق ١٠٩٥٩/٣٠٩/٦، ومسلم ٣٦٦١/٦٢٩/١، وأبو نعيم في المستخرج ٣٤٦٤/١٥٠/٤، والدارقطني ١٩/٨/٤-٢٠، وأبو عوانة ٤٥١٧/١٤٨/٣-٤٥٧٢، والبيهقي ١٤٧٣١/٣٣٤/٧.

(٣)جامع العلوم والحكم ٦٤/١.

(٤)انظر الموضع السابق من جامع العلوم والحكم، وانظر أضواء البيان للإمام الشنقيطي ١١٩/١ .

الزيادة في حديثهم، وهي قد وردت في بعض الطرق عنهم إلا أنه أعرض عنها فلم يخرجها، وانتقى من حديثهم ما جاء بدون هذه الزيادة، مما يدل على أنَّه لم يعتمدها.

ثم إنَّ الليث بن سعد لم يختلف عليه أصحابه في ذكر زيادة: (تطليقة واحدة)؛ مما يدلُّ على أنه ضبط الحديث وحفظه، وثبتت عنه هذه الزيادة من وجه لا خلاف فيه ولا مطعن، فكان هذا هو معنى عبارة الإمام مسلم بن الحجاج –والعلم عند الله تعالى–.

قال القاضي عياض شارحاً قول مسلم: (جوَّد الليث في قوله: "تطليقة واحدة"): (يعني أنه حفظ وأتقن ما لم يُتْقِنه غيره ممَّن لم يُفَسِّر كَمْ الطلاق؛ وممَّن غَلِط وَوَهَم وقال طلَّقها ثلاثاً)[1].

الخلاصة:

أنَّ الإمام مسلماً أطلق مصطلح (جوَّد) وأراد به معنى الزيادة في متن الحديث، وهذا محمول على احتمال أنه لم تصحّ عنده الزيادة إلا من طريق الليث بن سعد كما سبق.

ويمكن أن يكون المعنى أنَّ الليث حفظ متن الحديث وضبطه، فلم يقع عليه اختلاف في ذكر الزيادة، وإن وردت عن غيره لكن مع الاختلاف، وعلى أيِّ حال فإن مسلماً صحح هذا الوجه المجوَّد بإخراجه في صحيحه، والله تعالى أعلم.

---

(١)شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك ٣/٢٥٨.

المطلب الخامس:

الإمام يعقوب بن شيبة

(٢٦٢هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو يعقوب بن شيبة بن الصَّلْت بن عُصْفُور، الحافظ العلامة، أبو يوسف السَّدُوسي البصري، قال الذهبي: (صاحب المسند الكبير المعلَّل، ما صُنِّف مسندٌ أحسن منه، ولكنَّه ما أتمه).

شيوخه:

سمع من علي بن عاصم، ويزيد بن هارون، وعفَّان بن مسلم، ورَوْح بن عُبادة، وأبي بدر السُّكُوني، وأبي النَّضر فمن بعدهم، حتى إنّه كتب عن أصحاب يحيى بن معين وطبقتهم.

تلاميذه:

حدَّث عنه حفيده محمد بن أحمد بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب الأزرق وجماعة.

مكانته العلمية:

هو إمام فرد في باب العلل، وقد وثَّقه الخطيب، وقال: (حدثني الأزهري قال سمعت جماعة من شيوخنا -وسمى منهم أبا عمر بن حيَّويه وأبا الحسن الدارقطني- يقولون: لو أنّ كتاب يعقوب بن شيبة كان مسطوراً على حمام لوجب أنْ يكتب. قال الأزهري: وبلغني أنَّ يعقوب كان في منزله أربعون لحافاً، أعدَّها لمن كان يَبِيْتُ عنده من الورَّاقين لتَبْيِيض المسند ونقله).

قال ابن عبدالبر: (يعقوب؛ أحد أئمة أهل الحديث، وصنّف مسنداً معلّلاً إلا أنه لم يتمَّه)، وقال الأزهري: (سمعت الشيوخ يقولون أنه لم يَتِمَّ مسندٌ معلّلٌ قطّ، ولم يتكلَّم أحد على علل الحديث بمثل كلام يعقوب وعلي بن المديني والدارقطني).

وسئل عنه الإمام أحمد فقال: (مبتدع، صاحب هوى). قال الخطيب البغدادي: (قلت: إنما وصفه أحمد بذلك لأنه كان يذهب إلى الوَقْفِ في القرآن).

---

(١) انظر ترجمته في: تاريخ بغداد ٢٨١/١٤، وتذكرة الحفاظ ٥٧٧/٢، والتقييد ٦٧٤/٤٩٤/١، والأنساب٢٠٤/٤، والمقصد الأرشد١٢٤٨/١٢٣/٣، والديباج المذهب ٣٥٥/١، وتاريخ الإسلام ٢٢٠١/٢٠.

ولد سنة ١٨٢هـ وتوفي ٢٦٢هـ.

مصطلح (جوَّده) عنده:

من الاصطلاحات التي استخدمها الإمام يعقوب بن شيبة السدوسي هو اصطلاح "جوَّده"، وقد وقفتُ له على موطنين اثنين جرى فيهما التعبيرُ بهذا الاصطلاح؛ في الجزء المطبوع من مسند عمر بن الخطابﷺ، في الصفحات التالية: (١٢٦، ١٧٣).

و بحكم أنَّ كتاب المسند المعلل له لم يَتِمَّ، وما أكمَلَهُ منه لم يُوقَفْ منه إلا على هذا الجزء اليسير فقط، فإنَّ الجزم بِقِلَّة جريان هذا الاصطلاح على لسان يعقوب بن شيبة مما لا يمكن قبوله والحالة هذه ، ولكن أغلب الظنّ أنه من المصطلحات قليلة التوارد في تعابيره، والعلم عند الله تعالى.

الحديث الأول:

١٠- قال الإمام يعقوب بن شيبة[١]:

(وحديثه في العاني[٢]؛ حديث صالح الإسناد أيضاً؛ غير أنه لم يحك فيه عمر ﷺ عن النبي ﷺ كلاماً، وفي الحديث ذكر قضيَّة النبي ﷺ مجملة، رواه عبد الله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن عمر ﷺ، ولم يُرو هذا الحديث إلا من هذا الوجه، ولا يُحفظ عن كليب -أبي عاصم- أنه سمع من عمر ﷺ شيئاً إلا هذا الحديث إذ كان ثبت، وإنما روايته المعروفة التي يرويها عاصم بن كليب عن أبيه عن ابن عباس عن عمر ﷺ.

فرواه عن ابن إدريس غير واحد؛ علي بن المديني وغيره فقالوا جميعاً: عن عاصم عن أبيه عن عمر ﷺ، ورواه شيخ من أهل الكوفة معروفاً بالسماع، يقال له حسين بن عبد الأول؛ عن ابن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفَلَتَان بن عاصم[٣] عن عمر ﷺ؛ فَخَالَفَ من رواه عن ابن إدريس، وأدخل هو فيما بين كليب -أبي عاصم- وبين عمر: الفلتان بن عاصم -خاله-، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث؛ فقد جَوَّدَه وحَسَّنه)[٤].

---

(١) في مسند عمر بن الخطاب ﷺ (١٧٣-١٧٥).

(٢)العاني: يعني الأسير؛ كما فسَّره في الرواية نفسها.

(٣) بفتحتين ومثناة فوقية، قاله ابن حجر في الإصابة ٥/٣٧٧/٧٠١٠.

(٤)وتتمَّة كلامه في هذا الموضع: (فأما من رواه عن ابن إدريس عن عاصم عن أبيه عن عمر ﷺ:

ثنا محمد قال ثنا جدي قال ثناه أبو بكر بن أبي شيبة قال حدثنا عبدالله بن إدريس عن عاصم بن كليب عن أبيه قال: لقيت عمر بن الخطاب ﷺ وهو بالموسم فناديت من وراء الفسطاط: ألا إني فلان ابن فلان الجرمي؛ وابن أخت لنا عانٍ في بني فلان، وقد عرضنا عليه قضية رسول الله ﷺ فأبى، فرفع عمر ﷺ جانب الفسطاط فقال: تعرف صاحبك؟ فقلت: نعم، فقال: هو ذاك، انطلقا به حتى ينفذ لكما قضية رسول الله ﷺ، قال: وكنا نتحدث أنّ القضية كانت أربعاً من الإبل، قال أبو يوسف: وهكذا رواه علي بن المديني أيضاً عن ابن إدريس.

وأما حديث حسين بن عبد الأول الذي زاد في إسناده رجلاً:

ثنا محمد قال ثنا جدي قال ثناه حسين بن عبد الأول قال ثنا عبدالله بن إدريس قال ثنا عاصم بن كليب عن أبيه عن خاله الفَلَتَان بن عاصم: أتيت عمر ﷺ وهو في فسطاط؛ قال فقلت: يا أمير المؤمنين؛ إن ابن أخت لنا عانٍ، - قال ابن إدريس: والعان الأسير- في بني فلان، وقد عرضت عليه قضية رسول الله ﷺ فأبى، قال: فتعرفه؟

• التخريج:

الحديث مداره على عبد الله بن إدريس ، واختلف على ابن إدريس من وجهين:

الوجه الأول: عن ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

أخرجه إسحاق بن راهويه عن ابن إدريس مباشرة في مسنده (كما في المطالب العالية٩/٥٥٥/٢٠٨٢).

وأخرجه ابن أبي شيبة ٦/١٢/٢٩٠٢١، وعنه يعقوب بن شيبة في مسند عمر بن الخطاب١٧٣، وأبو يعلى١/١٥٧/١٦٩، ومن طريقه الضياء المقدسي في المختارة١/٣٨٩/٢٧٠، من طريق أبي بكر بن أبي شيبة.

وذكر يعقوب بن شيبة(١٧٣) أن علي بن المديني رواه عن ابن إدريس أيضاً، ولم أقف على من أخرجه.

ثلاثتهم عن ابن إدريس به.

الوجه الثاني: عن ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفَلَتان بن عاصم[1]، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

أخرجه يعقوب بن شيبة في مسند عمر بن الخطاب ﷺ(١٧٤)،عن حسين بن عبد الأول به.

• تحرير المصطلح:

روي الحديث على وجهين اثنين –كما سبق– هما:

١– عن ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

قلت: لا، ولكنه فلان بن فلان، قال: فرفع جانب الفسطاط قال هو هذا؛ اذهب به حتى ينفذ لك قضية رسول الله ﷺ، قال عاصم: كنا نتحدث أن القضية كانت أربع فرائض).

(١) بفتحتين ومثناة فوقية، قاله ابن حجر في الإصابة ٥/٣٧٧/٧٠١٠.

٢- عن ابن إدريس، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن خاله الفَلَتَان بن عاصم، عن عمر بن الخطاب ﷺ.

فوَصَفَ يعقوب بن شيبة الطريق الثانية التي رواها حسين بن عبد الأول بأنه قد جوَّدها؛ ثم قال: (فخالف من رواه عن ابن إدريس، وأدخل هو فيما بين كليب أبي عاصم وبين عمر: الفَلَتَان بن عاصم خاله، فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث فقد جَوَّدَه وحَسَّنه)[1]، وقال أيضاً: (وأما حديث حسين بن عبد الأول الذي زاد في إسناده رجلاً)[2] فجمع يعقوب لهذه الطريق بين أربعة أوصاف، إذا تأمل الناظر فيها مجموعةً تبيَّن له المراد باصطلاح "جوَّده" عنده هنا، والأوصاف الأربعة هي:

١- خالف.

٢- جَوَّده.

٣- حسَّنه.

٤- زَادَ -الزيادة-.

فكانت المخالفة هنا بإدخال الفَلَتَان بن عاصم بين كليب وعمر ﷺ، كما نصَّ عليه يعقوب في عبارته السابقة إذ قال: (فخالف..وأدخل هو فيما بين..)، وهذه المخالفة هي ذاتها زيادة هذا الراوي في الإسناد، بمعنى أنَّ المخالفة وقعت بزيادة هذا الراوي الذي لم يذكره غير حسين بن عبد الأول.

فإن كان حسين بن عبد الأول ضبط الحديث وحفظه؛ فقد جَوَّده بهذه السياقة التي ساقها عليه، وهذه الزيادة التي زادها فيه، والتي صار الحديث بها متصلاً عَرِيًّا عن انقطاع ظاهر.

و هو المعنى الذي لأجله وَصَفَهُ يعقوب بن شيبة بقوله:"حسَّنه" ووجهه: أنَّ كليباً أبا عاصم لا يعرف له سماع من عمر بن الخطاب ﷺ، وكل روايات كليب عن عمر يدخل فيها

---

(١) مسند عمر بن الخطاب ﷺ ص ١٧٣.

(٢) المرجع السابق ص ١٧٤.

بينه وبين عمر ابن عباس ﷺ، مما يؤكد عدم السماع.

وجاء هذا الحديث الواحد هنا –أعني حديث العاني– وفي إسناده ما يُفهم منه سماع كليب أبي عاصم من عمر بن الخطاب ﷺ، وهي رواية غريبة فيها نكارة، من جهة أنها أفهمت سماعاً لم يأت في غيرها، بل المعروف عند المحدثين؛ وما دلَّت عليه القرائن عندهم خلافُهُ.

فإن ثبتت طريق حسين بن عبد الأول بزيادة الفَلَتَان بن عاصم؛ بين كليب أبي عاصم وبين عمر بن الخطاب ﷺ؛ فقد زال الإشكال وظهر الأمر الذي أوجب النكارة في الطريق الأولى التي رواها الجماعة، وحُكم بانقطاعها؛ وسَلِمت بذلك طريق حسين بن عبد الأوَّل من الانقطاع، لظهور اتصال إسناده بزيادة الفَلَتَان بن عاصم.

فوصْفُ الحُسْن هنا راجع إلى الزيادة التي ترتب عليها حُسن الإسناد ظاهراً بمعناه اللُّغوي، بحيث انتقل الحديث بها من دائرة الانقطاع[1] إلى دائرة الاتصال[2]، ولذلك قال الإمام يعقوب بن شيبة: (فإن كان هذا الشيخ ضبط هذا الحديث؛ فقد جَوَّدَه وحَسَّنه).

وهذا يسوقنا إلى الإجابة على سؤال وهو: لو كان هذا الشيخ الذي روى هذه الزيادة في الإسناد لم يضبط الحديث، ووَهَمَ في هذه الزيادة؛ فهل كان يعقوب بن شيبة سيصف زيادته بوصف: "جوَّده"؟

الظاهر من عبارته أنْ: لا؛ فلم يكن ليصف الزيادة التي رواها في الإسناد بهذا الوصف لو كانت وهماً، ولكنه إذا كان قد حفظها وضبطها فقد جوَّد، وذلك لأنَّ الزيادة التي في حقيقة حالها وَهَمٌ لا تفيد حكماً جديداً؛ لانها غيرُ موجودةٍ في نفس الأمر.

الخلاصة:

فتلخص من هذا: أنَّ مصطلح "جَوَّده" هنا أُطلق بمعنى زيادة راوٍ في الإسناد، وعبارة يعقوب بن شيبة تدل على مخالفة حسين بن عبد الأول –راوي الوجه المجوَّد– لغيره من

---

(١)في الوجه الأول الذي رواه الجماعة.

(٢)في الوجه الثاني الذي رواه حسين بن عبد الأول بالزيادة.

الرواة؛ ولكن ذلك بمجرَّده لا يدل على حكم على الرواية بقبولٍ أو ردٍّ، وإنما هي باقية على الاحتمال، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني:

١١- قال يعقوب بن شيبة[١]:

(وحديثه في قصة الأسرى يوم بدر[٢]، ومشاورة النبي ﷺ بعض أصحابه فيهم؛ هو حديث حسن الإسناد، ولا نحفظه عن عمر إلا من هذا الطريق، رواه عكرمة بن عمار عن أبي زُمَيل[٣] عن ابن عباس عن عمر، ورواه عن عكرمة أبو حذيفة، وعبدالله بن المبارك، وعمر بن يونس اليمامي، وقُرَاد أبو نوح وهو عبد الرحمن بن غزوان مولى عبدالله بن مالك، وكلهم ثقة.

فأما أبو حذيفة؛ فإنه جاء به مختصراً، وجعله كلَّه عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ، وأما عبدالله بن المبارك؛ فجاء به أتمَّ وأدخل فيه كلمةً عن عبد الله بن مسعود من حديث الأعمش، وجعله كلَّه عن ابن عباس عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ، اتفق هو وأبو حذيفة في الإسناد.

أما حديث عمر بن يونس اليمامي فجَوَّدَه وحَسَّنه وفَصَّله؛ فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النبي ﷺ، وذكر في الحديث كلاماً لم يذكره غيره.

وأما قُرادٌ أبو نوح فوافق أبا حذيفة وابن المبارك؛ رواه كلَّه عن ابن عباس عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ، وزاد عليهم كلُّهم في آخر الحديث ذكر يوم أحد).

---

(١) في مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (١٢٥-١٢٦).

(٢)ولفظ الحديث على أحد الأوجه التي ساقها المصنف: (عن عمر رضي الله عنه قال: لما كان يوم بدر، أسر الأسرى، فقال رسول الله ﷺ لأبي بكر ولي ولنفر من أصحابه: ما ترون في هؤلاء الأسرى؟ فقال أبو بكر رضي الله عنه: يا نبي الله؛ بني العم والعشيرة والإخوان، غير إنا نأخذ منهم الفداء، فيكون لنا عضداً، قال: فماذا ترى يا ابن الخطاب؟ قلت: يا نبي الله؛ ما أرى الذي رأى أبو بكر رضي الله عنه؛ ولكن هؤلاء أئمة الكفر وصناديدهم، فقدِّمهم نضرب أعناقهم، قال: فهوى رسول الله ما قال أبو بكر ولم يهو ما قلتُ، فأخذ منهم الفداء، فلما أصبحت غدوت على رسول الله ﷺ؛ فإذا هو وأبو بكر رضي الله عنه قاعدان يبكيان، فقلت: يا نبي الله؛ أخبروني من أيّ شيء تبكي أنت وصاحبك، فإن وجدت بكاء بكيت وإلا تباكيت لبكائكما، قال: الذي عرض عليّ أصحابك؛ لقد عُرض علي عذابكم أدنى من هذه الشجرة -وشجرة قريبة حينئذٍ-، فأنزل الله عز وجل: "ما كان لنبيٍّ أنْ يكونَ لَهُ أسرَى حتى يُثخِنَ في الأرض تريدون عَرَضَ الدُّنيا والله يريد الآخرة") .

(٣) هو سماك بن الوليد الحنفي، أبو زُمَيل مصغَّراً، انظر التقريب ١/٢٥٦/٢٦٢٨.

- **التخريج**:

الحديث مداره على عكرمة بن عمار، عن أبي زُمَيْل، عن ابن عباسﷺ، عن عمر بن الخطابﷺ.

واختلف الرواة عليه من وجهين:

الوجه الأول: من جعل الحديث بطوله عن عمرﷺ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أحمد١/٣٢، ٣٠/٢٢١، ٢٠٨، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر١٣٢-١٣٤ من طريق قُرَادٍ أبي نوح، وهو: عبد الرحمن بن غزوان.

وأخرجه يعقوب بن شيبة في مسند عمر١٢٦، والبيهقي ١٠/١٠٩/٢٠٠٩٠، من طريق أبي حذيفة موسى بن مسعود.

وأخرجه يعقوب بن شيبة أيضاً ١٢٧-١٢٩، من طريق عبد الله بن المبارك.

وأخرجه الطبري في التفسير١٠/٤٤، من طريق ابن بشار، وفي التاريخ ٢/٤٦، من طريق عاصم بن علي.

كلهم -وعددهم خمسة- عن: عكرمة بن عمار به.

الوجه الثاني: من جعل بعضه عن عمرﷺ، عن النبي ﷺ، وبعضه عن ابن عباسﷺ، عن النبي ﷺ.

أخرجه أبو عبيد القاسم بن سلام في الأموال١/١٥١-١٥٣/٣٠٧ وفي ١/٣٨٦/٧٦٩، ويعقوب بن شيبة في مسند عمر بن الخطاب١٢٩-١٣١، والبزار ١/٣٠٦-٣٠٧/١٩٦، وابن أبي حاتم في التفسير ٥/١٧٣٠-١٧٣١/٩١٥٠، وأبو عوانة ٤/٢٥٤-٢٥٥/٦٦٩٢، والطحاوي في مشكل الآثار٨/٣٥٩-٣٦٠، كلُّهم من طريق عمر بن يونس اليَمَامِيّ، عن عكرمة بن عمار به.

- **تحرير المصطلح**:

حديث أسرى بدر هذا روي عن عكرمة بن عمار على وجهين -كما سبق-، وقد قارن الإمام يعقوب بن شيبة بين روايات الرواة عن عكرمة فقال: (فأما أبو حذيفة؛ فإنه جاء به مختصراً، وجعله كلَّه عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ، وأما عبدالله بن المبارك؛

فجاء به أتمَّ وأدخل فيه كلمةً عن عبد الله بن مسعود من حديث الأعمش، وجعله كلَّه عن ابن عباس عن عمر ﷺ عن النبي ﷺ، اتفق هو وأبو حذيفة في الإسناد.

أما حديث عمر بن يونس اليمامي فجَوَّدَه وحَسَّنه وفَصَّله؛ فجعل بعضه عن ابن عباس عن عمر عن النبي ﷺ، وبعضه عن ابن عباس خاصة عن النبيﷺ، وذكر في الحديث كلاماً لم يذكره غيره).

فبين –رحمه الله– أن اختلاف الرواة على عكرمة كان على النحو التالي:

١– أبوحذيفة؛ وتميَّزت روايته بأمرين:

أ–اختصر الحديث.

ب– جعل الحديث كلَّه من مسند ابن عباسﷺ.

٢–عبد الله بن المبارك؛ وتميَّزت روايته بثلاثة أمور:

أ– روى الحديث على وجه أتمَّ من رواية أبي حذيفة.

ب– أدخل في الحديث كلمةً ليست منه، وإنما هي من رواية ابن المبارك عن الأعمش عن عبدالله بن مسعودﷺ؛ عند سياقه لذات القصة.

ج– جعل الحديث كلَّه من مسند ابن عباس ﷺ.

٣– عمر بن يونس اليَمَامِي، وتميَّزت روايته بأمرين:

أ– جعل بعض الحديث من رواية ابن عباسﷺ، عن عمرﷺ، عن النبي ﷺ، وبعضه الآخر من مسند ابن عباسﷺ عن رسول الله ﷺ.

ب– ذكر في الحديث كلاماً لم يذكره غيره.

ثم وصف يعقوب بن شيبة صنيع عمر بن يونس بأنه : (جَوَّد الحديث، وحسَّنه، وفصَّله)، وعمر بن يونس إنما أتى بالحديث على التمام والكمال؛ إذ إنه لم يختصر متن الحديث كما صنع غيره، بل ذكر فيه كلاماً لم يأت في سياق أحد ممن تابعه، وفصَّل ما كان في الحديث من رواية ابن عباس عن عمرﷺ؛ وما كان من مسند ابن عباس –نفسه– عن رسول الله ﷺ، ولم يجعل الحديث كله من مسند ابن عباس كما صنع غيره؛ فلم يبيِّن ولم يفصِّل.

وبناء على ذلك فإن الإمام يعقوب بن شيبة إنما قصد بقوله: (فَجَوَّدَ الحديث وحَسَّنَه وفصَّله)

أنه حفظ الحديث تاماً كاملاً، وضبطه بحيث مايز بين ما كان منه موصولاً وما كان منه مرسلاً، وبذلك يظهر معنى أنَّ عمر بن يونس اليمامي قد جوَّدها؛ أي أنه قد ضبطها مزيد ضبط ففصَّل موصولها من مرسلها -مما لم يذكره غيره ممن تابعه من الرواة-، وساق متنها بلا اختصار فيه، هذا معنى قوله: (حسنه وفصله).

وأما قوله: (جوَّده)؛ فمراده بها الزيادات التي جاءت من طريقه في متن الحديث ولفظه.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ الإمام يعقوب بن شيبة أطلق هنا مصطلح "جوَّده" بمعنى الزيادة في المتن والإسناد؛ الذي هو أثر الحفظ والضبط؛ بحيث إنه بيَّن كل لفظ هو من مسند مَنْ؛ ففصَّل مرسله عن موصوله، وزاد ألفاظاً لم يذكرها غيره ممن تابعه، والله تعالى أعلم.

وقد حكم يعقوب بن شيبة على هذا الحديث -بكلِّ طرقه التي ساقها، ومن بينها الطريق المجوَّدة- بأنه حديثٌ حسنُ الإسناد.

المطلب السادس:
الإمام أبوحاتم الرازي
(٢٧٧هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مِهْران الحنظلي، أبو حاتم الرازي، الحافظ الكبير أحد الأئمة.

شيوخه:

حدَّث عن: عَفَّان بن مسلم، وأبي نعيم الفضل بن دُكَين، وآدم بن أبي إياس، وأبي اليمان، في خلق كثير.

تلاميذه:

روى الحديث عنه أئمة كُثُر، من بينهم جملةٌ صالحةٌ من أصحاب الكتب الستة، منهم: البخاري في الصحيح، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه، وعبد الرحمن بن أبي حاتم -ابنه-، وعَبْدَة بن سليمان المروَزِي، والربيع بن سليمان المُرَادِي، في جماعة كثير.

كان رحمه الله واسع الحفظ جداً، أجمعوا على إمامته وتقدُّمه، وعلمه بعلل الحديث وأحواله، قال أبو بكر الخلاَّل: (أبو حاتم إمام في الحديث، روى عن أحمد مسائل كثيرة وقعت إلينا متفرقة، كلُّها غريب)، وقال ابن خِرَاش: (كان من أهل الأمانه والمعرفة)، وقال النسائي: (ثقة)، وقال أبو نعيم: (إمام في الحفظ)، وقال اللالكائي: (كان إماماً عالماً بالحديث، حافظاً له متقناً ثبتاً).

وكان مولده سنة ١٩٥هـ، ورجَّح الحافظ ابن حجر أنه مات في شعبان سنة ٢٧٧ هـ.

***مصطلح (جوَّده) عنده:**

لقد استخدم الإمام أبو حاتم الرازي اصطلاح (جوَّده) في عدَّة مواطن مما نُقل عنه من المسائل والتعليلات، وقد وقفتُ من ذلك على سبعة مواطن؛ عبَّر فيها أبو حاتم بهذا الاصطلاح، وكلُّ تلك المواطن من كتاب العلل لابنه عبد الرحمن.

وكانت مواطنها من كتاب العلل على النحو التالي: في المجلدة الأولى: (٢٣٧، ١١٤،

---

(١) ملخصة من تهذيب التهذيب ٢٨/٩، و انظر ترجمته في: الكاشف١٥٥/٢، وتقريب التهذيب٤٦٧/١، والثقات ١٣٧/٩، وتذكرة الحفاظ ٥٦٧/٢.

٢٣١)، وأما المجلدة الثانية فأرقامها: (١٣١، ٢٧٣، ٤٠٦، ٣٨١). وهذا العدد -كما هو ظاهر- ليس بالكثير الذي يدل على أنَّه من الاصطلاحات الحديثية كثيرة التكرر؛ ولكنه عدد يدلُّ على أنَّ هذا الاصطلاح في هذه الفترة قد دخل مرحلة جديدة؛ بحيث إنه -وعلى قلَّة استخدام أبي حاتم النسبيّ له- إلا أنه بالمقارنة مع من سبقه من أئمة الحديث فقد فاقهم كثرةً في إعمال هذا المصطلح والتعبير به، وهوعدد كاف لإمكان استخراج مفهوم لهذا الاصطلاح عند هذا الإمام، وفهم معناه ومراده به.

الحديث الأول:

١٢- قال ابن أبي حاتم الرازي[1]:

سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة[2]، عن واصل مولى أبي عيينة، عن بشّار بن أبي سيف، عن أبي عبيدة بن الجراح، عن النبي ﷺ قال: (**الصومُ جُنَّةٌ، ما لم يَخرِقْها**).

قال أبي: (**حدثنا إبراهيم بن أبي سُوَيد، عن جرير بن حازم، عن واصل، عن بشّار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن غُضَيْف، عن أبي عبيدة بن الجراح، عن النبيﷺ قال:** "**الصوم جُنَّة ما لم يخرقها**"، **قلت لأبي: أيُّهما الصحيح؟ قال: جميعاً صحيحين؛ حماد قَصَرَ به، وجرير جوَّده**).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

الحديث من هذا الوجه مداره على بشار بن أبي سيف ، ورواه عنه اثنان هما: جرير بن حازم، ووَاصِل مولى أبي عُيَيْنَة.

فأمَّا حديث جرير بن حازم فقد رواه عنه أصحابه واختلفوا عليه من وجوه:

١- الوجه الأول: عن جرير بن حازم، عن واصل مولى أبي عيينة، عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن الجُرَشِي الشامي، عن غُضَيْف بن الحارث[3]، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.

---

(١) في علل الحديث٣/٥٩/٦٨٨.

(٢)هكذا في علل ابن أبي حاتم: حماد بن سلمة، وفي كل طرق الحديث التي بين يدي: حماد بن زيد هكذا منسوباً، ولم أجد الحديث عن ابن سلمة قط، فالله أعلم.

(٣)اختلف في تحديد عينه وفي اسمه، فقيل هو الحارث بن غضيف، وقيل:غضيف بن الحارث-وهو الذي رجحه ابن أبي خيثمة، وذكره ابن أبي حاتم عن أبي حاتم وأبي زرعة-، وقيل: هو غطيف بن الحارث، ومنهم من فرَّق بينهما وجعلهما رجلين كلاهما له صحبة؛ أحدهما غضيف بالضاد نزل الشام، وأما غطيف بالطاء فهو الكندي والد عياض بن غطيف، وممن فرَّق بينهما: أبو بكر بن أبي خيثمة، وأبو القاسم عبد الصمد القاضي في تاريخ

رواه عنه إبراهيم بن أبي سويد، أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٦٨٨/٥٩/٣.

٢- **الوجه الثاني: عن جرير، عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن غطيف(غضيف)[1] بن الحارث، عن أبي عبيدﷺ، عن النبيﷺ.**

رواه عنه أبو داود الطيالسي كما في مسنده ٢٢٧/٣١/١، ومن طريقه البيهقي ١٨٣٤٧/١٧١/٩، وكذلك في شعب الإيمان ٣٥٧٢/٢٨٩/٣.

٣- **الوجه الثالث: عن جرير بن حازم، حدثني بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن عياض بن غطيف[2]، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.**

رواه عنه يزيد بن هارون؛ أخرجه ابن أبي شيبة ٨٩٩٢، وفي ١٠٩٤٣، وفي ١٩٨٥٠، ورواه عنه مرسلاً في ١٠٩١٣، وأخرجه في كتاب الأدب له أيضاً ١١٠/١٨١/١، وأحمد ١٧٠١/١٩٦/١، والشاشي ٢٦٥/٢٩٩/٢٩٩/١، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٥٠٣/٢-٥٠٤، والبيهقي ١٨٣٤٨/١٧١/٩، وابن عساكر في التاريخ ٢٥٨،٢٥٩/٤٧.

وتابعه محمد بن أبان بن عمران الواسطي؛ أخرجه أبو بكر البزار الشافعي في فوائده المعروف بالغيلانيات ١٧٩/٢٠٥/١، ابن عساكر في التاريخ كذلك ٢٦٠/٤٧، والمزي في تهذيب الكمال ٥٧٢/٢٢، وكلاهما -أعني: يزيد بن

الصحابة الذين نزلوا حمص، وأبو القاسم الطبراني في المعجم الكبير، والحافظ ابن حجر، قال الحافظ ابن حجر في تقريب التهذيب ٤٤٣/١: (غُضَيْف -بالضَّاد المعجمة- مُصَغَّر، ويقال بالطاء، ابن الحارث السُّكوني، ويقال الثُّمالي، يكنى أبا أسماء، حمصي مختلف في صحبته، قال ابن حبان من قال الحارث بن غطيف وَهَم، ومنهم من فرَّق بين غضيف بن الحارث فأثبت صحبته؛ وغطيف بن الحارث فقال إنه تابعي؛ وهو أشبه)، وانظر تهذيب التهذيب ٣٧٦/٣-٣٧٧.

(١)جاءت الرواية مرَّة بهذا الوجه، ومرَّة بهذا الوجه.

(٢) عداده في أهل الشام كما قال ابن حبان، وبيَّن أنَّ من سمَّاه غضيف بن الحارث فإنه لم يضبطه، انظر الثقات ٤٧٦٥/٢٦٥/٥.

هارون، ومحمد بن أبان- صرَّح بالتحديث بين جرير وبشار.

٤- **الوجه الرابع: عن جرير، عن سيف بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن عياض بن غطيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.**

رواه عنه ابن وهب؛ أخرجه ابن خزيمة ١٨٩٢/١٩٤/٣، والشاشي ٢٦٦/٣٠٠/١، والبيهقي في فضائل الأوقات ٥٨/١٨٠/١.

٥- **الوجه الخامس: عن جرير، عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن بن عياض بن غطيف[1]، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.**

رواه عنه أبو سعيد عبد الرحمن بن عبد الله مولى بني هاشم؛ أخرجه الدولابي في الكنى والأسماء ٩٢/٢٤/١.

٦- **الوجه السادس: عن جرير، عن بشار بن أبي سيف، عن الحارث بن غطيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.**

رواه عنه وهب بن جرير بن حازم؛ أخرجه البزار ١٢٨٧/١١٢-١١١/٤، والحاكم ٥١٥٣/٢٩٧/٣.

وتوبع جرير بن حازم:

- **تابعه حماد بن زيد: فرواه عن واصل مولى أبي عيينة، عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن عياض بن غطيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.**

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٢٦٠/٤٧-٢٦٢، من طريق مُسَدَّد بن مُسَرهَد.

وأخرجه البيهقي ١٨٣٤٩/١٧١/٩، وابن عساكر ٢٦٠/٤٧-٢٦١، من طريق محمد بن أبي بكر.

---

(١) كذا.

وأخرجه أبو بكر البزار الشافعي في كتاب الفوائد المعروف بالغيلانيات ١/٢٠٦/١٨٠، وابن عساكر في التاريخ ٤٧/٢٦١، والمزي في تهذيب الكمال ٢٢/٥٧٢، من طريق محمد بن أبان.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الجهاد ١/٢٥٤/٧٣، والخطابي في غريب الحديث ٣/١٢٧، والبيهقي ٩/١٧١/١٨٣٤٩، وابن عساكر في التاريخ كذلك ٤٧/٢٦١، من طريق أبي الربيع الزهراني.

وأخرجه محمد بن نصر المروزي في تعظيم قدر الصلاة ٢/٨١٥-٨١٦/٨١١، من طريق محمد بن عبيد.

وأخرجه النسائي ٢/٩٤/٢٥٤٢، وفي المجتبى كذلك؛ في كتاب الصيام، باب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم ١/٣١١/٢٢٣٥، من طريق يحيى بن أبي حبيب بن عربي.

كلُّهم –وعددهم ستة– عن حماد بن زيد به.

وخالفهم محمد بن موسى الحَرَشي[1]؛ فسمَّى الراوي عن أبي عبيدةﷺ : "الحارث بن غطيف"، أخرجه البزار ٤/١١١/١٢٨٦.

وتابع جريراً كذلك كلٌّ من :

- خالد بن عبد الله الواسطي الطحان؛ أخرجه الدارمي ٢/٢٦/١٧٣٢، وكذلك في ٢/٤٠٥/٢٧٦٣، وأبو بكر البزار في كتاب الفوائد المعروف بـالغيلانيات ١/٢٠٦-٢٠٧/١٨٠، والبيهقي ٣/٣٧٤/٦٣٣٤، والبغوي في التفسير ١/١٦٤، وابن عساكر في التاريخ ٤٧/٢٦١-٢٦٢، والمزي في تهذيب الكمال ٢٢/٥٧٢.

- ومهدي بن ميمون؛ أخرجه أبو يعلى ٢/١٨٠-١٨١/٨٧٨، وأبو بكر البزار في كتاب الفوائد المعروف بـالغيلانيات ١/٢٠٦/١٨٠، والبيهقي ٩/١٧١/١٨٣٤٩، وابن

(١) محمد بن موسى الحرشي هذا قال عنه أبوحاتم كما في الجرح والتعديل ٨/٤٨: (شيخ)

عساكر في التاريخ ٢٦١/٤٧،٢٥٩، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١١٢١/٣١٨/٣، والمزي في تهذيب الكمال ٥٧٢/٢٢.

- وعبَّاد بن عبَّاد المهلَّبي؛ أخرجه الضياء المقدسي في المختارة ٣١٥/٣-٣١٦/١١١٧-١١١٩.

- وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي؛ رواه ابن أبي شيبة عنه مرفوعاً في ١٠٩١٢ .

كلُّهم -أعني: خالد بن عبد الله الطحان، ومهدي بن ميمون، وعبَّاد بن عبَّاد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي- عن واصل، عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن عياض بن غطيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ.

و رواه ابن أبي شيبة أيضاً عن عبد الوهاب الثقفي في ٨٩٩١، وابن عساكر في التاريخ ٢٦٢/٤٧ من طريق علي بن المدائني، كلاهما -أعني ابن أبي شيبة، وعلي- عن عبد الوهاب الثقفي به موقوفاً على أبي عبيدةﷺ.

وخالفهم كلٌّ من:

- حماد بن سلمة؛ فرواه عن واصل مولى أبي عيينة، عن بشار بن أبي سيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ، ذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث ٦٨٨/٥٩/٣.

- وهشام بن حسان؛ فرواه عن واصل ، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن عياض بن غطيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ، ولم يذكر في إسناده بشار بن أبي سيف؛ أخرجه أحمد ١٧٠٠/١٩٦/١، والشاشي ٢٦٥/٣٠٠-٢٩٩/١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٤٦٧/٥، والبيهقي ١٨٣٤٨/١٧١/٩، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٥٠٣/٢-٥٠٤، وابن عساكر في التاريخ ٢٥٨/٤٧.

- وأبو خِدَاش زياد بن الربيع اليُحْمِدِي؛ فرواه عن واصل، عن بشار بن أبي سيف، عن عياض بن غطيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ؛ ولم يذكر فيه الوليد بن عبد الرحمن؛ أخرجه أحمد ١٦٩٠/١٩٥/١، ومن طريقه الضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١١٢٠/٣١٧-٣١٦/٣.

- و توبع بشار بن أبي سيف:

حيث روى الحديث مِسْعَر بن كِدَام؛ ولكن رواه موقوفاً على أبي عبيدة ﷺ، ولم يسمّ عياضاً بل أبهمه فقال: (حدثنا أصحابنا-أو: بعض أصحابنا).

أخرجه النسائي في المجتبى، في في كتاب الصيام، باب الاختلاف على محمد بن أبي يعقوب في حديث أبي أمامة في فضل الصائم ٢٢٣٧/٣١١/١، والخطيب البغدادي في موضح أوهام الجمع والتفريق ٥٠٤/٢-٥٠٥ من طريق عبدالله بن المبارك.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ دمشق ٢٦٢/٤٧ من طرق عن جعفر بن عون.

كلاهما -أعني: عبد الله بن المبارك، وجعفر بن عون-: عن مسعر بن كدام، عن الوليد بن أبي مالك[1]، حدثنا أصحابنا عن أبي عبيدةﷺ موقوفاً.

• تحرير المصطلح:

قال الإمام أبو حاتم الرازي: (جميعاً صحيحين؛ حماد قَصَرَ به، وجرير جَوَّده)[2]، فحماد بن سلمة رواه عن واصل مولى أبي عيينة، عن بشار بن أبي سيف، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ.

وأما جرير بن حازم؛ -ففي الرواية التي أخرجها ابن أبي حاتم في هذا الموضع- رواه

---

(١) الوليد بن أبي مالك هو نفسه الوليد بن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي الشامي، قاله الخطيب البغدادي كما في موضح أوهام الجمع والتفريق ٥٠٤/٢، وابن عساكر في التاريخ ٢٦٢/٤٧؛ حيث قال: (وعندي أنّ الوليد هذا هو ابن عبد الرحمن بن أبي مالك الدمشقي لا سواه، روى هذا الحديث عنه إلا أنه لم يرفعه، ولم يسمِّ عياضاً فيه).

(٢) العلل لابن أبي حاتم ٦٨٨/٥٩/٣.

عن واصل مولى أبي عيينة، عن بشار بن أبي سيف، عن الوليد بن عبد الرحمن، عن غضيف بن الحارث، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ[1].

فظاهر أنَّ حماد بن سلمة أعضل الحديث؛ فأهمل في روايته ذكر رجلين يروي أحدهما عن الآخر، وهما: الوليد بن عبد الرحمن؛ وغضيف بن الحارث، بين بشار بن أبي سيف وأبي عبيدةﷺ، بينما ساق جرير بن حازم الإسناد تاماً كاملاً إلى أبي عبيدةﷺ بذكر هذين الرجلين، فجوَّد الحديث بإتمام سنده، والله أعلم.

وإنما وصف أبو حاتم كلا الطريقين -التامَّة، والمرسلة- بأنه صحيح؛ وكأنه أراد -والله أعلم- واحداً من معانٍ:

١- أنَّ شيخ حماد بن سلمة أرسله مرَّة، ووصله أخرى؛ فروى حماد ما سمع وهو الإرسال فأصاب، وروى غيره ما سمع وهو الوصل فأصاب، وكلٌّ انتهى إلى ما قد سمع[2].

٢- أو أنَّه قصد أنَّ الحديث على هذا الوجه المرسل صحيح عن حماد؛ وليس وَهَماً عليه من الرواة عنه.

٣- أنَّه أراد صحة أصل الحديث، ذلك أنَّ مخرج الطريقين واحد عن بشار بن أبي سيف، فقَصَرَ حماد بن سلمة بإسناده عندما رواه، فإذا ثبت الوجه الآخر التامّ لم يكن في قَصْر من قَصَرَه سبباً موجباً لضعف طريق من وصله، فالخبر ثابت عن رسول ﷺ.

والحمل على أحد هذه المعاني يختلف باختلاف الحال، وما يحتفُّ بالحديث الذي أطلقت عليه مثل هذه العبارة من قرائن تدلُّ على ثبوت أحد هذه الأوجه، فلا يُحكَم في معنى مثل هذه العبارة بحكم طرديّ واحد.

---

(١)سبق ذكر اختلاف أصحاب جرير بن حازم عليه في إسناد هذا الحديث، وأن أكثرهم لم يذكروا في الإسناد: واصلاً مولى أبي عيينة، وإنما ذكره شيخ أبي حاتم فقط وهو إبراهيم بن أبي سويد، والعبرة بما بنى عليه أبو حاتم الكلام، لأن النظر هنا في اصطلاحه هو.

(٢)سيأتي له مثال في الحديث التالي بعد هذا.

أما المعنى الأخير فهو أضعف الوجوه؛ فإنَّ هذا ليس على كلِّ حال، إذ كثيراً ما يعلُّ الأئمة الموصول بالمرسل، وإنما يصدق ما هنا إذا دلَّت القرائن على ثبوت الموصول وترجحه؛ فعند ذلك لا يشكل عليه الوجه المرسل لأنه غلط، ولكن يبقى أنَّ في وصف الوجه المرسل بالصحَّة مع ترجُّح كونه وهماً إشكال ظاهر، إلا إذا حمل معنى الصِّحَّة على أحد الاحتمالين الآخرين.

والأظهر في هذا الموضع الذي معنا أنَّ المعنى الثاني هو الأقوى، وهو أنَّ هذا الوجه المرسل ثابت عن حماد بن سلمة، كما أنَّ الوصل ثابت عن جرير بن حازم، والعلم عند الله تعالى.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ أبا حاتم الرازي أطلق هنا مصطلح "جوَّده" وأراد به زيادة رواةٍ في الإسناد، وقد حَكَمَ أبو حاتم الرازي هلى هذا الوجه المجوَّد بأنه صحيحٌ بالاعتبار السابق الذِّكْر، والله تعالى أعلم.

الحديث الثاني:

١٣- قال ابن أبي حاتم الرازي[١]:

(سألت أبي عن حديث رواه الثوري وشعبة، فقال الثوري: عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: (من أفطر يوماً من رمضان من غير عذر؛ لم يقض عنه صوم الدهر)، ورواه شعبة عن حبيب، عن عمارة، عن ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ الحديث. قلت: أيهما أصح؟ قال: جميعاً صحيحين؛ أحدهما قصر، والآخر جوِّد).

• التخريج:

هذا الحديث مداره على حبيب بن أبي ثابت، وعنه رواه الناس، فأما حديث شعبة بن الحجاج عنه؛ فقد رواه أصحابه واختلفوا عنه من وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن شعبة بن الحجاج، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوِّس أو ابن المطوِّس[٢]، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ.

رواه عن شعبة على هذا الوجه أكثر أصحابه؛ وهم:

١-عفَّان بن مسلم، أخرجه الدارقطني في العلل ٢٧٢/٨، والبيهقي في شعب الإيمان ٣٦٥٣/٣١٨/٣.

---

(١) علل الحديث ٦٧٤/٣٦/٣، وانظر كذلك ٧٢٠/٩٥/٣، وفي ٧٥٠/١٢٩-١٢٨/٣، ٧٧٦/١٦٤-١٥٩/٣.

(٢) سئل عنه ابن معين فقال: (اسمه عبد الله بن المطوِّس، أُرَاه كوفي ثقة) كما في الجرح والتعديل (١٦٧/٥)، وقيل اسمه "يزيد" قاله أبو حاتم الرازي كما في الجرح والتعديل(٢٨٧/٩)، وكذلك سماه البخاري كما ذكره عنه الترمذي ١٠١/٣، وقال أبو حاتم في موطن آخر وقد سئل هل يُسمَّى، فقال: (لا)؛ كما في الجرح والتعديل (٤٤٨/٩).

ويقال له "أبو المطوِّس و ابن المطوِّس" أما أبو زرعة الرازي فقال: (الصحيح عن أبي المطوِّس)؛ كما في علل ابن أبي حاتم١٥٩/٣، وقال الحافظ ابن حجر: (من قال أبو المطوس؛ أو ابن المطوس؛ فقد أصاب) كما في تهذيب التهذيب (٢٥٩/١٢).

٢-وأبو داود الطيالسي، وزاد: (قال حبيب: وقد رأيت أبا المطوِّس)، أخرجه الطيالسي ١/٣٣١/٢٥٤٠، ومن طريقه النسائي ٢/٢٤٥/٣٢٨٣، وابن خزيمة ٣/٢٣٨/١٩٨٨، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٤/١٧٧-١٧٨، والدارقطني في العلل ٨/٢٧١، وابن حزم في المحلى ٦/١٨٣، والبيهقي ٤/٢٢٨/٧٨٥٤، وفي الشعب ٣/٣١٨/٣٦٥٤، وابن حجر في تغليق التعليق ٣/١٧٠.

٣-وبِشْر بن عمر الزَّهراني، بمثل رواية أبي داود سواء؛ أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٤/١٧٧-١٧٨، والدارقطني في العلل ٨/٢٧١، والبيهقي في الشعب ٣/٣١٨/٣٦٥٤.

٤-وإسماعيل بن عليَّة؛ أخرجه النسائي ٢/٢٤٥/٣٢٨١، ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٦/١٨٣.

٥-وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي؛ أخرجه الدارمي ٢/١٩/١٧١٥، و الدارقطني في العلل ٨/٢٧٤-٢٧٤.

٦-ومحمد بن جعفر؛ أخرجه النسائي ٢/٢٤٥/٣٢٨٢، وابن خزيمة ٣/٢٣٨/١٩٨٧.

٧-وابن أبي عديٍّ.

٨-وخالد بن الحارث؛ أخرجهما ابن خزيمة ٣/٢٣٨/١٩٨٧.

٩-وسليمان بن حرب.

١٠- ومحمد بن كثير؛ أخرجهما أبوداود في الصيام، باب التغليظ فيمن أفطر عمداً ١/٣٤٨/٢٣٩٦.

١١- وبَهْز بن أسد؛ أخرجه أحمد ٢/٣٨٦/٩٠٠٢، والدارقطني في العلل ٨/٢٧١.

١٢- وعثمان بن عمر؛ أخرجه الدارقطني في العلل ٨/٢٧١.

١٣- ومسلم بن إبراهيم؛ ذكره أبو حاتم كما في العلل لابنه ١٦٢/٣.

والوجه الثاني: عن شعبة، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوِّس أو ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ.

رواه عنه اثنان من أصحابه؛ هما:

١-وهب بن جرير؛ أخرجه إسحاق بن راهوية ٢٧٥/٢٩٧/١.

٢- وسعيد بن عامر الضُّبَعِي؛ أخرجه الطحاوي في شرح المشكل ١٧٩/٤، والدارقطني[1] في العلل ٢٧١/٨.

وتوبع شعبة:

فتابعه سفيان الثوري، وقد اختلف أصحابه عليه من ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: عن سفيان الثوري، عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوِّس أو ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ.

وقد روى هذا الوجه عنه من أصحابه:

١- عبد الرحمن بن مهدي؛ وزاد: "فقال حبيب: فلقيت أبا المطوِّس فحدثني"، أخرجه أحمد ١٠٠٨٣/٤٧٠/٢، والترمذي في كتاب الصوم عن رسول اللهﷺ، باب ما جاء في الإفطار متعمداً ٧٢٢/٢٣٨/١، والنسائي ٣٢٧٩/٢٤٤/٢، والطوسي في مختصر الأحكام ٦٦٩/٣٦٥/٣، والطحاوي في شرح المشكل ١٧٩/٤، وابن أبي حاتم في العلل ٧٧٦/١٥٩/٣، وابن حزم في المحلى ١٨٢/٦، والبغوي في شرح السنة ٢٨٩/٦-١٧٥٣/٢٩٠.

(١)وجاء فيه: سعيد بن عمار، والتصحيح من تهذيب الكمال، انظره فيه: ٥١٠/١٠.

٢- والنعمان بن عبد السلام، مثل حديث عبد الرحمن بن مهدي، ذكره الدارقطني في العلل ٢٦٧/٨، و لم أقف على من أخرج حديثه.

٣-و يحيى بن سعيد القطان؛ وإن كان قد اختلف أصحابه عليه، فرواه على هذا الوجه بزيادة "عمارة بن عمير" كلٌّ من:

أحمد بن حنبل؛ كما في المسند ١٠٠٨٢/٤٧٠/٢، ومن طريقه أبو داود في الصيام، باب التغليظ فيمن أفطر عمداً ٢٣٩٧/٣٤٨/١.

وعلي بن المديني؛ أخرجه الدارقطني في العلل ٢٦٩/٨.

وخالفهما محمد بن بشار؛ فلم يذكر فيه "عمارة بن عمير"، كما أخرجه النسائي ٣٢٧٩/٢٤٤/٢، والطوسي في مختصر الأحكام ٦٦٩/٣٦٥/٣، والطحاوي في شرح المشكل ١٧٩/٤، وابن حزم في المحلى ١٨٢/٦.

وقال أبو الحسن الدارقطني في العلل ٢٦٨/٨: (وأضبطُهُم للإسناد يحيى القطان ومن تابعه عن الثوري).

والوجه الثاني: عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوِّس أو ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ.

ورواه كلٌّ من:

- أبو نعيم الفضل بن دُكَين؛ أخرجه أحمد ١٠٠٨٣/٤٧٠/٢، والنسائي ٣٢٧٨/٢٤٤/٢، والدارقطني في العلل ٢٧٠/٨، وابن حجر في تغليق التعليق ١٧٠/٣.
- وعبدالرزاق؛ كما في مصنفه ٧٤٧٥/١٩٨/٤، ومن طريقه النسائي ٣٢٨٠/٢٤٥/٢.
- وأبو داود الحَفَرِي، أخرجه النسائي ٣٢٨٠/٢٤٥/٢، والدارقطني في العلل ٢٧٤/٨ .
- ووكيع بن الجراح؛ أخرجه ابن أبي شيبة ٩٧٨٣/٣٤٧/٢، وكذلك كرره في ١٢٥٦٩/١١٠/٣، وإسحاق بن راهوية ٢٧٣/٢٩٦/١، وأحمد ٩٧٠٤/٤٤٢/٢،

وابن ماجه في الصيام، باب ما جاء في كفارة من أفطر يوماً من رمضان ١٦٧٢/٢٣٩/١.

- وأبو أحمد الزُّبيري؛ أخرجه الدارقطني ٢٩/٢١١/٢، وفي العلل له ٢٧٤/٨.
- ومحمد بن يوسف الفِرْيابي؛ أخرجه الدارمي ١٧١٤/١٨/٢.
- ويزيد بن هارون؛ أخرجه أحمد ١٠٠٨٤/٢، والدارقطني في العلل ٢٧٠/٨.
- والوليد بن مسلم؛ أخرجه ابن حبان في كتاب المجروحين ١٥٧/٣.
- وقيس بن الربيع؛ أخرجه أبو القاسم الحُرْفي السمسار كما في أماليه ٤٠٢/١-٦٧/٤٠٣، وذكره الدارقطني في العلل ٢٦٨/٨.
- وثابت بن محمد الزاهد؛ ذكره أبو حاتم كما في علل الحديث لابنه ٧٧٦/١٥٩/٣.
- وحماد بن شعيب.
- وقبيصة بن عقبة السُّوائي؛ ذكرهما ابن أبي حاتم، كما في العلل لابنه ١٦٠/٣.
- والحسن بن عمارة؛ ذكره الدارقطني في العلل ٢٦٨/٨.

الوجه الثالث: عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، عن أبي المطوِّس، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ.

رواه عنه أبو نعيم الفضل بن دُكَين المُلائي؛ هكذا مرسلاً بإسقاط "عن أبيه"، أخرجه إسحاق بن راهوية ٢٧٤/٢٩٦/١.

الوجه الرابع: عن سفيان، عن عمرو بن دينار، عن أبي المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ.

رواه عنه: يوسف بن أسباط، ذكره ابن أبي حاتم في العلل ٧٢٠/٩٥/٣، وأشار إلى غلطه.

وتوبع سفيان الثوري؛ فتابعه:

- حمزة الزيات؛ عند الدارقطني في العلل٨/٢٧٠.
- و زيد بن أبي أُنَيسَة؛ في علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/١٢٨-١٢٩/٧٥٠، وفي علل الدارقطني ٨/٢٧٢.
- والحسن بن عمارة، وحماد بن شعيب، وقيس بن الربيع، كما ذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث ٣/١٥٩/٧٧٦، والدارقطني في علله ٨/٢٦٨، ولم أقف على من أخرج رواياتهم.

كلُّهم -وعددهم خمسة-: عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ ، عن النبيﷺ .

و خالفهم ثلاثة، وهم كلٌّ من:

- كامل بن العلاء؛ فرواه عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن أبي المطوِّس، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ، أخرجه الدارقطني في العلل ٨/٢٧٣، وقال في ٢٦٨: (ولم يقل عن أبيه، وزاد فيه سعيد بن جبير).
- و مِسْعَر بن كِدَام؛ حيث أرسله عن حبيب بن أبي ثابت، عن رجل لم يسمِّه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ، ذكره الدارقطني في العلل ٨/٢٦٨، ولم أقف على من أخرجه.
- و عبد الغفار بن القاسم؛ فرواه عن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن أبي المطوِّس، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ، ولم يقل فيه: (عن أبيه)، وزاد فيه: (قال

حبيب: فلقيته –يعني أبا المُطوِّس- في دار عمرو بن حُرَيث؛ فسألته عن هذا الحديث فقال حدثني أبو هريرةﷺ)[1]، أخرجه الخطيب في تاريخ بغداد ٤٦٢/٨.

• تحرير المصطلح:

روي هذا الحديث على وجوه مختلفة –كما سبق-، ومرجعها إلى الوجهين اللذين ذكرهما ابن أبي حاتم؛ وهما:

١- عن حبيب بن أبي ثابت، عن ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبي ﷺ.

٢- وعن حبيب بن أبي ثابت، عن عمارة بن عمير، عن ابن المطوِّس، عن أبيه، عن أبي هريرةﷺ، عن النبيﷺ .

فذكر أبو حاتم الرازي أنَّ أحد هذين الوجهين قد قَصَرَ به راويه؛ والوجه الآخر جوَّده راويه، فَقَابَلَ بين "قَصَرَ به" و "جوَّده"، والقَصْرُ هو نوع نقصٍ في الإسناد، و ظاهرٌ -بيسير التأمُّل- أنَّ هذا الوجه الأخير زاد رواته في إسناده "عمارة بن عمير" بين حبيب بن أبي ثابت وابن المطوِّس، فعاد الأمر إلى أنَّ زيادة هذا الراوي هو الذي لأجله وصف أبو حاتم الإسناد بأنه قد "جُوِّد".

وبعضهم لم يذكر فيه عمارة بن عمير، وقَصَرَ بالإسناد، وكلا الوجهين عن حبيب بن أبي ثابت صحيح لا إشكال فيه؛ وذلك أنَّ حبيباً كان يحدِّث بالحديث نازلاً عن عمارة بن

---

(١) فإن ثبتت هذه الطريق؛ كان فيها التصريح بلقاء أبي المطوِّس لأبي هريرةﷺ، وسماعه منه، وقد تردّد الإمام البخاري في سماع والدِهِ المطوِّس من أبي هريرةﷺ؛ كما في علل الترمذي الكبير١/١١٦/١٩٩، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٦١/٤: (وقال البخاري في التاريخ أيضاً تفرَّد أبو المطوِّس بهذا الحديث ولا أدري سمع أبوه من أبي هريرة أم لا، قلت: واختُلف فيه على حبيب بن أبي ثابت اختلافاً كثيراً، فحصلت فيه ثلاث علل: الاضطراب، والجهل بحال أبي المطوِّس، والشك في سماع أبيه من أبي هريرة، وهذه الثالثة تختصُّ بطريقة البخاري في اشتراط اللقاء)، و يشكل عليه أنَّ هذه اللفظة لم ترد في غير طريق عبد الغفار بن القاسم، مع كونه لم يضبط إسناده، فدون إثبات حكم السماع بمثل هذه الطريق خَرطُ القَتَاد، فلا يثبت بها حكم، والله تعالى أعلم.

عمير عن ابن المطوِّس وحمله عنه جماعة، ثم إنه لقي أبا المطوِّس[1] وسمع منه الحديث بعلـــوّ، وحمله أكثر الرواة عنه على هذا الوجه لعلوِّه ولكونه آخر الوجهين الذين حدَّث بهما حبيب بن أبي ثابت.

وإن كان قد جاء من طريق شعبة عن حبيب بن أبي ثابت أنَّ حبيباً قال في روايته عـــن ابن المطوَّس: (أما إني لم أسمع منه؛ أخبرني عمارة بن عمير عن أبي المطوِّس)[2]، ولذا كـــان الإمام شعبة بن الحجاج يرى أنَّ حبيباً لم يسمعه من ابن المطوِّس مع إثباته اللقـــاء بينـــهما؛ حيث قال: (ولم يسمعه حبيب من أبي المطوِّس وقد رآه)[3]، ولكنّ حبيباً أخبر أنه لقي أبـــا المطوس وسمع منه بعد ذلك، وهو كما قال ابن معين: (ثقة حجة)[4]، ومما يدل على أنّ قول حبيب ورأي شعبة هذان كانا في أوَّل الأمر، أنّ شعبة النافي –نفسَهُ– حدَّث عن حبيب بن أبي ثابت تصريحه بلقاء أبي المطوِّس بعد ذلك، قال ابن خزيمة: (حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر ح، وحدثنا محمد بن بشار –بندار– نا ابن أبي عدي، وحدثنا الصنعاني نـــا خالد بن الحارث قالوا: حدثنا شعبة عن حبيب بن أبي ثابت عن عمارة بن عمير عن ابـــن المطوس..) الحديث، ثم قال ابن خزيمة: (حدثنا بندار عن أبي داود عن شعبة بهذا الإســـناد مثله وزاد: قال شعبة: قال حبيب: فلقيت أبا المطوِّس فحدثني به)[5]، وقد روى هذه الزيادة أيضاً ابن مهدي عن سفيان الثوري، كما أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٣/١٦٣.

ولذلك قال أبو حاتم الرازي: (جميعا صحيحين أحدهما قَصَرَ؛ والآخر جَوَّد)[6]، وقـــال ابن أبي حاتم بعد سياق بعض أسانيده في موضع آخر: (فقـــد بـــان أنَّ جميـــع الحـــديثين صحيحين؛ قد سمع حبيبٌ من عمارة ومن أبي المطوِّس)[7]، وبه يُعلم أنَّ وصف أبا حاتم لكلا

---

(١) وكان لقاؤه له في دار عمرو بن حريثﷺ، انظر تاريخ بغداد٨/٤٦٢.

(٢) شعب الإيمان للبيهقي٣/٣١٨/٣٦٥٣.

(٣) العلل للدارقطني ٨/٢٦٧.

(٤) تهذيب التهذيب (٢/١٥٦).

(٥) صحيح ابن خزيمة٣/٢٣٨/١٩٨٧، ١٩٨٨ وإسناده صحيح.

(٦) علل ابن أبي حاتم٣/٣٦.

(٧) علل ابن أبي حاتم٣/١٥٩.

الوجهين -في هذا الحديث- بالصحة راجع إلى المعنى الأول الذي ذُكر سابقاً، عند الكلام على معنى مثل هذه العبارة لأبي حاتم[1]، وهذا المعنى الأول هو: أنَّ الشيخ أرسل الإسناد أو حدَّث به نازلاً مرَّة، وَوَصَلَه أو حدَّث به عالياً مرَّة أخرى؛ فروى بعض الرواة ما سمع على الوجه الذي سمعه فأصاب، وروى غيره ما سمع على نحو آخر -سَمِعَهُ أيضاً- فأصاب، وكلٌّ أحسن إذ انتهى إلى ما قد سمع.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ أبا حاتم الرازي أطلق مصطلح "جوَّده" في هذا الموضع وقصد به: زيادة راوٍ في الإسناد، وقد حكم أبوحاتم الرازي على هذا الوجه المجوَّد بأنه صحيح على الاعتبار المذكور، والله تعالى أعلم.

(١) راجع تحرير المصطلح في الحديث الماضي في صفحة ١٦٩.

الحديث الثالث:

١٤- قال ابن أبي حاتم الرازي[1]:

(سألت أبي عن حديث رواه حماد بن سلمة، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن النبيﷺ قال: "لا يغرنكم أذان بلال، ولكن يؤذن ابن أم مكتوم"، فقال أبي: حدثنا الحميدي قال حدثنا فضيل بن عياض، عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيﷺ؛ جميعاً صحيحين، قَصَرَ حماد، وجوّده غيره)[2].

• التخريج:

الحديث مداره على: عمرة بنت عبد الرحمن، والقاسم بن محمد بن أبي بكر؛ كلاهما

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١٩٦/٢-٢٠٠/٣٠٨.

(٢) وتتمّة كلامه فيه قال: (قال أبي: ولا أعلم روى هذا الحديث عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمرﷺ، عن النبيﷺ، أنّ بلالاً أذّن قبل الصبح فقال له النبيﷺ: "ارجع فناد: إنّ العبد نام" إلا حماد بن سلمة؛ وشيئاً حدثنا عمر بن علي الأسفذي، قال حدثنا ابن أبي محذورة، عن عبد العزيز بن أبي روّاد، عن نافع، عن ابن عمرﷺ، عن النبي ﷺ.

قال: والصحيح: عن نافع، عن ابن عمرﷺ أنّ عمرﷺ أمر مسروحاً؛ أذّن قبل الفجر وأمره أنْ يرجع. وفي بعض الأحاديث أنّ بلالاً أذّن قبل الفجر.

فلو صحّ هذا الحديث لدفعه حديث هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها، والقاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيﷺ أنه قال: "إنّ بلالاً يؤذن بليل، وكلوا واشربوا حتى يؤذّن ابن أم مكتوم". فقد جوَّز النبي ﷺ الأذان قبل الفجر، مع أنّ حديث حمّاد بن سلمة خطأ.

قيل له فحديث ابن أبي محذورة؟ قال: ابن أبي محذورة شيخ) اهـ، وحديث ابن عمرﷺ الذي ذكره هنا من رواية حماد بن سلمة؛ قد حكم عليه جماعة من الأئمة بالغلط فيه؛ منهم: أبو حاتم الرازي-كما هنا-، ومالك بن أنس، وعلي بن المديني، ومحمد بن يحيى الذهلي، وأحمد بن حنبل، والترمذي، وأبو داود، والأثرم، وابن خزيمة، والدارقطني، والبيهقي، وابن عبد البر، وابن الجوزي، والزيلعي، انظر فتح الباري لابن حجر ١٠٣/٢، والتمهيد ٥٩/١٠، فقد دخل على حماد بن سلمة فيه حديث في حديث، ونتج عنه معارضة ظاهرة للثابت في الصحيح من كون بلالﷺ يؤذن بليل، كما قال مالك منكراً لحديث حماد بن سلمة: (لم يزل الأذان عنده بليل) ذكره عنه البيهقي في السنن الصغرى ٢٩٥/٢٠٨/١، وإن كان الحافظ ابن حجر في الفتح مال إلى قوّة الحديث بطرقه.

عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيﷺ.

فأما حديث عمرة؛ فأخرجه أبوبكر الشافعي البزار في كتاب الفوائد (المعروف بالغيلانيات) ١/٤٤٧/٥٢٤.

وأما القاسم بن محمد؛ فمدار حديثه على: عبيد الله بن عمر العُمَريّ(المصغّر)؛ ورواه عن عبيد الله جماعة من أصحابه، وقد اختلفوا عنه على وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن أمِّ المؤمنين عائشة رضي الله عنها ، عن النبيﷺ.

ورواه على هذا الوجه عنه جماعة؛ منهم:

- محمد بن بشر العبديّ؛ أخرجه ابن الجارود ١/١٩٣/١٥٦، وأبو عوانة ٢/١٨١/٢٧٦٤-٢٧٦٥، أبو بكر البزار في كتابه الفوائد المعروف بالغيلانيات ١/٤٤٧/٥٢٣، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم ٢/٥/٨٣٧، وفي ٣/١٦٨/٢٤٥٥-٢٤٥٦، و أبو القاسم عبد الله بن محمد بن إسحاق المروزي (المعروف بالحامض) كما في المنتقى من فوائده[1] ٣/٢٠٦/٦٧.
- وعَبْدَة بن سليمان؛ أخرجه مسلم في الصيام ١/٤٤٥/٢٥٤٠، وأبو بكر الشافعي البزار في كتابه الفوائد المعروف بالغيلانيات ١/٤٤٦/٥٢١، وأبو نعيم في المستخرج ٣/١٦٨/٢٤٥٦، والبيهقي ١/٣٨١-٣٨٢/١٦٦٥، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١/٣٠٦/٣٧١.
- والفضيل بن عياض؛ أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ٢/١٩٦/٣٠٨، وأبونعيم في المستخرج ٣/١٦٨-١٦٩/٢٤٥٦.

---

(١) وقد جاء إسناده في المطبوع من فوائده هكذا: (حدثنا الحسن بن السكين البلدي قال لنا محمد بن بشر العبدي ثنا عبد الله بن عمر عن القاسم عن عائشة) فجعل الحديث عن العمري المكبر، وهو خطأ، فإن لم يكن تطبيعاً فالحمل فيه على "الحسن بن السكين" إذ لا تحتمل حاله هذا التفرد، فهو مجهول الحال، وقد رُوي حديث "محمد بن بشر عن عبيد الله" عن جماعة كلهم يقولون: عبيد الله، فالله أعلم.

- ويحيى بن سعيد القطان؛ أخرجه أحمد ٢٣٠٣٩/١٩٥/٤٩، وكذلك في ٢٣١٣٨/٢٩٤/٤٩، وابن خزيمة ٣٩٦/١٩٨/١، وكرره في ٤٠٣/٢١٠/١، وفي ١٩٣٢/٢١١/٣، وفي ١٨٢٥/١٩٨/٧، وأبو عوانة ٢٧٦٧/١٨١/٢، وابن المنذر في الأوسط ١١٣٥/١٥/٤، وأبو بكر الشافعي البزار في كتابه الفوائد المعروف بـــالغيلانيات ٥٢٠/٤٤٦/١، وأبونعيم في المستخرج ٢٤٥٦/١٦٩-١٦٨/٣.
- وحفص بن غياث؛ أخرجه النسائي ١٦٠٣/٥٠١/١، وكذلك في سننه الصغرى (المجتبى) في كتاب الأذان، باب هل يؤذنان جميعاً أو فرادى ٦٤٠/٨٨/١، وابن خزيمة ١٨٢٥/١٩٨/٧، وأبو بكر البزار في كتابه الفوائد المعروف بـــالغيلانيات ٤٤٦/١-٥٢٢/٤٤٧، وابن حزم في المحلى ١٢٠/٣.
- وعبد الله بن عمر العُمَرِي؛ أخرجه أبو بكر البزار في كتابه الفوائد المعروف بـــالغيلانيات ٥٢٤/٤٤٧/١.
- وحماد بن أسامة، أخرجه ابن أبي شيبة ٣/٤٢٧/٢، والبخاري في كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر ٦٢٢/١٠٣/١، وكرره في كتاب الصوم، باب قول النبيﷺ: "لا يمنعنَّكم من سحوركم أذان بلال" ١٩١٩/٣٠٨/١، ومن طريقه ابن حزم في المحلى ٢٣٠/٦، ومسلم في الصيام ٢٥٤٠/٤٤٥/١.
- والفضل بن موسى؛ أخرجه البخاري في كتاب الأذان، باب الأذان قبل الفجر ٦٢٣/١٠٣/١.
- وعبد الله بن نُمَير، أخرجه مسلم في الصيام ٢٥٣٩/٤٤٥/١، والبيهقي ١٨٦٢/٤٢٩/١.
- وحماد بن مَسْعَدَة؛ أخرجه مسلم في الصيام ٢٥٤٠/٤٤٥/١.

والوجه الثاني: عن عبيد الله بن عمر، عن القاسم بن محمد، عن النبيﷺ.

ورواه على هذا الوجه:

- حماد بن سلمة؛ ذكره ابن أبي حاتم في علل الحديث ٢/١٩٦/٣٠٨، و لم أقف على من أخرجه.
- وعبد الرزاق؛ كما في مصنفه ٤/٢٣٢/٧٦١١.
- ورواه سفيان الثوري، عن عبد الله بن عمر –المكبَّر–، عن القاسم بن محمد مثله، أخرجه عبد الرزاق ٤/٢٣٢/٧٦١٢.

• تحرير المصطلح:

هذا الحديث من هذا الوجه: مدارُهُ على عبيد الله بن عمر العمري المصغَّر كما سبق، وقد رواه عنه أصحابه على وجهين اثنين موصولاً ومرسلاً؛ فأكثرهم رواه موصولاً عنه، عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضي الله عنها، عن النبيﷺ.

وأما حماد بن سلمة؛ فقد رواه مرسلاً من طريق القاسم بن محمد عن النبيﷺ؛ لم يذكر فيه عائشة رضي الله عنها، وتابعه على هذا الوجه عبد الرزاق الصنعاني –على ما سبق تفصيله–.

فقال أبو حاتم الرازي معلقاً على هذا الاختلاف الذي وقع على عبيد الله: (قَصَرَ حماد؛ وجوَّده غيره)، فَوَصَفَ ما وقع في طريق حماد من الإرسال بأنه قد "قَصَرَ به"، وقابل هذا الوجه الناقص بالوجه الآخر "المجوَّد"؛ ومن خلاله يتَّضح أنَّ غير حماد بن سلمة وَصَلَ الحديث فزاد فيه ذكر عائشة رضي الله عنها؛ فعلمنا بذلك أنَّ هذه الزيادة في الإسناد هي التي عبَّر عنها الإمام أبو حاتم الرازي بقوله: (جوَّده غيره).

وقد حكم أبو حاتم على الوجهين للحديث بالصحة؛ فقال وقد سئل عنهما: (جميعاً صحيحين)، وذلك أنَّ الحديث قد ثبت عنده موصولاً من رواية العدد من الثقات من أصحاب عبيد الله بن عمر، كما أنّه قد صحَّ عنده الطريق إلى حماد بن سلمة بالإرسال، فهو

ثابت إلى حماد وليس غلطاً عليه[1].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ أبا حاتم الرازي أطلق هنا مصطلح "جوَّده" وأراد به معنى زيادة راوٍ في الإسناد من خلال وَصْلِ المرسل، وقد حكم أبو حاتم الرازي على الطريق "المجوَّد" بأنه صحيح، والله تعالى أعلم.

(١) راجع ما ذُكر سابقاً من المعاني المحتملة؛ لمثل عبارة أبي حاتم الرازي هذه؛ في صفحة(١٦٩) من هذه الدراسة.

الحديث الرابع:

١٥- قال ابن أبي حاتم الرازي[١]:

(سألت أبي عن حديث رواه زهير قال: حدثنا أبو بَلْج[٢]، قال حدثني أبو الحكم علي البصري، عن أبي بَحْر[٣]، عن البراء ﷺ قال: قال النبي ﷺ: (أيما مسلمَين التقيا فتصافحا؛ تَنَاثَرُ خطاياهما) قال أبي: قد جوَّد زهير هذا الحديث، ولا أعلم أحداً جوَّد كتجويد زهير هذا. قلت لأبي: هو محفوظ؟ قال: زهير ثقة).

• التخريج:

حديث زهير بن معاوية هذا؛ رواه **زهير عن أبي بَلْج، عن أبي الحكم البصري، عن أبي بَحْر، عن البراء بن عازب الحارثي ﷺ ، عن النبي ﷺ.**

أخرجه أحمد ١٨٦١٧/٢٩٣/٤، و علَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٣٩٦/٣ في ترجمة زيد بن أبي الشعثاء العنزي، وأخرجه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى ١٦٧٨/٢٨/٤، وكذلك كرره في ٣٢٢/٢-٣٢٣.

وقد خولف زهير بن معاوية في هذا الإسناد؛ فرواه هُشَيم بن بَشير، وأبو عوانة كلاهما عن أبي بلج، عن زيد أبي الحكم بن أبي الشعثاء، عن البراء بن عازب ﷺ، عن النبي ﷺ، لم يذكر بين أبي الحكم والبراء ﷺ أحداً.

فأما حديث هُشَيم بن بشير؛ فعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٣٩٦/٣ في ترجمة زيد بن أبي الشعثاء، وأخرجه أبو داود في كتاب الأدب، باب في المصافحة ٥٢١١/٧٣١/١، وأبو يعلى ١٦٧٣/٢٣٤/٣، وأبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى ٢٨/٤ في ترجمة أبي

---

(١) علل الحديث ٢٣١٨/٦٤-٦٣/٦.

(٢) هو يحيى بن أبي سُلَيم الفزاري الكوفي، ويقال واسطي، انظر ترجمته في الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ١٩٦/٣.

(٣) قال أبو حاتم الرازي: "مجهول"، وتَبِعَه ابن حجر، انظر تعجيل المنفعة ١٢٣٤/٤٦٧/١، ولسان الميزان ٨٥/١٣/٧، والإكمال لرجال أحمد ١٠٣٥/٤٨٩/١.

الحكم زيد بن أبي الشعثاء، وعلقه عنه في موضع آخر في ترجمة أبي بحر ٣٢٢/٢-٣٢٣، وأخرجه الرُّوياني ٤٢٨/٢٨٧/١، وابن السُّنِّي في عمل اليوم والليلة[1] ١٩٣/١٥٩/١، وابن أبي الدنيا في الإخوان ١١٢/١٦٧/١، والدولابي في الكنى ٣٣٣/١، والبيهقي ١٣٣٤٧/٩٩/٧-١٣٣٤٨، وابن عبد البر في التمهيد ١٤/٢١، والمزي في تهذيب الكمال ٨٠/١٠.

وأما حديث أبي عوانة؛ فقد علّقه البخاري في التاريخ الكبير ٣٩٦/٣، وفي الكنى له أيضاً ١٧٤/٢٢/١، وكذلك علّقه أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى ٣٢٢/٢-٣٢٣، ولم أقف على من وَصَلَه.

وقد توبع أبو الحكم زيد بن أبي الشعثاء:

فأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان١١٠/١٦٣/١، والرُّوياني ٤١٩/٢٨٢/١، والدولابي في الكنى ٣٢٥/١-٣٢٦، والطبراني في الأوسط ٨٣٣٩/١٨٢/٨، وابن السُنِّي في عمل اليوم والليلة[2] ١٦٠/١-١٦١، وابن عدي١٤٣/٥، وابن عبد البر في التمهيد١٣/٢١، **من طريق أبي العلاء يزيد بن عبد الله بن الشِّخِّير**.

وأخرجه ابن أبي شيبة٢٥٧١٧/٢٤٦/٥، وأحمد٤/١٨٦١٧/٢٩٣، وفي ١٨٧٢١/٣٠٣/٤، وابن ماجه في كتاب الأدب، باب المصافحة ٣٧٠٣/٥٣٠/١، وأبو داود في كتاب الأدب، باب في المصافحة ٥٢١٢/٧٣١/١، والترمذي في كتاب الاستئذان عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في المصافحة ٢٧٣٢/٧٦٨/١، وابن عدي٤٢٧/١، محمد بن إسحاق بن منده في فوائده١٨/١-١٩، والبيهقي١٣٣٤٩/٩٩/٧، وابن عبد البر في التمهيد١٣/٢١، وفي الاستذكار٢٩٢/٨ **من طريق أبي إسحاق السبيعي**.

وأخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب الإخوان١١٦/١٧١/١، وابن عبد البر في التمهيد١٥/٢١، وابن عساكر في تاريخ دمشق١١٢٨/٥-١٢٩ **من طريق الربيع بن**

---

(١) وقع فيه: عن أبي بلج، عن جابر بن زيد بن أبي الشعثاء، وهو خطأ.

(٢) وجاء في سياق إسناده: (يزيد عبد الله بن الشخير)، وهو خطأ.

لوط[1].

وأخرجه أحمد ٤/٢٨٩/١٨٥٧١، وابن أبي الدنيا في كتاب الإخـــوان١/١٦٥/١١١، والطبراني في الأوسط٧/٣٢٤/٧٦٣٠، **من طرق عن أبي داود**[2].

وأخرجه أبو بكر الخرائطي في المنتقى من مكارم الأخلاق ومعاليها١/١٩٠-١٩١، **من طريق الحسن**[3].

كلُّهم -وعددهم ستة- عن: البراء بن عازبﷺ عن النبيﷺ أنـــه قـــال: (أَيُّمَـــا مُسْلِمَيْنِ الْتَقَيَا فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا بَيْدِ صَاحِبِهِ ثُمَّ حَمِدَ اللَّهَ، تَفَرَّقَا ليس بَيْنَهُمَا خَطِيئَةٌ) لفـــظ أحمد.

• تحرير المصطلح:

قال أبو حاتم الرازي: (قد جوَّد زهير هذا الحديث، ولا أعلم أحداً جوَّد كتجويد زهير هذا)[4] ، ومخرج هذا الوجه الذي رواه زهير بن معاوية عن أبي بَلْج.

وقد اختلف على أبي بلج هذا من وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن أبي بَلْج، عن أبي الحكم زيد بن أبي الشعثاء، عـــن الـــبراء بـــن عازبﷺ، عن النبيﷺ به.

رواه: هشيم بن بشير، وأبو عوانة، كما سبق.

---

(١) رواه أبي الدنيا من طريق يحيى بن سليم الطائفي عن الربيع بن فلان -ابن أخي البراء بن عازبﷺ- قال: بلغني أنّ النبي ﷺ صافح البراء بن عازبﷺ..الخ ، ولم يضبط اسمه وإنما هو ابن لوط، وأما ابن عبد البر فقد جاء عنده باسم: "رفيع بن لوط" وهو خطأ.

(٢) وهو نُفَيع بن الحارث الأعمى الهمداني الدارمي، ويقال السبيعي الكوفي القاصّ ، انظر تهذيب الكمال١٠/٣٠، وتهذيب التهذيب ١٠/٤١٩.

(٣) من طريق أبي عبيدة بكر النَّاجي عن الحسن، قال فيه ابن حبان في المجروحين ١/١٩٦ : (وهو من الجنس الذي ذكرت؛ ممن غلب عليه التقشُّف حتى غفل عن تعاهد الحديث؛ فصار الغالب على حديثه المُعْضِلات).

(٤) علل الحديث ٦/٦٣-٦٤/٢٣١٨.

الوجه الثاني: عن أبي بَلْج، عن أبي الحكم البصريّ، عن أبي بَحْر، عن البراء بن عازبﷺ ، عن النبيﷺ.

رواه زهير بن معاوية.

فتفرَّد زهير بن معاوية بأمرين اثنين:

١- سمى أبا الحكم بن أبي الشعثاء "علياً".

وهذه المخالفة من زهير بن معاوية غلطٌ تفرَّد به[١]، وصوَّب جماعة كالبخاري[٢]، وتبعه ابن أبي حاتم[٣]، وابن حبان[٤]، والحاكم أبو أحمد[٥]، والحسيني[٦] أنّ اسمه "زيداً"؛ على ما رواه الجماعة.

٢- زاد في الإسناد رجلاً، وهو "أبو بحر" بين أبي الحكم بن أبي الشعثاء؛ والبراء بن عازبﷺ .

والذي يظهر -والله تعالى أعلم- أنَّ هذا المصطلح أطلقه أبو حاتم وأراد به الأمر الثاني فقط الذي أتى به زهير بن معاوية في روايته، وهو الزيادة في الإسناد، واما الأول فقد دلَّ صنيع أبي حاتم على أنه يذهب إلى أنَّ زهيراً قد أخطأ فيه.

ووجه ذلك: أنَّ أبا حاتم الرازي كان يذهب إلى أنَّ الصواب في اسم أبي الحكم هو: "زيد"؛ وليس كما رواه زهير بن معاوية أنَّ اسمه علي، حيث قال عند ذِكْرِه لأبي بَحْر: (روى عن البراء بن عازبﷺ، روى عنه زيد أبو الحكم البصري)[٧]، فسمَّى أبا الحكم "زيداً"، ويُفهم من هذا أنه كان يذهب إلى أنَّ زهيراً أخطأ في تسمية أبي الحكم عليّاً.

فإذا ما ضمَّت هذه المقدِّمة إلى قول أبي حاتم عندما سأله ابنه عن رواية الباب لزهير بن

---

(١) نصَّ على تفرُّده ابن حجر في تعجيل المنفعة ٢٩٢/١، وفي ٤٦٧/١.

(٢) التاريخ الكبير٣٩٦/٣.

(٣) الجرح والتعديل ٣٤٨/٩ في ترجمة أبي بحر، وانظر تعجيل المنفعة ٢٩٢/١.

(٤) الثقات٢٤٨/٤.

(٥) كتاب الأسامي والكنى٣٢٢/٢-٣٢٣، ٢٨/٤.

(٦) كما في الإكمال لرجال أحمد ٣٠٠/١.

(٧) الجرح والتعديل ٣٤٨/٩.

معاوية: "هو محفوظ"؟ فقال: "زهير ثقة"[1]، ظهر أنَّ أبا حاتم وإنْ كان يذهبُ إلى عدم احتمال مخالفة زهير بن معاوية في اسم أبي الحكم -فقد خالفه في تسميته-، إلا أنَّه قد احتمل من زهيرٍ زيادة أبي بحر في الإسناد، واكتفى بوصف زهير بالثقة عندما سُئل عن روايته هل هي محفوظةٌ أم لا؟ فكان يقول "زهير ثقة"، يعني: وشأن رواية الثقة إذا سَلِمَتْ من العِلَّة أن تُقبل[2].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ مصطلح "جوَّد" أطلقه أبو حاتم هنا على زيادة راوٍ في الإسناد، وقد فُهِم من عبارة أبي حاتم أنَّ هذا التجويد مقبول عنده، والله تعالى أعلم.

(١) علل الحديث٢/٢٧٣.

(٢) بينما تسمية زهير لأبي الحكم بـ"علي" لم تسلم من العلة والمخالفة، ولذا خالفه أبو حاتم في تسميته، ومن هنا صرفت عبارة عبارة أبي حاتم في معنى جوَّده إلى الأمر الثاني دون الأول.

الحديث الخامس:

١٦- قال ابن أبي حاتم الرازي[1]:

(سألت أبي عن حديث رواه فضيل بن عياض، عن ليث، عن عبدالرحمن بن سَابِط، عن أبي ثعلبةﷺ، عن معاذ وأبي عبيدةﷺ، قالا: قال رسول الله ﷺ: (إنّ هذا الأمر بدأ رحمة ونبوة، ثم تكون رحمة وخلافة) وذكر الحديث.

قال أبي: حدثنا علي بن نصر، قال حدثنا عثمان بن اليمان، عن عبدالسلام بن حرب، عن ليث، عن ابن سَابِط، عن عمرو بن جُرْثُوم، عن أبيه، عن معاذ بن جبل وأبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.

قال: عمرو بن جرثوم هو ابن أبي ثعلبة. قال أبي: جوّد هذا الحديث).

• التخريج:

عبد السلام بن حرب -هذا- روى الحديث: **عن ليث بن أبي سليم، عن عبدالرحمن بن سابط الجمحي، عن عمرو بن جُرثُوم، عن أبيه -أبي ثعلبةﷺ-، عن معاذ وأبي عبيدةﷺ، عن النبي ﷺ.**

أخرجه ابن أبي حاتم في العلل ٦/٥٢٥-٥٢٦/٢٧٢٣.

والحديث من هذا الوجه مداره على: عبد الرحمن بن سابط، وعنه ليث بن أبي سليم، وقد اختلف أصحاب ليث عنه من ثلاثة أوجه:

الأول: هو السابق.

ولم يروه غير عبد السلام بن حرب.

الثاني: عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن أبي ثعلبة الخشنيﷺ، عن معاذ وأبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ.

---

(١) علل الحديث ٦/٥٢٥-٥٢٦/٢٧٢٣.

رواه عنه جماعة:

- الفضيل بن عياض؛ أخرجه ابن قانع في معجم الصحابة[1] ٢٣٤/٢، والطبراني ٣٦٧/١٥٦/١، وكذلك في ٩١/٥٣/٢٠، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٥٩٣/١٥١/١، والبيهقي في شعب الإيمان ٥٦١٦/١٦/٥.

- وجرير بن حازم؛ أخرجه الطيالسي ٢٢٨/٣١/١، والبزار ١٢٨٣/١٠٩/٤، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٥٩٥/١٥٢/١، والبيهقي ١٦٤٠٧/١٥٩/٨، وأخرجه كذلك في دلائل النبوة ٣٤٠/٦، وابن حجر في الامتاع بالأربعين المتباينة السماع ٢٨/١.

- وجرير بن عبد الحميد؛ أخرجه إسحاق بن راهوية في مسنده -كما في المطالب العالية ٢٠٩٢/٥٧٤/٩-، وأبو يعلى ٨٧٣/١٧٧/٢، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٥٩٥/١٥٢/١، وابن عبد البر في التمهيد ٢٤٥/١٤، وابن عساكر في التاريخ ١٠٢/٦٦.

- وعبد الواحد بن زياد؛ أخرجه ابن أبي عاصم في السنة ١١٣٠/٥٣٤/٢، وأبو يعلى ٨٧٤/١٧٨/٢، والطبراني ٩٢/٥٣/٢٠، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٥٩٤/١٥٢/١، وابن عساكر في التاريخ ١٠٢/٦٦.

الوجه الثالث: عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن النبيﷺ مرسلاً.

رواه المعتمر بن سليمان؛ أخرجه أبو عمرو الدَّاني في السنن الواردة في الفتن ٣٣٤/٦٩٩/٣.

وقد تُوبع عبد الرحمن بن سابط؛ فتابعه:

---

(١) ولكن خالف الحسين بن جعفر القتَّات -شيخ ابن قانع-؛ فجعل "عبد الله أبي طيبة" مكان عبد الرحمن بن سابط من الإسناد.

- **مكحولٌ الشامي؛ فرواه عن أبي ثعلبة الخشنيﷺ، عن أبي عبيدةﷺ -وحده-، عن النبيﷺ.**

أخرجه الدارمي ٢/١٥٥/٢١٠١، وإبراهيم الحربي في غريب الحديث فقد عزاه له الحميدي في الجمع بين الصحيحين ٣/٤٦٧، ولم أجده في المطبوع ، والبزار ٤/١٠٨/١٢٨٢، والطبراني[1] ٢٢/٢٢٣/٥٩١، وأخرجه كذلك في مسند الشاميين ٢/٢٩٣/١٣٦٩، والخطابي في غريب الحديث معلّقاً ١/٢٤٨-٢٤٩.

- **و رجل من قريش لم يسمَّ؛ فرواه عن أبي ثعلبةﷺ، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ.**

أخرجه نعيم ين حماد في كتاب الفتن[2] ١/٩٩-١٠٠/٢٣٩، والطبراني ١/١٥٧/٣٦٨، وأبو نعيم في معرفة الصحابة١/١٥٢-١٥٣/٥٩٦.

- **و قتادة؛ فرواه عن أبي ثعلبة الخشنيﷺ، عن أبي عبيدةﷺ، عن النبيﷺ.**

أخرجه نعيم بن حماد في كتاب الفتن ١/٩٨/٢٣٥.

• تحرير المصطلح:

ساق أبو حاتم الرازي حديث أبي عبيدة ومعاذ ﷺ من طريق عبد السلام بن حرب؛ ثم قال معقّباً: (جوّد هذا الحديث) [3].

وحتى يتضح المراد بهذه العبارة، فإنَّ هذا الوجه من الحديث -كما سبق- مداره على عبد الرحمن بن سابط، ولم يروه عنه إلا ليث بن أبي سليم، واختلف الرواة عن ليث بن أبي سليم من ثلاثة أوجه؛ هي:

---

(١) ووقع في إسناده مرسلاً دون ذكر أبي عبيدةﷺ فيه مع اتحاد المخرج؛ فالله تعالى أعلم.

(٢) ولكن جعله عن حبيب بن أبي ثابت أنّ أبا عبيدة وبشير بن سعيد.. الحديث، ولم يذكر فيه الرجل المبهم من قريش.

(٣) علل الحديث ٦/٥٢٥-٥٢٦/٢٧٢٣.

الأول: عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، عن عمرو بن جرثوم أبي ثعلبة، عن أبيه، عن أبي عبيدة ومعاذ بن جبلﷺ، عن النبيﷺ .

رواه عبد السلام بن حرب[1].

والثاني: عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط الجمحي، عن أبي ثعلبة الخشني، عن أبي عبيدة ومعاذ بن جبلﷺ ، عن النبيﷺ .

رواه كلٌّ من: جرير بن حازم، وجرير بن عبد الحميد، وعبد الواحد بن زياد، والفضيل بن عياض.

والثالث: عن ليث بن أبي سليم، عن عبد الرحمن بن سابط، عن النبيﷺ مرسلاً.

رواه المعتمر بن سليمان.

وبالتأمل في هذه الأوجه يلحظ أنَّ أباحاتم كان كلامه عن الوجهين الأول والثاني فقط؛ وعلى الثاني أطلق المصطلح، ومن خلال ذلك يتبين أنَّ عبد السلام بن حرب –راوي الوجه الثاني– قد زاد في إسناده "عمرو بن أبي ثعلبة" بين ابن سابط وأبي ثعلبة الخشني ﷺ، ولم يذكر في غير طريقه؛ فدلَّ ذلك على أنَّ هذه الزيادة هي المرادة بذلك المصطلح.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ أبا حاتم الرازي أطلق هذا المصطلح في هذا الموضع؛ وأراد به الزيادة في الإسناد، وليس في عبارته ما يدلُّ على قبوله لهذا الوجه المجوَّد أو ردِّه، والله تعالى أعلم.

---

(١) وعبد السلام بن حرب وثّقه جماعة، واستُنكِر عليه أشياء، وقال أبو حاتم فيه: (ثقة صدوق) ، وقال يعقوب بن شيبة: (ثقة في حديثه لين)، انظر تهذيب التهذيب٦/٢٨٢.

الحديث السادس:

١٧- قال ابن أبي حاتم الرازي[١]:

(وسألت أبي عن حديث رواه إبراهيم بن سعد، عن الثوري، عن عبدالملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفةﷺ، عن النبي ﷺ قال: "اقتدوا باللذين من بعدي".

ورواه زائدة وغيره عن عبدالملك، عن ربعي، عن حذيفةﷺ، عن النبي ﷺ.

قلت: فأيهما أصح؟ قال أبي: حدثنا ابن كثير، عن الثوري، عن عبدالملك بن عمير، عن مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفةﷺ.

قلت: فأيهما أصح؟ قال: ما قال الثوري، زاد رجلاً وجوّد الحديث. فأما إبراهيم بن سعد فسمّى الرجل، وأما ابن كثير فلم يسمِّ المولى).

• التخريج:

روي الحديث عن سفيان الثوري؛ واختلف أصحابه عنه من وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن هلال مولى ربعيٍّ بن حِرَاش، عن ربعيٍّ، عن حذيفة بن اليمانﷺ، عن النبيﷺ.

وقد رواه عن سفيان على هذه الوجه الأئمة من أصحابه وهم الأكثر[٢]؛ فرواه كل من:

أ- إبراهيم بن سعد:

علَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٢٠٩/٨ (في ترجمة هلال مولى ربعي)، وأخرجه عبد الله بن أحمد في السنة[٣] ٢٨٠/٢، و البزار٢٥٠/٧/٢٨٢٨، وأبو القاسم البغوي في حديث مصعب ١٣٠/٩٩/١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٥٨/٣، وابن شاهين في شرح مذاهب أهل السنة١٤٧/٢١٩/١، والطبراني في الأوسط٣٤٤/٥-٥٥٠٣/٣٤٥، وأبوبكر القطيعي

---

(١) علل الحديث ٤٤٤/٦-٢٦٥٥/٤٤٦، وانظر أيضاً ٢٦٤٨/٤٣٥/٦.

(٢) ورجح هذا الوجه عنه الترمذي في العلل ٦٨٩/٣٧١/١.

(٣) وسقط من الإسناد عنده: ربعي.

في جزء الألف دينار ١٦٢/٢٥٣/١، والبيهقي ١٦٣٦٨/١٥٣/٨، وفي المدخل له ٦٣/١٢٣/١، وبِيْبِي بنت عبد الصمد الهَرْثَمِيَّة في جزئها ٨٤/٦٦-٦٥/١، وابن عساكر في تاريخ دمشق[1] ١٤/٥، وفي ١٥/٥، وفي ٣٩٥/٤٣، وفي ٢٢٨/٤٤، وابن بلبان في تحفة الصديق في فضائل أبي بكر الصديقﷺ ٦٣/١-٦٤.

ب- وكيع بن الجراح:

هكذا رواه الأكثر عن وكيع:

-ابن أبي شيبة؛ كما في المصنَّف ٣١٩٤٢/٣٥٠/٦، ٣٧٠٤٩/٤٣٣/٧، وعنه ابن أبي عاصم في السنة ١١٤٨/٥٤٥/٢، وكذلك في ١٤٢٢/٦١٧/٢.

-وأحمد ٢٣٣٢٤/٣٨٥/٥، وفي ٢٣٤٦٧/٤٠٢/٥، ومن طريقه كلٌّ من الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ٢٩٠/٢، وابن عساكر في التاريخ ١١٦/٣٣.

-ومحمد بن علي، عند ابن ماجه في كتاب السنة، باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل أبي بكر الصديق ٩٧/١٦/١.

-ومحمود بن غيلان، عند الترمذي في كتاب المناقب عن رسول اللهﷺ، باب مناقب عمار بن ياسرﷺ ٣٨٠٨/١٠٤٠/١.

-وعمرو بن عبد الملك الأودي، عند البزار ٢٨٢٩/٢٥١-٢٥٠/٧.

-والحسن بن عرفة، عند ابن عساكر ٢٢٩/٤٤.

كلُّهم – أعني: أبا بكر بن أبي شيبة، وأحمد، وعمرو بن عبد الملك الأودي، والحسن بن عرفة، ومحمد بن علي، ومحمود بن غيلان- عن وكيع بن الجراح به.

وخالفهم ثلاثة؛ وهم:

-ابن سعد في الطبقات ٣٣٤/٢.

-وعبد الله بن هاشم، وعثمان بن شيبة، كلاهما عند ابن عساكر في التاريخ ٢٢٩/٤٤؛ فأسقطوا ربعي بن حراش من الإسناد.

ت- وقبيصة بن عقبة الكوفي:

---

(١)وسقط من الإسناد عنده كذلك ربعي.

أخرجه أبو نعيم في الإمامة والرد على الرافضة ١/٢٥٣-٢٥٤/ ٤٩، من طريق محمد بن إسماعيل.

وابن عبد البر في التمهيد٢٢/١٢٦، من طريق الحارث بن أبي أسامة.

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٠/٢٢٧، من طريق السَّري بن يحيى.

وابن عساكر في تاريخ دمشق ٣٣/١١٦، وفي ٤٣/٣٩٤، من طريق يعقوب بن شيبة.

كلُّهم –أعني: محمد بن إسماعيل، والحارث، والسَّري، ويعقوب بن شيبة– عن قبيصة به.

وخالفهم:

محمد بن سعد كما في الطبقات ٢/٣٣٤، وزهير بن حرب عند عبد الله بن أحمد بن حنبل في السُّنة ٢/٥٨٠/١٣٦٧؛ فروياه كلاهما عن قبيصة بإسقاط ربعيّ بن حراش من إسناده.

ث- ومُؤَمَّل بن إسماعيل:

أخرجه أحمد في فضائل الصحابة[1] ١/٣٥٩/٥٢٦، وابن ماجه في كتاب السنة، باب باب في فضائل أصحاب رسول الله ﷺ، فضل أبي بكر الصديق رضي الله عنه ١/١٦/٩٧، والآجرِّي في الشريعة ٤/١٨٧١/١٣٤١، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٣/١١٦، وكذلك في ٤٣/٣٩٥، وأخرجه كذلك في ٤٤/٢٢٩.

ج- وأبو عامر العقدي:

أخرجه الآجرِّيّ في الشريعة ٤/١٨٧١/١٣٤١.

ح- ومحمد بن كثير القرشي:

أخرجه عنه ابن أبي حاتم في علل الحديث ٦/٤٤٤-٤٤٦/٢٦٥٥.

وتابعه إسماعيل بن إسحاق القاضي؛ عند ابن حزم في الإحكام ٦/٢٤٣، وابن عبد البر في الاستيعاب[2] ٣/٩٧٠.

---

(١)وقع عنده في الإسناد: (عن عبد الملك بن عمير عن منذر عن ربعي به)، وهو والله أعلم تصحيف صوابه: هلال مولى ربعي.

(٢) كلاهما رويا الحديث من نفس المخرج؛ ولكن لم يذكر في إسناد ابن حزم ربعي بن حراش، مع كونه قد ذكر في طريق ابن عبد البر، فالظاهر أن إسقاطه تصحيف.

وخالفهما يعقوب بن شيبة؛ حيث أسقط ذكر مولى ربعي من الإسناد[1]؛ أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٣٩٤/٤٣.

خ- وأبو داود الحضرمي:

أخرجه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ٢٤٩٨/١٣١٥/٧.

د- ومحمد بن يوسف الفريابي:

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٥٦/٣، وابن عساكر في التاريخ ٢٢٧/٣٠، أخرجه بدون ذكر ربعي بن حراش في إسناده؛ ثم قال ابن عساكر بعده: (كذا قال؛ وقد سقط منه ذكر ربعي ولا بدَّ منه)، وبمثل إسناده أخرجه أيضاً ابن الأثير في أُسْد الغابة ١٤٢/٤.

ذ- وأبو عاصم النَّبِيل الضحاك بن مَخْلَد:

أخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٣٣٤/٢، والبيهقي ١٦٣٦٧/١٥٣/٨، وكذلك في المدخل إلى السنن الكبرى ٦١/١٢٢/١، وابن عساكر في التاريخ ١١٦/٣٣.

ر- وعبد الرحمن بن مهدي:

أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ١١٦/٣٣، من طريق محمد بن بشَّار، ويعقوب بن إبراهيم الدَّورَقي.

وخالفهما: أحمد بن عبد الله بن سويد بن مَنْجُوف؛ فلم يذكر فيه مولى ربعيّ، أخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٢٢٩/٤٤-٢٣٠.

والوجه الثاني: عن الثوري، عن عبد الملك بن عمير، عن ربعيٍّ بن حراش، عن حذيفة بن اليمان ﷺ، عن النبي ﷺ.

وقد روى هذا الوجه عن الثوري كلٌّ من:

---

(١)ولكن ربما مرجع ذلك إلى أن ابن عساكر قَرَنَ رواية يعقوب عن محمد بن كثير؛ برواية أبي أحمد الزبيري؛ وساق إسناد الزبيري الذي ليس فيه ذكر مولى ربعي، وبناء على صحة ذلك تكون رواية يعقوب بن شيبة موافقة لبقية الروايات لا مخالفة لها، والله تعالى أعلم.

أ- عمر بن إبراهيم الثقفي الكوفي:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٣/٣٩٥-٣٩٦.

ب- وأسباط بن محمد:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٣٣/١١٥،١١٤، وكذلك في ٤٣/٣٩٤، والذهبي في سير أعلام النبلاء ١/٤٨١.

ت- ومحمد بن الحسن الأسدي:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٣/٣٩٤.

ث- وأبو أحمد الزُّبيري:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٣/٣٩٤.

ج- وعبد الحميد الحِمَّاني[1]:

أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على فضائل الصحابة ١/٢٣٨/٢٩٣، والطبراني في الأوسط[2] ٦/٧٦/٥٨٤٠، والحاكم ٣/٧٩/٤٤٥٢، وابن عساكر في التاريخ ٣٣/١١٥.

ح- وموسى بن مسعود؛ أبو حذيفة النَّهدي:

أخرجه الطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/٢٥٦-٢٥٧.

خ- حكَّام بن سَلْم الكناني الرازي:

أخرجه أبو يعلى الخليلي في الإرشاد ٢/٦٦٤-٦٦٥.

وقد توبع سفيان الثوري؛ على الوجه الثاني المروي عنه بإسقاط هلال مولى ربعيٍّ؛ فرواه عن عبد الملك بن عمير على هذا الوجه كلٌّ من:

---

(١) مع ملاحظة أنّ جميع الروايات عن عبد الحميد الحِمَّاني قرن فيها رواية سفيان الثوري برواية مسعر بن كدام، ومسعر لم يذكر في إسناده هلال مولى ربعي بن حراش، فربما أنّ الحِمَّاني إنما حمل رواية الثوري على رواية مسعر بإسناد واحد فلأجل هذا سقط في روايته عن الثوري ذكر هلال مولى ربعي، والله تعالى أعلم.

(٢) وجاء الإسناد في المطبوع منه: عن سفيان عن مسعر، وهو خطأ يبين بمقارنة الإسناد ببقية المصادر، ولا يقال إن سفيان المهمل هنا هو ابن عيينة؛ فإن عبد الحميد الحماني مشهور بروايته عن الثوري، ولا يروي عن ابن عيينة.

١- مِسْعَر بن كِدَام.

أخرجه عبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائده على فضائل الصحابة ٢٩٣/٢٣٨/١، والدارقطني في الغرائب والأفراد -كما في أطرافه ١٩٧٩/٣٦٣/١-، والحاكم ٤٤٥١/٧٩/٣-٤٤٥٥،٤٤٥٣، وابن عساكر في التاريخ ١١٤،١١٥/٣٣.

٢- زَائِدَةُ بن قُدَامَة.

رواه عنه سفيان بن عيينة؛ وكان ربما دلَّس ابن عيينة الحديث فأسقط منه ذكر زائدة[1]، أخرجه أحمد في فضائل الصحابة ٦٧٠/٤٢٦/١، وفي ٢٣٢٩٣/٣٨٢/٥، وعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٢٠٩/٨ (في ترجمة هلال مولى ربعي)، وأخرجه الترمذي في كتاب المناقب عن رسول اللهﷺ، باب في مناقب أبي بكر وعمرﷺ ٣٦٧١/١٠١٠/١، وفي العلل له كذلك ٦٨٩/٣٧١/١، وعبد الله بن أحمد بن حنبل في السنة ١٣٦٦/٥٧٩/٢، والبزار ٢٨٢٧/٢٤٨/٧، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٢٥٧/٣-٢٥٨، والآجُرِّي في الشريعة ١٧٧٢/٤-١٣٤٢/١٨٧٣-١٣٤٣، واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة ١٣١٥/٧-١٣١٦/١٣١٦-٢٤٩٩-٢٥٠٠، والحاكم ٤٤٥٤/٨٠/٣-٤٤٥٥، والبيهقي ٩٨٣٥/٢١٢/٥، وكذلك في معرفة السنن والآثار ٢٣٣/٤-٢٣٤/٣٢٣٦، والخطيب في

---

(١) قال الإمام الترمذي في هذا الموضع من سننه: (وكان سُفْيَانُ بن عُيَيْنَةَ يُدَلِّسُ في هذا الحديث فَرُبَّمَا ذَكَرَهُ عن زَائِدَةَ عن عبد الْمَلِكِ بن عُمَيْرٍ وَرُبَّمَا لم يذكر فيه عن زَائِدَةَ)، وقال أبو يعلى الخليلي في الإرشاد ٨٦/٣٧٨/١، بعد أن ذكر حديث ابن عيينة: (يقال سمعه من زائدة عن عبد الملك، والحديث صحيحٌ معلولٌ؛ لأنَّ في بعض الروايات عن عبد الملك عن مولى لربعي عن ربعي، وقد رواه مسعر والثوري وغيرهما عن عبد الملك)، وقال العلائي في جامع التحصيل في أحكام المراسيل١٨٦/١، في ترجمة ابن عيينة: (ومن تدليسه؛ ما رواه عن عبد الملك بن عمير عن ربعي عن حذيفةﷺ حديث: اقتدوا باللذين من بعدي؛ وإنما سمعه من زائدة عن عبد الملك، كما جاء عنه في رواية)، وقد جاء تصريحه بذلك كما في شرح المشكل للطحاوي٢٥٨/٣ قال: (حدثنا عَلِيُّ بن عبد الرحمن بن مُحَمَّدِ بن الْمُغِيرَةِ، قال ثنا حَامِدُ بن يحيى، قال ثنا ابن عُيَيْنَةَ غير مَرَّةٍ عن عبد الْمَلِكِ عن رِبْعِيٍّ، وَحَدَّثَنِيهِ مَرَّةً أُخْرَى فقال: أخبرني زَائِدَةُ عن عبد الْمَلِكِ، ثُمَّ ذَكَرَ مثله سَوَاءً في إسْنَادِهِ وفي مَتْنِهِ)، وإنما كان ابن عيينة دلَّسه حتى يبين عالياً فيأخذه الطلاب كما أوضحه أبو حاتم الرازي؛ فقال كما في العلل لابنه : (كان يحدِّث به أيام الموسم عن عبد الملك بن عمير ولم يذكر زائدة، ثم قال: لم آخُذْهُ من عبد الملك؛ إنما حدثناه زائدة عن عبدالملك، وقال سفيان: إذا ذَكرتُ لهم زائدة لم يسألوني عنه).

الفقيه والمتفقه ١/٤٤٤-٤٤٥، وأبو إسماعيل الهروي في ذم الكلام وأهله ٢/٩١-٩٣/٢٥١، وابن عساكر في التاريخ ٣٠/٢٢٦-٢٢٧، وفي ٤٣/٣٩٥، وكرره وساق كثيراً من طرقه كذلك في ٤٤/٢٣٠-٢٣٢، وفي ٥١/٢٧١-٢٧٢، وابن الجوزي في المنتظم ١٠/١٣٦-١٣٧، وابن النجار في ذيل تاريخ بغداد ١٧/١٥-١٦، والذهبي في تذكرة الحفاظ ٢/٧٥٥، وفي سير أعلام النبلاء[1] ١٠/٨٨، وكمال الدين ابن أبي جرادة -المعروف بابن العديم- في بغية الطلب في تاريخ حلب ٧/٣٣٥١-٣٣٥٢.

وتابع ابن عيينة عليه: عمر بن إبراهيم الثقفي، أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٣/٣٩٥.

٣- سفيان بن حسين الواسطي:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٤/٢٣٢-٢٣٣.

٤- وعَنْبَسَةُ بن سعيد:

أخرجه أبو يعلى الخليلي في الإرشاد ٢/٦٦٤-٦٦٥.

٥- ويحيى بن سَلَمَة بن كُهَيْل:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٣/٣٩٥-٣٩٦.

٦-وموسى بن عبد الملك بن عمير:

أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤٣/٣٩٥-٣٩٦.

كلُّهم -وعددهم ستة- عن عبد الملك بن عمير، عن ربعيِّ بن حراش، عن حذيفة بن اليمان ﷺ، عن النبي ﷺ به.

وقد توبع عبد الملك بن عمير، حيث تابعه عمرو بن هَرِم؛ فرواه عن ربعيِّ بن حراش، عن حذيفة بن اليمان ﷺ قال: (كنا جُلُوسًا عِنْدَ النبي ﷺ فقال: إني لا أَدْرِي ما بَقَائِي فِيكُمْ؛ فَاقْتَدُوا بِاللَّذَيْنِ من بَعْدِي، وَأَشَارَ إلى أبي بَكْرٍ وَعُمَرَ)، وفي لفظ بزيادة: (واهتدوا بهدي عمَّار، وعهد ابن أمِّ عبد).

---

(١) و هذا الوجه لحديث الشافعي عن ابن عيينة -الذي أخرجه الذهبي في السير- هو الوجه الوحيد الذي جاء فيه ذكر مولى ربعي في إسناد حديث ابن عيينة، والعمدة على ما في المصادر ولا اعتبار لهذه الطريق مع تأخرها.

أخرجه الترمذي في كتاب المناقب عن رسول الله ﷺ، باب مناقب أبي بكر وعمر ﷺ ١/١٠١٠/٣٦٧٢، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣/٢٥٨، والعقيلي في الضعفاء الكبير ٢/١٥٠(في ترجمة سالم أبي العلاء)، وابن حزم في الإحكام ٦/٢٤٣، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٣٣/١١٧-١١٨، وفي ٤٣/٣٩٦.

وقد توبع كذلك ربعيٌّ بن حراش؛ حيث تابعه أبو عبد الله المدائني -رجلٌ من أصحاب حذيفة بن اليمان ﷺ-، فرواه عن حذيفةﷺ بمثل رواية عمرو بن هَرِم؛ أخرجه ابن حزم في الإحكام ٦/٢٤٣، وابن عساكر في التاريخ ٣٣/١١٧-١١٨.

• تحرير المصطلح:

مصطلح : (جوَّد) في هذا الحديث قد جاء ما يوضحه في عبارة أبي حاتم الرازي -نفسه-؛ فقال وقد سأله ابنه: (**فأيهما أصح؟**)، **قال: (ما قال الثورى، زاد رجلاً وجوّد الحديث..)**[1]، والرجل الذي زاده الثوري هو: هلال مولى ربعيٍّ بن حِرَاش، زاده بين عبد الملك بن عمير وربعي، وذلك أنَّ أبا حاتم قارن بين وجهين للحديث:

الأول: عن الثوري، عن عبدالملك بن عمير، عن هلال مولى ربعي، عن ربعي، عن حذيفةﷺ، عن النبي ﷺ.

والثاني: عن زائدة بن قدامة، عن عبدالملك بن عمير، عن ربعي، عن حذيفةﷺ، عن النبي ﷺ.

فعبَّر أبو حاتم الرازي عن هذه الزيادة في إسناد طريق الثوري بهذا المصطلح، فقال: (**زاد رجلاً وجوَّد الحديث**)[2]، ثم إنه رجَّح هذا الوجه الزائد عن سفيان الثوري، وجعله هو الأصحّ من الوجهين المرويين فيه.

الخلاصة:

---

(١) علل الحديث ٦/٤٤٤-٤٤٦/٢٦٥٥.

(٢) علل الحديث ٦/٤٤٤-٤٤٦/٢٦٥٥.

فتلخص من هذا أنَّ أبا حاتم الرازي أطلق هذا المصطلح في هذا الموطن على معنى: زيادة راوٍ في الإسناد؛ وهي زيادة راجحة عنده، والله أعلم.

الحديث السابع:

١٨- قال ابن أبي حاتم الرازي[١]:

(سألت أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب، عن سعيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن عبد الله بن سَلاَم ﷺ قال: قال موسى عليه السلام: يا ربِّ؛ أبعيد فأناديك؛ أم قريب فأناجيك... الحديث. ورواه ابن عجلان عن سعيد المقبري قال قال موسى، قال أبي: ابن أبي ذئب جوّد هذا الحديث، وهو أصحّ).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

أخرجه ابن المبارك في الزهد١/٣٣٠/٩٤٢، وابن أبي شيبة ٧/٧٣/٣٤٢٨٨، وابن أبي الدنيا في الشكر[٢] ١/١٨/٣٩، وابن المنذر في الأوسط١/٣٤٠/٢٩٢، والبيهقي في الشعب ١/٤٥٠-٤٥١/٦٧٩، وفي٤/١٠٣/٤٤٢٨، وأبو يعلى في طبقات الحنابلة ١/١٩٣-١٩٤، وابن عساكر في تاريخ دمشق[٣] ٦١/١٤٨.

كلُّهم من طريق: ابن أبي ذئب، عن سعيد المَقْبُرِي، عن أبيه، عن عبد الله بن سلام ﷺ، عن موسى عليه السلام أنه قال: (يا ربِّ؛ ما الشكر الذي ينبغي لك؟ قال: لا يزال لسانك رطباً من ذكري، قال: فأنا نكون من الحال على حالٍ نجلّك أنْ نذكرك عليها، قال: ما هي؟ قال: الغائط، وإهراقة الماء من الجنابة، وعلى غير وضوء، قال: كلاّ، قال: يا ربِّ؛ كيف أقول؟، قال: تقول: سبحانك اللهم وبحمدك؛ لا إله إلا أنت فجنِّبني الأذى، سبحانك اللهم وبحمدك؛ لا إله إلا أنت فَقِنِي الأذَى)[٤].

• تحرير المصطلح:

هذا الحديث مداره: على سعيد المقبري، وقد اختلف عليه من وجهين:

---

(١) علل الحديث ٦/١٦١/١٨٨٥.

(٢) جاء في إسناده: (عن بن سعيد المقبري عن أبيه) وهو خطأ والله أعلم.

(٣) سقط من إسناد ابن عساكر ذكر ابن أبي ذئب بين سفيان والمقبري، وهو ذاته إسناد البيهقي في الشعب من طريق محمد بن يوسف عن سفيان عن ابن أبي ذئب عن المقبري عن أبيه عن ابن سلام ﷺ.

(٤) هذا لفظ البيهقي في الشعب؛ فإنه من أوفى الألفاظ وأتمها، واللفظ الذي ذكره أبو حاتم ورد عن كعب رحمه الله.

الوجه الأول: عن سعيد المقبري، عن موسى عليه السلام.

رواه محمد بن عجلان[1].

الوجه الثاني: عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن عبد الله بن سلام رضي الله عنه، عن موسى عليه السلام.

رواه محمد بن أبي ذئب.

وقد قال أبو حاتم الرازي عن حديث ابن أبي ذئب هذا إنه قد "جوَّده"؛ وبالتأمل فيما افترقت به طريقه هذه عن طريق ابن عجلان؛ يلحظ أنَّ ابن عجلان جاء الحديث من طريقه بنقص وإرسال، فرواه عن سعيد المقبري عن موسى عليه السلام هكذا مرسلاً، وأما ابن أبي ذئب فقد وَصَلَ الحديث إلى الصحابي، وذكر من أنقصه غيره؛ فزاد في الإسناد رجلين هما: أبوسعيد المقبري، والصحابي عبد الله بن سلام رضي الله عنه.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ مراد أبي حاتم –والله أعلم– بعبارته تلك هو زيادة رواةٍ في الإسناد، ويرى أبو حاتم أنَّ هذا الوجه الزائد هو الأصحّ في الحديث عنده والأرجح، والله تعالى أعلم.

(١) ذكره أبو حاتم كما سبق؛ و لم أقف على من أخرجه من طريقه.

المطلب السابع:

الإمام الترمذي(٢٧٩هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو: محمد بن عيسى بن سَوْرَةَ بن موسى بن الضحاك السُّلَمي، أبو عيسى التِّرمِذي صاحب الجامع.

شيوخه:

روى عن جماعة منهم: أبو عبد الله البخاري، وقتيبة بن سعيد، وأبو مصعب الزهري، وعلي بن حجر السعدي، ومحمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب، وغيرهم كثير.

تلاميذه:

روى عنه: أحمد بن عبد الله بن داود المروزي التاجر، والهيثم بن كُليب الشَّاشِي –صاحب المسند–، ومحمد بن محبوب أبو العباس المحبوبي المروزي، وأَسَدَ بن حَمْدُوَيه، وداود بن نصر بن سهل، وغيرهم كثير.

مكانته العلمية:

هو أحد الأئمة، وأحد أصحاب الكتب الستة المشهورة، وأحد فرسان الحديث والعلل، قال فيه أبو يعلى الخليلي: (ثقة متفق عليه)، وقال الإدريسي: (كان الترمذي أحد الأئمة الذين يُقتدى بهم في علم الحديث؛ صنَّف الجامع والتواريخ والعلل تصنيف رجلٍ عالمٍ متقنٍ؛ كان يُضرب به المثل في الحفظ)، وقال عمران بن علاَّن: (مات محمد بن إسماعيل البخاري ولم يخلِّف بخراسان مثل أبي عيسى في العلم والورع)، وقال له شيخه الإمام أبو عبد الله البخاري: (ما انتفعتُ بك أكثر مما انتفعتَ بي).

ولد في حدود سنة ٢١٠هـ، وتوفي سنة ٢٧٩هـ، رحمه الله.

مصطلح (جوَّده) عنده:

جاء عن الإمام أبي عيسى التِّرمِذِي جملةٌ من المواطن التي جرى فيها هذا الاصطلاح على لسانه، وقد وقفتُ من ذلك على خمسةِ مواطن عبَّر في جميعها بعبارة: (جوَّد فلان)، وهذا العدد وإن لم يكن عدداً كثيراً دالاً على كون هذا الاصطلاح من الاصطلاحات الحديثية

---

(١) مختصراً من تهذيب التهذيب ٦٦٨/٣، وانظر في ترجمته: الثقات لابن حبان ١٥٣/٩، والكاشف ٢٠٨/٢، وتذكرة الحفاظ ٦٣٣/٢، وتاريخ الإسلام ٤٥٩/٢٠، وتقريب التهذيب ٥٠٠/١.

التي لانت بها ألسنة المحدثين، ولكنه –برغم ذلك- دالٌّ على حضور هذا الاصطلاح في تعابير الإمام الترمذي؛ ويمكِّن من التعرّف على معناه عنده من خلال هذه المواطن الخمس.

الحديث الأول:

١٩-قال أبوعيسى الترمذي[1]:

عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ ﷺ قال: قيل يا رَسُولَ اللهِ؛ أنَتَوَضَّأُ من بِئْرِ بُضَاعَةَ، وَهِيَ بِئْرٌ يُلْقَى فيها الْحِيَضُ، وَلُحُومُ الْكِلَابِ، وَالنَّتْنُ؟ فقال رسول اللهِ ﷺ: (إن الْمَاءَ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن، وقد جَوَّد أبو أسامة هذا الحديث؛ فلم يرو أحد حديث أبي سعيد في بئر بضاعة أحسن مما روى أبو أسامة.

• التخريج:

طريق أبي أسامة هذه قد أخرجها جماعة:

فأخرجها ابن الجارود ٤٧/٢٤/١، والطوسي في مختصر الأحكام ٥٥/٢٥١/١، والدارقطني ١٠/٢٩/١، من طريق محمد بن عثمان بن كرامة العجلي الكوفي الورَّاق.

وابن الجارود ٤٧/٢٤/١، والطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس ﷺ) ١٠٥٤/٧٠٦/٢، من طريق موسى بن عبد الرحمن المَسْرُوقِيّ الكندي[2].

وأبو داود في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة ٦٦/٢١/١، ومن طريقه الخطيب البغدادي في الفقيه والمتفقه ٣١٢/١، من طريق محمد بن العلاء، ومحمد بن سليمان الأنباريّ.

وأبو داود في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة ٦٦/٢١/١، والترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيء ٦٦/٣٩/١، والبيهقي ٧/٤/١، وفي ١١٤٥/٢٥٧/١، من طريق الحسن بن علي بن عفّان الخلاّل.

والترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء أن الماء لا ينجسه شيئ

---

(١) سنن الترمذي ٣٩/١-٦٦/٤٠:

(٢) ولكن يلحظ أنه جاء إسناد الحديث في تهذيب الآثار من طريق الوليد بن كثير عن النبي ﷺ هكذا مرسلاً، فأظنه خطأ في قراءة المخطوط، أو هو إسناد قد اختصره الطبري -والعلم عند الله تعالى-، وإلا فإن كلاً من ابن الجارود والطبري يروي عن موسى بن عبد الرحمن مباشرة.

٦٦/٣٩/١، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ٥/٤٢/١، من طريق هنّاد بن السَّري.

والدارقطني ١٠/٢٩/١ من طريق يوسف بن موسى[١].

والدارقطني ١٠/٢٩/١ من طريق محمد بن أحمد بن أبي عون.

والطوسي في مختصر الأحكام ٥٥/٢٥١/١، والدارقطني ١٠/٢٩/١، من طريق يعقوب بن إبراهيم الدَّورَقِيّ.

والطوسي -أيضاً- في مختصر الأحكام ٥٥/٢٥١/١ من طريق حَوْثَرَة بن محمد المِنْقَرِيّ.

وابن حبان في الثقات ٥٤٨/٧-٥٤٩ من طريق عَبْد بن حُمَيد.

وعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٣٨٩/٥، عن عبد الله بن محمد.

كلُّهم -وعددهم اثنا عشر راوياً- عن: أبي أسامة حماد بن أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب القرظي، عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج[٢]، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ.

وخالفهم اثنان؛ وهما:

- عبد الله بن محمد؛كما عند الحافظ سَمُّوية الأصبهاني في جزء له[٣] -كما في مجموع

---

(١) ولكن جاء اسم التابعي في المطبوعة: عبد الله بن عبد الله -مكبَّراً-، وأُراه تصحيفاً والله تعالى أعلم.

(٢) اختلفوا في اسمه اختلافاً بيِّناً، واختلفوا هل هو رجل واحد؛ أم أكثر كما فعله ابن حبان في الثقات ٧٠/٥-٧١، وقال ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٣٠٩/٣ : (فتحصل في هذا الرجل الراوي له عن أبي سعيد خمسة أقوال:

١-عبد الله بن عبيد الله بن رافع ٢-وعبيد الله بن عبد الله بن رافع ٣-وعبد الله ابن عبد الرحمن بن رافع ٤-وعبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع ٥-وعبد الرحمن ابن رافع. وكيفما كان فهو من لا تعرف له حال ولا عين والأسانيد بما ذكرناه في كتب الأحاديث معروفة وقد ذكر البخاري في تاريخه الخلاف المذكور مفسرا) وجعل ابن الجوزي ذلك اضطراباً من الرواة كما في التحقيق ٤٢/١. وقد وهَّم الدارقطني من سماه عبد الرحمن بن رافع كما في العلل ٢٨٦/١١.

(٣) الذي في مطبوعة فوائد سموية الأصبهاني هو: "عبد الرحمن بن عبد الرحمن"، ولكن يبدو أنّ صوابه عبيد الله بن عبد الرحمن كما عند غيره، ويقوي ذلك أنّ ابن القطان الفاسي قد عدَّ الأقوال التي جاءت في اسم هذا الراوي وحصرها، فلم يذكر في شيء منها "عبد الرحمن بن عبد الرحمن"، وقد لاحظ ذلك محقق الفوائد وهو الأستاذ

فيه عشرة أجزاء حديثية ١/٧٢-٧٣/٥١- .

- وصدقة بن الفضل؛ كما عند البغوي في التفسير ٣/٣٧٢، فسمَّيا راوي الحديث عن أبي سعيد: عبيد الله بن عبد الرحمن.

فأما الاختلاف في اسم الراوي للحديث عن أبي سعيد الخدري ﷺ بين (عبيد الله بن عبد الله، وعبيد الله بن عبد الرحمن) فإن هذا الاختلاف في الاسم إنما هو من أبي أسامة حماد بن أسامة نفسه؛ كما نصَّ عليه الإمام أحمد، فقد أخرجه في مسنده ٣/٣١/١١٢٧٥ فقال: (حدثنا أبو أسامة، عن الوليد بن كثير، عن محمد بن كعب، عن عبيد الله بن عبد الله)، وقال أحمد: (وقال أبو أسامة مرَّة عبيد الله بن عبدالرحمن بن رافع بن خديج)، ومن طريقه أخرجه المزي في تهذيب الكمال ١٩/٨٣.

وقد رواه عن أبي أسامة على الوجهين جماعة -غير الإمام أحمد- :

- منهم ابن أبي شيبة؛ فرواه مرَّة عن أبي أسامة، عن عبيد الله بن عبد الرحمن كما في المصنف ١/١٣١/١٥٠٥، ومرَّة في موضع آخر قال: عن أبي أسامة، عن عبيد الله بن عبد الله؛ كما في المصنف ٧/٢٨١/٣٦٠٩٢.

- وهارون بن عبد الله؛ فسماه مرَّة عبيد الله بن عبد الرحمن، كما عند النسائي في سننه الصغرى، في كتاب الطهارة، باب ذكر بئر بضاعة ١/٤٥/٣٢٧، ومرَّة سماه عبيد الله بن عبد الله، كما عند ابن المنذر في الأوسط ١/٢٦٩/١٨٨ .

وتوبع محمد بن كعب القرظي في هذا الإسناد، فتابعه:

١- سُلَيْط بن أيوب بن الحكم الأنصاري؛ فرواه عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع الأنصاري ثم العَدَوي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ، عن النبي ﷺ.

وقد اختلف عن سُلَيطٍ في إسناد هذا الحديث:

نبيل جرار؛ فقال في الحاشية عند اسم "عبد الرحمن بن عبد الرحمن" : (هكذا في الأصل؛ والحديث لعبيد الله بن عبد الرحمن -وقيل ابن عبد الله- بن رافع، كما في مصادر التخريج).

- فرواه عنه محمد بن إسحاق؛ وقد اختلف عليه اختلافاً كثيراً، قال الدارقطني في العلل ٢٢٨٧/٢٨٥/١١: (ورواه محمد بن إسحاق أيضاً بإسناد آخر عن سُلَيط بن أيوب، واختلف عن ابن إسحاق: فقال محمد بن سلمة الحراني عن محمد بن إسحاق عن سُليط بن أيوب عن عبد الرحمن بن رافع عن أبي سعيد؛ وَوَهَم، وقال إبراهيم بن سعد وأحمد بن خالد الوَهْبيّ وشعيب بن إسحاق: عن ابن إسحاق عن سُليط بن أيوب عن عبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع عن أبي سعيد، وهو أشْبَه بالصواب، ورواه أبو معاوية الضَّرير: عن ابن إسحاق -فلم يُقِمْ إسناده وخَلَّطَ فيه- فقال: عن عبيد الله بن عتبة؛ ومرَّةً قال عن عبيد الله بن عمر، وكذلك قال حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق، وقال جرير بن عبد الحميد: عن محمد بن إسحاق بلغني عن عبيد الله بن عبد الله بن رافع عن أبي سعيد).

أخرج طريق ابن إسحاق هذه: أحمد ١١٨٣٣/٨٦/٣، وعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٣٨٩/٥، وأخرجه الحافظ سَمُّوية الأصبهاني في جزء له -كما في مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية ٤٩/٧٢/١-٥٠ -، وابن شَبَّةَ النميري في أخبار المدينة ٤٥٧/١٠٠/١، وأبوداود في كتاب الطهارة، باب ما جاء في بئر بضاعة ٦٧/٢١/١، والطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباسﷺ) ١٠٤٨/٧٠١/٢، وكذلك في ١٠٥٠/٧٠٣/٢، وكذلك في ١٠٥٢/٧٠٥/٢، وكذلك في ١٠٦١/٧٠٩/٢-١٠٦٢، وابن أبي حاتم في المراسيل ٧١٩/١٩٥/١، والدارقطني ١١/٣٠/١، وفي ١٣/٣١/١-١٤، و البيهقي ١١٤٦/٢٥٧/١، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٦٦/٢، والمزي في تهذيب الكمال ٣٣٦/١١،.

- ورواه خالد بن أبي نوف؛ عن سليط بن أيوب، عن ابن أبي سعيد الخدري، عن أبيهﷺ، عن النبيﷺ.

وقد اختلف عن ابن أبي نوف أيضاً؛ قال الإمام الدارقطني في العلل ٢٨٨/١١ : (وروى هذا الحديث مطرِّف بن طَرِيف عن خالد بن أبي نوف؛ واختُلف عن مطرِّف:

فقال عبد العزيز القَسْمَلِيّ: عن مطرِّف عن خالد بن أبي نوف عن سليط عن ابن أبي سعيد الخدري عن أبيه، وقال أسباط بن محمد: عن مطرِّف عن خالد عن محمد بن إسحاق. فرجع الحديث إلى ابن إسحاق، وأرسله عن أبي سعيد).

أخرج حديث خالد بن أبي نوف هذا: أحمد ١١١٣٤/١٥/٣، والحافظ سَمُّوية الأصبهاني في جزء له –كما في مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية ٤٨/٧١/١–، والنسائي في الصغرى في كتاب الطهارة، باب ذكر بئر بضاعة ٣٢٧/٤٥/١، وأبو يعلى ١٣٠٤/٤٧٦/٢، والطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباسﷺ) ١٠٥٢/٧٠٥/٢، والبيهقي ١١٤٧/٢٥٧/١ ، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٦٥/٢، والمزي في تهذيب الكمال ١٨٦/٨-١٨٧، وكذلك في ٣٣٦/١١ .

٢- وعبد الله بن أبي سلمة الماجِشَوْن؛ فرواه عن عبد الله بن عبد الله بن رافع الأنصاري، عن أبي سعيد الخدريﷺ به.

علَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٣٨٩/٥، وأخرجه الحافظ سموية في جزء له –كما في مجموع فيه عشرة أجزاء حديثية ٥٠/٧٢/١–، والطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباسﷺ) ١٠٦٢/٧٠٩/٢، والدارقطني ٣١/١-١٥/٣٢-١٦.

٣- وعمَّن لا يتهمه ابنُ أبي ذئب، أو عن الثقة عنده، عن عبد الله بن عبد الرحمن العدوي، عن أبي سعيد الخدري ﷺ.

أخرجه الشافعي في مسنده ١٦٥/١، وفي اختلاف الحديث كذلك ٤٩٧/١، والبيهقي ١١٤٨/٢٥٨/١.

وقد جمع ابن القطان الفاسي مجموع الأقوال التي وردت في اسم هذا الرجل الراوي عن أبي سعيد ﷺ فقال: (فتحصَّل في هذا الرجل الراوي له عن أبي سعيد خمسة أقوال:

عبد الله بن عبيد الله بن رافع، وعبيد الله بن عبد الله بن رافع، وعبد الله ابن عبد الرحمن بن رافع، وعبيد الله بن عبد الرحمن بن رافع، وعبد الرحمن ابن رافع، وكيفما كان فهو من لا تعرف له حال ولا عين)[1].

---

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ٣٠٩/٣.

وقال الدارقطني في العلل ٢٨٨/١١: (وأحسنها إسناداً حديث الوليد بن كثير عن محمد بن كعب، وحديث ابن إسحاق عن عبد الله بن أبي سلمة).

وقد توبع عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج في روايته الحديث عن أبي سعيد الخدري ﷺ :

- فأخرجه الطبري في تهذيب الآثار (مسند ابن عباس ﷺ) ١٠٥٦/٧٠٦/٢، والبيهقي ١١٤٩/٢٥٨/١-١١٥٠، من طريق أبي نضرة عن أبي سعيد ﷺ قال: (كنا مع رسول الله ﷺ؛ فأتينا على غدير فيه جيفة، فتوضأ بعض القوم وأمسك بعض القوم حتى يجيء النبيﷺ؛ فجاء النبيﷺ في أخريات الناس، فقال: توضؤوا واشربوا؛ فإنَّ الماء لا ينجسه شئ).

- وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار(مسند ابن عباس ﷺ) ٧٠٧/٢-١٠٥٨/٧٠٨، والبيهقي ١١٥١/٢٥٨/١، من طريق عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري ﷺ أنَّ رسول الله ﷺ سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة؛ وقالوا تَرِدُها السباع والحمير والكلاب؟ فقال رسول اللهﷺ: (ما في بطونها لها، وما بقي فهو لنا طهورٌ).

- وأخرجه الطبري في تهذيب الآثار(مسند ابن عباسﷺ) ١٠٥٧/٧٠٧/٢، من طريق أبي مسكين، عن أبي سعيد الخدري ﷺ قال: (نزلنا مع رسول الله ﷺ مترلاً، وإلى جانبنا غَدِيرٌ فيه جِيْفَة؛ فاستأذنا رسول الله ﷺ أنْ نتوضأ به وفيه جيفة، فأذن لنا).

• تحرير المصطلح:

الحديث من هذا الوجه مداره على عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج عن أبي سعيد الخدريﷺ؛ ورواه عنه أربعة:

١- **محمد بن كعب القرظي.**

٢- **سُلَيط بن أيوب بن الحكم.**

٣- **عمَّن لا يتهمُهُ ابنُ أبي ذئب ، أو عن الثقة عنده.**

٤- **عبد الله بن أبي سلمة.**

وقد اختلف عليهم أصحابهم في الإسناد، وفي تسمية "عبيد الله بن عبد الله بن رافع" اختلافاً كثيراً؛ وكلام الترمذي هنا إنما هو عن طريق محمد بن كعب القرظي دون غيرها؛ إذ الحديث رواه أبو أسامة حماد بن أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن كعب القرظي عنه به. وعليه فالنظر في تحرير مراده سيكون من خلال التأمل في هذه الطريق.

وطريق أبي أسامة هذه فارقت سائر الطرق في كون الرواة عنه قد تتابعوا على وجه واحد؛ فالحديث رواه عن أبي أسامة (١٧) سبعة عشر راوياً، أكثرهم -وهم (١٢) اثنا عشر راوياً- قالوا: (عبيد الله بن عبد الله بن رافع).

وثلاثة منهم-وهم الإمام أحمد[١]، وابن أبي شيبة[٢]، وهارون بن عبد الله[٣]- رووه عن أبي أسامة على الوجهين جميعاً: (عبيد الله بن عبد الله-عبيد الله بن عبد الرحمن).

والواقع أن أبا أسامة قد سماه مرة (عبيد الله بن عبد الله) ومرة (عبيد الله بن عبد الرحمن) كما نبه عليه الإمام أحمد[٤].

فيلحظ هنا اتفاق أكثر وأشهر أصحاب أبي أسامة في الإسناد، حيث سمَّوا الراوي للحديث عن أبي سعيد الخدريﷺ ونَسَبُوه : (عبيد الله بن عبد الله بن رافع بن خديج)، ورواية بعض أصحابه عنه الوجهين كليهما في اسم "عبيد الله بن عبد الله بن رافع" مما يدلُّ على أنَّ أبا أسامة قد حفظ ذلك وضبطه، حيث ذكر الوجهين في اسم الرجل.

وينضاف إلى هذا أنَّ سائر الطرق التي جاء لحديث أبي سعيد هذا -غير طريق الوليد بن كثير، وعبد الله بن أبي سلمة- لم يضبط الرواة أسانيدها، أما ابن أبي ذئب فلم يسمِّ الراوي

---

(١) المسند ٣/٣١/١١٢٧٥

(٢) المصنف ١/١٣١/١٥٠٥، وفي ٧/٢٨١/٣٦٠٩٢.

(٣) الأوسط لابن المنذر ١/٢٦٩/١٨٨، وفي سنن النسائي الصغرى ١/١٧٤/٣٢٦.

(٤) المسند في الموضع السابق، وسبقت الإشارة إليه.

للحديث عن ابن رافع بن خديج، ولكن أبهمه وعمَّاه، وأما سليط بن أيوب فقد وقع الاختلاف عليه في الإسناد اختلافاً كبيراً، وأمَّا طريق أبي أسامة عن الوليد بن كثير؛ فقد سلمت من كلِّ هذا الاضطراب والاختلاف.

الخلاصة:

فتلخص من هذا –والله أعلم– أنَّ مراد الترمذي بقوله: : (وقد جَوَّدَ أبو أُسَامَةَ هذا الحديث؛ فلم يَرْوِ أَحَدٌ حَدِيثَ أبي سَعِيدٍ فِي بِئْرِ بُضَاعَةَ أَحْسَنَ مِمَّا رَوَى أبو أُسَامَةَ)[1]، هو أن أبا أسامة قد حفظ الإسناد وضبطه، وقد وصف الترمذي حديثه هذا بأنه حديث حسن.

و لذلك ذكر الإمام الدارقطني أنَّ أحسن طرق الحديث هي طريق أبي أسامة حماد بن أسامة عن الوليد بن كثير –كما سبق–، والله تعالى أعلم.

(١) السنن ١/٣٩-٤٠/٦٦.

الحديث الثاني:

٢٠- قال أبو عيسى الترمذي[1]:

عن زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ رضي الله عنها قالت: (اسْتَيْقَظَ رسول اللَّهِ ﷺ من نَوْمٍ مُحْمَرًّا وَجْهُهُ، وهو يقول: لَا إِلَهَ إلا الله -يُرَدِّدُهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ-، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ من شَرٍّ قد اقْتَرَبَ؛ فُتِحَ الْيَوْمَ من رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هذه -وَعَقَّدَ عَشْرًا[2]-، قالت زَيْنَبُ: قلت يا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَفَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قال: نعم؛ إذا كَثُرَ الْخُبْثُ).

قال أبو عيسى: هذا حديثٌ حسَنٌ صحيحٌ، وقد جَوَّدَ سُفْيَانُ هذا الحديث.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

هذا الحديث مداره على الزهري، ورواه عنه جماعة منهم سفيان بن عيينة الذي أخرج الترمذي هنا طريقه وتكلم عليها.

وطريق سفيان ابن عيينة هذه قد اختلف عليه أصحابه فيها من وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن حبيبة رضي الله عنها، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن زينب

---

(١) سنن الترمذي ٢١٩٢/٦٣٥/١، وقال الحافظ ابن كثير في التفسير ١٠٦/٣ عن هذا الحديث: (وفيه أشياء عزيزة نادرة، قليلة الوقوع في صناعة الإسناد، منها: رواية الزهري عن عروة وهما تابعيان، ومنها اجتماع أربع نسوة في سنده، كلهن يروى بعضهن عن بعض، ثم كل منهن صحابية، ثم ثنتان ربيبتان وثنتان زوجتان رضي الله عنهن)، وقال الحافظ ابن حجر في الفتح ١٢/١٣: (وزينب بنت جحش هي عمَّة حبيبة المذكورة؛ فروت حبيبة عن أمِّها عن عمَّتها)، وقال أيضاً ١٠٧/١٣: (وهذا السند كله مدنيون، وهو أنزل من الذي قبله بدرجتين، ويقال إنه أطول سنداً في البخاري فإنه تُساعي).

(٢) في رواية إسحاق بن راهويه في مسنده٢٥٨/٤ بلفظ: (وعقد سفيان بيده عشراً)، وقال الحافظ ابن حجر في فتح الباري ١١٠/١٣: (ولم يعين الذي عقد، فأَوْهَمَ أنه مرفوع، وقد تبيَّن من رواية عفَّان ومن وافقه أن الذي عقد تِسعين هو وهيب)، هكذا هي في رواية وهيب "تسعين"، وقال في خزانة الأدب ٤٨٩/٦: (واعلم أنَّ العقود والعقد؛ نوعٌ من الحساب يكون بأصابع اليدين، يقال له حساب اليَد، وقد ورد منه في الحديث "وعقد عقد تسعين"، وقد ألَّفوا فيه كتباً وأراجيز، منها أرجوزة أبي الحسن علي الشهير بابن المغربي، وقد شرحها عبد القادر بن علي بن شعبان العوفي)، وقال في منح الجليل ٣٥٤/٩: (وصفة عقد تسعين؛ أنْ يعطِفَ السبَّابة حتى تلقى الكفَّ؛ ويضمُّ الإبهام إليها).

بنت جحش رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

رواه عنه ابن أبي شيبة؛ كما في المصنف ٣٧٢١٤/٤٥٩/٧، ومن طريقه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ٧٢٣٦/١٢٤٦/١، وابن ماجه في كتاب الفتن، باب ما يكون من الفتن ٣٩٥٣/٥٦٧/١، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣٠٩٢/٤٢٩/٥، والطبراني ١٤٢/٥٥/٢٤.

وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ٧٢٣٦/١٢٤٦/١، **من طريق سعيد بن عمرو الأشْعَثِي.**

وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ٧٢٣٦/١٢٤٦/١، وأبو يعلى ٧١٥٩/٨٨/١٣، **من طريق أبي خيثمة زهير بن حرب.**

وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ٧٢٣٦/١٢٤٦/١، والطبراني ١٣٨/٥٣/٢٤، **من طريق محمد بن يحيى بن أبي عمر.**

و رواه عنه الحميدي؛ كما في مسنده ٣٠٨/١٤٧/١، ومن طريقه الفسوي في المعرفة والتاريخ ٦٢/٣، والطبراني ١٣٧/٥٢/٢٤، وابن عبد البر في التمهيد ٣٠٤/٢٤.

وأخرجه الترمذي في كتاب الفتن عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في خروج يأجوج ومأجوج ٢١٩٢/٦٣٥/١، **من طريق سعيد المخزومي، وأبو بكر بن نافع.**

وأخرجه النسائي ١١٣١١/٣٩١/٦، **من طريق عبيد الله بن سعيد.**

ورواه عنه إسحاق بن راهويه[1]؛ كما في مسنده ٢٠٨١/٢٥٨-٢٥٦/٤، و عنه أبو يعلى ٧١٥٥/٨٢/١٣.

وأخرجه أبو يعلى أيضاً ٧١٥٥/٨٢/١٣، والإسماعيلي -على ما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/١٣- و لم أقف عليه[2]، **من طريق هارون الحمَّال.**

---

(١) يلحظ أنّه في المطبوع من مسند إسحاق سقط من الإسناد ذكر حبيبة رضي الله عنها، وجاء الإسناد على الوجه تاماً عند أبي يعلى عن ابن راهويه بذكر حبيبة رضي الله عنها فيه.

(٢) الذي ذكره الحافظ ابن حجر في هذا الموطن المشار إليه أنّ هارون الحمال رواه عن ابن عيينة بدون ذكر حبيبة رضي الله عنها في إسناده، وهكذا أيضاً رواه عنه الإسماعيلي -فيما ذكره الحافظ في الفتح- بإسقاط حبيبة

وأخرجه أبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن ٥١/٢٦٣/١، وكذلك في البيان في عدِّ آي القرآن له ٦٥/١، والخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٨٤/٣٧٣/١، والبيهقي ١٩٩٨٤/٩٣/١٠، **من طريق محمد بن سعيد بن غالب العطار**[1].

وأخرجه أبو جعفر ابن البَخْتَري –كما في مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري ٦٣/١٤٠/١–، والبيهقي ١٩٩٨٥/٩٣/١٠، وكذلك في شعب الإيمان ٧٥٩٨/٩٨/٦، وكذلك في الاعتقاد ٢١٥/١، وفي دلائل النبوة ٤٠٦/٦ –وكلها للبيهقي–، **من طريق سعدان بن نصر.**

وأخرجه أبو نعيم **من طريق إبراهيم بن بشار الرَّمَادي، ونصر بن علي الجَهْضَمِي** – كما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ١٢/١١٣– ولم أقف عليهما.

وأخرجه الإسماعيلي **من طريق الأسود بن عامر**–كما ذكره الحافظ في الفتح ١٢/١٣– ولم أقف على طريقه.

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٣٠٤/٢٤–٣٠٥، **من طريق إسحاق بن عيسى.** وذكره ابن عبد البر أيضاً في التمهيد ٣٠٦/٢٤–٣٠٧، **من طريق علي بن المديني، وأسد بن موسى.**

وأخرجه المزِّي في تهذيب الكمال ١٤٩/٣٥، **من طريق أحمد بن حنبل.**

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٢٢/٦، **من طريق إبراهيم بن سيَّار الصوفي.**

وأخرجه ابن عساكر أيضاً ٤٢٣/٣٥، وكرره في ١٣٢/٦٩، **من طريق إبراهيم بن سعيد الجوهري.**

كلهم –وعددهم واحداً وعشرون راوياً – عن سفيان بن عيينة به.

رضي الله عنها، ولكنَّ أبا يعلى أخرجه عن هارون وعن ابن راهويه مباشرة بزيادة حبيبة رضي الله عنها فيه، فالله أعلم.

(١)وسماه في الإرشاد: محمد بن سعيد بن غلاّب العطار، وهما واحد.

الوجه الثاني: عن سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها، عن النبي ﷺ .

أخرجه البخاري في كتاب الفتن، باب قول النبي ﷺ: (ويل للعرب من شرٍّ قد اقترب) ٧٠٥٩/١٢١٨/١، ومن طريقه أبوعمرو الداني في السنن الواردة في الفتن ٥٢/٢٦٤/١، **من طريق مالك بن إسماعيل.**

وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ٧٢٣٥/١٢٤٦/١، **من طريق عمرو الناقد.**

ورواه عنه سعيد بن منصور في سننه – كما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/١٣- ولم أقف عليه.

وأخرجه الإسماعيلي **من طريق قتيبة بن سعيد** –كما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/١٣- ولم أقف على طريقه.

ورواه عنه مُسَدَّد بن مُسَرْهَد في مسنده – كما ذكره الحافظ في الفتح ١١/١٣- ولم أقف عليه.

وأخرجه أبو نعيم الأصبهاني **من طريق القَعْنَبِيّ** – كما ذكره الحافظ ابن حجر في الفتح ١١/١٣- ولم أقف على طريقه.

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ٣٠٦/٢٤، **من طريق عبد الرحمن بن شيبة الجُدِّي**[1].

و رواه عنه نعيم بن حماد؛ كما في كتاب الفتن له ١٦٤٤/٥٩١/٢.

كلهم –وعددهم ثمانية– عن سفيان بن عيينة به.

وقد توبع سفيان بن عيينة على الوجه الثاني –بإسقاط حبيبة من الإسناد– :

فأخرجه البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، باب قصة يأجوج ومأجوج

---

(١) سكن جدة فنسب إليها، ذكره ابن حبان في الثقات ٧٩/٢.

١/٥٥٨/٣٣٤٦، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ١/١٢٤٧/٧٢٣٨، وابن عبد البر في التمهيد٢٤/٣٠٥، والبغوي في التفسير ٣/١٠٩، من طريق عُقَيل.

وأخرجه البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ١/٦٠٤/٣٥٩٨، وكرره في كتاب الأحكام، باب يأجوج ومأجوج ١/١٢٢٨/٧١٣٥، والطبراني في مسند الشاميين ٤/٢٠٨/٣١١٥، من طريق شعيب.

وأخرجه البخاري في كتاب الأحكام، باب يأجوج ومأجوج ١/١٢٢٨/٧١٣٥، وأبو عمرو الداني في البيان في عدِّ آي القرآن ١/٦٤، من طريق محمد بن أبي عتيق.

وأخرجه مسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ١/١٢٤٦-١٢٤٧/٧٢٣٧، وابن حبان -كما في الإحسان ٢/٣٤/٣٢٧- ، من طريق يونس.

وأخرجه أحمد ٦/٤٢٨/٢٧٤٥٤، ومسلم في كتاب الفتن وأشراط الساعة ١/١٢٤٧/٧٢٣٨، والنسائي ٦/٤٠٧/١١٣٣٣، والطبراني ٢٤/٥١/١٣٥، من طريق صالح بن كيسان.

وأخرجه أحمد ٦/٤٢٩/٢٧٤٥٤، من طريق أبي إسحاق.

وأخرجه أبو عوانة -كما ذكره الحافظ في الفتح ١٣/١٢، ولم أقف عليه- من طريق الليث بن سعد، وسليمان بن كثير.

وذكره ابن عبد البر في التمهيد ٢٤/٣٠٥، من طريق عبد الرحمن بن إسحاق، والزُّبيري.

كلُّهم -وعددهم عشرة- عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.

وخالفهم في الإسناد ثلاثة:

- معمر بن راشد؛ فرواه على وجهين، مرَّة: عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها، عن النبيﷺ، كما أخرجه عبد الرزاق ١١/٣٦٣/٢٠٧٤٩، وأيضاً في التفسير ٢/٣٧٥.

ومرَّة رواه معمر بن راشد عن الزهري مرسلاً، كما أخرجه الطبري ٥٦/١٥.

- والنعمان بن راشد، عند أبي جعفر ابن البَخْتَرِي -كما في مجموع فيه مصنفات أبي جعفر ابن البختري ٣٠١/١/٣٦١-.

- وسُريج بن يونس، عند ابن حبان -كما في الإحسان ٢٤٦/١٥/٦٨٣-.

كلاهما -أعني: النعمان بن راشد، وسريج بن يونس- عن الزهري، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن أمِّ حبيبة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ به.

• تحرير المصطلح:

الحديث مداره على ابن شهاب الزهري، وقد اختلفوا عليه من أربعة أوجه:

- **الوجه الأول: الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن حبيبة رضي الله عنها، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.**

وهذا الوجه تفرَّد به سفيان ابن عيينة، وعنه رواه أكثر أصحابه، حيث بلغوا واحداً وعشرين نفساً.

- **والوجه الثاني: عن الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن أمِّ حبيبة رضي الله عنها، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.**

وهذا الوجه رواه ثمانية من أصحاب سفيان ابن عيينة عنه، وتابعه عليه كلٌّ من: عقيل، وشعيب، ومحمد بن أبي عتيق، ويونس، وصالح بن كيسان، وأبو إسحاق، والليث، وسليمان بن كثير، وعبد الرحمن بن إسحاق، والزُّبيري، كما سبق.

- **والوجه الثالث: الزهري، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن زينب بنت جحش رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.**

رواه معمر بن راشد، ورواه مرَّة عن الزهري مرسلاً.

- **والوجه الرابع: الزهري، عن زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها، عن أم حبيبة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ.**

رواه النعمان بن راشد، وسُريج بن يونس.

فسفيان بن عيينة زاد في الإسناد ذكر "حبيبة"؛ وهي بنت عبيد الله بن جحش[1] رضي الله عنها؛ ولم يذكرها غيره، وكان قد حفظ إسناد الحديث وضبطه بوجهيه؛ فرواه بزيادة "حبيبة" رضي الله عنها بين "زينب بنت أبي سلمة"رضي الله عنها و"أم حبيبة" رضي الله عنها، ورواه بإسقاطها أيضاً.

وكلا الوجهين ثبتا عن سفيان بن عيينة، فكان مرَّة يرويه على هذا الوجه، ومرَّة على الوجه الآخر، وحمله الناس عنه على الوجهين، قال الإمام الدارقطني: (أظنّ سفيان كان تارة يذكرها؛ وتارة يسقطها)[2].

وكان محمد بن يحيى النيسابوري الذُّهلي يرى أنَّ زيادة "حبيبة" في الإسناد غير محفوظة، وأنَّ من رواه عن سفيان بن عيينة على هذا الوجه فإنما أخذه عنه بأَخَرَة[3]، وقد أعلَّه بهذه الزيادة -أيضاً- ابن أبي عاصم وقال: (ولم يُوافِقِ ابن عيينة على هذا أحدٌ؛ وقد بيَّنَّا في كتاب علل حديث الزهري)[4]، وربما لأجل هذا المعنى لم يخرجه البخاري في صحيحه من طريق سفيان بن عيينة، وأخرجه عن غيره بدون ذكر حبيبة رضي الله عنها في الإسناد[5].

وكلا الوجهين متصل غير منقطع-بذكر حبيبة وبإسقاطها-، قال الحافظ ابن حجر: (وزعم بعض الشراح ان رواية مسلم بذكر حبيبة تؤذن بانقطاع طريق البخاري[6]، قلت: وهو كلام من لم يطلع على طريق شعيب التي نبهت عليها)[7] وطريق شعيب هذه -التي

---

(١) (عبيد الله) بالتصغير؛ مات أبوها في الحبشة كافراً مرتداً -ولا حول ولا قوة إلا بالله- ، انظر فتح الباري ١٢/١٣.

(٢) نقله في فتح الباري ١٢/١٣.

(٣) انظر التمهيد لابن عبد البر٢٤/٣٠٥-٣٠٦، ونقل الذهلي مثله عن مسدَّد بن مُسَرهد.

(٤) الآحاد والمثاني ٤٢٩/٥.

(٥) وهذا لمزيد احتياط البخاري، ودقّة فهمه في العلل.

(٦) رواية البخاري كما هو ظاهر بإسقاط حبيبة بين زينب بنت أبي سلمة وأم حبيبة بنت أبي سفيان ﷺ.

(٧) فتح الباري ١٢/١٣.

أشار لها الحافظ- عن: الزهري حدثني عروة أنّ زينب بنت أبي سلمة رضي الله عنها حدثته أنّ أم حبيبة بنت أبي سفيان رضي الله عنهما حدثتها[1].

فزالت بذلك التحديث دعوى الانقطاع بين زينب بنت أبي سلمة وأم حبيبة ﷺ.

وبذلك يظهر -والله أعلم- أنّ مراد الترمذي بقوله: (وقد جَوَّدَ سُفْيَانُ هذا الحديث)[2]؛ أنه زاد في الإسناد راوٍ لم يذكره غيره، وحفظ الحديث على وجهيه.

ولذلك قال أبو يعلى الخليلي بعد أن ساق الحديث بزيادة "حبيبة" رضي الله عنها: (هذا لم يجوِّده أحدٌ كما جوَّده سفيان، ورواه صالح بن كيسان ويونس وعقيل وجماعة من أصحاب الزهري؛ فلم يذكروا "أم حبيبة"[3]، وجوَّده ابن عيينة)[4].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ الترمذي أطلق هذا المصطلح في هذا الموطن وأراد به معنيان:

- معنى الزيادة في الإسناد.
- ومعنى حفظ الحديث وضبطه.

وقد وصف الترمذي هذا الحديث من هذه الطريق بأنه حسن صحيح، -والله تعالى أعلم-.

---

(١) وهي عند البخاري في كتاب المناقب، باب علامات النبوة في الإسلام ١/٦٠٤/٣٥٩٨، وكرره في كتاب الأحكام، باب يأجوج ومأجوج ١/١٢٢٨/٧١٣٥.

(٢) سنن الترمذي ١/٦٣٥/٢١٩٢.

(٣) كذا فيه: (فلم يذكروا أمَّ حبيبة) رضي الله عنها؛ وهو خطأ صوابه (حبيبة)، فإنَّ الواقع أنهم ذكروا أمَّ حبيبة، وإنما لم يذكروا حبيبة رضي الله عن الجميع.

(٤) الإرشاد للخليلي ١/٣٧٣.

الحديث الثالث:

٢١- قال أبو عيسى الترمذي[١]:

حدثنا إسحاق بن مُوسَى الأَنْصَارِيُّ، حدثنا مَعْنٌ، حدثنا مَالِكُ بن أنَس، عن إسحاق بن عبد اللَّه بن أبي طَلْحَةَ، عن حُمَيْدَةَ بِنْت عُبَيْدِ بن رِفَاعَةَ، عن كَبْشَةَ بِنْت كَعْب بن مَالِك -وَكَانَتْ عِنْدَ ابن أبي قَتَادَةَ-، أنَّ أبَا قَتَادَةَ دخل عليها؛ قالت: فَسَكَبْتُ له وَضُوءاً، قالت: فَجَاءَتْ هِرَّةٌ تَشْرَبُ؛ فَأَصْغَى لها الإِنَاءَ حتى شَرِبَتْ، قالت كَبْشَةُ: فَرَآنِي أَنْظُرُ إليه، فقال: أَتَعْجَبِينَ يا بِنْتَ أَخِي؟ فقلت: نعم، قال: إنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: (إِنَّهَا لَيْسَتْ بِنَجَسٍ؛ إنما هِيَ من الطَّوَّافِينَ عَلَيْكُمْ أو الطَّوَّافَاتِ).

قال الترمذي: (وقد جَوَّدَ مَالِكٌ هذا الحديث عن إسحاق بن عبد اللَّهِ بن أبي طَلْحَةَ، ولم يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ من مَالِكٍ).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

حديث أبي قتادةﷺ هذا سبق تخريجه[٢].

• تحرير المصطلح:

بناء على ما سبق بيانه في الموطن السابق-عند شرح عبارة البخاري- فإن الترمذي أراد بقوله: (وقد جَوَّدَ مَالِكٌ هذا الحديث عن إسحاق بن عبد اللَّهِ بن أبي طَلْحَةَ، ولم يَأْتِ بِهِ أَحَدٌ أَتَمَّ من مَالِكٍ)؛ أنَّ مالك بن أنس قد حفظ الحديث وضبطه، فلم يُسقط من رواته أحداً، وسمَّى الرواة وبيَّن أنسابهم تامَّة، في الحين الذي خلَّط بعض من تابع مالكاً في الإسناد وفي النِّسبة؛ فقال بعضهم: **(عن أم يحيى، عن خالتها، عن أبي قتادة)**ﷺ، وقال بعضهم الأخر: **(عن امرأته، عن أمِّها، عن أبي قتادة)**ﷺ، فلم يسمِّ أحداً من المرأتين، وقال بعضهم: **(عن امْرَأَة عبد اللَّهِ بن أبي طَلْحَةَ، عن أبي قَتَادَةَ)**ﷺ، فلم يسمِّ إحدى المرأتين وأسقط الأخرى، وهكذا بقيَّة الأوجه لم يضبطها المتابعون لمالك بن أنس[٣].

---

(١) سنن الترمذي في كتاب الطهارة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في سؤر الهرَّة ١/٤٨-٤٩/٩٢.

(٢) انظر صفحة (١٣٠-١٣٦) من هذا البحث.

(٣) انظر صفحة (١٣٥-١٣٦) من هذا البحث.

فجاء مالك بن أنس وأقام الإسناد وضبطه فقال: (عن حَمِيْدة بنت عبيد بن رِفاعة، عن كَبْشَة بنت كعب بن مالك -وكانت تحت ابن أبي قتادة-، أنَّ أبا قتادةﷺ دخل عليها..)[1].

الخلاصة:

فيتلخص من هذا أنَّ مراد الترمذي بهذا المصطلح في هذا الموطن هو: حفظ مالك للإسناد تامًّا؛ مع ضبط نِسْبة الرواة، وليس في عبارة الترمذي ما يدلُّ على قبوله هذا الوجه المجوَّد أو ردِّه، والله تعالى أعلم.

(١) المستدرك ١/٢٦٣/٥٦٧.

الحديث الرابع:

٢٢- قال أبو عيسى الترمذي[١]:

حدثنا أبو عبيدة بن أبي السفْر -وهو أحمد بن عبد الله الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ-، وإسحاق بن مَنْصُورٍ، قال أبو عُبَيْدَةَ: حدثنا؛ وقال إسحاق: أخبرنا عبد الصَّمَدِ بن عبد الْوَارِثِ، حدثني أبي، عن حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ، عن يحيى بن أبي كَثِيرٍ، قال حدثني عبد الرحمن بن عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ، عن يَعِيشَ بن الْوَلِيدِ الْمَخْزُومِي، عن أبيه، عن مَعْدَانَ بن أبي طَلْحَةَ، عن أبي الدَّرْدَاءِ ﷺ: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَاءَ فَأَفْطَرَ، فَتَوَضَّأَ)، فَلَقِيتُ ثَوْبَانَ ﷺ في مَسْجِدِ دِمَشْقَ فَذَكَرْتُ ذلك له؛ فقال: صَدَقَ، أنا صَبَبْتُ له وَضُوءَهُ.

قال أبو عيسَى: (..وقد جَوَّدَ حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ هذا الحديث، وَحَدِيثُ حُسَيْنٍ أَصَحُّ شَيْءٍ في هذا الْبَابِ..).

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

الحديث سبق تخريجه[٢].

• تحرير المصطلح:

الحديث -كما سبق- مداره على يحيى بن أبي كثير، وقد رواه عنه أربعة من أصحابه؛ واختلفوا عليه من وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يَعِيْش بن الوليد، عن مَعْدَان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء ﷺ مرفوعاً.

رواه عنه كلٌّ من: هشام الدستوائي، وحَرْب بن شدَّاد، ومعمر بن راشد[٣].

والوجه الثاني: عن يحيى بن أبي كثير، عن الأوزاعي، عن يَعِيْش بن الوليد، عن أبيه، عن مَعْدَان بن أبي طلحة، عن أبي الدرداء ﷺ مرفوعاً.

---

(١) سنن الترمذي ١/٤٦-٨٧/٤٧.

(٢) سبق عند الإمام أحمد في صفحة (١٠٩-١١٣) من هذه الدراسة.

(٣) انظر مواطن هذه الطرق في الموضع المشار إليه من هذا البحث، مع ملاحظة أن معمراً خالفهم في مواضع من المتن والإسناد، تراجع تفاصيلها هناك.

رواه حسين المعلّم.

وحسين قد خالف الثلاثة المشاركين له في الرواية عن يحيى بن أبي كثير في أمرين –كما سبق– وهما:

١–أنه زاد في الإسناد رجلاً لم يذكروه؛ وهو "الوليد" والد "يعيش"، فقال: (عن يعيش بن الوليد، عن أبيه).

٢–أنه زاد في المتن كلمةً لم يذكروها؛ وهي كلمة "فتوضأ"، فقال: (قاء فأفطر فتوضأ)[1].

الخلاصة:

فتلخَّص أنَّ مراد أبي عيسى الترمذي بهذا الاصطلاح في هذا الموطن هو: هذه الزيادة في المتن والإسناد عنده والتي لم يذكرها غير حسين المعلم؛ وحُكْمُ الترمذي على هذا الوجه بأنه "الأصح" كأنه يدلُّ على ضبط الراوي للحديث وحفظه؛ والعلم عند الله تعالى.

ووصْفُ الترمذي لهذا الوجه للحديث بأنه أصح شيء في هذا الباب، لا يلزم منه الحكم على الحديث بالقبول، والله تعالى أعلم.

---

(١) لفظة: (فتوضأ) إنما جاءت عند الترمذي من طريق إسحاق بن منصور عن عبد الصمد بن عبد الوارث عن أبيه عن حسين المعلم به، وإنما قلت أن إسحاق هو الذي زادها مع كون الترمذي روى الحديث عن أبي عبيدة بن أبي السفر وإسحاق بن منصور كلاهما عن عبد الصمد به –كما سبق تحريره في الموطن الأول للحديث–؛ لكون أبي عبيدة جاءت روايته عند غير الترمذي بدون هذه الزيادة فكان من المحتمل جداً أن يكون إسحاق هو الذي زادها، والترمذي قرن أبا عبيدة بإسحاق ثم ساق الحديث من لفظ إسحاق فقط. ويشكل على هذا كون الترمذي نبه على الفروقات بين روايتيهما ولم يذكر أنهما اختلفا في شيء من لفظ الحديث فكأنهما قد اتفقا على اللفظ الذي ساقه، ويبقى كل ذلك محتملاً والعلم عند الله تعالى.

الحديث الخامس:

٢٣- قال ابن قدامة[1]:

وقد روي أنّ النبي ﷺ قال لسلمانﷺ: (**يا سلمان؛ أيُّما طعامٍ أو شرابٍ ماتت فيه دابّةٌ ليست لها نَفْسٌ سائلةٌ؛ فهو الحلال أكلُهُ وشربُهُ ووضوؤه**)، **وهذا صريح أخرجه الترمذي والدارقطني**.

قال الترمذي: (**يرويه بقيّة؛ وهو مدلِّس، فإذا روى عن الثقات جوّد**).

• التخريج:

الحديث أخرجه ابن عدي في الكامل ٤٠٥/٣/ترجمة٣٨٠، ومن طريقه البيهقي ١١٢٥/٢٥٣/١، وفي الخلافيات له أيضاً -كما في مختصره ٣٩٠/١-، وأخرجه الدارقطني ٣٧/١، ومن طريقه ابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف٤٥/٦٥/١، وعزاه ابن قدامة في المغني ٤١/١ للترمذي و لم أقف عليه، وأخرجه الخطيب البغدادي في المتفق والمفترق ٦٤٥/١٠٥٠/٢، وذكره شيروره بن شهردار في مسند الفردوس بمأثور الخطاب ٤٧٦٣/٢٥٧/٣.

• تحرير المصطلح:

أول ما ينظر هنا هو قوله: (فإذا روى عن الثقات جوَّد)؛ هل هي تابعة لكلام الترمذي كما يبدو لأوّل وهلة، أم هي من كلام ابن قدامة تعليقاً على عبارة الترمذي؟ وذلك أني ما وجدت هذه العبارة عن الترمذي في شيء مما بين يديّ من كتبه، ولا فيما وقفت عليه من كتب الرجال والجرح والتعديل، ومع ذلك فإنَّ ابن قدامة له عباراتٌ حديثية وأحكام يطلقها في المغني، فربما أنه نقل عن الترمذي قوله: "يرويه بقية وهو مدلس"؛ وزاد هو من قوله عبارة: "فإذا روى عن الثقات جوَّد"، فالأمر دائرٌ بين هذين الاحتمالين، و لم أقف على ما يرجِّح أحدهما، إلا النباء على أصل اتصال العبارة بكلام الترمذي.

ولْنَنْظر في تحرير معنى العبارة؛ بناء على أنها من كلام الترمذي – فتكون داخلةً في البحث-

---

(١) المغني ٤١/١.

وذلك لأمرين اثنين:

١- لأنه هو الظاهر، فالعبارة متَّصلة بالنقل عن الترمذي بلا فاصل.

٢- ولأنَّ ابن قدامة له في المغني نقولات عن الأئمة من كتبٍ هي الآن في حكم المفقود، ولا توجد تلك النقولات عند غيره، مثل بعض ما ينقله عن الإمام أحمد في بعض مسائله، فربما كانت هذه العبارة عن الترمذي من هذه البَابَة.

وبناء على صحة ذلك الافتراض، فإنه وبالنظر لكلام أئمة الحديث في بَقِيَّةَ بن الوليد وعباراتهم فيه، فسنجد أنهم يجعلون رواية بقيَّة على قسمين:

١- ما رواه عن الثقات والمعروفين من أهل الشام خصوصاً[١]؛ وصرَّح فيه بالسماع: فهو فيه ثقة حجّة.

٢- ما رواه عن غير الشاميين؛ أو رواه عن المجاهيل، ومن لا يُعرف، أو عن الضِّعاف، أو ما لم يصرِّح فيه بالسّماع: فليس بشيء.

قال الإمام أحمد فيه؛ وقد سُئل عنه وعن إسماعيل بن عيّاش: (بَقِيَّة أحبُّ إليَّ، وإذا حدّث عن قوم ليسوا بمعروفين فلا تقبلوه)[٢]، يعني: فإذا كانت روايته عن المعروفين؛ فهي مقبولة عنده.

وقال ابن معين؛ وقد سئل عنه أيضاً: (إذا حدّث عن الثّقات مثل صفوان بن عمرو وغيره، وأما إذا حدّث عن أولئك المجهولين فلا، وإذا كنَّى الرجل، ولم يسمِّ اسم الرجل فليس يساوي شيئاً)[٣]، وقال يعقوب بن شيبة: (بقيّة بن الوليد هو ثقة حَسَنُ الحديث إذا حدّث عن المعروفين، ويحدّث عن قوم متروكي الحديث، وعن الضُّعفاء، ويَحِيْدُ عن أسمائهم إلى كُنَاهم، وعن كُناهم إلى أسمائهم، ويحدّث عمَّن هو أصغر منه)[٤]، وقال محمد بن سعد:

---

(١) انظر شرح علل الترمذي لابن رجب ٢/٧٧٤، حيث قال ابن رجب عنه: (وهو مع كثرة روايته عن المجهولين الغرائب والمناكير؛ فإنّه إذا حدّث عن الثقات المعروفين ولم يدلّس؛ فإنما يكون حديثه جيّداً عن أهل الشام).

(٢) تهذيب الكمال٤/١٩٦-١٩٧.

(٣) المصدر السابق ٤/١٩٧.

(٤) المصدر السابق.

(كان ثقة في روايته عن الثقات، ضعيفاً في روايته عن غير الثقات)[1]، وقال العجلي: (ثقة فيما روى عن المعروفين، وما روى عن المجهولين فليس بشيء)[2]، وقال أبو زرعة: (بقية عَجَبٌ؛ إذا روى عن الثقات فهو ثقة)، ثم قال: (هذا في الثقات؛ فأما في المجهولين فيحدّث عن قوم لا يعرفون ولا يَضْبِطون)، وقال أيضاً: (مالَهُ عيبٌ إلا كثرة روايته عن المجهولين، فأما الصِّدق فلا يُؤتى من الصِّدق، إذا حدّث عن الثقات فهو ثقة)[3]، وقال النسائي: (إذا قال "حدثنا وأخبرنا" فهو ثقة، وإذا قال "عن فلان" فلا يُؤخذ عنه، لأنّه لا يُدرى عمَّن أخذ)[4].

والترمذي هو أحد هؤلاء الأئمة وعَصْرِيُّهم، ولن يخرج معنى قوله عن مجموعهم، فتُفهم عبارته في خلال هذا السياق، فإذا نظرنا بعد ذلك إلى قول الترمذي في بقيّة: (وهو مدلِّس؛ فإذا روى عن الثقات جوَّد)؛ فسوف نلاحظ أنها تشير إلى ذات المعنى الذي ذكره من سبق من الأئمة، وهو أنّ روايته عن الثقات رواية مضبوطة متقنة، سالمة من الخلل.

وهذا المعنى قريب من معنى الحفظ للحديث وضبطه، والذي سبق أنْ حُملت بعض عبارات الترمذي عليه، والله أعلم.

الخلاصة:

فتلخص من هذا، أنَّ الترمذي أطلق هذه العبارة في هذا الموطن وأراد بها معنى : حفظ الحديث وضبطه، وفي كلامه إشارة إلى قبول هذا التجويد، وذلك أنَّ الترمذي أشار إلى حالين لحديث بقيَّة بن الوليد، حال يردُّ فيها حديثه، وهي حال التدليس، ثم استدرك الحالة الثانية التي تكون بخلاف ذلك، وهي ما إذا روى عن الثقات، والله تعالى أعلم.

---

(١) تهذيب الكمال ٤/١٩٧-١٩٨.

(٢) المصدر السابق ٤/١٩٨.

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

المطلب الثامن:

الإمام أبو بكر البـــــزار

(٢٩٢هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو: أحمد بن عمرو بن عبد الخالق الحافظ، أبو بكر البزّار صاحب المسند الكبير المعلّل.

شيوخه:

أخذ العلم عن خلق منهم: هُدْبَة بن خالد، وعبد الأعلى بن حماد النَّرْسِي، والحسن بن علي بن راشد، وإبراهيم بن سعيد الجوهري، ومحمد بن يحيى الرُّماني، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه الناس؛ وممن روى عنه ثلاثة من حفّاظ الدنيا في زمانهم: الطبراني، وأبو الشيخ الأصبهاني، وعبد الباقي بن قانع، ومحمد بن العباس بن نَجِيح، وأبو بكر الخُتّلي، وغيرهم.

مكانته العلمية:

كان الإمام البزار من أئمة الحديث والعلل، قال عنه ابن يونس: (حافظ للحديث)، وقال فيه أبو الشيخ الأصبهاني: (كان من حفّاظ الدنيا، رأساً فيه، حُكي أنه لم يكن بعد علي بن المديني أعلم بالحديث منه، اجتمع عليه حفاظ أهل بغداد فَبَرَكوا بين يديه)، وقال الخطيب البغدادي: (كان ثقة حافظاً، صنّف المسند، وتكلم على الأحاديث، وبيَّن عللها)، وقال ابن القطان الفاسي: (كان أحفظ الناس للحديث).

وقد رماه الدارقطني بكثرة الخطأ، قال السَّهْمِي: قال الدارقطني: (كان ثقة يخطئ كثيراً، ويتَّكل على حفظه)؛ وهذا الخطأ مغمور كثرة الرواية وسعتها، وأيضاً لأنه كان يحدث من حفظه لا من كتابه، وهذا ما شرحه الدارقطني نفسه فقد قال الحاكم: (سألت الدارقطني عنه فقال: يخطىء في الإسناد والمتن؛ حدّث بالمسند بمصر حفظاً، ينظر في كتب الناس ويحدِّث من حفظه، ولم يكن معه كتب؛ فأخطأ في أحاديث كثيرة)، ولا يضرُّ قليل الخطأ في جنب كثير الصواب.

توفي سنة ٢٩١هـ،رضي الله عنه.

مصطلح (جوَّده) عنده:

وقفت للإمام البزار على خمسة مواطن؛ أطلق فيها عبارة (جوَّده) عند كلامه على علل

---

(١) انظر ترجمته في: طبقات المحدثين بأصبهان ٣/٣٨٦/٤٢١، وتاريخ الإسلام ٢٢/٥٨، ولسان الميزان ١/٢٣٧.

الأحاديث والأسانيد، واستخدم مرَّة عبارة: (جوَّد)، ومرَّة: (يجوِّد)، وهذا استخدام قليل في جنب كثرة كلامه على الأسانيد، وحكمه عليها في مسنده، ولكنه -وبرغم ذلك- فهو عدد كافٍ لمعرفة شيء من المعاني الحديثية؛ التي كان البزار يستخدم هذا الاصطلاح فيها.

الحديث الأول:

٢٤- قال البزار[١]:

حدثنا الفضل بن سهل، قال نا المعلّى بن منصور، عن ابن أبي زائدة، عن أبيه، عن الشَّعْبي، أنّ رسول الله ﷺ قال: (الوائدة والموءودة في النار).

قال ابن أبي زائدة: حدثني أبي، عن إسحاق، عن الشّعبي، عن علقمة، عن عبد الله، عن النبي ﷺ مثله.

وهذا الحديث لا نعلم أحداً جوّده إلا ابن أبي زائدة عن أبيه.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

هذا الحديث روي من مسند سلمة بن يزيد الجعفي[٢] ﷺ، ومن مسند عبد الله بن مسعود ﷺ[٣].

فأما حديث سلمة بن يزيد الجعفي ﷺ؛ فمداره على: داود بن أبي هند عن الشَّعْبي عن علقمة بن قيس عن سلمة بن يزيد ﷺ[٤]، وليس داخلاً في البحث هنا؛ فإنّ حكم البزار إنما هو عن حديث ابن مسعود ﷺ الآتي.

وأما حديث ابن مسعود ﷺ؛ فهو الذي جاء فيه قول البزار هنا: (وهذا الحديث لا نعلم أحداً جوَّده إلا ابن أبي زائدة عن أبيه).

---

(١) مسند البزار ١٥٩٦/٣٦/٥.

(٢) وهو نفسه سلمة ابن مليكة الذي جاء في بعض الطرق منسوباً إلى أمه.

(٣) وقد رواه عنهما علقمةُ بن قيس، ولا مانع أن يكون علقمة أخذ عن الاثنين كليهما، قال البيهقي: (ويحتمل أن يكون سمعه علقمة من عبد الله؛ ومن غيره) القضاء والقدر ٣٥٢/١.

(٤) أخرجه أحمد ١٥٩٦٥/٤٧٨/٣، والبخاري في التاريخ الكبير ٧٢/٤، والنسائي ١١٦٤٩/٥٠٧/٦، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٢٤٧٤/٤٢١/٤، والطبراني في الكبير ٦٣١٩/٤٠-٣٩/٧-٦٣٢٠، و أبو الشيخ الأنصاري في طبقات المحدثين بأصبهان ٤١٠/٣، وابن بطة في الإبانة ١٤٨٤/٨٠/٢، وابن حزم في كتاب الفصل في الملل والنحل ٦٢/٤، والبيهقي في القضاء والقدر ٦٢٢/٣٥٢/١، ٦٢٠-٦٢٣، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٣٣/٧، وابن عبد البر في التمهيد ١١٩/١٨، وابن عساكر في تاريخ دمشق ١١٧/١٧، والمزي في تهذيب الكمال ٣٣٠/١١.

وابن زكريا بن أبي زائدة هو: يحيى، وحديثه أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٧٢/٤ (في ترجمة سلمة بن يزيد)، وأبو داود في كتاب السنة، باب في ذراري المشركين ٤٧١٧/٦٦٧/١، ومن طريقه ابن حزم في كتاب الفِصَل في الملل والنحل ٦٣/٤، والبيهقي في القضاء والقدر ٦١٩/٣٥١/١، من طريق إبراهيم بن موسى.

وابن حبان في صحيحه –كما في الإحسان ٥٢١/١٦-٥٢٢/٧٤٨٠-، من طريق مَسْروق بن المرْزُبَان.

وأخرجه الطبراني ١٠٠٥٩/٩٣/١٠، من طريق عَبْدَان بن محمد العسكري.

وأخرجه الدارقطني في الغرائب والأفراد –كما في أطرافه ٣٨١٨/٣٠/٢، ولم يذكر هو من طريق مَنْ عن يحيى بن زكريا؟-، وذكره أيضاً في العلل ١٦١/٥، من حديث يحيى بن إسماعيل الواسطي، ولم أقف على من أخرجه[1].

كلُّهم –وعددهم أربعة – عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن أبيه:

- **عن عامر الشَّعْبيّ مرسلاً.**

- **وعن أبي إسحاق السَّبِيْعِي، عن الشَّعْبِيّ، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ به موصولاً.**

وخولف يحيى بن زكريا في هذا الإسناد:

- فخالفه إسحاق الأزرق؛ فرواه عن زكريا بن أبي زائدة، عن أبي إسحاق السَّبيعي مرسلاً عن النبي ﷺ، ذكره الدارقطني في العلل ١٦١/٥، ولم أقف على من أخرج طريقه.

---

(١) فربما كان هذا الإسناد الذي أشار إليه الدارقطني في العلل ولم يخرجه؛ هو ذاته إسناد الحديث في الغرائب والأفراد، فالحديث في الموضعين واحد، وكلاهما من طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ولكن ذَكَرَ الدارقطني الراوي عن يحيى بن زكريا في العلل، ولم يذكر صاحب أطراف الغرائب الراوي عن يحى بن زكريا الذي ساق الدارقطني –صاحب الأصل– الإسناد من طريقه، فبقي احتمال كون الطريقين واحداً وجيه.

وخولف -أيضاً- زكريا بن أبي زائدة:

- فخالفه شَرِيك بن عبد الله النّخَعِي، فرواه عن أبي إسحاق السَّبِيْعِي، عن علقمة وأبي الأحوص -جميعاً- به، ولم يذكر فيه عامراً الشَّعبي؛ أخرجه البزار في مسنده ١٦٠٥/٤٢/٥، وابن بطة العكبري في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ١٤٨٣/٨٠/٢.

- وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبيعي؛ فرواه عن جدِّه أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً عليه، ولم يذكر فيه الشَّعبي أيضاً؛ أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٧٢/٤.

وأخرجه ابن بَطَّة العُكْبَري في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ١٤٨٢/٨٠/٢، من طريق إسرائيل.

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في طبقات المحدثين بأصبهان ٢٥١/٢، وكرره في ١٢٦/٤، من طريق سفيان الثوري.

كلاهما -أعني: إسرائيل والثوري-: عن أبي إسحاق، عن أبي الأَحْوَص -وَحْده-.

وأخرجه البزار ١٨٢٥/٢٢١-٢٢٠/٥، والشاشي ٦٤٨/١١٨/٢، والطبراني ١٠٢٣٦/١٣٨/١٠، والبيهقي في القضاء والقدر ٦٢٤/٣٥٣/١، من طريق زِرٍّ بن حُبَيْش.

وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ٧٢/٤، من حديث الأسود بن يزيد.

وأخرجه البخاري -أيضاً- في التاريخ الكبير[1] ٧٢/٤، و ذكره الدارقطني في العلل ١٦٢/٥، من حديث أبي وائل.

كلُّهم -أعني: أبا إسحاق، وأبا الأحوص، وعلقمة، والأسود، وأبا وائل- عن عبد

---

(١) مع ملاحظة أن الذي في تاريخ البخاري -فيما وقفت عليه من المطبوع- هو: عن أبي وائل عن رسول الله ﷺ مرسلاً دون ذكر ابن مسعود ﷺ، فالعلم عند الله تعالى.

الله بن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ به بألفاظ متقاربة.

• تحرير المصطلح:

طريق علقمة بن قيس -هذه- عن عبد الله بن مسعودﷺ عن النبي ﷺ؛ مدارها على أبي إسحاق السَّبيعي؛ وقد اختلف على أبي إسحاق من خمسة أوجه:

- **الوجه الأول: عن أبي إسحاق، عن عامر الشعبي، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ به.**

رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه.

- **الوجه الثاني: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ، عن النبي ﷺ.**

رواه شَرِيك بن عبد الله[1].

- **الوجه الثالث: عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود ﷺ موقوفاً عليه.**

رواه إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق.

- **الوجه الرابع: عن أبي إسحاق، عن الشعبي، عن النبي ﷺ مرسلاً.**

رواه يحيى بن زكريا بن أبي زائدة عن أبيه.

- **الوجه الخامس: عن أبي إسحاق، عن النبي ﷺ مرسلاً.**

رواه إسحاق الأزرق عن زكريا بن أبي زائدة .

وبالتأمل في هذه الأوجه الخمسة؛ يظهر جليّاً أنَّ يحيى بن زكريا بن أبي زائدة تفرَّد برواية الحديث عن أبيه عن أبي إسحاق السَّبيعي على وجه هو أتمّ الوجوه لإسناد الحديث، وأكملها من جهة عدد الرواة؛ فلم يُذكر عامرٌ الشَّعبي في غير طريق يحيى بن زكريا بن أبي زائدة هذه، وينضاف إلى ذلك أنَّ يحيى روى الحديث ذاته عن والده بإسناد آخر مرسل؛ فحفظ الحديث بوجهيه الموصول والمرسل، وذكر ما لم يذكره غيره.

---

(١) وقد رواه شريك عن أبي إسحاق عن علقمة مقروناً بأبي الأحوص كلاهما عن ابن مسعود به.

قال الدارقطني عنه: (غريب من حديث أبي إسحاق السبيعي عن الشعبي عن علقمة، تفرد به زكريا بن أبي زائدة عنه، و لم يروه عنه غير ابنه يحيى)[1].

الخلاصة:

فتلخص من هذا –والعلم عند الله تعالى– أن مراد البزار بقوله: (وهذا الحديث لا نعلم أحدا جوده إلا بن أبي زائدة عن أبيه)[2] هو: زيادة رواةٍ في الإسناد؛ صار الإسناد بهم موصولاً مرفوعاً.

ويمكن أنْ يكون المراد أيضاً: حفظ إسناد الحديث وضبطه، من جهة روايته لإسناد الحديث بذكر جميع رواته، ولكنه وجه ضعيف لمخالفته روايات الناس عن أبي إسحاق، والله تعالى أعلم.

---

(١) أطراف الغرائب والأفراد ٢/٣٠/٣٨١٨.

(٢) مسند البزار ٥/٣٦/١٥٩٦.

الحديث الثاني:

٢٥- قال البزار[1]:

حدثنا أحمد بن يحيى الكوفي، قال نا مُخَوَّل[2] بن ابراهيم، قال نا قيس، عن أبي إسحاق، عن سَبِيْع، عن ابن الزبير ﷺ، عن النبي ﷺ.

وناه محمد بن مرزوق، قال نا عبد العزيز بن الخطاب، قال نا قيس، عن أبي إسحاق، عن سَبِيْع، عن ابن الزبير ﷺ، عن النبي ﷺ قال: (إنّ بين يدي الساعة ثلاثين دجّالاً كذّاباً).

وهذا الحديث لا نعلم أحداً جَوّده إلا قيس؛ ورواه غير واحد عن أبي إسحاق عمّن سمع ابن الزبير ﷺ.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

قيس -هذا- هو ابن الربيع، وقد روى الحديث عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن سَبِيعٍ السَّلُولي[3]، عن عبد الله بن الزبير ﷺ، عن النبي ﷺ؛ وحديثه أخرجه البزار ٦/١٨٣/٢٢٢٥-٢٢٢٦.

وتابعه على هذا الإسناد ذاته عن أبي إسحاق: زكريا بن أبي زائدة، أخرجه أبو نعيم في تاريخ أصبهان ١/٧٣.

وخالفهم عن أبي إسحاق:

شَرِيك بن عبد الله الكوفي؛ فروى الحديث عن أبي إسحاق السَّبِيعي، عن عبد الله بن الزبير ﷺ، عن النبي ﷺ بنحوه، أخرجه ابن أبي شيبة ٦/١٩١/٣٠٥٩٠، وعنه أبو يعلى الموصلي ١٢/١٩٧/٦٨٢٠، وعنه ابن عدي في الكامل ٦/١٧٣، ومن طريقه البيهقي في

---

(١) مسند البزار ٦/١٨٣/٢٢٢٥-٢٢٢٦.

(٢) على وزن مُحَمَّد، وهو مُخَوَّل بن إبراهيم بن مُخَوَّل بن راشد النَّهدي، انظر: الجرح والتعديل ٨/٣٩٩، والثقات ٩/٢٠٣، ولسان الميزان ٦/١١، وقال فيه الحافظ : (رافضي بغيض، صدوق في نفسه).

(٣) ترجمته في التاريخ الكبير للبخاري ٤/٢٠٦، وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ٤/٣٠٩، وفي الثقات لابن حبان ٤/٣٤٧.

دلائل النبوة ٦/٤٨٠-٤٨١، وابن الجوزي في العلل المتناهية ١/٢٩٢-٢٩٣/٤٧٢.

وعزاه السيوطي في الخصائص الكبرى ٢/٢٢٥ للطبراني، و لم أقف عليه في المطبوع.

• تحرير المصطلح:

الحديث مداره على أبي إسحاق السَّبيعي؛ وقد اختُلف عليه من وجهين:

الوجه الأول: عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن سَبِيعٍ السَّلُولي، عن عبد الله بن الزبير ﷺ، عن النبي ﷺ به.

رواه على هذا الوجه قيس بن الربيع، وزكريا بن أبي زائدة.

الوجه الثاني: عن أبي إسحاق السَّبيعي، عن عبد الله بن الزبير ﷺ، عن النبي ﷺ به.

رواه شَرِيك بن عبد الله الكوفي.

فيلاحظ هنا، أنَّ الإمام البزار أطلق على الوجه الأول عبارة "جوَّده"؛ حيث قال: (وهذا الحديث لا نعلم أحداً جوَّده إلا قيس..)[1].

و بالنظر في الاختلاف بين هذين الطريقين؛ يظهر أنَّ قيس بن الربيع قد أدخل في إسناد الحديث "سَبِيعاً" بين أبي إسحاق السَّبيعي و عبد الله بن الزبير ﷺ، و إن كان الإمام البزار نصَّ على أنه لم يذكره غيره ممن تابعه في الرواية عن أبي إسحاق[2]؛ إلا أنه قد ظهر بما سبق أنَّ زكريا بن أبي زائدة قد تابعه عليه.

---

(١) مسند البزار ٦/١٨٣/٢٢٢٦.

(٢) ومما يفيد ذكره هنا؛ أنَّ الإمام البخاري عدَّ جماعة من الصحابة الذين رآهم أبو إسحاق السبيعي رؤية؛ فذكر منهم ٦/٣٤٧: (عليَّ بن أبي أبي طالب، وأسامة بن زيد، وابن عباس، والبراء، وزيد بن أرقم) ﷺ، و زاد عليهم الإمام البَرْدِيْجِي كذلك كما في جامع التحصيل ١/٢٤٥: (أبا جحيفة، وسليمان بن صُرَد؛ والنعمان بن بشير -على خلاف فيهما-، وعمرو بن شُرَحْبِيل)، و لم يذكر واحد منهما ابن الزبير ﷺ فيمن رآه أبو إسحاق السبيعي؛ بَلْهَ إثبات سماعه منه، وإن كان الإمام العجلي -فيما نقله عنه العلائي في الموضع السابق- قد ذكر أنَّ أبا إسحاق السبيعي سمع من ثمانية وثلاثين صحابياً، فإنَّ ذكر الواسطة -هنا- بين أبي إسحاق السبيعي وابن الزبير ﷺ يقوِّي أصل عدم السماع، والله تعالى أعلم.

فصارت هذه الزيادة في الإسناد -التي جاءت بها رواية قيس بن الربيع- هي المعنى الذي تُحْمَل عليه عبارة البزار، إذ هي الفرق الوحيد الذي خالفت به روايتُهُ روايةَ غيره.

ويمكن أنْ يكون مراد الإمام البزار هو أنَّ قيس بن الربيع سمى الراوي عن عبد الله بن الزبيرﷺ، في حين أنَّ غيره ممن شاركه في الرواية عن أبي إسحاق السبيعي أبهموا اسم الذي روى الحديث عن ابن الزبيرﷺ فقالوا: (عمن سمع ابن الزبير)، كما في نصِّ البزار نفسه إذ قال: (وهذا الحديث لا نعلم أحداً جَوَّده إلا قيس؛ ورواه غير واحد عن أبي إسحاق عمَّن سمع ابن الزبيرﷺ)، و لم أقف على أحد رواه على هذا الوجه الذي ذكره البزار.

الخلاصة:

فتلخص من هذا؛ أنَّ عبارة "جوَّده" التي أطلقها الإمام البزار هنا إنما أراد بها -والعلم عند الله تعالى- زيادة هذا الراوي في الإسناد.

ويمكن -وهو أقوى- أنْ يكون المراد تسمية المبهم في الإسناد، وهو راجع لمعنى الزيادة في الجملة، من جهة أنه زاد التسمية، ويتوجَّه هذا الاحتمال ويقوى بالنظر إلى عبارة البزار السابقة، و لم يحكم البزار على هذا الوجه المجود بقبول ولا ردٍّ، والله تعالى أعلم.

الحديث الثالث:

٢٦- قال البزار[١]:

حدثنا عمرو، قال نا يزيد بن زريع، قال نا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس ﷺ قال: (ترائينا الهلال، وكنت رجلاً حَدِيدَ البصر، فقلت: يا أمير المؤمنين، ألا تراه؟ قال: أرجو أن أراه وأنا على فراشي، ثم أنشأ يحدثنا، فقال: جعل رسول الله ﷺ يرينا مصارع القوم ليلة بدرٍ، هذا مصرع فلان غداً إن شاء الله، وهذا مصرع فلان غداً إن شاء الله، فما أماط أحدٌ منهم عن المصرع الذي قال رسول الله ﷺ).

وهذا الحديث جوّد إسناده سليمان بن المغيرة، وغيرُ سليمان يجعله عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ، ولا نحفظ أحداً رواه عن النبي ﷺ إلا عمر ﷺ[٢].

• التخريج:

الحديث أخرجه الطيالسي ١/٤٠/٩، وابن أبي شيبة ٧/٣٦٢/٣٦٧٠٩، وأحمد ١/٢٦/١٨٢، ومسلم في كتاب الجنة ونعيمها ١/١٢٤٤/٧٢٢٢، والنسائي ١/٦٦٥/٢٢٠١، وفي الصغرى في كتاب الجنائز، باب أرواح المؤمنين ١/٢٩٠-٢٩١/٢٠٧٦، وأبو يعلى ١/١٢٩-١٣٠/١٤٠، والطبري في تهذيب الآثار (مسند عمر بن الخطاب ﷺ) ٢/٤٨٥/١٥، وأبو عوانة ٤/٢٨٤/٦٧٦٩، والطبراني في الأوسط ٨/٢١٩/٨٤٥٣، وفي المعجم الصغير -كما في الروض الداني ٢/٢٣٣/١٠٨٥-، والبيهقي في دلائل النبوة ٣/٤٨، والذهبي في السير ٧/٤١٥، **من طريق سليمان بن المغيرة، عن ثابت**

---

(١) مسند البزار ١/ ٣٤٠-٣٤١/٢٢٢.

(٢) كذا قال البزار -رحمه الله تعالى- أنه لا يعرفه مسنداً إلا عن عمر ﷺ، وقد قال الطبري في تهذيب الآثار ٢/٤٨٧: (وقد وافق -في رواية هذا الخبر عن رسول الله ﷺ- عمر ﷺ جماعة من أصحابه، نذكر ما صحّ عندنا منه سنده)، ثم ساق بأسانيده شواهد له عن عبد الله بن عمر، وعائشة ﷺ.

والعجيب أنّ الطبري -رحمه الله- لما ساق حديث عمر -هذا- من طريق سليمان بن المغيرة؛ قال عَقِبَه معدِّداً للعلل التي يمكن أنْ يعلّه بها الآخرون ٢/٤٨٦: (أنه خبرٌ لا يعرف له عن عمر ﷺ عن رسول الله ﷺ مخرج إلا من هذا الوجه)؛ ولم يستدرك عليهم أنه قد تابعه حماد بن سلمة عند مسلم في صحيحه، فالكمال عزيز، والخطأ وارد، ورحم الله أئمة العلم جميعاً.

البُناني، عن أنس بن مالك ﷺ، عن عمر بن الخطاب ﷺ، عن النبي ﷺ.

وخالفه حماد بن سلمة؛ فرواه عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ، أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٧٠٨/٣٦٢/٧، وأحمد ١٣٣٢٠/٢١٩/٣، وفي١٣٧٢٩/٢٥٧/٣، ومسلم في كتاب الجهاد ٤٦٢١/٧٩٢/١، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في الأسير ينال منه ويضرب ويقرر ٢٦٨١/٣٨٨-٣٨٧/١، وأبو يعلى ٣٣٢٢/٦٩/٦، وأبو عوانة ٢٨٣/٤، وابن حبان -كما في الإحسان ٦٤٩٨/٤٢٣/١٤، وفي ٤٧٢٢/٢٤/١١-، والبيهقي ١٨٢١٩/١٤٧/٩، وفي الدلائل ٤٦/٣-٤٧.

و تابع ثابتاً في روايته عن أنس ﷺ عن النبي ﷺ بلا واسطة: حُميد الطويل، أخرجه الطبري في تهذيب الآثار(مسند عمر بن الخطاب ﷺ) ٧١٢/٤٨٦/٢.

• تحرير المصطلح:

هذا الحديث مداره على حُمَيدٍ وثابت البُناني، كلاهما عن أنس بن مالك ﷺ، وقد اختلف الرواة عن ثابتٍ من وجهين اثنين كما سبق:

الوجه الأول: عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ، عن عمر بن الخطاب ﷺ، عن النبي ﷺ.

وقد رواه على هذا الوجه: سليمان بن المغيرة.

الوجه الثاني: عن ثابت، عن أنس بن مالك ﷺ، عن النبي ﷺ.

وعلى هذا الوجه رواه: حماد بن سلمة، وتابعه متابعةً قاصرةً حميد الطويل؛ فرواه عن أنس ﷺ على هذا الوجه.

قال الإمام البزار عن طريق سليمان بن المغيرة هذه: (وهذا الحديث جوَّد إسناده سليمان بن

المغيرة، وغيرُ سليمان يجعلُهُ عن أنسﷺ عن النبي ﷺ)[1]، والملاحظ أنَّ سليمان بن المغيرة إنما خالف غيره في إدخاله عمر بن الخطاب ﷺ بين أنس بن مالك ﷺ، والنبي ﷺ، كما تُفهِمُهُ عبارة البزار ذاته، فكان صنيع سليمان بن المغيرة هذا هو الذي استحق لأجله هذا الوصف "جوَّده" من الإمام البزار.

ولذلك قال الطبراني بعد إخراجه الحديث من طريق سليمان بن المغيرة: (لا يُروى هذا الحديث عن عمرﷺ؛ إلا بهذا الإسناد، تفرَّد به سليمان بن المغيرة)[2].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنّ المراد بهذا الاصطلاح عند الإمام البزار في هذا الموطن هو: الزيادة في الإسناد، وليس في عبارة البزار ما يدلُّ على قبوله لهذه الزيادة وإثباتها؛ أو ردِّها وتضعيفها، والعلم عند الله تعالى.

---

(١) مسند البزار ١/ ٣٤٠-٣٤١.

(٢)المعجم الأوسط للطبراني ٨/ ٢٢٠، والمعجم الصغير -كما في الروض الداني ٢/ ٢٣٣-.

الحديث الرابع:

٢٧- قال البزار[1]:

حدثنا محمد بن المثنى، قال ثنا يحيى بن سعيد، عن ابن جريج، عن محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه، قال: كنا مع طلحة بن عبيد الله ونحن حُرُمٌ؛ فأُهدي له طير وطلحة راقد، فمنّا من أكل ومنّا من تورّع، قال: فلما انتبه طلحة أخبر؛ فَوَفَّقَ[2] من أكله، وقال: (أكلناه مع رسول الله)ﷺ.

قال أبو بكر: وهذا الحديث رواه غير واحد؛ فلم يجوِّد إسناده، ولا نعلم أحداً وَصَلَه وجوَّد إسناده إلا ابن جريج، عن محمد بن المنكدر، ولا نعلم روى عبد الرحمن بن عثمان عن طلحة إلا هذا الحديث، ولا نعلم رُوي هذا اللفظ عن النبي ﷺ إلا من هذا الوجه.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

طريق ابن جريج هذه أخرجها: أحمد ١/١٦١-١٦٢/١٣٩٢،١٣٨٣، والدارمي ٢/٦٠/١٨٢٩، ومسلم في كتاب الحج ١/٤٩٧/٢٨٦٠، والفسَوي في المعرفة والتاريخ ١/١١٦، والبزار ٣/١٤٦-١٤٧، والنسائي ٢/٣٦٩/٣٧٩٩، وفي المجتبى كتاب الحج، باب ما يجوز للمحرم أكله من الصيد ١/٣٨٩/٢٨١٩، وأبو يعلى ٢/٩/٦٣٥، والطبري في التفسير ٧/٧٤، وابن خزيمة ٤/١٧٨/٢٦٣٨، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢/١٧١، وابن حبان -كما في الإحسان ١٢/٦١/٥٢٥٦-، والدارقطني في العلل ٤/٢١٦، وأبو نعيم في المستخرج على مسلم ٣/٢٨٦/٢٧٤٩، وكذلك في مسند أبي حنيفة ١/٣٧، وفي حلية الأولياء ٨/٣٨٤، وابن حزم في المحلى ٧/٢٥٠، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٤/١٩٧/٣١٨١، وابن عبد البر في التمهيد ٢١/١٥٢-١٥٣، **كلهم رووه من طريق ابن جريج، عن محمد بن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه، عن طلحة بن**

---

(١) مسند البزار ٣/ ١٤٦-١٤٧/٩٣١.

(٢) (وفّق) هكذا بتشديد الفاء الموحدة بمعنى صوَّب، قال صاحب اللسان ٣/٢١٠: (السَّدَد: القَصْد في القول، والوَفْقُ والإصابة)، وجاء في بعض الفاظ الحديث: (فوافق)، وكلاهما لغةٌ صحيح.

عبيد الله ﷺ.

وخالفه عن ابن المنكدر:

- فُليح بن سليمان المدني، عند أبي يعلى ٢/٢٣/٦٥٨، والشاشي ١/٧٣-٧٤/١٢-١٣.

فرواه عن محمد بن المنكدر، عن عبد الرحمن بن عثمان، عن طلحة بن عبيد الله ﷺ به، وتابعه في الرواية عن ابن المنكدر -كذلك- كلٌّ من :

سلمة بن صالح الأحمر، وسفيان الثوري ولكنّه قال: (عن ابن المنكدر، عن شيخ لم يسمِّه، عن طلحة)، ذكر ذلك كله الدارقطني في العلل ٤/٢١٥-٢١٦، ولم أقف على من أخرج أحاديثهم.

• تحرير المصطلح:

مدار الحديث على محمد بن المنكدر، وقد اختلف عليه من أربعة أوجه -كما سبق-:

- الوجه الأول: عن ابن المنكدر، عن معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان، عن أبيه، عن طلحة بن عبيد الله ﷺ.

وعلى هذا الوجه رواه: عبد الملك بن جريج، وربيعة بن عمر.

- الوجه الثاني: عن ابن المنكدر، عن عبد الرحمن بن عثمان، عن طلحة بن عبيد الله ﷺ.

وعلى هذا الوجه رواه فُليح بن سليمان المدني.

مع ملاحظة أنَّ زيد بن الحباب رواه عن فُليح فقال: نا محمد بن المنكدر عن عثمان بن عبد الرحمن[1].

- الوجه الثالث: عن ابن المنكدر، عن عثمان بن محمد، عن طلحة بن عبيد الله ﷺ.

---

(١) رواه على الوجه الأول عن فليح المدني كل من :بشر بن الوليد(عند أبي يعلى ٢/٢٣) وسعد العوفي(عند الشاشي ١/٧٣)، وأما رواية زيد بن الحباب المخالفة فهي عند الشاشي (١/٧٣-٧٤).

وعلى هذا الوجه أكثر الرواة عن أبي حنيفة[1].

– الوجه الرابع: عن ابن المنكدر، عن شيخ لم يسمِّه، عن طلحة بن عبيد الله ﷺ.

وعلى هذا الوجه رواه الثوري كما ذكره الدارقطني[2].

والإمام البزار قال عن رواية ابن جريج هذه: (وهذا الحديث رواه غير واحد فلم يجوِّد إسناده ولا نعلم أحداً وَصَلَه وجوّد إسناده إلا ابن جريج عن محمد بن المنكدر)، فبيَّن أنّ ابن جريج قد جوَّد الإسناد بوصله؛ إذ إنه ذكر معاذاً بين ابن المنكدر و عبد الرحمن بن عثمان، و لم يذكره غيره ممن تابعه في الرواية عن ابن المنكدر، إلا ما كان من ربيعة بن عمر، وأكثرهم أرسلوه عن ابن المنكدر عن عبد الرحمن بن عثمان.

ومحمد بن المنكدر لا يُذْكَر له لقاءٌ ولا سماعٌ من عبد الرحمن بن عثمان التيمي، فروايته عنه منقطعة، وإنما يتَّصلُ الإسناد بذكر معاذٍ بينهما.

مع كون بعضهم قد خلَّط في اسم "عبد الرحمن بن عثمان" واختلفوا فيه و لم يضبطوه[3]، وإنما الذي ذكر اسمه على الوجه الصحيح ابن جريج[4]، ولذلك قال الدارقطني: (والصواب حديث ابن جريج؛ وهو حفظ إسناده)[5]، وبناء على ذلك فقد ضبط ابن جريج هذا الحديث وحفظه على وجهه، وظهر ضبطه له في أمرين:

١- وَصَل الحديث؛ فزاد ذِكْر معاذ بن عبد الرحمن بن عثمان في إسناده.

---

(١) وقد اختلف تلاميذه عنه على أوجه؛ فأكثرهم على ما ذكر فوق، وقال أبو يوسف و زُفَر: (عن محمد بن عثمان عن طلحة)، وقال الحجاج في بعض الروايات: (عن عثمان بن محمد بن طلحة). انظر مسند أبي حنيفة لأبي نعيم ٣٦/١-٣٧.

(٢) كما سبق في العلل ٢١٥/٤-٢١٦

(٣) قال الدارقطني في العلل ٢١٦/٤ : (ورواه أبو حنيفة عن ابن المنكدر، عن عثمان بن محمد، عن طلحة، ورواه الثوري عن ابن المنكدر، عن شيخ لم يسمِّه، عن طلحة)، ثم قال: (ورواه سلمة بن صالح الأحمر عن ابن المنكدر؛ فقال: عن عبد الرحمن بن عثمان؛ أو عثمان بن عبد الرحمن).

(٤) تابعه ربيعة بن عمر كما سبق.

(٥) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني ٢١٦/٤.

٢- ضبط اسمه وحفظه على وجهه الصحيح.

الخلاصة:

فيتلخص من هذا؛ أنَّ البزار أطلق هذا المصطلح في هذا الموطن، وأراد به معنيـــانْ كلاهمـــا مقصود له:

الأول: زيادة رجل في الإسناد صار به الحديث متصلاً، قال بنصِّ عبارته: (ولا نعلم أحـــداً وَصَلَه وجوَّد إسناده إلا ابن جريج).

والثاني: ضبط إسناد الحديث بحفظ أنساب رواته على وجهها، وهو متضمِّنٌ لنوع زيادة.

وليس في عبارة الإمام البزار حكمٌ بقبول هذا الوجه المجوَّد أو ردِّه، وإنْ كانت عبارته فيهـــا دلالة على القبول من جهة الإشارة إلى ضبط راوي الوجه المجوَّد، والله تعالى أعلم.

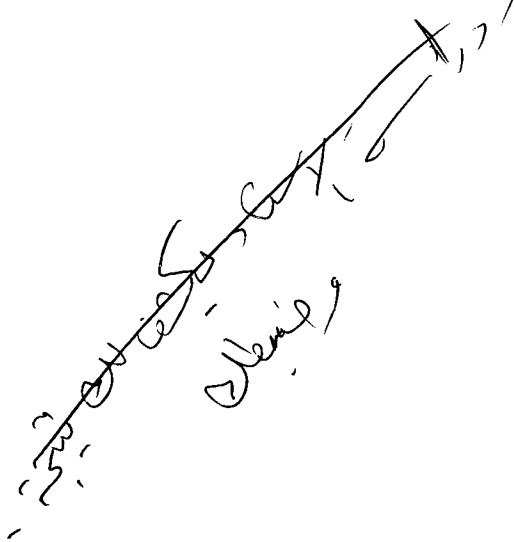

الحديث الخامس:

٢٨- قال البزار[1] عن حديث: (أنَّ غيلان أسلم وتحته عشر نسوة؛ فقال له النبي ﷺ: اختر أربعاً، وفارق سائرهن).

قال: جوده معمر بالبصرة؛ وأفسده باليمن فأرسله.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

حديث عبد الله بن عمر ﷺ هذا روي عن معمر بن راشد موصولاً ومرسلاً؛ أما حديث معمر الموصول:

فقد أخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٢٨٦/٣٠٢/٧، وعلَّقه البخاري في التاريخ الكبير ٢٤٨/٦، وأخرجه الدارقطني ٩٤/٢٦٩/٣، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ١٩٤/١، من طريق مروان بن معاوية الفزاري[2].

وأخرجه الشافعي في مسنده ٢٧٤/١، وأحمد ٤٦٠٩/١٣/٢، وكذلك في ٤٦٣١/١٤/٢، وأبو يعلى ٥٤٣٧/٣٢٥/٩، وابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٤٦٣/٩-٤١٥٦/٤٦٦-، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٢٧٠/٤-٢٢٧٢/ ٥٦٢٧، والبيهقي ١٨١/٧-١٣٨١٩/١٨٢، وفي معرفة السنن والآثار ٤١٩١/٣١٤/٥، وابن عساكر في التاريخ ١٣٦/٤٨-١٣٧، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١٦٥٠/٢٧٦/٢، من طريق إسماعيل بن عُلَيَّة.

وأخرجه الترمذي في كتاب النكاح عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في الرجل يسلم وعنده عشر نسوة ١١٣٠/٣٥٠/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار في ٢٥٤/٣،

---

(١) نقله ابن حجر في التلخيص الحبير ١٦٨/٣، ولم أقف عليه في مسند البزار.

(٢) وقد جاءت رواية مروان بن معاوية مدلَّسةً بإسقاط معمر بن راشد من الإسناد؛ أخرجها على هذا الوجه المدلس: الدارقطني ٩٤/٢٦٩/٣، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ١٩٤/١، من طريق مروان بن معاوية، عن الزهري به، ومروان بن معاوية قال عنه ابن معين كما في التبيين في أسماء المدلسين لسبط ابن العجمي ٧٦/٢٠٤/١: (ما رأيت أحيَلَ للتدليس منه)، وكان ربما دلَّس الشيوخ أيضاً، انظر: الضعفاء الكبير للعقيلي ٢٠٣/٤، وتعريف أهل التقديس لابن حجر ٤٥/١.

والدارقطني ٣/٢٦٩/٩٥، والحاكم ٢/٢٠٩-٢١٠/٢٧٧٩، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة ٤/٢٢٧٠-٢٢٧٢/٥٦٢٦، والبيهقي ٧/١٨١-١٨٢/١٣٨٢٠، وابن عبد البر في التمهيد ١٢/٥٥، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٨/١٣٦-١٣٧، وابن الجوزي في التحقيق ٢/٢٧٦/١٦٥١، وابن الأثير في أسد الغابة ٤/٣٦٥، من طريق سعيد بن أبي عَرُوبة.

وأخرجه أحمد ٢/١٤/٤٦٣١، والبيهقي ٧/١٨١-١٨٢/١٣٨١٩، من طريق محمد بن جعفر.

وأخرجه ابن عبد البر في التمهيد ١٢/٥٥، والبيهقي ٧/١٨١-١٨٢/٣٨٢١، من طريق سفيان الثوري.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٩/٤٦٣-٤٦٦/٤١٥٨-، والحاكم ٢٠٩-٢١٠/٢٧٨١، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٤/٢٢٧٠-٢٢٧٢/٥٦٢٧، من طريق عيسى بن يونس.

وأخرجه الحاكم ٢٠٩-٢١٠/٢٧٨٢، وأبو نعيم في معرفة الصحابة ٤/٢٢٧٠-٢٢٧٢/٥٦٢٩، من طريق يحيى بن أبي كثير.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٩/٤٦٣-٤٦٦/٤١٥٧-، والحاكم ٢٠٩-٢١٠/٢٧٨٣، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ١/١٩٢-١٩٣، من طريق الفضل بن موسى.

وأخرجه الرُّوياني في مسنده ٢/٤٠٠-٤٠١/١٣٩٩، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٥٢، من طريق عبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي.

وأخرجه الحاكم ٢/٢٠٩-٢١٠/٢٧٨٠، من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي الكوفي.

وأخرجه ابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ١/١٩٢-١٩٣، من طريق يحيى بن سلاَّم.

وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٨/١٣٦-١٣٧، من طريق محمد بن يحيى الذُّهلي.

وأخرجه ابن حزم في المحلى ٤٤١/٩، من طريق يزيد بن هارون.

وعلّقه البخاري في التاريخ الكبير ٢٤٨/٦، من طريق أبي اليمان[١].

كلُّهم –وعددهم أربعة عشر راوياً– عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٣٦٢٨٦/٣٠٢/٧، من طريق سفيان بن عيينة، عن معمر موصولاً مثل رواية الجماعة عنه، وخالفه يعقوب بن حميد عند الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٣/٣؛ فرواه عن ابن عيينة، عن معمر، عن الزهري مرسلاً، ويعقوب بن حميد لا تحتمل حاله مخالفة أمثال ابن أبي شيبة، فالأولى عن ابن عيينة في هذا الوجه الرواية الموصولة، والله أعلم.

وخالفهم:

- عبد الرزاق الصنعاني كما في المصنف ١٢٦٢١/١٦٢/٧، ومن طريقه: أبو داود في المراسيل ٢٣٤/١٩٨-١٩٧/١، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٣/٣، والدارقطني ٩٩/٢٦٩/٣، وابن منده في معرفة الصحابة؛ كما ذكره ابن حجر في الإصابة وساق إسناده ٣٣٣/٥، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة ٢٢٧٠/٤-٥٦٢٨/٢٢٧٢، والبيهقي ١٣٨٢٢/١٨٢/٧.

فرواه عن معمر بن راشد، عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وقد روي الحديث عن ابن شهاب الزهري من غير هذا الوجه:

- فأخرجه مالك في الموطأ ١٢١٨/٥٨٦/٢، ومن طريقه الطحاوي في شرح معاني الآثار٢٥٣/٣ **من طريق ابن وهب**، والدارقطني ٩٨/٢٧٠/٣ **من طريق عبد الله بن**

(١)علق البخاري في هذا الموضع من التاريخ الكبير عن أبي اليمان طريقين عنه: موصول ومرسل، ولكنه رجح الموصول وقال هو أصح، ويلحظ أنّ أبا اليمان سمى ابن أبي سويد: محمداً.

يوسف التِّنِّيسِي، والبيهقي ١٣٨٢٣/١٨٢/٧، وكذلك في معرفة السنن والآثار ٤١٩٢/٣١٥/٥ **من طريق الشافعي**، وابن بشكوال في غوامض الأسماء المبهمة ١٩٢/١-١٩٣ **من طريق يحيى بن يحيى الليثي**.

كلُّهم -وعددهم أربعة-: عن مالك، عن الزهري، بلاغاً عن النبي ﷺ.

وخالفهم يحيى بن سلام الإفريقي؛ فرواه عن مالك، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ -موصولاً-، أخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٢٢٧١/٤-٥٦٣٠/٢٢٧٢، وقال ابن عبد البر: (وأخطأ فيه يحيى بن سلام على مالك، ولم يتابع عنه على ذلك)[1].

- وأخرجه البيهقي ١٣٨٢٤/١٨٢/٧ من طريق عثمان بن عمر[2]، وابن عساكر في التاريخ ١٣٧/٤٨من طريق عبد الله بن وهب.

كلاهما -أعني: عثمان بن عمر، وابن وهب- عن يونس بن يزيد الأيلي، عن الزهري، عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ مرسلاً.

وتابعهما الليث بن سعد، ولكن قال في حديثه: (عن يونس، عن الزهري: بلغني عن عثمان بن أبي سويد)، أخرجه الدارقطني ٩٦/٢٧٠/٣-٩٧، وقال ابن عساكر: (والمحفوظ عن الزهري حديث يونس بن يزيد)[3].

---

(١) التمهيد ٥٤/١٢.

(٢)ويلحظ أنّ عثمان بن عمر عند البيهقي هنا سمى الذي روى عنه الزهري: محمد بن أبي سويد، والصواب في اسمه عثمان بن محمد بن أبي سويد.

(٣) تاريخ مدينة دمشق ١٣٧/٤٨.

- وأخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٥٣/٣، والبيهقي ١٣٨٢٥/١٨٢/٧، وابن عساكر في التاريخ ١٣٧/٤٨[1]، من طريق عُقَيل.

- وعلّقه البخاري في التاريخ الكبير ٢٤٨/٦، من طريق شعبة بن الحجاج.

كلاهما –أعني: عقيل، وشعبة–: عن الزهري، قال: بلغنا عن عثمان بن محمد بن أبي سويد، عن النبي ﷺ مرسلاً.

- وأخرجه أبو نعيم في معرفة الصحابة ٥٦٣١/٢٢٧٢/٤، **من طريق بَحْر بن كثير السَّقَّاء، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ.**

وقال ابن حجر: (ولكن بحرٌ ضعيف)[2].

- ورواه سفيان بن عيينة –أيضاً– عن الزهري، عن النبي ﷺ مرسلاً، ذكره البيهقي ١٨٢/٧، وذكره في معرفة السنن والآثار أيضاً ٣١٥/٥، وابن حجر في التلخيص الحبير ١٦٩/٣، ولم أقف على طريقه .

- ورواه شعيب بن أبي حمزة عن الزهري، قال: حُدِّثت عن محمد بن سويد الثقفي مرسلاً، ذكره البخاري، ونقله عنه الترمذي في سننه ١١٣٠/٣٥٠/١، ولم أقف على من أخرج حديثه.

---

(١) كلهم رووه من طريق: (عبد الله بن صالح أبي صالح، عن الليث عن عقيل به مرسلاً)، ولكن جاء هذا الحديث في المطبوع من تاريخ ابن عساكر من هذه الطريق ذاتها موصولاً ، والراوي له عنده عن أبي صالح هو الإمام محمد بن يحيى الذهلي، ويلاحظ أن الروايات في هذا الحديث التي ساقها ابن عساكر من طريق الذهلي كلها كانت موصولة؛ وصلها الذهلي في مقابلة من أرسلها.

(٢) التلخيص الحبير ١٦٩/٣.

• تحرير المصطلح:

هذا الحديث من هذا الوجه مداره على الزهري، ورواه عن الزهري سبعة، ولم يأتِ في شيء من طرقه عن الزهري مسنداً موصولاً؛ إلا من طريق اثنين:

١- معمر بن راشد -بِخُلْفٍ عنه-؛ على ما سبق بيانه.

٢- وبحر السَّقَّاء، وهو كما سبق: ضعيف.

قال البزار عن حديث معمر هذا: (جوَّده معمرٌ بالبصرة؛ وأفسَدَه باليمن فأرْسَلَه)، وإذا ما قورن هذا بما وقع في رواية معمر بن راشد، ظهر أنَّ معمر بن راشد -رحمه الله- روى الحديث على وجهين اثنين؛ موصولاً ومرسلاً:

١- الوجه الأول: عن الزهري، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه ﷺ، عن النبي ﷺ.

٢- والوجه الثاني: عن الزهري، عن النبي ﷺ.

وأكثر الرواة عن معمر رووه عنه على الوجه الأول الموصول -كما سبق-، ولكنّ هذا لا ينفع في تقوية هذا الوجه الموصول عنه، فإنَّ الاختلاف هنا من معمر بن راشد -نفسِهِ- لا من الرواة عنه حتى يُعْتَبَرَ برواية الأكثر عنه، ثم إنَّ هؤلاء إنما أخذوه عن معمر بن راشد في غير اليمن -دارِ إقامتِهِ، ومحلِّ كتبه، وموطنِ علمه-، وذلك أنَّ الرواة عنه من أهل اليمن مثل عبد الرزاق الصنعاني؛ إنما يروونه عنه مرسلاً فقط، ولما ذهب معمرٌ إلى العراق حدَّثهم بهذا الحديث خطئاً فَوَصَلَه، ودَخَلَ عليه حديثٌ في حديث، لأنَّه لم تكن معه كتبه، ولذا قال البزار هنا: (جوَّده معمر بالبصرة)، يعني: رواه فيها موصولاً، (وأفسده باليمن)[1]، شرحها

---

(١) هكذا يطلق المحدثون على من أرسل حديثاً مسنداً، أو أوقف حديثاً مرفوعاً، بأنه أفسده بغض النظر عن الوجه الصواب منهما، والمراد بمصطلح الإفساد هنا: هو في هيأة الإسناد الظاهرة فقط، بمعنى أنّ الإسناد يظهر على هيأة غير تامَّةٍ بنوع انقطاع أو إرسال ونحوه مما يؤثر على الإسناد، مع كون الإسناد في حقيقة الحال وفي نفس الأمر: قد يكون مرويّاً هكذا بالإرسال والانقطاع؛ فليس فيه خطأ على من روي عنه.

فإذا ما حفظ راوٍ حديثاً مرسلاً، ثم أخطأ فرواه موصولاً، فإنَّ روايته المرسلة وإن كانت هي الصحيحة عنه؛ إلا أنه بها قد أبان فساد الإسناد وانقطاعه.

البزار بنص عبارته فقال: (فأرسله).

ولما ذكر ابن رجب الذين ضعَّف حديثهم في بعض الأماكن دون بعض؛ وجعلهم على ثلاثة أضْرُب، عدَّ معمر بن راشد في الضَّرْب الأول وهم: مَن حدَّث في مكانٍ لم تكن مَعَه فيه كتُبُه فَخَلَّط؛ وحَدَّث في مكانٍ آخرَ من كتبه فضبط، أو من سمع في مكانٍ من شيخٍ فلم يضبط عنه؛ وسمع منه في موضعٍ آخر فضبط[1]، وقال الإمام أحمد: (معمرٌ أخطأ بالبصرة في إسناد حديث غيلان؛ ورجع باليمن فجعله منقطعاً)[2].

وقال يعقوب بن شيبة عن معمر بن راشد: (أصلُهُ بصريّ؛ خرج إلى اليمن قديماً، ثم قَدِم عليهم البصرة، فحدَّثهم بها وليست كتُبُهُ معه، فمن سمع منه بالبصرة بعد مَقْدَمِه من اليمن ففي سماعه شيءٌ، ومن سمع منه باليمن فسماعه صحيح، سمعت علياً[3] يقول: حدَّثهم معمرٌ بالبصرة بأحاديث على خلاف ما هي عندهم؛ حدَّثهم بالبصرة: "عن الزهري عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ أنَّ غيلان طلَّق نساءه"؛ وحدَّثهم به باليمن: "عن الزهري عن سالم عن أبيه أنَّ غيلان طلق نساءه فقال له عمر"، عن الزهري مرسلٌ: أنَّ النبي ﷺ قال له: اختر منهن أربعاً)[4].

وروى يعقوب بن شيبة عن عبد الرزاق ما قاله في بيان الوجه الذي حدَّث به معمرٌ أهل اليمن؛ فقال يعقوب: (حدثنا أحمد بن شَبّويه، حدثنا عبدالرزاق، قال: لم يُسنِد لنا معمرٌ حديث غيلان بن سلمة أنه أسلم وعنده عشر نِسْوة)[5].

وقال الإمام مسلم بن الحجاج في كتاب التمييز: (أهل اليمن أعرفُ بحديث معمر من غيرهم، فإنَّه حدَّث بهذا الحديث عن الزهري عن سالم عن أبيه بالبصرة؛ وقد تفرَّد بروايته عنه البصريون، فإنْ حدَّث به ثقةٌ من غير أهل البصرة صار الحديث حديثاً، وإلا فالإرسال

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب ٧٦٦/٢.

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب ٧٦٨/٢.

(٣) هو علي بن المديني.

(٤) أخرجه ابن عساكر في التاريخ ٤١٥/٥٩، فأبان علي بن المديني أنَّهما حديثان موصول موقوف عن عمر ﷺ، وآخر مرسل عن الزهري عن النبي ﷺ، جعلهما معمر حديثاً واحداً.

(٥) نقله عنه ابن عبد البر في التمهيد ٥٥/١٢.

أولى)[1].

و لما أخرج الحاكم أبو عبد الله هذا الحديث لمعمر بن راشد، شَرَعَ في تعداد الرواة من غير البصريين الذين رووا هذا الحديث عن معمر موصولاً مرفوعاً إلى النبي ﷺ؛ من الكوفيين، واليماميين، والخراسانيين، يريد بذلك أنْ يقوِّي الحديث بإزالة احتمال تحديث معمر به في البصرة، متابعاً في ذلك لما اختاره شيخه ابن حبان البستي في صحيحه[2]، وتبعهما عليه البيهقي[3] أيضاً –على الجميع رحمة الله–، ولكنَّ كلَّ ذلك لا ينفع في إثبات ما ذكره؛ فإنَّ جميع هؤلاء الآفاقيين إنما سمعوه من معمر بالبصرة وقد وفدوا عليه فيها، قال الحافظ ابن حجر: (قُلْت: وَلا يُفِيدُ ذلك شيئاً؛ فإنّ هَؤُلاءِ كُلَّهُمْ إنَّمَا سَمِعُوا منه بِالْبَصْرَةِ، وَإنْ كَانُوا من غَيْرِ أَهْلِهَا، وَعَلَى تَقْدِيرِ تَسْلِيمِ أَنَّهُمْ سَمِعُوا منه بِغَيْرِهَا، فَحَدِيثُهُ الذي حَدَّثَ بِهِ في غَيْرِ بَلَدِهِ مُضْطَرِبٌ؛ لأنَّهُ كان يحدث في بَلَدِهِ من كُتُبِهِ على الصِّحَّةِ، وَأَمَّا إذا رَحَلَ فَحَدَّثَ من حِفْظِهِ بِأَشْيَاءَ وَهَمَ فيها، اتَّفَقَ على ذلك أَهْلُ الْعِلْمِ بِهِ كَابْنِ الْمَدِينِيِّ وَالْبُخَارِيِّ وَأَبِي حَاتِمٍ وَيَعْقُوبَ بن شَيْبَةَ وَغَيْرِهِمْ)[4].

وقد بيَّن الأئمة وجه التَّخليط الذي وقع لمعمر بن راشد في هذا الحديث، وكيف دخل عليه حديث في حديث، فقال البخاري وقد سئل عن هذا الحديث: (هذا حَدِيثٌ غَيْرُ مَحْفُوظٍ؛ وَالصَّحِيحُ ما رَوَى شُعَيْبُ بن أبي حَمْزَةَ وَغَيْرُهُ عن الزُّهْرِيِّ وحمزة قال: حُدِّثْتُ عن مُحَمَّدِ بن سُوَيْدٍ الثَّقَفِيِّ: "أَنَّ غَيْلانَ بن سَلَمَةَ أَسْلَمَ وَعِنْدَهُ عَشْرُ نِسْوَةٍ"؛ قال مُحَمَّدٌ: وَإِنَّمَا حَدِيثُ الزُّهْرِيِّ عن سَالِمٍ عن أبيه: "أَنَّ رَجُلاً من ثَقِيفٍ طَلَّقَ نِسَاءَهُ؛ فقال له عُمَرُ: لَتُرَاجِعَنَّ نِسَاءَكَ؛ أو لأَرْجُمَنَّ قَبْرَكَ كما رُجِمَ قَبْرُ أبي رِغَالٍ")[5]، وقال الطحاوي: (فَأَخْطَأَ

---

(١) أخرجه البيهقي ١٣٨٢٦/١٨٢/٧.

(٢) انظر الإحسان ٤٦٥/٩، فقد بوَّب على حديثٍ رواه راوٍ كوفي عن معمر فقال: (ذكر الخبر المُدْحِضِ قولَ من زعم أنَّ هذا الخبر حدَّث به معمرٌ بالبصرة).

(٣) السنن الكبرى ١٨١/٧-١٨٢.

(٤) التلخيص الحبير ١٦٨/٣-١٦٩.

(٥) سبق أنَّ الأكثر على أنه عثمان بن محمد بن أبي سويد، وبهذا ترجم له البخاري في التاريخ الكبير ٢٤٨/٦.

(٦) انظر سنن الترمذي ١١٣٠/٣٥٠/١، وعلل الترمذي الكبرى بترتيب أبي طالب القاضي ٢٨٣/١٦٤/١.

مَعْمَرٌ فَجَعَلَ إِسْنَادَ هذا الحديث الذي فيه كَلاَمُ عُمَرَ؛ لِلْحَدِيثِ الذي فيه كَلاَمُ رسول اللَّهِ ﷺ ؛ فَفَسَدَ هذا الْحَدِيثُ من جِهَةِ الإِسْنَادِ)[1]، وروى الأثرم عن الإمام أحمد أنه قال عن الطريق الموصولة: (هذا الحديث ليس بصحيح، والعمل عليه)[2]، وقال كلٌّ من أبي حاتم الرازي وأبي زرعة: (المرسل أصحّ)[3]، وقال ابن عبد البر: (طرقه كلُّها معلولة)[4].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أن الإمام البزار أطلق هذا المصطلح في هذا الموطن وأراد به الزيادة في الإسناد بوصله، وهذا ظاهر من مقابلته بين مصطلح "جوَّد" ومصطلح "أرسل"؛ حيث قال: (جوَّده معمرٌ بالبصرة؛ وأفسَدَه باليمن فأرْسَلَه).

وهذا الحديث الذي حكم عليه الإمام البزار بأنه قد جُوِّد هو عنده حديث خطأ مردود، حيث ذكر أنه من حديث معمر بن راشد بالبصرة .

---

(١) شرح معاني الآثار ٢٥٣/٣.

(٢) التلخيص الحبير ١٦٨/٣.

(٣) نقله الحافظ في التلخيص الحبير ١٦٨/٣.

(٤) المرجع السابق.

المبحث الثاني

إطلاقُ المصْطَلَح في القَرْنِ الرَّابع

وتحته تسعة مطالب:

- المطلب الأول: الإمام النسائي.
- المطلب الثاني: الإمام أبو عوانة.
- المطلب الثالث: الإمام العقيلي.
- المطلب الرابع: الإمام ابن قانع.
- المطلب الخامس: الإمام ابن السكن.
- المطلب السادس: الإمام ابن حبان.
- المطلب السابع: الإمام الطبراني.
- المطلب الثامن: الإمام ابن عدي.
- المطلب التاسع: الإمام الدارقطني.

المطلب الأول:

الإمام النَّســـائي(٣٠٣هـ).

اسمه ونسبه[1]:

هو: أحمد بن شعيب بن علي بن سنان، أبو عبد الرحمن النَّسَائي القاضي الحافظ، صاحب كتاب السنن.

شيوخه:

روى عن جمٍّ غَفيرٍ منهم: يونس بن عبد الأعلى، وقتيبة بن سعيد، وإسحاق بن راهويه، وهشام بن عمار، وغيرهم كثير.

تلاميذه:

روى عنه جماعة في سائر البلدان: أبو بكر أحمد بن إسحاق ابن السُّنِّي، والحسن بن رُشَيق العسكري، وأبو القاسم حمزة بن محمد الكِنَاني، ومحمد بن معاوية بن الأحمر، وغيرهم.

مكانته العلمية:

هو أحد أصحاب الكتب الستة المشهورة، وقد سمى بعضهم كتابه السنن بـ"الصحيح" كما وقع من الإمام الذهبي في الكاشف، والنسائي يُشبَّه بالإمام البخاري في علمه بالعلل، وتُشبَّه تراجم كتابه بتراجم كتابه، وقال الحاكم: سمعت علي بن عمر -يعني الدارقطني- غير مرَّة يقول: (أبو عبد الرحمن مقدَّم على كل من يُذكر بهذا العلم من أهل عصره)، وقال أبو جعفر الطحاوي: (أبو عبد الرحمن إمام من أئمة المسلمين)، وقال الدارقطني: سمعت أبا طالب الحافظ يقول: (من يصبر على ما يصبر عليه أبو عبد الرحمن، كان عنده حديث ابن لهيعة ترجمةً ترجمةً؛ فما حدَّث بها، وكان لا يرى أنْ يحدِّث عن ابن لهيعة).

ولد سنة ٢١٥هـ، وتوفي سنة ٣٠٣هـ تقريباً، رحمه الله.

مصطلح (جوَّده) عنده:

لقد استخدم الإمام النسائي مصطلح (جوَّده) استخداماً نادراً جداً، بحيث أني لم أقف له من ذلك؛ إلا على موضع واحدٍ فقط استعمل فيه هذا الاصطلاح، وهذا يكشف أنَّ هذه العبارة لم تكن كثيرة التداول عنده في تعابيره الحديثية، مع كثرة كلامه على الأحاديث والرجال.

---

(١) مختصراً من تهذيب التهذيب ٢٦/١، وانظر في ترجمته: تهذيب الكمال ٣٢٨/١، والكاشف ١٩٥/١، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ٨٨/١.

الحديث الأول:

٢٩- قال النسائي[1]:

عن ابن عباس﵄ قال: كان اسم جُوَيرِيَة بنت الحارث رضي الله عنها "بَرَّة"، فحوّل النبي ﷺ اسمها فسماها "جُوَيرِيَة"، فمرَّ بها تقرأ وهي في مُصلاها، تسبِّح وتذكر الله، ثم إنَّه مَرَّ بها بعدما ارتفع النهار، فقال: (يا جويريَة، ما زلت في مكانك؟ قالت: ما زلت في مكاني منذ تعلم. قال: لقد تكلمت بأربعٍ، أعدتهن ثلاث مرات، هنَّ أفضل مما قلت، سبحان الله عدد خلقه، سبحان الله زِنَةَ عرشه، سبحان الله مِدَاد كلماته، والحمد لله).

كذلك جوَّده شعبة، رواه عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس﵄، عن جويرية رضي الله عنها.

- **التخريج:**

حديث شعبة بن الحجاج هذا، رواه شعبة عن محمد بن عبد الرحمن، عن كُرَيبٍ مولى ابن عباس، عن ابن عباس﵄ ، عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها .

أخرجه أحمد ٦/٤٢٩/٢٧٤٦١، والترمذي في كتاب الدعوات عن رسول الله ﷺ، باب في دعاء النبي ﷺ ١/٩٨٣/٣٥٦٤، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني٥/٤٣٨/٣١٠٧، والنسائي١/٤٠٢/١٢٧٥، وفي ٦/٤٩/٩٩٩٢، وفي سننه الصغرى (المجتبى)، كتاب السهو، باب نوع آخر من التسبيح ١/١٩٠-١٩١/١٣٥٣، وابن خزيمة في كتاب التوحيد١/٣٩٥/٢٣٤، والطبراني ٢٤/٦١/١٦٠، وابن الأثير في أسد الغابة ٧/٦٤-٦٥، **من طريق محمد بن جعفر "غندر".**

وأحمد في المسند ٦/٣٢٤/٢٦٨٠١، **من طريق حجاج.**

وأبو يعلى ١٢/٤٩١/٧٠٦٨، ومن طريقه ابن حبان -كما في الإحسان ٣/١١٠/٨٢٨-، وأبو نعيم في الحلية ٧/١٦٢، **من طريق رَوح بن عُبادة.**

---

(١) السنن الكبرى ٦/٤٨/٩٩٩٠.

ثلاثتهم: عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ، عن جويرية رضي الله عنها، به.

وخالفهم:

- **الربيع بن يحيى**؛ فرواه عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب مولى ابن عباس ﷺ مرسلاً، أخرجه ابن أبي حاتم في علل الحديث ٢١١١/٤٥٧/٥.
- **وخالد بن الحارث**؛ فجعل الحديث عن ابن عباس ﷺ، ولم يذكر في إسناده جويرية رضي الله عنها، أخرجه النسائي ٩٩٩١/٤٩/٦، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٦٠٣٥/٢٩٩/١٥، وأبو القاسم الأصبهاني في كتاب الحجة في بيان المحجة ٨٩/٢٣٦/١.

ورواه عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة جماعة:

- فأخرجه أحمد ٣٣٠٨/٣٥٣/١، والنسائي ٩٩٩٠/٤٨/٦، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٦٠٣٦/٣٠٠/١٥، وابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٢٣٣/١٥، **من طريق عبد الرحمن المسعودي، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب مولى ابن عباس، عن ابن عباس ﷺ به.**

- وأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ١١٩/٨، وعَبْدُ بن حميد ٧٠٤/٢٣٣/١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٦٠٣٤/٢٩٩/١٥، والطبراني في كتاب الدعاء ١٧٤٢/٤٩٥/١، من طريق قبيصة.

وأحمد ٢٣٣٤/٢٥٨/١، والبيهقي في كتاب الدعوات الكبير ٢٧١/٤٢/٢، من طريق أسود بن عامر المعروف بـ"شاذان".

وأبو القاسم الأصبهاني "قوام السنة" في الحجة في بيان المحجة ١٧٧/٣٥١/١، من طريق أبي عامر العقدي.

ثلاثتهم –أعني: قبيصة، وشاذان، وأباعامر–: عن سفيان بن سعيد الثوري، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ.

- وأخرجه النسائي ٩٩٩٣/٤٩/٦، وأبو القاسم الأصبهاني "قوَّام السنة" في الحجة في بيان المحجة ١٧٧/٣٥١/١، وكرره في ١٥٠/١٩٩/٢، **من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة، عن مسعر بن كدام، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس** ﷺ.
- وخالفه محمد بن بِشر العَبْدِيّ، فرواه عن مِسْعَر بن كِدَام، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كُريب، عن ابن عباس ﷺ، عن جويرية رضي الله عنها، أخرجه ابن أبي شيبة ٢٩٣٩٥/٥١/٦، وإسحاق ابن راهوية ٢٠٧٧/٢٥٤/٤، ومسلم في كتاب الذكر والدعاء ٦٩١٤/١١٨٣/١، وابن ماجه في كتاب الأدب، باب فضل التسبيح ٣٨٠٨/٥٤٥/١، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣١٠٦/٤٣٧/٥، والطبراني ١٦١/٦٢/٢٤، وفي الدعاء له ١٧٤١/٤٩٥/١-١٧٤٢.

- ورواه عن محمد بن عبد الرحمن كذلك سفيان بن عيينة، واختلف عليه:

فرواه علي بن المديني، عن ابن عيينة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ، **عن جويرية رضي الله عنها**، أخرجه البخاري في الأدب المفرد ٢٢٥/١-٦٤٧/٢٢٦، وعثمان بن سعيد الدارمي في الرد على الجهمية ١٤٨/١٥١/١، ومن طريقه البيهقي في شعب الإيمان ٢٢٤/١-٦٠٤/٢٢٥، والبغوي في التفسير ٤٨٠/٣.

- وتابعه كلٌّ من:
- محمد بن أبي عمر العدني، عند مسلم في كتاب الذكر والدعاء ٦٩١٣/١١٨٢/١، وابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ٣١٠٧/٤٣٨/٥، والطبراني ١٦٢/٦٢/٢٤، وكذلك في الدعاء له ١٧٤٢/٤٩٥/١.
- و قتيبة بن سعيد، عند مسلم في كتاب الذكر والدعاء ٦٩١٣/١١٨٢/١.
- وعمرو النَّاقد، عند مسلم في كتاب الذكر والدعاء ٦٩١٣/١١٨٢/١.
- ويحيى بن حكيم، عند ابن خزيمة ٧٥٣/٣٧٠/١.

كلُّهم عن ابن عيينة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ، عن جويرية رضي الله عنها به.

وخالفهم بعض أصحاب ابن عيينة؛ فرووه عنه بهذا الإسناد ذاته؛ ولم يذكروا فيه جويرية رضي الله عنها.

- فرواه عنه الحميدي؛ كما في مسنده ٤٩٦/٢٣٢/١.
- وأخرجه النسائي ٩٩٨٩/٤٨/٦، من طريق محمد بن عبد الله بن يزيد المقرئ.
- وابن خزيمة ٧٥٣/٣٧٠/١، وفي كتاب التوحيد له ٢٣٣/٣٩٤/١، من طريق عبد الجبار بن العلاء.
- والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٦٠٣٣/٢٩٨/١٥، من طريق عبد الغني بن رفاعة بن أبي عقيل المصري.
- وأبو داود في كتاب الوتر، باب التسبيح بالحصى ١٥٠٣/٢٢٢/١، والبيهقي في الأسماء والصفات ٤٠٠/٤٧٠/١، من طريق داود بن أميَّة.

خمستهم: عن سفيان بن عيينة به؛ دون ذكر جويرية رضي الله عنها في إسناده.

وهذا الاختلاف في جعل الحديث مرَّة من مسند جويرية رضي الله عنها، ومرَّة من مسند ابن عباس ﷺ؛ هو من ابن عيينة ذاتِهِ؛ يدلُّ عليه ما قاله علي بن المديني كما في رواية البخاري في الأدب المفرد؛ حيث قال: (وحدثنا به سفيان غير مرَّة ولم يقل "جويرية")[1]، وعلى هذا الوجه جاءت رواية البيهقي في الشُّعب كما سبق.

• تحرير المصطلح:

الحديث مداره على: محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن أبي رِشْدِين كُرَيبٍ مولى ابن عباس، عن ابن عباس ﷺ.

ورواه عن محمد بن عبد الرحمن -كما سبق- خمسة؛ وهم: سفيان الثوري، وشعبة بن الحجاج، ومسعر بن كدام، وسفيان بن عيينة، وعبد الرحمن المسعودي.

أخرج النسائي الحديث من طريق المسعودي؛ فقال: (أخبرنا عمرو بن علي ومحمد بن

---

(١) الأدب المفرد ٦٧٤/٢٢٦/١.

عبد الأعلى -واللفظ له-، قال حدثنا خالد -يعني ابن الحارث-، قال حدثنا عبد الرحمن، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباسﷺ قال: كان اسم جويريَّة بنت الحارث رضي الله عنها بَرَّة؛ فحوَّل النبي ﷺ اسمها؛ فسمَّاها جويرية...)[1].

فيلاحظ أنّ عبد الرحمن المسعودي جعل الحديث من مسند ابن عباسﷺ؛ فبعد أن ساق النسائي طريق المسعودي هذه؛ أتبعها بقوله -إعلالاً-: (جوَّده شعبة؛ رواه عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس، عن جويريّة)[2]، ثم ساق الحديث بإسناده من هذا الوجه عن شعبة الذي جعل فيه الحديث من مسند جويرية بنت الحارثﷺ.

وهذا الفرق بين الطريقين -أعني طريق عبد الرحمن المسعودي، وطريق شعبة بن الحجاج- زيادةً في الإسناد ونقصاً؛ من جهة كون أحدهما من مسند ابن عباس ﷺ، وكون الآخر يرويه ابن عباس ﷺ عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، هو عين ما قصده النسائي بعبارة: "جوَّده شعبة".

فيكون مراد الإمام النسائي بقوله: (جوَّده شعبة)؛ أي أنَّه جعل الحديث من مسند جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، ولم يقصر إسناده على ابن عباس ﷺ كما رواه غيره.

ولا يُشكِل على ذلك أنَّ النسائي ساق -في هذ الموضع- لشعبة طريقين مختلفتين:

١- طريق خالد بن الحارث؛ عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ، وجعل الحديث من مسند ابن عباس ﷺ[3].

٢- وطريق محمد بن جعفر، عن شعبة، عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ، عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، وجعل الحديث من مسند جويرية رضي الله عنها [4].

وذلك أنَّ النسائي قد عُرف من منهجه في سننه أنّه يعلِّل الأحاديث بعضها ببعض،

---

(١) سنن النسائي الكبرى ٦/٤٨/٩٩٩٠.

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق حديث ٩٩٩١.

(٤) المصدر السابق حديث ٩٩٩٢.

ويسوق الأسانيد لقصدِ بيان ما فيها من علل واختلاف، ووجه ارتباط هذه المقدِّمة بما نحن بسبيله هنا:

أنّ هذا الحديث الذي بين أيدينا رواه عن شعبة خمسة؛ وهم: (محمد بن جعفر "غُندر"، ورَوح بن عُبادة، وحجاج، وخالد بن الحارث، والربيع بن يحيى)، وأكثرهم جعلوا الحديث من مسند جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، ولم يخالف إلا:

- خالد بن الحارث –كما سبق إذ جعل الحديث من مسند ابن عباس ﷺ–.
- والربيعُ بن يحيى إذ جعل الحديث عن كريب عن النبي ﷺ مرسلاً.

والربيع بن يحيى هذا هو ابن مِقْسَم الأُشْنَاني، قال فيه الدارقطني: (ضعيف ليس بقويّ، يخطئ كثيراً)[1]، وساق له حديثاً مما أُنكر عليه عن الثوري عن ابن المنكدر، وقال عَقِبَه: (وهذا حديث ليس لابن المنكدر فيه ناقةٌ ولا جملٌ، وهذا يُسْقِط مائةَ ألف حديث)[2]، وقد أعلَّ أبو زرعة الرازي هذه الطريق للربيع بن يحيى عن شعبة –كما في علل ابن أبي حاتم[3]–، فلا تشكل مخالفته عن شعبة هنا.

فتبين بذلك أنَّ رواية خالد بن الحارث عن شعبة؛ والتي جعل الحديث فيها من مسند ابن عباس ﷺ؛ روايةٌ مخالفةٌ لروايات الناس عن شعبة، فربما أنَّ النسائي إنما ساقها لبيان ما فيها، لا اعتماداً عليها.

الخلاصة:

ويتلخص من ذلك أنَّ النسائي أراد بقوله: (جوَّده شعبة)؛ هو ما ذكره نفسُهُ بعد هذه العبارة؛ إذ قال: (جوَّده شعبة؛ رواه عن محمد بن عبد الرحمن، عن كريب، عن ابن عباس ﷺ، عن جويرية رضي الله عنها)[4]، أي أنّه زاد في الإسناد راوياً؛ ولم ينته عند ابن عباس ﷺ، بل جاوزه؛ وجعله يروي الحديث عن جويرية بنت الحارث رضي الله عنها، والله

---

(١) تهذيب التهذيب ١/٥٩٦.

(٢) تهذيب التهذيب ١/٥٩٦.

(٣) انظر علل الحديث لابن أبي حاتم ٥/٤٥٧/٢١١١؛ حيث قال: (والصحيح عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ).

(٤) سنن النسائي الكبرى ٦/٤٨/٩٩٩٠.

تعالى أعلم.

ولكن؛ أيُّ الوجهين يرى أبو عبد الرحمن النسائي قوَّته؟.

بعد التأمل في سياق النسائي لطرق الحديث، وإشارته لإعلال أحد الوجهين بالآخر لم يظهر لي ما يرجح اختياره لأحد هذين الوجهين، ولا مانع من ثبوت كلا الوجهين عنده، وأنَّ هذا الاختلاف والعلة غير مؤثرة؛ وذلك أنَّ رواية من قَصَرَ الحديث على ابن عباس ﷺ ولم يجاوزه إلى جويرية ﷺ لا تؤثر على الحديث ضعفاً -والله تعالى أعلم-، فهو مرسل صحابيّ، وظهر بالطرق الأخرى أنَّ ابن عباس ﷺ إنما أخذه من جويرية رضي الله عنها.

وربما لأجل هذا المعنى الذي ذكرتُهُ قال الذهبي لما ذكر هذا الحديث: (رواه شعبة؛ وله علّةٌ غيرُ مؤثِّرة)[1]، والله أعلم بالصواب.

(١) سير أعلام النبلاء ٢/٢٦٤.

المطلب الثاني:
الإمام أبو عوانة الاسْفَرَايِينِي
(٣١٦هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو: يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم بن يزيد الإسفراييني النيسابوري، أبو عوانة، صاحب الصحيح المستخرج على صحيح مسلم.

شيوخه:

طوَّف الدنيا، وأخذ عن كثير؛ منهم: يونس بن عبد الأعلى، ومسلم بن الحجاج، وأبو زرعة الرازي، ومحمد بن يحيى الذُّهلي، وأبو حاتم الرازي، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه: الحافظ أحمد بن علي الرازي، وأبو علي النيسابوري، وابن عدي، وأبو القاسم الطبراني، والإسماعيلي، وخلق غيرهم.

مكانته العلمية:

طاف البلاد في طلب الحديث، فدخل نيسابور، والرَّي، وبغداد، والبصرة، ودمشق، ومصر، قال الحاكم: (أبو عوانة من علماء الحديث وأثباتهم)، وقال محمد بن عبد الغني البغدادي: (هو حافظ ثقة).

توفي سنة ٣١٦هـ، رضي الله عنه.

مصطلح (جوَّده) عنده:

الذي وقفت عليه؛ من المواطن التي استخدم فيها الإمام أبو عوانة مصطلح (جوَّده)؛ موطنان فقط، عبَّر فيهما بلفظ: (مجوَّد)، وهذا العدد قليلٌ جداً من جهة استعمال أبي عوانة له، يدلُّ على أنَّ هذا المصطلح لم يكن كثير التداول، ومع ذلك فإنه يمكن من خلال هذين الموطنين؛ التعرُّف على بعض المعاني التي استُعمل فيها هذا المصطلح عنده.

---

(١) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ ٣/٧٧٩، وطبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١/١٠٤، وتكملة الإكمال ٤/٢١٤-٢١٥، ووفيات الأعيان٦/٣٩٣، وقد ذكروا في ترجمته بعضَ ما يصنعه العامَّةُ والخاصَّةُ عند قبره من شركيَّاتٍ وقبائح و لم ينكروها، عفى الله عنا وعنهم.

الحديث الأول:

٣٠- قال أبو عوانة[1]:

حدثنا يوسف القاضي، قال ثنا إبراهيم بن بشار، قال ثنا سفيان، عن عمرو بن دينار، عن عطاء.

قال سفيان: وحدثنا ابن جريج، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ -ولم يذكر عمرو ابن عباس- قال: (أخَّر النبي ﷺ العشاء ذات ليلة..) وذكر الحديث.

وروى هذا الحديث ابن أبي عمر، عن سفيان -مجوَّداً-، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ، وهو عندي خطأ -إن شاء الله- لأنَّ إبراهيم بن بشار الرَّمادي كان ثقةً من كبار أصحاب سفيان، وممَّن سمع قديماً منه، وقد بيَّن أنَّ ابن عيينة لم يجاوز به عطاء، وكذلك الشافعي لم يذكر حديث عمرو، فلو كان متصلاً لأدخله أبو الحسين -عندي- في كتابه[2]، ولم أرَهُ أدخله.

- **التخريج:**

طريق ابن أبي عمر العدني، عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ؛ أخرجها ابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٤/٤٠٠/١٥٣٣-.

وتابع ابن أبي عمر العدني جماعة:

- فأخرجه الدارمي ١/٢٩٩/١٢١٥، من طريق محمد بن أحمد بن أبي خلف.
- وأخرجه النسائي ١/٤٧٢/١٥١٣، وفي سننه الصغرى كذلك، في كتاب المواقيت، باب ما يستحب من تأخير العشاء ١/٧٤/٥٣٣، من طريق محمد بن منصور المكي.
- وأخرجه ابن خزيمة ١/١٧٦/٣٤٢، من طريق أحمد بن عبدة.
- وأخرجه ابن خزيمة ١/١٧٦/٣٤٢، من طريق عبد الجبار بن العلاء.
- وأخرجه الطبراني ١١/١٦٩/١١٣٩١، من طريق سعيد بن منصور.

---

(١) مسند أبي عوانة ١/٣٠٤ / ١٠٧٤.

(٢) يريد به الإمام أبو الحسين مسلم بن الحجاج في كتابه الصحيح.

كلُّهم –وعددهم خمسة – عن سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار وابن جريج، كلاهما: عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ.

فيلحظ أنهم قرنوا حديث عمرو بن دينار بحديث ابن جريج؛ وجعلوا إسناد الجميع موصولاً.

وخالفهم جماعة:

- فأخرجه أبو عوانة ١٠٧٤/٣٠٤/١، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ١٤٢٦/٢٣٧/٢، من طريق إبراهيم بن بشار الرَّمادي.
- وأخرجه البخاري في كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو ١٢٤٦/١/ ٧٢٣٩، من طريق علي بن المديني.
- وأخرجه الحميدي كما في مسنده ٤٩٢/٢٣٠/١.
- وأخرجه أبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ١٤٢٦/٢٣٧/٢، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ٣٥١/٢٩٦/١، من طريق أحمد بن حنبل.
- وأخرجه أبو يعلى ٢٣٩٨/٢٨٧/٤، من طريق أبي خيثمة.

فرووه كلُّهم –وعددهم خمسة – عن سفيان بن عيينة، عن عمرو دينار –وحده–، عن عطاء بن أبي رباح؛ عن النبي ﷺ مرسلاً ليس فيه ابن عباس ﷺ.

وتوبع سفيان بن عيينة في روايته الموصولة عن عمرو بن دينار:

أخرجه ابن أبي شيبة ٣٣٤٧/٢٩٢/١، وعبد الرزاق ٢١١٣/٥٥٧/١، وعلَّقه البخاري مجزوماً به، في كتاب التمني، باب ما يجوز من اللو ٧٢٣٩/١٢٤٦/١، وأخرجه الطبراني ١١٣٩٠/١٦٩/١١، من طريق محمد بن مسلم الطائفي، عن عمرو بن دينار، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ موصولاً.

ولكن قال الحافظ ابن حجر عن رواية محمد بن مسلم هذه: (أنَّ محمد بن مسلم –وهو الطائفي–؛ رواه عن عمرو –وهو ابن دينار–، عن عطاء موصولاً بذكر ابن عباس ﷺ فيه، وهو مخالفٌ لتصريح سفيان بن عيينة عن عمرو بأنَّ حديثه عن عطاءٍ ليس فيه ابن عباس ﷺ؛

فهذا يُعَدُّ من أوهام الطائفيّ، وهو موصوفٌ بسوء الحفظ)[1].

- **وروي حديث عطاء بن أبي رباح من غير طريق عمرو بن دينار؛ فرواه: ابن جريج عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ، موصولاً.**

أخرجه أبو عوانة ١/٢٠٤/١٠٧٣، من طريق الإمام الشافعي.

وأخرجه أبو عوانة ١/٢٠٤/١٠٧٣، ومن طريقه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٧/٥٨٥/٦١٧٦، من طريق حجاج.

وأخرجه الحميدي ١/٢٣٠/٤٩٢، والدارمي ١/٢٩٩/١٢١٥، والنسائي ١/٤٧٢/١٥١٣، وفي سننه الصغرى كذلك، في كتاب المواقيت، باب ما يستحب من تأخير العشاء ١/٧٤/٥٣٢-٥٣٣، وأبو يعلى ٤/٢٨٧/٢٣٩٨، وابن خزيمة ١/١٧٦/٣٤٢، وأبو عوانة ١/٢٠٤/١٠٧٤، والطبراني ١١/١٦٩/١١٣٩١، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢/٢٣٧/١٤٢٦، والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٧/٥٨٥/٦١٧٥، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١/٢٩٦/٣٥١، من طريق سفيان بن عيينة.

وأخرجه عبد الرزاق ١/٥٥٧/٢١١٢، والبخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب النوم قبل العشاء لمن غُلب ١/٩٥/٥٧١، ومسلم في كتاب المساجد ١/٢٥٨/١٤٥٢، والطبراني ١١/١٨٠/١١٤٢٤، وأبو نعيم في المستخرج على صحيح مسلم ٢/٢٣٧/١٤٢٦، والبيهقي ١/٤٤٩/١٩٥٢، من طريق عبد الرزاق.

وأخرجه ابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٣/٣٧٩/١٠٩٨، وكذلك في ٤/٣٩٩/١٥٣٢-، من طريق أبي عاصم.

كلُّهم -وعددهم خمسة - عن ابن جريج به موصولاً، وعلّقه عنه البخاري كذلك ٦/٢٦٤٥/٦٨١٢.

• تحرير المصطلح:

---

(١) فتح الباري ١٣/٢٢٩.

مدار الحديث على عطاء بن أبي رباح، وقد روي عنه من وجهين:

- **فالوجه الأول: عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ مسنداً موصولاً.**

رواه ابن جريج، وقد اتفق البخاري ومسلم على إخراجه من هذا الوجه.

وتابعه خارج الصحيح كلٌّ من: أيوب[1]، وقيس بن سعد[2]، ويونس بن عبيد[3]، وإبراهيم الصائغ، وحبيب المعلم[4].

- **والوجه الثاني: عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ مرسلاً دون ذكر ابن عباس ﷺ فيه.**

رواه عمرو بن دينار، وهو من أفراد البخاري.

ومن هنا يُلحظ الفرق بين رواية ابن جريج ورواية عمرو بن دينار؛ وتفصيل ذلك أنَّ طريق ابن جريج لا خلاف في روايتها موصولةً؛ عنه عن عطاء عن ابن عباس ﷺ عن النبي ﷺ.

ورواها عن ابن جريج كلٌّ من: عبد الرزاق، وحجاج، وسفيان بن عيينة، وأبو عاصم.

وأما رواية عمرو بن دينار؛ فإنها مرسلةٌ عنه عن عطاء بن أبي رباح، عن النبي ﷺ .

وقد روى الحديث عن عمرو بن دينار كلٌّ من : سفيان بن عيينة، ومحمد بن مسلم الطائفي، واختلفوا عليه.

والبحث هنا إنما هو في طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار، وهي التي قال فيها

---

(١) أخرجه أحمد ٢١٩٥/٢٤٤/١، وعبد بن حميد ٦٣٤/٢١٣/١.

(٢) أخرجه أحمد ٢١٩٥/٢٤٤/١، وعبد بن حميد ٦٣٤/٢١٣/١، والطبراني في الأوسط ٥٧٧/١٨١/١ .

(٣) أخرجه الطبراني في الأوسط ٥٧٧/١٨١/١ .

(٤) أخرج أبو نعيم في حلية الأولياء ٣١٦/٣ حديث حبيب المعلم، ثم أشار إلى رواية إبراهيم الصائغ و لم أقف على من أخرجها؛ فقال أبو نعيم: (هذا حديث صحيح، متفق عليه من حديث عمرو بن دينار، وابن جريج عن عطاء؛ غريب من حديث حبيب عن عطاء، ورواه إبراهيم الصائغ نحوه).

أبو عوانة: (وروى هذا الحديث ابن أبي عمر عن سفيان -مجوَّد[1]- عن عمرو عن عطاء عن ابن عباسﷺ، وهو عندي خطأ -إنْ شاء الله-..)[2].

فقد اختلف أصحاب سفيان بن عيينة عنه -في هذا الحديث- من وجهين:

الوجه الأول: فمرَّة يُروى عنه، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ورواه عنه على هذا الوجه كلٌّ من: عبد الله الحميدي، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، وأبو خيثمة، وإبراهيم بن بشار الرمادي.

وقد كان ابن عيينة -رحمه الله- يصرِّح و ينصُّ على أنَّ عمروًا لا يذكر في إسناده ابن عباس ﷺ؛ كما في رواية أبي عوانة حيث قال: (وحدثنا يوسف القاضي قال ثنا إبراهيم بن بشار قال ثنا سفيان عن عمرو بن دينار عن عطاء.

قال سفيان: وحدثنا ابن جريج عن عطاء عن ابن عباسﷺ -ولم يذكر عمرو ابن عباسﷺ-..)[3].

الوجه الثاني: ومرَّة يروى عنه، عن عمرو بن دينار، عن عطاء، عن ابن عباس ﷺ، عن النبي ﷺ.

ورواه عنه على هذا الوجه كلٌّ من: محمد بن منصور المكي، وابن أبي عمر العدني، وأحمد بن عبدة، وعبد الجبار بن العلاء، وسعيد بن منصور، وعبد الأعلى بن حماد، وعبدة بن عبد الرحيم، وعمار بن الحسن[4].

والواقع أنَّ ابن عيينة كان يروي الحديث على وجهين:

فمرَّة كان يفصل رواية ابن جريج عن رواية عمرو بن دينار، ويبيّن الفرق بينهما مصرِّحاً بالتحديث، كما في رواية البخاري، وفيها: (حدثنا عَلِيٌّ حدثنا سُفْيَانُ قال عَمْرٌو

---

(١) كذا هي بالرفع، على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: (وهو مجوَّدٌ)، وإلا فالجادّة هنا: (مجوّداً) نصباً على الحالية.

(٢) مستخرج أبي عوانة ١/٣٠٤/١٠٧٤.

(٣) مسند أبي عوانة ١/٣٠٤/١٠٧٤.

(٤) ذكر هؤلاء الثلاثة الآخِرون ابن حجر في الفتح ١٣/٢٢٩ ولم أقف على من أخرج رواياتهم.

حدثنا عَطَاءٌ قال أَعْتَمَ النبي ﷺ بِالْعِشَاءِ..)، ثم قال البخاري: (قال ابن جُرَيْجٍ: عن عَطَاءٍ عن ابن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَخَّرَ النبي ﷺ هذه الصَّلاةَ..)[1].

ومرّة يجمع بين رواية ابن جريج و رواية عمرو بن دينار، ويدرجهما جميعاً بلا تفصيل، وفي هذه الصورة كان يُدرج الروايتين على وجهٍ واحدٍ بالعنعنة؛ فيقول: "عن ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما، وعمرو عن عطاء عن ابن عباس رضي الله عنهما".

وقد بيّن ذلك من فعل ابن عيينة تلميذُهُ الحميدي فقال: (وكان سفيان ربما حدَّث بهذا الحديث؛ فأدرجه عن ابن عباس عن عمرو وابن جريج ما يذكر فيه الخبر، فإذا قال فيه "حدثنا" و"سمعت" أو "سمعت" أو "أخبرنا" أخبر بهذا على هذا، وهذا على هذا)[2].

فكان ابن عيينة لا يروي طريق عمرو بن دينار موصولة إلا حينما يجمع في الرواية بينها وبين طريق ابن جريج فقط، ويسوق الحديث من طريقيهما بالعنعنة ولا يذكر صيغة التحديث والسماع.

فأخطأ بعض من روى عن ابن عيينة-مثل ابن أبي عمر العدني-؛ إذ أفرد روايته عن عمرو بن دينار؛ وساقها مع ذلك موصولةً عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا غلط ممن فعله[3]، قال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر من أدرج الحديث عن الاثنين -ابن جريج وعمرو- موصولاً؛ قال بعده: (وأنَّ: عبدة بن عبد الرحيم، وعمار بن الحسن، روياه عن سفيان فاقتصرا على طريق عمرو، وذكرا فيه ابن عباس رضي الله عنهما، فوهما في ذلك أشدَّ من وهم عبد الأعلى)[4].

ومن هنا حكم أبو عوانة على رواية ابن أبي عمر[5] عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن ابن عباس بالخطأ، لأنه أفرد طريق عمرو بن دينار، وجاء بها -مع ذلك- موصولةً مسندةً عن ابن عباس رضي الله عنهما، وهذا ما لم يحدِّث به ابن عيينة قط.

---

(١) صحيح البخاري ١/١٢٤٦/٧٢٣٩.

(٢) مسند الحميدي ١/٢٣٠.

(٣) لأن عمرو بن دينار ما روى الحديث موصولاً عن ابن عباس رضي الله عنهما كما سبق، وإنما تجوَّز ابن عيينة في رواية حديث عمرو بن دينار موصولاً -فقط- إذا قَرَنَ روايته برواية ابن جريج الموصولة.

(٤) فتح الباري ١٣/٢٩٩.

(٥) وهي عند ابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ٤/٤٠٠/١٥٣٣- .

الخلاصة:

وبناء على ما سبق يظهر –والله أعلم– مرادُ أبي عوانة بقوله: (وروى هذا الحديث ابن أبي عمر عن سفيان مجوَّد عن عمرو عن عطاء عن ابن عباسﷺ)[1]، وهو زيادة ذكر ابن عباس ﷺ في إسناد الحديث، وروايته موصولاً.

ونصَّ أبو عوانة –كما سبق– على أنَّ هذا الوجه الذي وصفه بأنه (مجوَّد) هو خطأ من ابن أبي عمر العدني[2]، والله أعلم.

---

(١) مسند أبي عوانة ١/٣٠٤/١٠٧٤.

(٢) فقال أبو عوانة على ما سبق نقله عنه : (وروى هذا الحديث ابن أبي عمر، عن سفيان –مجوَّدٌ–، عن عمرو، عن عطاء، عن ابن عباسﷺ، وهو عندي خطأ –إنْ شاء الله– لأنَّ إبراهيم بن بشار الرَّمادي كان ثقةً من كبار أصحاب سفيان، وممَّن سمع قديماً منه، وقد بيَّن أنَّ ابن عيينة لم يجاوز به عطاء، وكذلك الشافعي لم يذكر حديث عمرو، فلو كان متصلاً لأدخله أبو الحسين –عندي– في كتابه، ولم أرَهُ أدخله)، ويلحظ هنا أنَّ أبا عوانة استدل بعدم إدخال مسلم لطريق سفيان عن عمرو بن دينار في صحيحه على أنَّ الصواب فيها الإرسال، فهي ليست على شرطه في الاتصال؛ وإلا لو كانت متصلة لأخرجها في صحيحه ولما أعرض عنها، وهي فائدة لطيفة شريفة.

الحديث الثاني:

٣١- قال أبو عوانة[1] :

حدثنا محمد بن عبد الله بن ميمون أبو بكر السُّكري الإسكندراني، قثنا[2] الوليد بن مسلم، قثنا مالك بن أنس وغيره، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ: (أنّ النبي ﷺ نهى عن قتل النساء والصبيان). لمالك مجوّدٌ غريب .

۞ ۞ ۞ ۞ ۞ ۞

• التخريج:

حديث مالك بن أنس هذا؛ أخرجه أبو عوانة ٤/٢٢١/٦٥٨٦، وابن المظفّر البزار في غرائب مالك ١/٢١٦/١٥٥، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٢١، وأبو يعلى الخليلي في الإرشاد في معرفة علماء الحديث ١/٢٦٥/٣٤، وكذلك في ١/٤٤١-٤٤٢/١١٤، وابن عبد البر في التمهيد ١٦/١٣٦-١٣٧، من طريق الوليد بن مسلم.

وأحمد ٢/٢٣/٤٧٤٦، من طريق عبد الله بن المبارك.

وأحمد ٢/٧٥/٥٤٥٨، من طريق إسحاق بن سليمان.

وأخرجه أبو جعفر النحاس في الناسخ والمنسوخ ١/١٠٧، وابن عساكر في التاريخ ٤١/٢٨١، من طريق عبد الله بن يوسف التنِّيسي.

وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب الغارة والبَيَات وقتل النساء والصبيان ١/٤١٠/٢٨٤١، من طريق عثمان بن عمر.

وابن حبان في صحيحه -كما في الإحسان ١/٣٤٤/١٣٥، وفي ١١/١٠٧/٤٧٨٥- ، وابن عبد البر في التمهيد ١٦/١٣٦، من طريق أحمد بن أبي بكر؛ وأبي مصعب الزُّهري.

وابن عبد البر في التمهيد ١٦/١٣٦، من طريق عبد الرحمن بن مهدي، ومن طريق إبراهيم بن حماد الضرير.

كلُّهم -وعددهم تسعة- عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي

---

(١) مسند أبي عوانة ٤/٢٢١/٦٥٨٦ .

(٢) اختصار: قال حدثنا؛ وهي من اختصارات عرفية لصيغ الأداء.

ﷺ به.

وخالفهم جماعة؛ فرووه عن مالك بن أنس، عن نافع، عن النبي ﷺ مرسلاً:

فأخرجه أخرجه مالك في الموطأ[1] ٢/٤٤٧/٩٦٤.

والبيهقي في معرفة السنن والآثار ٧/١١-١٢/٥٣٩٤، من طريق يحيى بن بُكير.

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٢٠، من طريق أبي عامر العَقَدِيّ.

كلاهما عن مالك بن أنس، به مرسلاً.

وقال أبو الحسن الدارقطني في كتاب الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس ١/٨٧-٨٨: (روى مالك في الموطأ عن نافع مرسلاً عن النبي ﷺ: "أنه نهى عن قتل النساء والصبيان"، وحدَّث به في غير الموطأ متصلاً عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما، رواه عنه جماعة كذلك؛ منهم ابن المبارك، وابن مهدي، والوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان الرازي، وغيرهم).

وقال -أيضاً- ابن عبد البر في التمهيد ١٦/١٣٥: (هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلاً؛ وتابعه أكثر رواة الموطأ، وَوَصَلَه عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً جماعة).

وقد روى الحديث عن نافع جماعة:

فأخرجه ابن أبي شيبة ٦/٤٨٢/٣٣١١٢، وأحمد ٢/٢٢/٤٧٣٩، والدارمي

---

(١) قال أبو العباس أحمد بن طاهر الداني في كتاب الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطا ٤/٥٩٦، تحت ترجمة (مرسل نافع مولى ابن عمر)، فقال: (حديث "نهى عن قتل النساء والصبيان"، في الجهاد عنه، أسنده أبو مصعب، ومعن؛ فزادا فيه ابن عمر رضي الله عنهما، وهكذا قال فيه جماعة: "عن نافع"، قال الدارقطني: وهو الصحيح) قلت: يعني المرسل، وقال المحقق للكتاب بعد أنْ أحال على المطبوع من الموطأ: (إلا أن فيه: "عن ابن عمر رضي الله عنهما" موصولاً، وهو خطأ، وقد ورد على الصواب في نسختي المحمودية (أ) (ل:٥٦/ب)، و(ب) (ل:٧٣/ب)، ونسخة شستربيتي (ل:٢٥/أ)، والتمهيد(١٦/١٣٥)، والتقصي(ص:١٨٤))، يعني: ورد في هذه النسخ على الصواب فيه مرسلاً.

٢٤٦٢/٢٩٣/٢، والبخاري في كتاب الجهاد والسير، باب قتل النساء في الحرب ٣٠١٥/٤٩٨/١، ومسلم في كتاب الجهاد ٤٥٤٨/٧٧٢/١، وأبو عمرو بكر بن بكار القيسي في جزء له -كما في جمهرة الأجزاء الحديثية ٣٣/١٧٠/١-، والفريابي في جزء الصيام له ١٣٩/١-١/١٤٠-٢، والطبري في تهذيب الآثار(الجزء الذي كان مفقوداً) ١٠٣١/٥٦٢/١، وأبو عوانة ٦٥٨١/٢٢٠/٤-٦٥٨٣، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٢٠/٣، وتمام الرازي في فوائده ١٢٩٥/١١٥/٢، والبيهقي ١٧٨٦٧/٧٧/٩،من طريق عبيد الله بن عمر.

وأخرجه أبو عبيد القاسم في الأموال ٩٨/٤٨/١، وأحمد ٥٦٥٨/٩١/٢، وكذلك في ٦٠٣٧/١٢٢/٢، وكذلك ٦٠٥٥/١٢٣/٢، والبخاري في كتاب الجهاد والسير، باب قتل الصبيان في الحرب ٣٠١٤/٤٩٨/١، ومسلم في كتاب الجهاد ٤٥٤٧/٧٧٢/١، وأبو داود في كتاب الجهاد، باب في قتل النساء ٢٦٦٨/٣٨٥/١، والترمذي في كتاب السير عن رسول الله ﷺ ، باب ما جاء في النهي عن قتل النساء والصبيان ١٥٧٣/٤٨٥/١، والنسائي ٨٦١٨/١٨٥/٥، وابن الجارود ١٠٤٣/٢٦١/١، وأبو عوانة ٦٥٨٤/٢٢١/٤-٦٥٨٥، وابن حزم في المحلى ٢٩٦/٧، والبيهقي ١٧٨٦٦/٧٧/٩، وفي معرفة السنن والآثار أيضاً ٥٣٩٣/١٢/٧، وابن عبد البر في التمهيد ١٣٦/١٦-١٣٨، وابن الجوزي في التحقيق في أحاديث الخلاف ١٨٧٦/٣٤٢/٢، والذهبي في جزء الدينار من حديث المشايخ الكبار ٥٢/٨٣-٨٢/١، وفي ٥٧/٨٦/١، وابن قُطْلُوبُغا في عوالي الليث بن سعد ١٤/٧٢/١، من طريق الليث بن سعد.

وأخرجه أحمد ٥٩٥٩/١١٥/٢، وأبو أمية الطَّرَسُوسي في مسند عبد الله بن عمر ﷺ ٨٧/٤٦/١، والطبري في تهذيب الآثار(الجزء الذي كان مفقوداً) ١٠٢٩/٥٦١/١، والطبراني في المعجم الأوسط ٦٧٣/٢٠٩/١، من طريق محمد بن زيد.

والطبري في تهذيب الآثار(الجزء الذي كان مفقوداً) ١٠٣٠/٥٦٢/١، من طريق عبد الله بن عبيد الله[1].

---

(١) كذا رُسم في المطبوع؛ ولا أدري من هو إلا أن يكون عبد الله بن عمر العمري (المكبَّر)، وتصحَّف إلى ما ترى،

وأحمد ٢/١٠٠/٥٧٥٣، والطبراني ١٢/٣٨٢/١٣٤١٦، من طريق زيد بن جبير.

وابن عدي في الكامل ٣/٨٦، وابن عبد البر في التمهيد ١٦/١٣٧-١٣٨، من طريق موسى بن عقبة.

والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣/٢٢١، من طريق جويرية بن أسماء.

كلُّهم -وعددهم سبعة- عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ به.

وقد تُوبع نافع في هذا الحديث:

فأخرجه الطبراني في الأوسط ٨/٥٢/٧٩٣٧، وابن عدي في الكامل ٥/٢٣٠، من طريق عبد الله بن دينار، عن ابن عمر ﷺ به.

• تحرير المصطلح:

أخرج أبوعوانة هذا الحديث؛ من طريق الوليد بن مسلم، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ -موصولاً-، ثم أشار بعبارة موجزة إلى أنَّ هذا الطريق عن مالك: (مجوَّد غريب)[1].

وبالنظر في طرق الحديث عن مالك بن أنس؛ يلحظ أنَّ الرواة عن مالك اختلفوا عنه -في وصل الحديث وإرساله- من وجهين اثنين:

الوجه الأول: عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ، عن النبي ﷺ.

رواه عنه على هذا -موصولاً- كلٌّ من: عبد الله بن يوسف، والوليد بن مسلم، وعثمان بن عمر، وابن المبارك، وإسحاق بن سليمان الرازي، وأبو مصعب الزهري[2]، وعبد الرحمن بن

فالله أعلم.

(١) مسند أبي عوانة ٤/٢٢١/٦٥٨٦ .

(٢) انظر: رواية أبي مصعب للموطأ ١/٣٥٨/٩٢٠، وأخرج حديثه ابن حبان -كما في الإحسان ١/٣٤٤/١٣٥، وفي ١١/١٠٧/٤٧٨٥- ، وابن عبد البر في التمهيد ١٦/١٣٦، والبغوي في شرح السنة ٥/٥٧٣/٢٦٨٨، مع ملاحظة أن الدارقطني في العلل ١٢/٣٢٩/٢٧٦٢ عدَّ أبا مصعب فيمن أرسله فالله أعلم.

مهدي، وإبراهيم بن حماد الضرير، وجويرية، ومعن بن عيسى في أحد الوجهين عنه [1].

وزاد عليهم ابن عبد البر أيضاً: محمد بن المبارك الصُّوري، وعتيق بن يعقوب الزُّبيري[2]، ولم أقف على من أخرج رواياتهم.

والوجه الثاني: عن مالك، عن نافع، عن النبي ﷺ مرسلاً.

ورواه عن مالك على هذا الوجه –مرسلاً– كلٌّ من: ابن بكير[3]، وأبو عامر العقدي، ويحيى بن يحيى[4]، وعبد الله بن وهب[5]، وعلى هذا أكثر رواة الموطأ كما قال ابن عبد البر: (هكذا رواه يحيى عن مالك عن نافع مرسلاً، وتابعه أكثر رواة الموطأ)[6]، وقال الدارقطني: (وأصحاب الموطأ عن مالك مرسلاً)[7] يعني رووه.

قال الخليلي: (والنقَّالون رووه في الموطأ عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ مرسلاً)[8]، وتابع وتابع مالكاً على روايته عن نافع مرسلاً: زيد بن محمد، كما ذكره الدارقطني في العلل[9]، ولم أقف على من أخرج حديثه.

فإذا نظرنا –بعد ذلك– إلى قول أبي عوانة بعدما ساق الحديث من طريق الوليد بن مسلم عن مالك موصولاً مسنداً؛ قال بعده: (لمالك مجوَّدٌ غريب)[10]، ظهر –والله أعلم– أنّ مراده

---

(١) ذكره أبو العباس أحمد بن طاهر الداني في الإيماء إلى أطراف أحاديث كتاب الموطا ٥٩٦/٤-٥٩٧، و أشار إلى وجود الروايتين عن معن: ابن ناصر الدين في إتحاف السالك ٢٤٨.

(٢) التمهيد لابن عبد البر ١٣٥/١٦.

(٣) أخرج حديثه البيهقي في معرفة السن والآثار ١١/٧-١٢-٥٣٩٤، مع كون ابن عبد البر في التمهيد ١٣٥/١٦ قد عدَّ ابن بكير فيمن وصل الحديث؛ ولكني لم أقف على روايته الموصولة، فالله أعلم.

(٤) رواية يحيى بن يحيى الليثي لموطأ مالك ٥٧٦/١-١٢٩١/٥٧٧.

(٥) أخرج حديثه أبو المظفر في غرائب مالك ١٥٦/٢١٨ كما ذكره محقق كتاب الإيماء للداني ٥٩٧/٤، و لم أقف عليه.

(٦) التمهيد لابن عبد البر ١٣٥/١٦.

(٧) العلل للدارقطني ٣٢٩/١٢.

(٨) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٦٥/١.

(٩) العلل للدارقطني ٣٢٩/١٢-٣٣٠.

(١٠) مسند أبي عوانة ٦٥٨٦/٢٢١/٤ .

بذلك هو: زيادة الوليد بن مسلم في روايته الحديث عن مالك ذكر ابن عمر ﷺ في الإسناد.

وقد بيَّن أبو يعلى الخليلي ما أجْمَلَتْهُ عبارة أبي عوانة؛ حيث قال: (لم يُسنِده عن ابن عمرﷺ -من حديث مالك- إلا الوليد بن مسلم، وإسحاق بن سليمان الرازي، والنقَّالون رووه في الموطأ، عن مالك عن نافع عن النبي ﷺ مرسلاً)[1]، وقال عندما ترجم للوليد بن مسلم في كتابه الإرشاد: (ويتفرَّد بحديث..)[2]؛ ثم ساق له هذا الحديث ذاته.

والوليد بن مسلم وإنْ لم يتفرَّد بوصل الحديث -كما ظهر مما سبق-؛ إلا أنه ربما عُدَّ كذلك بالنظر إلى ما في الموطأ عن مالك، فإنّ أكثر الرواة للموطأ عن مالك ساقوه مرسلاً كما سبق في كلام كل من: الدارقطني، وابن عبد البر، والخليلي، ويضاف إليهم كذلك عبد الرحمن بن عبد الله الجوهري؛ إذ قال بعد سوق حديث ابن عمر ﷺ هذا: (هذا حديث مرسل في الموطأ، وليس فيه عن ابن عمرﷺ، غير أبي مصعب؛ فإنه أسنده)[3]، وقال الدارقطني أيضاً: (أسنده أبو مصعب -بخلاف عنه- دون غيره)[4].

ويبدو أنَّ ذلك الاختلاف كان من مالك نفسه، وأنه كان ربما أرسل الحديث، وربما وصله وأسنده، قال الدارقطني: (روى مالك في الموطأ عن نافع -مرسلاً- عن النبي ﷺ: " أنه نهى عن قتل النساء والصبيان"، وحدَّث به في غير الموطأ -متصلاً- عن نافع عن ابن عمرﷺ)[5]، عمرﷺ)[5]، ثم رجَّح الدارقطني الموصول على المرسل، لأن من تابع مالكاً في الرواية عن نافع -أيضاً- وصلوا الحديث وأسندوه، فقال: (ورواه عبيد الله بن عمر، وموسى بن عقبة، عن ابن عمرﷺ متصلاً؛ وهو الصحيح)[6].

الخلاصة:

فتلخص من هذا -والله أعلم- أنَّ مراد أبي عوانة بعبارة "مجوَّد" هنا هو: الزيادة في الإسناد،

---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث ٢٦٥/١، وقد عرفت -كما سبق- أنه قد أسنده غيرهما.

(٢) الإرشاد ٤٤١/١.

(٣) مسند الموطأ للجوهري(ل:١٢١/ب) بواسطة حاشية محقق كتاب الإيماء ٥٩٦/٤-٥٩٧.

(٤) أحاديث الموطأ واتفاق الرواة عن مالك واختلافهم فيها زيادة ونقصاً للدارقطني ص ٢٧.

(٥) الأحاديث التي خولف فيها مالك بن أنس للدارقطني ٨٧/١-٨٨.

(٦) العلل للدارقطني ٣٢٩/١٢.

ووصل الحديث بذكر ابن عمر ﷺ فيه.

والظاهر أنَّ أبا عوانة يرى نكارة هذا الوجه الموصول عن مالك، ولذا وصفه بالغرابة، لقرينة وقوعه على خلاف ما رواه عليه أكثر رواة الموطأ، والله أعلم.

المطلب الثالث:

الإمام أبو جعفر العقيلي

(٣٢٢هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العُقَيلي، أبو جعفر الحافظ، صاحب كتاب الضعفاء الكبير.

شيوخه:

روى عن: إسحاق بن إبراهيم الدَّبَري، وعلي بن عبد العزيز البغوي، ومحمد بن خزيمة، ومحمد بن موسى البَلْخي، ويحيى بن أيوب العلاّف، وخلق غيرهم.

تلاميذه:

روى عنه جماعة منهم: أبو بكر ابن المقرئ، وأبو الحسن محمد بن نافع الخزاعي، ويوسف بن الدخيل المصري، وغيرهم.

مكانته العلمية:

كان جليل القدر، قال عنه مسلمة بن القاسم: (كان العقيلي جليل القدر، عظيم الخَطَر[2]، ما رأيت مثله، وكان كثير التصانيف، وكان من أتاه من المحدثين قال: اقرأ من كتابك، ولا يُخرج أصله، فتكلمنا في ذلك؛ وقلنا إما أنْ يكون أحفظ الناس؛ وإما أنْ يكون من أكذب الناس، فاجتمعنا عليه، فلما أتيتُ بالزيادة والنقص؛ فَطِن لذلك فأخذ مني الكتاب وأخذ القلم فأصلحها من حفظه، فانصرفنا من عنده وقد طابت أنفسنا، وعلمنا أنه من أحفظ الناس)، وقال الحافظ أبو الحسن بن سهل: (أبو جعفر ثقة جليل القدر، عالم بالحديث، مقدَّم في الحفظ).

توفي سنة ٣٢٢هـ، رحمه الله.

مصطلح (جوَّده) عنده:

وقفت للإمام أبي جعفر العقيلي على موطن واحد فقط استخدم فيه هذا الاصطلاح، وعبَّر عنه بلفظ: (يجوِّد)، وهذا ظاهر في نُدرة جريان هذا المصطلح على لسانه، فإن كتابه الكبير في الضعفاء تكلم فيه كثيراً عن الرجال والأسانيد، ومع ذلك فلم أقف إلا على هذا

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٨٣٣/٣، والوافي بالوفيات للصفدي ٢٩١/٤، وشذرات الذهب لابن العماد ٢٩٥/٢.

(٢) قال في مختار الصحاح ٧٦/١: (خَطَرُ الرجل أيضاً: قَدْرُهُ ومنزِلَتُهُ).

الموطن الواحد، وهذا فيه إشارة واضحة إلى المعنى السابق.

الحديث الأول:

٣٢- قال العقيلي[1]:

حدثناه محمد بن أحمد الوَرَامِينِي، قال حدثنا يحيى بن المغيرة الرازي، قال حدثنا زَافِرٌ، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلةﷺ قال: (**كنت على الباب يوم الشورى؛ فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليًاﷺ يقول: بايع الناس لأبي بكر؛ وإنا -والله- أولى بالأمر منه**..).

قال العقيلي: حدثنا جعفر بن محمد، قال حدثنا محمد بن حميد، قال حدثنا زَافِرٌ، حدثنا الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلةﷺ، عن عليﷺ فذكر الحديث نحوه. وهذا عمل محمد بن حميد؛ أسقط الرجل وأراد أنْ يجوِّد[2] الحديث؛ والصواب ما قاله يحيى بن المغيرة، ويحيى بن المغيرة ثقة، وهذا الحديث لا أصل له عن عليﷺ.

• التخريج:

حديث محمد بن حميد هذا؛ أخرجه العقيلي في الضعفاء الكبير ٢١١/١، ومن طريقه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٣٥/٤٢، **من طريق محمد بن حميد، حدثنا زافِر بن سليمان القُوهِسْتاني، حدثنا الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة الليثي ﷺ، عن علي بن أبي طالب ﷺ به.**

وقد رُوي الحديث عن زافر بن سليمان من غير هذا الوجه:

---

(١) ضعفاء العقيلي ٢١١/١، في ترجمة الحارث بن محمد.

(٢) جاء في المطبوع من الضعفاء الكبير للعقيلي هكذا: (أراد أنْ يَجُوزَ الحديث) بالزاي، وفي بقية المصادر التي روت من طريقه أو اختصرت عبارته جاءت بالدال؛ ففي تاريخ مدينة دمشق٤٣٦/٤٢ هكذا: (أراد أنْ يجوِّد الحديث)، واختصر الذهبي عبارته في الميزان١٧٨/٢ فقال: (أراد أنْ يجوِّدَه)، ونقله ابن حجر عن العقيلي في اللسان١٥٦/٢ بالمعنى فقال: (ولما ساقه العقيلي من طريق يحيى بن المغيرة قال: فيه مجهولان الحارث والرجل، وأما رواية محمد بن حميد فإنه أراد أنْ يجوِّد السند)، فالظاهر أنّ صوابها بالدَّال المهملة لا بالزَّاي؛ ومطبوعة ضعفاء العقيلي قد أُتْرِعَتْ أخطاءً، والعلم عند الله تعالى.

- فأخرجه العقيلي في الضعفاء ٢١١/١، ومن طريقه ابن عساكر في التاريخ ٤٣٣/٤٢، وابن الجوزي في كتاب الموضوعات ٣٠/٢٨٣/١، **من طريق يحيى بن المغيرة[1]، عن زافر بن سليمان، عن رجل، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل ﷺ، عن علي ﷺ.**

وقال الإمام البخاري: (رواه زافر عن الحارث، ولم يبيِّن سماعه منه، ولم يُتَابع زافر عليه)[2]، وقال أبو جعفر العقيلي: (فيه رجلين مجهولين[3]؛ رجلٍ لَيِّن لم يسمِّه زافرٌ، والحارث بن محمد)، ثم قال: (والصواب ما قاله يحيى بن المغيرة)[4]، وقال الحافظ ابن حجر: (قلتُ: ولعلّ الآفةُ في هذا الحديث من زافِر)[5].

وقد توبع الحارث بن محمد في روايته هذا الحديث عن أبي الطفيل ﷺ:

- فأخرجه أبو خيثمة في التاريخ الكبير ٣٨٧/١٦٦/١، وابن عبد البر في الاستيعاب ١٠٩٨/٣، **من طريق معروف بن خَرَّبُوذ المكي، عن زياد بن المنذر -أبي الجارود- الثقفي الكوفي، عن سعيد بن محمد الأزدي أو الأسدي، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ، عن علي ﷺ.**

وقد خولف معروف بن خَرَّبُوذ في هذا الإسناد:

فأخرجه الآجري في الشريعة ١٤٨٧/٢٠١٩/٤، من طريق محمد بن سعيد بن زائدة.

---

(١) تفرد به عنه محمد بن أحمد الورامين.

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢١١/١.

(٣) كذا هو في المطبوعة على النصب .

(٤) المصدر السابق.

(٥) لسان الميزان ١٥٦/٢.

وأبو الحسن ابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ١/١٧٠-١٧٢/١٥٥، من طريق الحكم بن مسكين.

كلاهما: عن زياد بن المنذر -أبي الجارود-، عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ، عن علي ﷺ، لا يذكرون فيه محمد بن سعيد، وربما كان إسقاط هذا الراوي من صنع أبي الجارود.

- وأخرجه أبو الحسن ابن المغازلي أيضاً ١٧٠-١٧٢/١٥٥، من طريق أبي طارق[1].
- وأخرجه ابن عساكر في تاريخ مدينة دمشق ٤٢/٤٣١، من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عاصم بن ضمرة وهبيرة، وعلّق هذه الرواية أبو الحسن ابن المغازلي في مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ ١٧٠-١٧٢/١٥٥، من طريق أبي إسحاق السبيعي عن عامر بن واثلة ﷺ مرسلاً مدلساً.
- وأخرجه ابن عساكر كذلك في تاريخ مدينة دمشق ٤٢/٤٣١، من طريق عباد بن عبد الله الأسدي[2].

أربعتهم -أعني: أبا طارق، وعاصم بن ضمرة، وهبيرة، وعباد بن عبد الله- عن أبي الطفيل عامر بن واثلة ﷺ، عن علي ﷺ به.

• تحرير المصطلح:

(١) لم أستطع التعرف عليه، إلا أن يكون هو: أبو طارق الأزدي، يروي عن علي بن أبي طالب ﷺ، ذكره ابن منده في فتح الباب في الكنى والألقاب ١/٤٥٣.

(٢) في المطبوعة: "عن عباد بن عبد الله الأسدي وعن عامر بن واثلة" وأظن الواو زيدت تصحيفاً، والصواب بدونها والله أعلم.

قال أبو جعفر العقيلي: (وهذا عمل محمد بن حميد؛ أسقط الرجل وأراد أن يجوِّد الحديث..)[1]، ومحمد بن حميد هذا يروي الحديث عن زَافر بن سليمان القُهُسْتَاني؛ وقد اختُلف على زافر بن سليمان -في إسناد هذا الحديث- من وجهين:

- **الوجه الأول: عن زافرٍ، عن رجلٍ، عن الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل ﷺ، عن علي ﷺ به.**

رواه يحيى بن المغيرة الرازي.

- **الوجه الثاني: عن زافرٍ، قال حدثنا الحارث بن محمد، عن أبي الطفيل ﷺ، عن علي ﷺ به.**

رواه محمد بن حميد الرازي؛ وهذا الوجه هو الذي وردت فيه عبارة أبي جعفر العقيلي السابقة؛ وقد جُرِّب على ابن حميد -هذا- الكذب، وأنه كان يُسقط من الأسانيد، ويدَّعي سماع ما لم يسمع[2].

وبالتأمل في طريق محمد بن حميد الرازي هذه؛ يلاحظ أنَّه أسقط من إسناد الحديث الرجل المبهم الذي روى عنه شيخُهُ زافر، وأبدل صيغة الرواية بعده من العنعنة إلى "حدثنا الحارث بن محمد".

فبيَّن أبو جعفر العقيلي أنه ما حمل محمد بن حميد الرازي على فعل ذلك؛ إلا إرادةُ "أنْ يجوِّدَ الحديث"، يعني: أراد إظهار الإسناد بصورة سالمة من الخلل.

فقيام محمد بن حميد الرازي بإسقاط الراوي المبهم؛ الذي هو في طبقة شيخ شيخه من الإسناد؛ بقصد ظهوره بصورة سالمة من الخلل والعلَّة؛ هو في الحقيقة صورة (تدليس التَّسوية) في الجملة، وقد قال الحافظ ابن حجر في تعريف التَّسوية: (ومعنى تَسْوية الحديث: أنّه يحذف من الإسناد من فيه مقال، وهذا يُطلق عليه تدليس التَّسوية)[3].

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي ٢١١/١.

(٢) جرب عليه ذلك جماعة، منهم: الفضل بن سهل، وإسحاق بن منصور -وكان يشهد عليه بالكذب-، وأبو حاتم الرازي، وكذلك اتهمه أبو زرعة الرازي أنه كان يتعمد الكذب عن علم، انظر تاريخ بغداد٢٦٢/٢-٢٦٤، وكذبه محمد بن مسلم بن وارة، انظر المجروحين ٣٠٤/٢.

(٣) لسان الميزان ٧١/١، في ترجمة إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصّيصي.

وهذا من المواطن التي جاء فيها إطلاق مصطلح (يجوِّد) على ما يُرى أنه تدليس التَّسوية؛ وإنما يستقيم هذا على ما اختاره الحافظ ابن حجر في معنى تدليس التسوية، فإنَّه جعله مطلق حذف من فيه مقال من الإسناد، وهذا منه.

وأما على ما أشار له ابن القطان الفاسي في تدليس التسوية؛ فيكون بين هذا الذي وقع من ابن حميد؛ وبين تدليس التَّسوية فرقاً جوهريّاً، وهو: أنّ الراوي في تدليس التسوية يعبِّر - بعد إسقاط الراوي من الإسناد- بصيغة محتملة وهي العنعنة[1]، أما هنا فقد أبدل ابن حميد العنعنة بصيغة صريحة في التحديث "حدثنا" وهذا -لو ثبت- عين الكذب[2]، فمن هنا افترقت هذه الصورة عن تدليس التسوية افتراقاً جوهرياً.

ويمكن أنْ يكون الإمام أبا جعفر العقيلي إنما قصد بمصطلح "يجوِّد" إبدال محمد بن حميد الرازي لصيغة التحديث من "عن" إلى "حدثنا"؛ وما يتضمنه ذلك من زيادة في المعنى من جهة إثبات السماع، وهذا ما لم يجيء في طريق أخرى غير طريق ابن حميد؛ ولذلك وصفت بهذا المصطلح.

ويمكن أنْ يكون أراد مجموع هذين الأمرين، والعلم عند الله تعالى.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ أبا جعفر العقيلي أطلق مصطح (يجوِّد) في هذا الموطن وأراد به واحداً من معانٍ:

١- تحسين الإسناد، بإسقاط الراوي المبهم منه، وهو الأقوى، وعليه تدلُّ عبارة الإمام

---

(١) نصَّ على هذا الحافظ ابن القطان الفاسي في بيان الوهم والإيهام ٤٤٩/٥ فقال: (ومن تلك الأحوال؛ أحوال المُسَوِّين، والتَّسويَةُ نوعٌ من أنواع التدليس، إنما هي: أنْ يُسقِطَ شيخَ شَيْخِهِ الضَّعيف، ويجعَلَ الحديث عن شيخِهِ، كان الوليد بن مسلم -فيما ذكر أبو مُسْهِر- يُدلِّس في أحاديث الأوزاعي، فيروي عن الأوزاعي عن شيخٍ للأوزاعي؛ فيُسْقِطُ الرجل الذي عنه رواه الأوزاعي؛ ويُعَنعِنُهُ عن الأوزاعي عن شيخِ ذلك المُسْقَط، الذي هو شيخُ الأوزاعي أيضاً).

(٢) زافر بن سليمان لا يعرف له سماع من الحارث بن محمد؛ إلا ما قاله الإمام البخاري في ترجمة الحارث من التاريخ الكبير ٢٨٣/٢ حيث قال: (سمع منه زافِر بن سليمان)، وعلَّق ابن عدي في الكامل١٩٤/٢بعد نقله قول البخاري هذا عن الحارث بن محمد: (مجهول لا يعرف له رواية؛ إلا ما ذكره البخاري)، فالتعبير بصيغة "حدثنا" بين زافر والحارث بعد حذف الواسطة بينهما لا يخلو من إشكال.

العقيلي.

٢- زيادة صيغة (حدثنا) في الإسناد.

٣- مجموع الأمرين.

وكلاهما ضعيف، والله تعالى أعلم.

وعلى جميع هذه الاحتمالات؛ فإنَّ الإمام العقيلي نصَّ على أنَّ الصواب هو الوجه الآخر المخالف للوجه المجوَّد، فقال: (وهذا عمل محمد بن حميد؛ أسقط الرجل وأراد أنْ يجوِّد الحديث؛ والصواب ما قاله يحيى بن المغيرة، ويحيى بن المغيرة ثقة)، ومفهوم هذا أنَّ الوجه المجوَّد غير صواب بل هو مردود، والله تعالى أعلم.

المطلب الرابع:
الإمام أبو الحسين ابن قانع
(٣٥١هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو: عبد الباقي بن قَانِع بن مرزوق بن واثِق، أبو الحسين الأُمَوِي مولاهم البغدادي، صاحب معجم الصحابة رضي الله عنهم جميعاً وأرضاهم.

شيوخه:

روى عن: إسحاق بن الحسن الحربي، وإسماعيل بن الفضل البلخي، والحارث بن أبي أسامة، وإبراهيم الحربي، ومحمد بن مسلمة، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه جماعة منهم: الإمام الدارقطني، وأبو الحسن ابن رِزْقُويَهْ، وأبو الحسين القطان، وأبو علي بن شاذان، وأبو القاسم بن بِشْرَان، وغيرهم.

مكانته العلمية:

وَصَفَه الذهبي بالعلم والحفظ، وقال ابن الجوزي: (كان واسع الرِّحلة، كثير الحديث)، وقال الدارقطني وهو من تلاميذه: (كان يحفظ؛ ولكنه يخطئ ويصرّ)، وقال البَرْقَاني: (البغداديون يوثقونه، وهو عندي ضعيف)، وقال الخطيب البغدادي معلقاً على عبارة البرقاني: (لا أدري لماذا ضَعَّفه البرقاني، فقد كان ابن قانع من أهل العلم والدّراية، ورأيت عامّة شيوخنا يوثقونه)، وقال في جملة كلامه بعد ذلك: (ما أعلم أحداً تركه، وإنما صحَّ أنه اختلط فتجنّبوه).

فالاختلاط هو الذي الذي لأجله قدحوا فيه؛ وإنما اختلط الإمام ابن قانع لما كَبُر قبل موته بسنة كما قال ابن حزم، وقيل: بسنتين؛ كما نصّ عليه غير واحد مثل أبي الحسن بن الفُرات فيما نقله الخطيب البغدادي عنه، مع أوهامٍ وأخطاءٍ نُسبت إليه في الرواية؛ ويلزمها ويصرُّ عليها، ومع ذلك فقد روى عنه الجلّة من الأئمة، ووصفوه بالحفظ، مثل أبي الحسن الدارقطني، فمن دونه.

ولد سنة ٢٦٥هـ، وتوفي سنة ٣٥١هـ، رحمه الله.

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ ٨٨٣/٣، ولسان الميزان ٣٨٣/٣، والضعفاء والمتروكين لابن الجوزي ٨٢/٢، وتاريخ بغداد ٨٨/١١، وميزان الاعتدال ٢٣٨/٤، والكواكب النيرات ٧٠/١.

مصطلح (جوَّده) عنده:

لم أقف للإمام ابن قانع إلا على موطن واحد استخدم فيه هذا الاصطلاح، وعبَّر عنه بلفظ: (جوَّده فلان)، وهذا استعمال قليلٌ جداً؛ يدلُّ على قلَّة دوران هذا اللفظ على لسانه، ولكن ورود هذا الموطن الواحد عنه كفيل بإمكانية التعرُّف على معنى من المعاني التي استخدم فيها ابن قانع هذا المصطلح.

الحديث الأول:

٣٣- قال ابن قانع[1]:

حدثنا معاذ بن المثنى، نا عبد الرحمن بن المبارك، نا سفيان بن حبيب، عن ابن جريج، عن محمد بن طلحة، عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه ﷺ قال: أتيتُ النبي ﷺ استشيره في الجهاد، فقال: (ألَكَ والدةٌ)؟ قلت: نعم، قال: (اذهب فالزمها، فإنّ الجنة عند برِّ رجليها).

وحدثناه معاذ بن المثنى، نا يحيى بن معين، نا حجاج، عن ابن جريج، قال حدثني محمد بن طلحة، عن معاوية بن جاهمة السُّلَمِي: أنّ جاهمة السلمي ﷺ جاء الى النبي ﷺ فذكر نحوه.

قال القاضي ابن قانع: ورواه محمد بن اسحاق، عن محمد بن طلحة، فزاد في الإسناد رجلين، ولم يذكر أباه، وجوّده ابن جريج.

❁ ❁ ❁ ❁ ❁ ❁

• التخريج:

الحديث مداره على محمد بن طلحة، ورواه عنه اثنان فقط، هما: ابن جريج، وابن إسحاق.

أما حديث ابن جريج هذا، فقد اختلف عليه من أوجه:

فأخرجه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٢٧٤/٤، وكرره في ٣٣/٧، وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبوان ٤٠١/١-٤٠٢/٢٧٨١، والنسائي[2] ٤٣١٢/٨/٣، وفي السنن الصغرى، في كتاب الجهاد، باب الرخصة في التخلف لمن له والده ٣١٠٦/٤٢٦/١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٧٥/٥، وكرره الطحاوي في ٣٧٧/٥، وابن قانع ١٢٠٤/٣-٢٩٩/١٢٠٩ ، والحاكم[3] ٢٥٠٢/١١٤/٢، والبيهقي

---

(١) معجم الصحابة لابن قانع ١٢٠٤/٣-٢٩٨/١٢٠٩-٢٩٩، ترجمة رقم ١٧١.

(٢) ولكن جاء إسناد النسائي في الكبرى بإسقاط طلحة والد محمد من الإسناد، ورواه النسائي بنفس الإسناد على الصواب بزيادة طلحة في الصغرى.

(٣) ولكن وقع خطأ في إسناد الحاكم لهذه الطريق؛ إذ جاء فيه هكذا: عن محمد بن طلحة، عن عبد الله بن عبد الرحمن، وهو غلط سببه إبدال "بن" إلى "عن" والصواب: محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن.

١٧٦١٠/٢٦/٩، وفي شعب الإيمان ٧٨٣٣/١٧٨/٦-٧٨٣٤، وقال البيهقي: (ورواية حجاج أصحُّ)، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٣١/١، من طريق حجاج بن محمد.

وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٣٧١/٥٨/٣، ومن طريقه علقه البخاري في التاريخ الكبير[1] ١٢١/١، والطحاوي في شرح مشكل الآثار ٣٧٥/٥-٣٧٦، وكرره الطحاوي ٣٧٧/٥، والحاكم ٧٢٤٨/١٦٧/٤، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٣١/١، وفي الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع[2] ١٧٠١/٢٣١/٢، من طريق أبي عاصم الضحاك بن مخلد الشيباني.

وأخرجه أحمد ١٥٥٧٧/٤٢٩/٣، من طريق روح بن عبادة.

ثلاثتهم -أعني: حجاجاً، وأبا عاصم النبيل، ورَوْحاً- عن ابن جريج، عن محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة، مرسلاً.

وتابعهما سفيان بن حبيب عن ابن جريج؛ ولكن خالفهما في أمرين؛ في نسب محمد بن طلحة، وفي إسقاطه طلحة من الإسناد:

فأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٢٩٨/١٢٠٥/٣ ، والطبراني ٢٢٠٢/٢٨٩/٢، والبيهقي في شعب الإيمان ٧٨٣٢/١٧٨/٦، وابن عبد البر في الاستيعاب ٢٦٧/١، وعزاه ابن حجر -كما في الإصابة ٤٤٦/١، في ترجمة جاهمة السلمي رضي الله عنه- إلى البغوي في معجم الصحابة، وابن أبي خيثمة، ولم أقف عليهما، **من طريق سفيان بن حبيب، عن ابن جريج، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن رُكَانَةَ، عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه رضي الله عنه، عن النبي ﷺ.**

وخالفهم اثنان:

---

(١) ولكن جاء الحديث عنده بلفظ: عن معاوية بن جاهمة قال: أتيت النبي ﷺ، وإنما رواه معاوية مرسلاً والقصة لأبيه.

(٢) ولكن جاء إسناده في الجامع خطأً هكذا: (محمد بن طلحة بن معاوية بن جاهمة السلمي، عن أبيه، عن جده أن جاهمة)، وهو وهم، انظر في اختلاف طرقه الإصابة لابن حجر ٤٤٦/١، وفي ٥٥٦/٣، وفي تهذيب التهذيب ١٨٣/١٠.

- فخالفهم يحيى بن سعيد الأموي عن ابن جريج؛ إذ جعل القصة لمعاوية بن جاهمة؛ أخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٢١/١، والخطيب في تاريخ بغداد ٣٢٤/٣، و ابن الأثير في أسد الغابة[1] ٣٨٧/١، وعزاه ابن حجر -كما في الإصابة ٤٤٧/١- إلى أبي القاسم البغوي في معجم الصحابة و لم أقف عليه، **من طريق يحيى بن سعيد الأموي، عن ابن جريج، عن محمد بن طلحة بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة: قال أتيت النبي ﷺ به.**

وقال ابن حجر عن طريق يحيى بن سعيد الأموي هذه -كما في تهذيب التهذيب ١٨٣/١٠ في ترجمة معاوية بن جاهمة-: (فَوَهَم، وقد نَبَّهَ على غلطه في ذلك أبو القاسم البغوي في معجم الصحابة)، يعني: إذ جعل صاحب القصة هو معاوية بن جاهمة نفسُهُ.

- وعبد الرزاق الصنعاني، فروى الحديث عن ابن جريج، عن محمد بن طلحة مرسلاً، أخرجه عبد الرزاق ١٧٦/٥/٩٢٩٠.

وأما حديث ابن إسحاق؛ فقد اختلف الرواة عنه من أوجه أيضاً:

- فأخرجه ابن أبي شيبة ٢١٩/٥/٢٥٤١١، وفي ٥١٨/٦/٣٣٤٦٠، وفي مسنده كذلك ٥٦٣/٥٨/٢، وابن قانع في معجم الصحابة ٤٧٩٤/١٣-٤٧٩٨/١٨٤١-١٨٤٣، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق[2] ٣١/١-٣٢، والضياء المقدسي في الأحاديث المختارة ١٥٠/٨/١٦١، من طريق عبد الرحيم بن سليمان، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن معاوية السلمي، عن أبيه، عن النبي ﷺ، به.

---

(١) ولكن جاء الإسناد عنده هكذا: (عن محمد بن طلحة بن ركانة، عن معاوية بن جاهمة، عن أبيه)، فلم يذكر طلحة فيه، وذكر جاهمة السلمي، وهو خلاف ما في بقية المصادر.

(٢) الذي فيه كذا: (عن محمد بن طلحة عن أبي بكر)، وأظنه خطأ صوابه: محمد بن طلحة ابن أبي بكر؛ نسب إلى جده أبي بكر الصديق، والله تعالى أعلم.

- وأخرجه ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني ١٣٧٢/٥٩/٣، وأبو طاهر السِّلفي في معجم السِّفْر ١٤٨٦/٤٣٧/١، وابن الأثير في أُسْد الغابة ٢١٦/٥ (في ترجمة معاوية بن جاهمة)، من طريق عبد الرحمن بن محمد المحاربي، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة، عن أبيه، عن معاوية السلمي، عن النبي ﷺ، به.

- وعلقه البخاري في التاريخ الكبير ١٢١/١، وأخرجه هَنَّاد بن السَّرِي في الزهد ٩٩٠/٤٨٤/٢، وابن قانع في معجم الصحابة[1] ١٨٤٢/٤٧٩٦/١٣، من طريق عَبدة، عن ابن إسحاق، عن الزهري، عن ابن طلحة بن عبيد الله، عن معاوية السلمي، عن النبي ﷺ.

وقال أبو زرعة الرازي -كما في علل ابن أبي حاتم ٩٣٦/٣١٢/١- : (وَهَمَ عبدةُ في هذا الحديث)، وقال الدارقطني في العلل ٧٧/٧ عنه أيضاً: (فَوَهَم في موضعين؛ في ذكر الزهري وليس من حديث الزهري، وفي قوله: "ابن عبيد الله").

- وأخرجه ابن قانع[2] ٧٤/٣، والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق ٣١/١-٣٢، من طريق يونس بن بُكير، عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة السلمي، عن النبي ﷺ.

- وأخرجه البخاري في التاريخ الكبير ١٢١/١، وابن ماجه في كتاب الجهاد، باب الرجل يغزو وله أبوان ٢٧٨١/٤٠٢-٤٠١/١، من طريق محمد بن سلمة الحراني،

---

(١) وقال ابن قانع عن هذا الوجه: (وهذا هو الصحيح إن شاء الله).

(٢) الإسناد الذي أخرجه ابن قانع لابن إسحاق وتكلم على روايته من خلاله؛ هـو: (حدثنا مُطَيَّن، نا جُبَارة، نا عبد الرحيم ويونس بن بكير، عن محمد ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة، **عن أبي بكر، عن أبيه**، عن معاوية بن جاهمة السلمي)، بينما رواه الخطيب البغدادي من طريق: (محمد بن عبدالله بن سليمان، حدثنا جُبَارة بن المُغَلِّس) بنفس إسناد ابن قانع، ولكنه سماه على الصواب: محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق.

عن ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق، عن معاوية بن جاهمة السلمي، عن النبي ﷺ به.

وقال أبو زرعة وأبو حاتم الرازيين في الراجح من الأوجه التي رويت عن ابن إسحاق: الصحيح حديث محمد بن سلمة هذا، كما في علل الحديث لابن أبي حاتم ٣/٣٦٣-٣٦٤/٩٣٦.

• تحرير المصطلح:

الحديث -كما مرَّ- مداره على محمد بن طلحة، ورواه عنه كل من ابن جريج وابن إسحاق، فقال أبو الحسين ابن قانع: (ورواه محمد بن اسحاق عن محمد بن طلحة، فزاد في الإسناد رجلين، و لم يذكر أباه، وجوَّده ابن جريج)[1]، فأشار إلى أنَّ ابن إسحاق خالف ابن جريج بأمرين-زيادةٍ، ونقص-:

١- فزاد في الإسناد رجلين.

٢- وجعل الحديث من مسند معاوية بن جاهمة، و لم يجعله من روايته عن أبيه جاهمة الأسلمي رضي الله عنه، فأسقط ذكر جاهمة رضي الله عنه.

وتفصيل ذلك على النحو التالي:

١- فأما الطريق التي زاد فيها ابن إسحاق الرجلين؛ فقد رواها ابن قانع نفسه في موطن آخر من كتابه، في ترجمة معاوية بن جاهمة، فقال: (حدثنا مُطَيَّن، نا جُبَارة، نا عبد الرحيم ويونس بن بُكير، عن محمد ابن إسحاق، عن محمد بن طلحة، عن أبي بكر، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة السُّلمي قال: "قدمت على رسول الله ﷺ، فقلت: يا رسول الله، جئت لأجاهد معك، أطلب بذلك وجه الله. قال: أحيٌّ والداك؟ فقال: نعم. قال: ففيهما فجاهد)[2].

---

(١) معجم الصحابة لابن قانع ٣/١٢٠٤-١٢٠٩.

(٢) معجم الصحابة لابن قانع ١٣/٤٧٩٣/١٨٤١.

كذا جاء عند ابن قانع بزيادة: (عن أبي بكر، عن أبيه)، ولكن يبدو –والعلم عند الله تعالى– أنَّ هذا تصحيفُ نَظَرٍ، أو هو وَهَم؛ صوابه: (محمد بن طلحة بن أبي بكر عن أبيه)، وهو اسم جدِّ ابن طلحة، فهو محمد بن طلحة بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق[1].

وكل من روى الحديث عن ابن إسحاق لم يذكر هذا الوجه عنه، ولم أقف على هذه الطريق لـــ"عبد الرحيم بن سليمان، ويونس بن بكير" عند غير ابن قانع، بل قد أخرج الخطيب هذه الطريق ذاتها عنهما وليس فيها هذه الزيادة، قال الخطيب: (أخبرنا علي بن محمد بن الحسين الدقّاق، قال قرأنا على الحسين بن هارون، عن أبي العباس بن سعيد، قال حدثنا محمد بن عبدالله بن سليمان، حدثنا جُبَارة بن المُغَلِّس، حدثنا عبدالرحيم بن سليمان ويونس بن بُكير، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن طلحة بن عبدالرحمن بن أبي بكر، عن أبيه، عن معاوية بن جاهمة السُّلمي..)[2]، وهكذا ساق الدارقطني الإسناد عن يونس بن بكير[3]، وكذلك فقد روى ابن أبي شيبة الحديث عن عبد الرحيم بن سليمان فلم يذكر فيه تلك الزيادة، وذكر أبو زرعة[4] حديثه كما ساقه ابن أبي شيبة.

٢- وأما نقص ابن إسحاق من الإسناد؛ فإنه –كما سبق– جعل الحديث من مسند معاوية بن جاهمة، ولم يذكر أباه جاهمة بن عباس ﷺ وهو صاحب القصة، وابنه معاوية إنما يروي الحديث عنه، قال العسكري: (معاوية بن جاهمة: روى عن النبي ﷺ، وأحْسِبُهُ مرسلاً، والحديث إنما هو عن أبيه جاهمةﷺ)[5]، وقال الحافظ ابن حجر: (تلخَّص من ذلك: أنَّ الصحبة لجاهمةﷺ، وأنّه هو السائل، وأنّ رواية معاوية –ابنه– عنه صواب، وروايته

---

(١) هكذا نسبه البخاري في التاريخ١/١٢١/ترجمة ٣٥٧، وكذلك نسب والده في ٤/٣٤٥/ترجمة ٣٠٧٦، وهو الصواب في اسمه كما قال البيهقي في الشعب، ونسبه أبو حاتم الرازي كما في العلل لابنه ١/٣١٢/٩٣٦ هكذا : "محمد بن طلحة بن عبد الرحمن بن أبي بكر الصديق" فلم يذكر "عبد الله" ولا إشكال فيه .

(٢) موضح أوهام الجمع والتفريق ١/٣٢.

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية ٧/٧٧.

(٤) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٣١٢/٩٣٦.

(٥) نقله عنه الحافظ في الإصابة ١/١٨٣.

الأخرى مرسلة)[1]، والرواية المرسلة هذه التي أشار إليها الحافظ هي تحديثه عن قصة أبيه – جاهمةﷺ- و لم يشهدها، وأما ما جاء في رواية ابن إسحاق من تصريح معاوية بقدومه على رسول الله ﷺ فهي وَهَم، قال ابن حجر: (وقول أبن إسحاق في روايته: "عن معاوية: أتيتُ النبي ﷺ" وَهَمٌ منه؛ لأنَّ ابن جريج أحفظ من ابن إسحاق وأتْقَن)[2].

بعد ذلك ننظر في معنى عبارة أبي الحسين ابن قانع من خلال ما سبق، فيقال: إنَّ ابن قانع لما ذكر إسقاط ابن إسحاق ذكر جاهمة بن عباس الأسلمي ﷺ -والد معاوية- من الإسناد؛ أشار إلى أنّ ابن جريج ذكره و لم يُسقطه كما فعل ابن إسحاق، فكان ذلك من ابن جريج تجويداً.

وبناء عليه يكون مراد أبي الحسين ابن قانع بمصطلح "جوَّده" عندما قال -واصفاً رواية ابن إسحاق لحديث معاوية بن جاهمة-: (و لم يذكر أباه، وجوَّده ابن جريج) أنَّ ابن جريج زاد ذكر جاهمة بن عباس الأسلميﷺ في الإسناد، على الصواب[3].

ويمكن أن يكون ابن قانع أراد بكون ابن جريج "جوَّد" الإسناد مجموع الأمرين الذين خالف فيهما ابن إسحاق، وتكون العبارة -عندئذٍ- دالة على أنَّ ابن جريج ضبط الحديث وحفظه، من جهة أنه لم يزد فيه من زاده ابن إسحاق خطئاً، وذكر -مع ذلك- من أسقطه ابن إسحاق، وهذا أقوى في نظري.

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنّ أن أبا الحسين ابن قانع؛ أطلق في هذا الموطن مصطلح "جوَّده" وأراد به أحد معنيين:

١- الزيادة في الإسناد.

٢- حفظ إسناد الحديث وضبطه، وهو الأقوى.

---

(١) تهذيب التهذيب ١٠/١٨٣.

(٢) المرجع السابق .

(٣) وقد صوب رواية ابن جريج أيضاً: الدارقطني في العلل ٧/٧٨/١٢٢٧، والبيهقي في شعب الإيمان ٦/١٧٨-١٧٩/٧٨٣٤، وابن الأثير في أسد الغابة ١/٤٥٣، والضياء المقدسي في المختارة٨/ ١٤٩-١٥١.

وذلك أنَّ ابن قانع ذكر لابن إسحاق وجهاً خاطئاً روى عليه الحديث[1]؛ ثم ذكر الوجه الصواب الذي رواه عليه ابن جريج ووصفه بأنه جوَّده.

ومن خلال ما سبق فإنَّ ابن قانع يرى قوَّة الوجه المجوَّد، فإنَّ ابن إسحاق أخطأ في الإسناد، يقويه اعتماده سَوْقَ الحديث من طريقين عن ابن جريج؛ مع وصفه له بأنه "جوَّده"، والله تعالى أعلم.

(١) سبق أنَّ الخطأ ليس من ابن إسحاق، فقد روي الحديث عنه من وجوه أخرى عند غير ابن قانع وليس فيها هذا الخطأ.

المطلب الخامس:
الإمام أبو علي ابن السَّكَن
(٣٥٣هـ)

اسمه ونسبه[1]:

هو: سعيد بن عثمان بن سعيد بن السَّكَن البغدادي، نزيل مصر، أبو علي الحافظ الحجة، صاحب الصحيح.

شيوخه:

سمع من جمع؛ منهم: أبو القاسم البغوي، ومحمد بن يوسف الفِرَبْرِيّ، ومحمد بن محمد بن بدر الباهلي، وسعيد بن عبد العزيز الحلبي، وغيرهم.

تلاميذه:

روى عنه جماعة؛ منهم: أبو عبد الله ابن مَنْدَه، وعبد الغني بن سعيد، وعلي بن محمد الدقاق، وأبو جعفر ابن عون، وغيرهم.

مكانته العلميّة:

قال عنه الذهبي: (عُني بهذا الشأن، وجمع وصنَّف، وبَعُدَ صِيتُهُ)، ثم قال: (ووقع كتابه الصحيح المنتقى على أهل الأندلس)، وقال صاحب النجوم الزاهرة: (كان كبير الشأن، مكثراً، متقناً، بعيد الصِّيت)، وجمع كتابه الصحيح المسمّى بـ(الصحيح المنتقى) وبـ(السنن الصحاح المأثورة عن رسول اللهﷺ)، على ما ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة، وقال: (لكنه كتابٌ محذوف الأسانيد، جعله أبواباً في جميع ما يُحتاج إليه من الأحكام، ضمّنه ما صحَّ عنده من السنن المأثورة؛ قال: وما ذكرتُهُ في كتابي هذا مجملاً؛ فهو مما أجمعوا على صحته، وما ذكرتُه بعد ذلك مما يختاره أحد من الأئمة الذين سمّيتهم فقد بيَّنتُ حجَّته في قبول ما ذكره، ونسبته إلى اختياره دون غيره، وما ذكرته مما ينفرد به أحد من أهل النَّقل للحديث؛ فقد بيَّنتُ علَّته، ودلّلتُ على انفراده دون غيره)[2]، وقال الحافظ ابن حجر بعد أنْ رجَّح قولاً لابن السكن في اسم راوٍ من رواة صحيح البخاري؛ وخالفه فيه أبو علي الجيّاني: (والعمدة على ما قال ابن السكن؛ فإنه حافظ)[3].

---

(١) انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/٩٣٧، والرسالة المستطرفة للكتاني ١/٢٥-٢٦ .

(٢) الرسالة المستطرفة ١/٢٥-٢٦.

(٣) فتح الباري لابن حجر ٣/٥٤٩.

ولد سنة ٢٩٤هـ، وتوفي سنة ٣٥٣هـ، رحمه الله.

مصطلح (جوَّده) عنده:

وقفتُ للإمام أبي علي ابن السَّكن على موضع واحد -فقط- استخدم فيه هذا المصطلح، وعبَّر بلفظ: (مجوَّداً)، وهذا كما هو ظاهر استخدام قليلٌ نادرٌ، ولكنّ القطع بكون استعمال أبي علي ابن السَّكن لهذا المصطلح كان نادراً -في نفس الأمر- متعذِّر، وفقدانُ كتبِهِ ربما شفع في عدم الجزم بمدى جريان هذا المصطلح على لسانه كثرةً وقلّةً.

الحديث الأول:

٣٤- قال أبو الحسن ابن القطان الفاسي[1]:

قال أبو علي ابن السكن في كتابه في السُّنن: عن محمد بن يوسف هو - الفِرَبْري -، عن البخاري، عن علي بن خُشْرُم، عن وكيع، عن سفيان، عن الأغرّ، عن خليفة بن حُصين، عن أبيه، عن جده قيس بن عاصم ﷺ، أنه قال: (أسلمتُ؛ فأمرني رسول الله ﷺ أن أغتسل بماء وسِدْر). ثم قال: (هكذا رواه وكيع مجوّداً عن أبيه عن جده ﷺ، ويحيى بن سعيد وجماعة رووه عن سفيان؛ لم يذكروا أباه).

• التخريج:

طريق وكيع بن الجراح هذه، رواها عنه جماعة واختلفوا عليه فيها من وجهين:

- فأخرجه عنه أحمد ٢٠٦٣٤/٦١/٥، وعزاه أبو الحسن ابن القطان في بيان الوهم والإيهام ٤٣٨/٤٢٨/٢، وكذلك الحافظ ابن حجر في التلخيص الحبير ٦٥٧/٦٨/٢ للحافظ ابن السَّكن في صحيحه، وذكر الحافظ ابن حجر أيضاً أنّ ابن السَّكن قد صححه، من طريق علي بن خُشْرُم.

كلاهما أعني: -أحمد بن حنبل، وعلي بن خُشْرُم- : عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن الأغرِّ بن الصبَّاح المِنْقَري، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جده قيس بن عاصم ﷺ، عن النبي ﷺ.

وعزاه الحافظ ابن حجر في النُّكت الظِّراف أيضاً ١١١٠٠/٢٩٠/٨ لوكيع في مسنده، وذكر أنّ أبا خيثمة زهير بن حرب رواه عن وكيع على هذا، كما نقل ابن الملقن في البدر المنير ٦٦٣/٤، أنّ الخلال رواه في العلل، من طريق عيسى بن جعفر عن وكيع بن الجراح على هذا الوجه أيضاً، ولم أقف عليها.

---

(١) بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام ٤٢٩/٢.

- وخالفهم غيرهم؛ إذ رووه عن وكيع بن الجراح بدون ذكر حصين بن قيس -والد خليفة- في الإسناد:

فأخرجه عنه ابن سعد في الطبقات الكبرى ٣٦/٧.

والبيهقي ٧٧٩/١٧١/١، من طريق سعدان بن نصر.

كلاهما -أعني: ابن سعد، وسعدان- عن وكيع بن الجراح، عن سفيان الثوري، عن الأغرِّ بن الصباح، عن خليفة بن حصين، عن جدِّه قيس بن عاصم ﷺ، عن النبي ﷺ به[1].

وتابع وكيعاً على الوجه الموصول: قبيصة بن عقبة؛ فرواه عن سفيان الثوري، عن الأغرِّ بن الصبَّاح، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جدِّه قيس بن عاصم ﷺ، عن النبي ﷺ، أخرجه الفسوي في المعرفة والتاريخ ١٣١/١، وكرره في ٢٤٢/٣، والبيهقي ٧٨٠/١٧٢/١.

وقد روي الحديث عن سفيان الثوري على غير هذا الوجه:

فأخرجه عنه عبد الرزاق في المصنف ٩٨٣٣/٩/٦، وكرره في ١٩٢٢٥/٣١٨/١٠.

وأخرجه النسائي ١٩٣/١٠٧/١، وفي سننه الصغرى أيضاً (المجتبى)، في كتاب الطهارة، باب ذكر ما يوجب الغسل وما لا يوجبه، غسل الكافر إذا أسلم ١٨٨/٢٥/١، والدولابي في الكنى والأسماء ٣٧٨/٢٠٤-٢٠٣/١، وابن خزيمة ٢٥٥/١٢٦/١، وابن حبان -كما في الإحسان ١٢١٤٠/٤٥/٤-، من طريق يحيى بن سعيد القطان.

وأخرجه أحمد ٢٠٦٣٠/٦١/٥، والترمذي في أبواب السفر، باب ما ذكر في الاغتسال عندما يسلم الرجل ٦٠٤/٢٠٥/١، وابن خزيمة ٢٥٤/١٢٦/١، والطوسي في مختصر

(١) والأظهر أنَّ الراجح عن وكيع هو الوجه الموصول بذكر حصين بن قيس في إسناده، فإن إسناده هكذا في مسند وكيع؛ إضافة إلى كون الذين رووه عن وكيع على هذا هم الأكثر؛ وفيهم من ثقات أصحابه: أحمد بن حنبل، وزهير بن حرب، وعلي بن خشرم، وحال (ابن سعد، وسعدان بن نصر) لا تحتمل مخالفة أمثال هؤلاء حفظاً وإتقاناً، والله تعالى أعلم.

الأحكام ٥٦٥/١٨٠/٣، وابن الجوزي في التحقيق ٢٥٥/٢٢٣/١، وابن الأثير في أسد الغابة ٤٥٩/٤، من طريق عبد الرحمن بن مهدي.

وأخرجه ابن قانع في معجم الصحابة ٣٤٨/٢(في ترجمة قيس بن عاصمﷺ)، والطبراني ٨٦٦/٣٣٨/١٨، وأبو نعيم في الحلية ١١٧/٧، والبيهقي ٧٧٨/١٧١/١، وفي معرفة السنن والآثار ٢٦٩/٢٦٧/١، وفي دلائل النبوة ٣١٧/٥، وأبي الحسن المقدسي الحنبلي المعروف بابن البخاري في مشيخته ٧٢٩/١٢٥٧/٢، من طريق أبي عاصم النبيل الضحاك بن مخلد الشيباني.

وأخرجه البيهقي في معرفة السنن والآثار ٢٦٨/٢٦٧/١، من طريق أبي أسامة حماد بن أسامة.

وأخرجه حنبل بن إسحاق في الفتن ٧٠/٢٤٩/١، وأبو داود في كتاب الطهارة، باب الرجل يسلم فيؤمر بالغسل ٣٥٥/٦٣/١، وابن السمّاك في فوائده "جزء حنبل" ٧٠/١٠٧/١، وأبو سعيد النَّقّاش في فوائد العراقيين ٧٤/٨٦/١، وأبو نعيم في الحلية ١١٧/٧، وأبو الحسن المقدسي الحنبلي المعروف بابن البخاري في مشيخته ٧٢٨/١٢٥٦/٢، من طريق محمد بن كثير العَبْدِيّ.

وأخرجه الدولابي في الكنى والأسماء ٣٧٨/٢٠٤-٢٠٣/١، من طريق مؤمَّل بن إسماعيل.

وأخرجه الدولابي -أيضاً- في الكنى والأسماء ٣٧٨/٢٠٤-٢٠٣/١، من طريق محمد بن يوسف الفِرْيَابي.

وأخرجه العجلي في معرفة الثقات ١٥٣٣/٢٢١/٢، من طريق أبي داود الحَفْرِي.

وأخرجه ابن المنذر في الأوسط ٦٤٠/١١٤/٢، من طريق عبد الله بن الوليد العَدَني.

وأخرجه ابن الجارود في المنتقى ١٤/١٧/١، (وهو فيه مصحَّفٌ من سفيان إلى سليمان، تصويبه في إتحاف المهرة لابن حجر برقم ١٦٣٥٦)، من طريق أبي عامر العَقَدِي.

كلُّهم -وعددهم أحد عشر راوياً-: عن سفيان الثوري، عن الأغرِّ بن الصباح المنقري، عن خليفة بن حصين، عن جده قيس بن عاصم ﷺ، عن النبي ﷺ، بدون ذكر حصين بن قيس في إسناده.

وتوبع سفيان الثوري في هذا الحديث:

فأخرجه ابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير ٣/٢٧/٣٦٩٤، والطبراني ١٨/٣٣٨/٨٦٧، وكذلك في المعجم الأوسط ٧/١٢٢/٧٠٤١، والبيهقي في دلائل النبوة ٥/٣١٧، وعزاه صاحب البدر المنير ٤/٦٦٣ للبرقيّ في تاريخه و لم أقف عليه، **من طريق قيس بن الربيع، عن الأغر بن الصباح، عن خليفة بن حصين، عن جدِّه قيس بن عاصم ﷺ، عن النبي ﷺ به.**

• تحرير المصطلح:

الحديث مداره الأغر بن الصباح، ورواه عنه اثنان؛ وهما: سفيان الثوري، وقيس بن الربيع –على ما مرَّ تفصيله–، والبحث هنا إنما هو في طريق سفيان الثوري، فإنَّ عبارة أبي علي ابن السكن جاءت عليها، وقد وقع فيها الاختلاف على سفيان من وجهين:

١- الوجه الأول: عن سفيان الثوري، عن الأغرِّ، عن خليفة بن حصين، عن جدِّه قيس بن عاصم ﷺ.

رواه عنه على هذا الوجه أحد عشر راوياً؛ وهم: يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو عاصم النبيل الضحاك بن مخلد، وأبو أسامة حماد بن أسامة، ومحمد بن كثير العبدي، وعبد الرزاق، ومُؤمَّل بن إسماعيل، ومحمد بن يوسف الفِرْيَابِي، وأبو داود الحَفْرِي، وعبد الله بن الوليد العَدَني، وأبو عامر العَقَدِي.

٢- الوجه الثاني: عن سفيان الثوري، عن الأغرِّ، عن خليفة بن حصين، عن أبيه، عن جدِّه قيس بن عاصم ﷺ.

رواه عنه اثنان؛ وهما: وكيع بن الجراح[1]، وقبيصة بن عقبة.

ورواية وكيع من هذا الوجه، والتي زاد فيها "عن أبيه"، هي التي أخرجها ابن السكن

(١) سبقت الإشارة في التخريج إلى الاختلاف عليه في هذا الإسناد؛ وأنَّ الراجح –والله أعلم– عنه هو هذا الوجه الموصول.

وقال عنها: (هكذا رواه وكيع مجوداً عن أبيه عن جده، ويحيى بن سعيد وجماعة رووه عن سفيان، لم يذكروا أباه)، فتبين من ذلك أنَّ مراد أبي علي ابن السكن من وصفه لوكيع بأنه روى الحديث "مجوَّداً" : أنه زاد في الإسناد رجلاً في قوله: "عن أبيه".

وأما رواية قبيصة بن عقبة؛ فقد قال ابن أبي حاتم: (سألت أبي عن حديث رواه قبيصة عن سفيان عن الأغرّ عن خليفة بن حصين عن أبيه عن جده قيس بن عاصمﷺ: "أنه أتى النبي ﷺ فأسلم، فأمره أن يغتسل بماء وسدر". قال: إنَّ هذا خطأ، أخطأ قبيصة في هذا الحديث، أنما هو الثورى عن الأغرّ عن خليفة بن حصين عن جده قيسﷺ أنه أتى النبي ﷺ، ليس فيه أبوه)[1]؛ فصوَّب أبو حاتم الإسناد بدون هذه الزيادة.

وقال البيهقي بعد أنْ روى الحديث بغير الزيادة: (هكذا رواه يحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي، عن سفيان الثوري، ورواه وكيع بن الجراح) ، ثم قال: (وبمعناه رواه محمد بن كثير وجماعة، إلا أنَّ أكثرهم قالوا: عن جدِّه قيس بن عاصمﷺ، ورواه قبيصة بن عقبة فزاد في إسناده)[2]، يعني: زاد "عن أبيه"؛ وقال أبو نعيم عن هذا من الحديث –يعني بغير زيادة– قال: (مشهور من حديث الثوري)[3].

الخلاصة:

فتلخص من هذا أنَّ أبا علي ابن السَّكن أطلق هذا الاصطلاح وأراد به: زيادة راوٍ في الإسناد.

وقد نصَّ الحافظ ابن حجر –كما سبق– على أنَّ ابن السكن قد صححه، وإنْ كان الظاهر من صياغة عبارة ابن السَّكن أنه يرى عدم ثبوت هذا الوجه الزائد الذي حكم عليه بأنه "مجوّد"؛ حيث قال معلّلاً رواية وكيع التي أخرجها: (هكذا رواه وكيع مجوَّداً عن أبيه عن جدِّه)، ثم أشار –موهّياً– إلى أنَّ الأكثر لا يذكرونها عن الثوري، فقال: (ويحيى بن سعيد وجماعة رووه عن سفيان؛ لم يذكروا أباه)، ويقوى هذا الاحتمال الأخير إذا كان الحافظ ابن

---

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم ١/٤٥١-٤٥٢/٣٥.

(٢) السنن الكبرى ١/١٧١/٧٧٨-٧٧٩.

(٣) الحلية ٧/١١٧.

حجر إنما اعتمد في كون ابن السكن صححه على مجرَّد إخراجه الحديث في صحيحه، فإنه -بناءً على ما ذكرتُ- يكون قد أخرجه لا للاعتماد عليه بل لبيان علَّته، والله تعالى أعلم.